

رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية

رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (126) المجلد الرابع

الجزء الثاني

أكتوبر 2025

مجلة ربع سنوية

ISSN الورقي: 2392- 5418

ISSN الالكتروني:2520- 7423

DOI: 10.59799/SQZH5356

معامل التأثير: 2.56 Impact Factor

الايداع القانوني 243



رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (126) أكتوبر 2025

المجلد الرابع

الجزء الثاني

الورقي : 2392- 5418 ISSN

الالكتروني 7423- 2520 ISSN

الإيداع القانوني 243

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية -رماح / عمان –الأردن
بالتعاون مع

جامعة القرآن وتأصيل العلوم / السودان
الرئيس الشرفي للمجلة: الأستاذ الدكتور محمد عبدالله سليمان
مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب
رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني
نائب مدير تحرير المجلة: د. ماجدة خلف السبوع

هيئة تحرير المجلة

الأردن	جامعة البلقاء التطبيقية	أ.د. خليل الرفاعي (رئيس هيئة التحرير)
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	أ.د. يوسف أبو فارة
العراق	وزارة التربية والتعليم	أ.م.د. مصدق أمين عطيه
الجزائر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	أ.د. دراجي سعيد
الأردن	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	أ.د. هناء الحنيطي
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	أ.د. محمد الفاتح زين العابدين
فلسطين	أكاديمية القاسمي والكلية العربية	أ.د. خالد سنداوي
الأردن	جامعة الزرقاء الاهلية	أ.د. زياد عبد الحلیم عبد المنعم الذبيبة
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	دكتور برير سعد الدين الشيخ السمانی
العراق	المديرية العامة لتربية ذي قار	م.د. أسعد شاكر حميد جاسم
العراق	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الدائرة الإدارية والمالية	م.د. سنان فاضل حمد سلمان

الهيئة الاستشارية للمجلة

الأردن	جامعة الزرقاء	أ.د. نضال الرمحي (رئيس الهيئة الاستشارية)
الأردن	جامعة الاسراء	أ.د. هاشم صالح مناع
الجزائر	جامعة بليدة	أ.د. كمال رزيق
العراق	وزارة التربية المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة	ا.م. د قادسيه حسين جاسم عبد الرضا الذهبي
الجزائر	جامعة ورقلة	أ.د. سليمان الناصر
الجزائر	جامعة عنابة	أ.د. هوام جمعة
مصر	جامعة القاهرة	أ.د. سالي محمد فريد
مصر	جامعة عين شمس	أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس
لبنان	جامعة جنان	أ.د. رامز طنبور
السعودية	جامعة القصيم	أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي
ليبيا	جامعة عمر المختار	أ.د. وائل جبريل
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	أ.د. شاهر عبيد
الأردن	مركز رماح	أ.د. عماد الصعيدي
الإمارات العربية المتحدة	جامعة الفلاح	أ.د. سمير البرغوثي

أ.د. عبد الله سيدي محمد أبو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع	جامعة شقراء	السعودية
بروفيسور محمد الفاتح زين العابدين	الهيئة الاستشارية	السودان
الدكتورة حليلة إبراهيم محمد الفيلكاوي	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	الكويت
د. قيس مهدي البياتي	دكتوراه علاقات اقتصادية دولية	العراق
د. خديجة عبد الكريم خيري	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	السودان
د. مزمل حسن يوسف	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	السودان
د. حسن الفاتح الشيخ	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	السودان
د. محمد الطيب	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	السودان
د. جمال محمد البشري	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	السودان
الدكتورة صفراوي فاطمة	استاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشلف	الجزائر
أم خالدة جمال فرج الشافعي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التقنية الوسطى	العراق
أ.م.د محمد عدنان شاكر الزبيدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التقنية الوسطى	العراق

شروط النشر

إن إدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤولية عن أصالة البحوث ولا تتحمل أية مسؤولية قانونية، وأن الباحثين هم من يتحملوا المسؤولية الكاملة.

- ❖ تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ❖ ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- ❖ تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Simplified Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- ❖ يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- ❖ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- ❖ على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث: أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.
- ❖ منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع، أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاغو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوفرة على الأنترنت.
- ❖ نظام التوثيق في الحاشية يكون بذكر (عنوان الكتاب، واسم المؤلف، والجزء/ الصفحة) حسب المنهج العلمي المعمول به في توثيق الدراسات الشرعية، مثاله: المغني، ابن قدامة (435/6).
- ❖ المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها .
- ❖ يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع

ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

khalidk51@hotmail.com أو remah@remahtrainingjo.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512 موقع المجلة: <http://www.remahresearch.com>

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية:

❖ قاعدة ISI الماليزية على الموقع:

http://isindexing.com/isi/journaldetails.php ? :

❖ قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com

❖ قاعدة ULRICHs الألمانية على الموقع:

http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429

❖ محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:

http://www.google.com

❖ قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع // www.mandumah.com

❖ قاعدة بيانات المنهل www.almanhal.com

❖ قاعدة ASKZED على الموقع: http://www.ASKZED.com

❖ قاعدة معرفة على الموقع: http://www.maarifa.com

❖ قاعدة بوابة الكتاب العلمي: http://www.theleambook.com

❖ معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) 2019.

❖ قاعدة أرسيف (Arcif) .

❖ قاعدة بيانات:

https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of-economic-research#.XzPCkCgzZPY

افتتاحية العدد

نسعى في مجلة "رماح للبحوث والدراسات" مواكبة التطورات البحثية في عالمنا العربي، وذلك من خلال نشر الأبحاث الجديدة في مجالاتها، والتي تعالج قضايا تربوية وأدبية وشرعية متنوعة، وتتيح مجلة "رماح" المجال واسعاً لأساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا للنشر فيها مساهمة منها في تشجيع البحث العلمي الرصين، وتقديم وعاء للنشر العلمي يخلو من التعقيد في إجراءاته مع التمسك بالمنهجية العلمية الرصينة المتبعة في كتابة الأبحاث.

وتسعى المجلة للحصول على مزيد من التصنيفات العلمية والعربية المعتبرة، لذا سوف تصدر المجلة اعتباراً من هذه السنة (2025) بشكل ربع سنوي، حيث سوف يصدر المجلد الأول رقم (115) في شهر كانون ثاني ويغطي الأبحاث المقبولة في المجلة لشهر كانون ثاني، شباط، وأذار، وسوف يصدر عدد الربع الثاني لهذه السنة في شهر نيسان ويغطي الأبحاث المقبولة للنشر في المجلة لأشهر نيسان، أيار، وحزيران، بينما سيصدر المجلد الثالث في شهر تموز ويحتوي الأبحاث المقبولة للنشر في المجلة لشهور تموز، آب وأيلول، بينما سيصدر المجلد الرابع لهذه السنة في شهر تشرين الأول.

وما هذا التعديل في تاريخ إصدار المجلدات إلا تحقيقاً لمتطلبات الانضمام لمستوعبات عربية وعالمية مرموقة، وسوف تغطي المجلة العلوم الاجتماعية كما هي عاداتها بكل فروعها المختلفة

ونود أن نؤكد للباحثين العرب أننا نسعى للتطوير تماشياً مع متطلبات النشر العلمي الرصين للحفاظ على مكانة المجلة، ونرحب بأبحاثكم ودراساتكم العلمية.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
A	هيئة تحرير المجلة
B	الهيئة الاستشارية للمجلة
D	شروط النشر
E	موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية
F	افتتاحية العدد
G - J	فهرس المحتويات
15 - 47	القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية إعداد : رزان عطا الله ذيب أحماس الأستاذ الدكتور أحمد محمود الثوابي قسم علم النفس التربوي ، كلية العلوم التربوية ، جامعة الطفيلة التقنية ، الطفيلة ، الأردن.
48 - 69	ندوة: الاستشراق الأمازيغي ورؤيته للحضارة الإسلامية مخاور الندوة: - المحور الأول: بدايت الاستشراق الأمازيغي وأهدافه ومنهجه في تحقيق المخطوطات العربية تقديم الدكتورة: ريم علي عبد الرزاق - المحور الثاني: اهتمام المستشرقين الأمازيغيين بمصدر التشريع الإسلامي (القرآن الكريم) تقديم الدكتورة: نجاة العبار - المحور الثالث: نماذج لبعض المستشرقين الأمازيغيين ودورهم في نقل الحضارة العربية الإسلامية تقديم الدكتورة: دلال الفيتوري

الصفحة	الموضوع
70 - 94	اتفاق الطائف وإعادة تكوين الدولة اللبنانية: البعد البرلماني والسياسي والاجتماعي (1990-2005) إعداد: عبدالله علي عبدالله أ.د طارق قاسم أ.د محمد علي القوزي
95 - 137	تخريج الأحاديث الواردة في سبب نزول سورة آل عمران والتي ذكرها الواحد في التفسير الوسيط إعداد: أبرار بنت عابد السلمي الدكتورة: شكران سعيد العرفي
138 - 167	المضاربة غير المشروعة في سوق الأوراق المالية العراقية دراسة قانونية في ضوء التشريع الوطني- إعداد: نورالدين زهير نوري أكيالي (باحث دكتوراه قانون تجاري-كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة بيروت العربية- لبنان)
168 - 187	أناشيد الطفلة عند الشاعر شاكر الغزيري (مسألة الأرجوان) نموذجاً إعداد: م. د. جابر حسين جبر
188 - 212	تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على المبادئ المحاسبية دراسة نظرية إعداد: الباحث أسماء زكي الطائي / أ. د سنان زهير محمد جميل قسم المحاسبة / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

الصفحة	الموضوع
213 - 260	دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيمة في بورصة فلسطين / دراسة تطبيقية إعداد : د. عصام محمد عبد الهادي الطويل أستاذ المحاسبة المالية المشارك، جامعة الأقصى، غزة
261 - 288	الذكاء الاصطناعي في الصيرفة الإسلامية الفرص والتحديات إعداد : م. د. عمار صالح جاسم القيسي / فقه مقارن
289 - 310	الأوضاع الديموغرافية في قضاء الكورة في متصرفية جبل لبنان بين عامي 1861 و 1914 من خلال الإحصاءات السكانية إعداد : جان توفيق إبراهيم / طالب دكتوراه في جامعة بيروت العربية / لبنان أ. د. خالد الكردي (مشرف رئيسي) / أ. د. محمد علي القوزي (مشرف مشارك)
311 - 347	حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية إعداد : د. عائشة مبارك الضبع الكتيبي / كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
348 - 363	دور العوامل الوراثية والبيئية في تشكيل الموهبة والتفوق إعداد : م. د. أموش عبد القادر محمود الزهيري جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم العلوم التربوية والنفسية

الصفحة	الموضوع
364 - 399	اثر نمو المعروض النقدي على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1993م 2023م إعداد : م. علي راشد الغامدي د. محمد احمد سعيد أستاذ مساعد , قسم الاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز , المملكة العربية السعودية
398 - 409	Human Resources and Their Importance in Improving and Developing Quality in Educational Institutions By: Nibras tawfeeq nahi / Al-Qadisiyah University
410 - 433	Impact of the strategic thinking of leadership on the extent of adoption of the integrated reporting: A Field study on Iraqi banks By: Researcher: Osamah Faisal Fakhri Prof Dr. Luqman Ayoub Al-Dabbagh
434 - 453	Entrepreneurship's Role in SMEs' Sustainable Development: A Jordanian Case Study By: DR. Muayyad Ahmad Yousef al-dmour
454 - 472	Revolutionizing Interpreter Training: Using Virtual Reality (VR) to Address Psychological and Health Challenges in Relay Interpreting in English, Arabic, and French By: Mohammad Athamneh¹ and Zakaryia Almahasees²

القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية

Moral Intelligence as Predictor for Spiritual Intelligence

اعداد الباحثان

رزان عطا الله ذيب الخمايسة

الأستاذ الدكتور أحمد محمود الثوابيه

قسم علم النفس التربوي، كلية العلوم التربوية، جامعة الطفيلة التقنية، الطفيلة، الأردن.

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 10

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 10

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية، وتكونت عينة الدراسة من (419) طالباً، وطالبة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير مقياسين لهذه الدراسة، هما: مقياس الذكاء الأخلاقي، ومقياس الذكاء الروحي، وتم التأكد من خصائصهما السيكومترية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التنبؤي، وتوصلت الدراسة إلى أن المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة على فقرات مقياس الذكاء الأخلاقي ومقياس الذكاء الروحي كان مرتفعاً، وأنه يمكن التنبؤ بالذكاء الروحي عن طريق الذكاء الأخلاقي؛ حيث بلغ مقدار التنبؤ (30.3%)، وأظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق دالة احصائياً في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الأخلاقي وعلى مقياس الذكاء الروحي أيضاً، تعزى لمتغير جنس الطالب وكنيته، وبناءً على نتائج الدراسة أوصت الباحثة بضرورة العمل للمحافظة على المستويات المرتفعة من الذكاء الأخلاقي، والذكاء الروحي وتعزيزها عند الطلبة باستخدام البرامج، والأنشطة، والندوات اللامنهجية، التي تقدمها الهيئات المختلفة في الجامعة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الأخلاقي، الذكاء الروحي، طلاب، جامعة الطفيلة التقنية.

Moral Intelligence as Predictor for Spiritual Intelligence**ABSTRACT**

The study aimed to identify the predictive ability of moral intelligence with spiritual intelligence among students of Tafila Technical University. The study sample consisted of (419) male and female students, who were selected in a stratified random manner, To achieve the study objectives, two scales were developed for this study: the moral intelligence scale and the spiritual intelligence scale. Their psychometric properties were confirmed. The researcher used the descriptive predictive approach, and the study concluded that the general average of the study sample's answers to the items of the moral intelligence scale and the spiritual intelligence scale was high, and that spiritual intelligence can be predicted through moral intelligence. The prediction rate was (30.3%), and the results also showed that there were no statistically significant differences in the responses of Tafila Technical University students on the moral intelligence scale and on the spiritual intelligence scale as well, attributed to the variable of the student's gender and college. Based on the results of the study, the researcher recommended the necessity of working to maintain and enhance the high levels of moral intelligence and spiritual intelligence among students using programs, activities, and extracurricular seminars provided by the various bodies in the university.

Keywords: Moral intelligence, spiritual intelligence, students, Tafila Technical University.

المقدمة

يُعَدّ الذكاء الأخلاقي والذكاء الروحي من المفاهيم التي تركز على الجوانب غير المادية للعقل البشري، ويعكسان قدرة الفرد على التفاعل بفاعلية مع العالم والآخرين. يسهم كلا النوعين من الذكاء في تنمية شخصية متكاملة قادرة على تجاوز الإنجازات المادية لإحداث تأثير إيجابي في حياة الفرد والآخرين. وضمن إطار نظرية الذكاءات المتعددة لجاردنر، التي تتبنى رؤية بيولوجية قائمة على فسيولوجيا الدماغ، يُنظر إلى الذكاء الأخلاقي كأحد أبرز أنواع الذكاء. يؤكد جاردنر (Gardner, 2004) على أن الذكاء الأخلاقي هو الضابط للذكاءات المتعددة الأخرى، ويتكون من سمات أساسية كالضمير، والتعاطف، والاحترام، والتحكم الذاتي، والعطف، والتسامح، والعدالة، وهذه السمات ضرورية للعلاقات الاجتماعية السليمة، وتُعدّ مؤشراً على درجة موثوقية الأفراد، مما يؤثر على جودة علاقاتهم، وإنتاجيتهم، وحسن مواطنيتهم، كما يُعدّ اكتساب الذكاء الأخلاقي أساساً لمواجهة التحديات والضغوط الأخلاقية في الحياة اليومية.

وتفصيلاً لهذا المفهوم، تشير بوربا (Borba, 2001) إلى أن الذكاء الأخلاقي يطور قابلية الأفراد لتمييز الخطأ من الصواب، مما يوفر معايير أخلاقية تحكم سلوكياتهم. فهو يشمل القدرة على إدراك آلام الآخرين، والتحكم بالنفس، والإنصات لجميع الأطراف قبل إصدار الأحكام، وتقدير الاختلافات، ومجابهة الظلم، ومعاملة الآخرين باحترام.

أما الذكاء الروحي، فيشير إلى المهارات العقلية والذهنية التي تركز على الأمور الجوهرية للحياة، مثل الوعي الذاتي والتفكير الناقد (دياب، 2013)، ويُعدّ هذا النوع من الذكاء امتداداً للذكاء الشخصي، حيث يبدأ بتقدير الفرد لذاته وفهمها، ثم يتوسع ليشمل فهم الآخرين وتقدير كل جوانب الحياة والكون المحيط، وتكمن أهميته في كونه الميزان الذي يساعد في التمييز بين الجيد والسيئ، ويدفع الفرد إلى السيطرة على نفسه ورفض السلوكيات المخالفة للقواعد والقيم، مثل الإدمان أو الانتحار، خاصةً في مواجهة ضغوط الحياة (إبراهيم، 2023)، كما ويعدّ الذكاء الروحي أحد أنماط التفكير عالي المستوى الذي يساهم في حل التحديات اليومية ويدعم التوافق النفسي والاجتماعي، فهو يساعد الأفراد في التمييز بين الخير والشر، ويقلل من مستويات القلق والضغوطات (واصف، 2020).

وتعد مرحلة الدراسة الجامعية من أهم المحطات التي يمر بها الفرد في حياته كونها مرحلة تربط الفرد بتوقعاته عن المستقبل، وتعرضه للكثير من الضغوط والتوتر، وتظهر عادة لدى طلبة الجامعات عندما يتبنون بعض السلوكات السلبية؛ مثل الغش في الامتحانات، والتنمر، نتيجة لضعف الوازع الديني الذي بدوره قد يحدث اختلالاً في بعض جوانب المنظومة الأخلاقية التي تحكم سلوك الأفراد في محيط البيئة الاجتماعية؛ واستناداً لذلك جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف إلى القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية.

الدراسات السابقة

أجريت العديد من الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة بالبحث والتحليل، وفيما يأتي عرض لأهم الدراسات- في حدود علم الباحثة- ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومتغيراتها، مرتبة وفق محاور الدراسة، ومن الأحدث إلى الأقدم:

الدراسات التي تناولت الذكاء الأخلاقي:

جاءت دراسة منصور (2023) بهدف التعرف إلى العلاقة بين الذكاء الأخلاقي والمهارات الاجتماعية لدى عينة من طالبات الجامعة، ومعرفة الفروق في مستوى الذكاء الأخلاقي والمهارات الاجتماعية، تبعاً للتخصص الدراسي، وتألفت عينة الدراسة من (148) طالبة من طالبات جامعة القاهرة، وخلصت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع من المهارات الاجتماعية، ومتوسط من الذكاء الأخلاقي، ووجود علاقة دالة إحصائية بين الذكاء الأخلاقي والمهارات الاجتماعية، إضافة إلى عدم وجود فروقاً دالة إحصائية بين استجابات الطالبات حول الذكاء الأخلاقي، والمهارات الاجتماعية تعزى إلى التخصص الدراسي.

وهدف دراسة أحمد (2023) إلى التعرف إلى العلاقة بين الذكاء الأخلاقي ومستوى الطموح، ومعرفة الفروق بين طلبة السنة الأخيرة في كلية التربية بجامعة دمشق في الذكاء الأخلاقي ومستوى الطموح تبعاً لمتغير التخصص (علم النفس، معلم صف)، ومتغير الجنس (الذكور، والإناث)، وقد تكونت عينة البحث من (304) من الطلاب والطالبات، من طلبة السنة الأخيرة في كلية التربية في جامعة دمشق، وأشارت الدراسة وجود ارتباط موجب ودالٍ إحصائياً بين الذكاء الأخلاقي ومستوى الطموح لدى أفراد عينة الدراسة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التخصص الدراسي: علم النفس، ومعلم الصف في الذكاء

الأخلاقي، إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التخصص الدراسي: علم النفس، ومعلم صف في مستوى الطموح لصالح طلبة علم النفس، ووجود فروق دالة إحصائية بين الجنسين الذكور والإناث في الذكاء الأخلاقي لصالح الإناث، وأيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين الذكور والإناث في مستوى الطموح لصالح الذكور.

وأجرى أبو العينين (2020) دراسة للتعرف إلى العلاقة بين الذكاء الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعة، وتأثير بعض المتغيرات في المسؤولية الاجتماعية، وكذلك التعرف على درجة إسهام أبعاد الذكاء الأخلاقي في التنبؤ بالمسؤولية الاجتماعية وبلغت عينة الدراسة (411) طالباً وطالبة من طلاب جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وأوضحت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعاطف، والضمير، والتحكم الذاتي كأبعاد للذكاء الأخلاقي، والدرجة الكلية، وبين كل من المسؤولية الذاتية، والمسؤولية الدينية والأخلاقية، والمسؤولية تجاه الجماعة والمجتمع والدين، على حين عدم وجود علاقة مهمه احصائياً بين الضمير والمسؤولية تجاه الجماعة والمجتمع، وبين التحكم الذاتي والمسؤولية الدينية والأخلاقية، ووجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الاحترام، والتسامح، والعطف، والدرجة الكلية للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها، ويمكن التنبؤ بالمسؤولية الاجتماعية من خلال الأبعاد (التعاطف، والضمير، والتحكم، والاحترام، والتسامح، والعطف)، ولا يمكن التنبؤ بالمسؤولية في بُعد العدل.

وجاءت دراسة الربيعي والشريدة (2021) للكشف عن مستوى الذكاء الأخلاقي ومستوى الحكمة لدى عينة من طلبة جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية، والتحقق من العلاقة بين الذكاء الأخلاقي والحكمة، والتعرف على إمكانية التنبؤ بالحكمة من خلال الذكاء الأخلاقي، وإيضاح الفروق وفق كل متغيرات الجنس (الذكور، والإناث)، والتخصص (العلمي، والأدبي)، والمستوى الدراسي (السنة الأولى - السنة الرابعة)، وتكونت العينة من (277) طالباً من طلبة الجامعة لمرحلة البكالوريوس، وبينت النتائج أن الذكاء الأخلاقي لدى طلبة الجامعة كان بمستوى متوسط، كما كانت الحكمة لدى العينة بمستوى مرتفع، وتوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكاء الأخلاقي والحكمة، ويمكن التنبؤ بالحكمة من خلال الذكاء الأخلاقي، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الأخلاقي والحكمة تعزى لاختلاف (الجنس، والتخصص الأكاديمي، والمستوى الدراسي).

وهدفت دراسة محمّدي ومحمّدي ومهري ومزراية (Mohammadi, Mohammadi, Mehri & Mazraeh, 2020) إلى التّحقّق من أبعاد الذّكاء الأخلاقيّ لدى طُلاب جامعة الشهيد بهشتي للعلوم الطبية بـإيران، في هذه الدّراسة الوصفية التحليلية، تم اختيار (322) طالباً عن طريق العينات العنقودية، ولجمع البيانات، تم استخدام استبيان مكون من (40) عنصراً، ومن بين (322) مشاركاً، كانوا (180) من الإناث، و(142) من الذكور، كشف تحليل الانحدار للدراسة أن أقلّ التأثيرات المباشرة كانت مرتبطة ببُعدي التّسامح والرحمة، ومن الأبعاد التي تم فحصها، تبين أن بُعد المسؤولية ذا التأثير الإجمالي هو أقوى بُعد تنبؤي للذكاء الأخلاقيّ.

وأجرى الجراح (2019) دراسة للكشف عن العلاقة بين الذّكاء الأخلاقيّ وتقدير الذات لدى طلبة جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا في دولة الإمارات، والعلاقة بين الذّكاء الأخلاقيّ والدافعية إلى الإنجاز لديهم، وتمّ الاعتماد على المنهج الوصفيّ، وقام الباحث باستخدام ثلاثة مقاييس لجمع البيانات، وهي مقياس الذّكاء الأخلاقيّ، وتقدير الذات، والدافعية إلى الإنجاز، وتكوّنت عينة الدّراسة من (300) طالب وطالبة، وأظهرت النتائج وجود درجة متوسطة في مستوى الذّكاء الأخلاقيّ، ووجود علاقة دالة إحصائياً بين الذّكاء الأخلاقيّ وكل من تقدير الذات والدافعية إلى الإنجاز، إضافة إلى وجود فروق دالة إحصائياً في مقاييس الدّراسة (الذكاء الأخلاقيّ، وتقدير الذات، ودافعية الإنجاز)، تبعاً لمتغير المستوى الدّراسيّ لصالح طلبة السنة الثّالثة، وعدم وجود فروق (الذكاء الأخلاقيّ، وتقدير الذات، ودافعية الإنجاز) تبعاً لمتغير الجنس.

سعت دراسة الجاجي والحداي والحمادي (2018) إلى بناء مقياس للذكاء الأخلاقي لدى طُلاب الجامعات، استناداً إلى مستويات حكمهم الأخلاقي، ولتحقيق ذلك طبقت الأداة على عينة قوامها 111 طالباً وطالبة من المستوى الرابع بقسم علوم الحياة في كلية التربية بجامعة صنعاء، وأظهرت النتائج أن مستوى الحكم الأخلاقي للذكاء الأخلاقي لدى هذه العينة كان متوسطاً.

وأجرى أبو رومي والخالدي (2017) دراسة للكشف عن درجة الذّكاء الأخلاقيّ لدى طلبة جامعة الزيتونة الأردنية وفق وجهة نظرهم، أجريت الدراسة على (453) طالباً وطالبة من طلبة جامعة الزيتونة الأردنية، وأشارت نتائج الدّراسة إلى أن طلبة جامعة الزيتونة يمتلكون درجة مرتفعة من الذّكاء الأخلاقيّ، وذلك على مقياس الذّكاء الأخلاقيّ ككل، وظهور فرق دال إحصائياً يعزى لجنس الطالب، وذلك لصالح

الإناث، وفروق أخرى لمتغير نوع الكلية، وذلك لصالح الكليات العلمية مقارنة بالكليات الإنسانية، وأشارت الدراسة إلى وجود فرق دال إحصائياً تبعاً للتفاعل بين جنس الطالب وكونه، ولصالح الطلبة من الكليات العلمية مقارنة بالإنسانية، في (3) مجالات هي: (الحياء، والاحترام، والتعاطف)، وكذلك لصالح الإناث مقارنة بالذكور في المجالات الثلاثة الأنفة ذاتها.

وهدف دراسة العباسي (2016) إلى الكشف عن الذكاء الأخلاقي وعلاقته بالثقة الاجتماعية المتبادلة لدى طلبة الكلية التربوية المفتوحة في العراق، تألفت عينة البحث من (400) طالب وطالبة، وأظهرت نتائج الدراسة أن طلبة الكلية التربوية المفتوحة يتمتعون بدرجة مرتفعة من الذكاء الأخلاقي، وعدم وجود فروق في الذكاء الأخلاقي تبعاً لجنس الطالب، وعدم وجود فروق في الذكاء الأخلاقي تبعاً للتخصص، وتدني خاصية الثقة الاجتماعية المتبادلة لدى طلبة الكلية التربوية المفتوحة، ووجود فروق في الثقة الاجتماعية المتبادلة تبعاً لمتغير التخصص ولصالح الإنسانية، ووجود علاقة موجبة بين الذكاء الأخلاقي، والثقة الاجتماعية المتبادلة.

أما دراسة ابراهيم والمحيسن (Ibrahim & Al-mehsin, 2016) فقد جاءت للكشف عن الفروق بين متوسطات درجات الطلبة في كلية التربية بجامعة سوهاج بمصر، ومتوسط درجات الطلبة بكلية التربية في جامعة سطاتم بن عبد العزيز بالمملكة السعودية، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (426) طالبة، منها (218) طالبة من كلية التربية جامعة سوهاج، و(208) طالبة من كلية التربية في جامعة سطاتم، وطبق عليهم مقياس الذكاء الأخلاقي، وتوصلت نتائج الدراسة أن مستوى الذكاء الأخلاقي لدى طالبات جامعة سوهاج كان متوسطاً باستثناء مجال التعاطف، بينما كان مستوى الذكاء الأخلاقي لدى طالبات جامعة سطاتم بن عبد العزيز مرتفعاً، ووجود فروق في مستوى الذكاء الأخلاقي لدى الطالبات تُعزى إلى المعدل التراكمي ولصالح الأكثر تحصيلاً، وإلى عدم وجود فروق تُعزى إلى المستوى الدراسي.

وهدف دراسة محمد (2014) إلى الكشف عن مستوى الذكاء الأخلاقي لدى طلاب الجامعة وطبيعة العلاقة الارتباطية بين أبعاد الذكاء الأخلاقي وكل من تقدير الذات والتحصيل الدراسي، والكشف عن الفروق الدالة إحصائياً وفق جنس الطالب (الذكور، والإناث)، تخصص الطالب (العلمي، والأدبي)، وتكونت عينة الدراسة من (302) طالباً وطالبة من طلبة كلية التربية بجامعة أسوان بمصر، وأظهرت

النتائج أن مستوى الذكاء الأخلاقي لدى طلاب الجامعة جاء متوسطاً، وجود علاقة ارتباطية دالة إيجابياً بين درجات الذكور والإناث وفق أبعاد الذكاء الأخلاقي ودرجته الكلية، ودرجاتهم في أبعاد: تقدير الذات، والدرجة الكلية له، والتحصيل الدراسي، وعدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات الطلبة في جميع أبعاد الذكاء الأخلاقي، وجميع أبعاد تقدير الذات، بينما جاءت الفروق في التحصيل الدراسي دالة إحصائية لصالح الطالبات، وبينت أن الفروق بين طلاب التخصص العلمي والتخصص الأدبي بين مجموعتي الذكور ومجموعي الإناث في أبعاد الذكاء الأخلاقي وأبعاد تقدير الذات جاءت غير دالة إحصائية، وجاءت الفروق في التحصيل الدراسي دالة لصالح طلاب التخصص الأدبي في مجموعتي الذكور، ولصالح طالبات التخصص الأدبي في مجموعتي الطالبات.

الدراسات التي تناولت الذكاء الروحي:

هدفت دراسة السلمي والغنامي (2023) إلى التحقق من العلاقة بين الذكاء الروحي والمناعة النفسية وجودة الحياة لدى طالبات الدراسات العليا بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وكذلك التحقق من وجود فروق بين الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات في متغير جودة الحياة، والتحقق من وجود فروق في الذكاء الروحي وفق التخصص، وقد تم إجراء هذه الدراسة الوصفية على عينة تكونت من (160) طالبة من طالبات الدراسات العليا، كما تم تقييم الطالبات بواسطة مقياس للذكاء الروحي، ومقياس للمناعة النفسية، ومقياس جودة الحياة، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائية بين الذكاء الروحي للطالبات ومناعهن النفسية، وكذلك وجود علاقة طردية دالة إحصائية بين الذكاء الروحي وجودة الحياة فيما عدا بُعدي الصحة الجسمية، والبيئة لجودة الحياة، فلم يكن هناك دلالة ارتباط مع درجة بُعد القدرات الروحية للذكاء الروحي، وأيضاً وجود علاقة طردية دالة إحصائية بين المناعة النفسية وجودة الحياة فيما عدا بُعدي: النفسي الذاتي، والاجتماعي للمناعة النفسية، فلم يكن هناك دلالة ارتباط مع درجة بُعد: الصحة الجسمية، والبيئة لجودة الحياة، وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائية في الذكاء الروحي تبعاً لاختلاف التخصص، كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية في جودة الحياة؛ وذلك لصالح الطالبات المتزوجات.

أما دراسة حسن (Hassan, 2023) فقد جاءت للتعرف إلى مكونات الذكاء الروحي التي تتنبأ بالصلابة العقلية والإبداع العاطفي، والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الروحي، والصلابة

العقلية، والإبداع الانفعالي تبعاً لجنس الطالب والتخصص الأكاديمي، تم تطبيق قياسات الذكاء الروحي، والصلابة الذهنية، وقياس الإبداع العاطفي على عينة دراسة مكونة من (192) طالباً وطالبة من جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، وقد أثبتت نتائج الدراسة أنه يمكن التنبؤ بالصلابة العقلية باستخدام مكونات الذكاء الروحي، إضافة إلى ذلك، فقد ظهر أن التشخيص الإيجابي للصعوبات هو العنصر الأكثر أهمية في التنبؤ بالإبداع العاطفي، يليه الوعي والتسامي، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين الذكاء الروحي والصلابة العقلية، تعزى لجنس الطالب أو التخصص الدراسي له، وتطبق الحالة نفسها على الإبداع الوجداني من جهة التخصص، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإبداع العاطفي تعزى لجنس الطالب ولصالح الذكور.

وهدفنا دراسة أنور ورنّا (Anwar & Rana, 2023) إلى معرفة الدور التنبؤي للذكاء الروحي في السعادة النفسية لدى طلاب الجامعات الباكستانية، وكذلك تقييم الفروق بين الجنسين، وتكونت عينة الدراسة من (250) طالباً، من برامج البكالوريوس من جامعات مختلفة في الباكستان، وكشفت نتائج الدراسة أن الذكاء الروحي يعد مؤشراً إيجابياً هاماً للرفاهية النفسية، كما تبين أن الطلاب الذكور يتمتعون بمستوى عالٍ من الذكاء الروحي، والصحة النفسية، مقارنة بالطلّابات.

وهدفنا دراسة يونس (2015) إلى تسليط الضوء على الذكاء الروحي وعلاقته بجودة الحياة والإنجاز الأكاديمي لدى الطّالّبات الملمات بجامعة عين شمس، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت مجموعة البحث من (120) طالبة من طالبات البكالوريوس بقسم رياض الأطفال بجامعة عين شمس بمصر، وتمثلت أدوات البحث في مقياس الذكاء الروحي، ومقياس جودة الحياة، ومقياس الإنجاز الأكاديمي، وارتكز الإطار النظري للبحث على عدة عناصر، هي: مفهوم الذكاء الروحي، ومفهوم جودة الحياة، ومفهوم الإنجاز الأكاديمي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطّالّبات مرتفعات الإنجاز الأكاديمي ومنخفضات الإنجاز الأكاديمي في جودة الحياة، لصالح الطّالّبات ذوات الإنجاز الأكاديمي المرتفع، كما توصلت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطّالّبات مرتفعات الإنجاز الأكاديمي ومنخفضات الإنجاز الأكاديمي في الذكاء الروحي، لصالح الطّالّبات ذوات الإنجاز الأكاديمي المرتفع.

التعقيب على الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف إلى القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي، وتتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في الأهداف، فمنها ما ركز على التعرف إلى الذكاء الأخلاقي وعلاقته ببعض المتغيرات مثل دراسة منصور (2023)، ودراسة أحمد (2023)، ودراسة أبو العينين (2020)، ودراسة الربيعي والشريدة (2021)، إضافة إلى دراسات بحثت موضوع الذكاء الروحي مع بعض المتغيرات مثل المنة النفسية، والسعادة النفسية، أو جودة الحياة، مثل دراسة يونس (2015)، ودراسة أنور ورنا (Anwar & Rana, 2023)، ودراسة السلمي والغانمي (2023).

كما اشتركت هذه الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي الارتباطي، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الدراسات السابقة في إثراء البعد النظري والعملية المتضمن خلالها، وفي تطوير ادوات الدراسة، والاستفادة من نتائجها بمقارنتها مع نتائج هذه الدراسة وتفسيرها. وقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناول الدراسة للقدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعيش طلبة الجامعة مرحلة هامة في حياتهم، تفرض عليهم متطلبات كثيرة تضعهم تحت ضغوط نفسية واجتماعية قد تؤثر سلباً أو إيجاباً في شخصياتهم، وطريقة تعاملهم مع تلك الضغوط، وانعكاسها على سلوكياتهم وتصرفاتهم في سعيهم للتخفيف من الضغوط والتحديات، ويعد التمسك بالمثل والأخلاق معياراً للحكم على التصرفات للتمييز بين ما هو أخلاقي وغير أخلاقي.

وقد ينعكس الذكاء الأخلاقي على قدرة الطالب على اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام وفقاً لمعايير أخلاقية، تُشعره بقيمته، وكرامته، وتنمي لديه القدرة على تحقيق ذاته، وفقاً لأسس سليمة، ومقبولة اجتماعياً، تستند إلى التأثير المتبادل مع الآخرين، وتجعل شخصية الطالب تتميز بالقوة والمقاومة النفسية، وقادرة على

التعامل والتكيف مع المواقف، والتحديات، ومع مختلف الضغوط الداخلية والخارجية التي يصادفها ضمن المعايير الأخلاقية،

وقامت الباحثة بمراجعة العديد من الدراسات التي تناولت مفاهيم الذكاءات المتعددة لدى الطلبة الجامعيين، ووجدت أن الذكاء الروحي يلعب دوراً محورياً في تشكيل سلوك طلاب الجامعات، فهو يمثل بوصلتهم الداخلية التي توجههم نحو اتخاذ قرارات حكيمة ومسؤولة، عندما يمتلك الطالب وعياً روحياً، يصبح أكثر قدرة على فهم ذاته وتحديد أهدافه الأكاديمية والشخصية بوضوح، هذا النوع من الذكاء يساعدهم أيضاً على الصبر والتحمل في مواجهة ضغوط الدراسة، ويزودهم بقيم أخلاقية عالية تؤثر إيجاباً على علاقاتهم مع زملائهم وأساتذتهم. في النهاية، حيث يسهم الذكاء الروحي في بناء شخصية متوازنة ومسؤولة، قادرة على العطاء والمساهمة الفعالة في المجتمع، وقد أشار كل من السلمي و الغانمي (2023)، وإبراهيم (2023) في دراساتهم الى أن للذكاء الروحي تأثير هام على الطلبة ففي وجود مستويات مرتفعة لديهم يستطيع الطلبة حل مشكلاتهم، وتجنب الاتجاهات السلبية لديهم، وأن الذكاء الروحي يرتبط بشكل كبير مع انفعالات الطالب ولا ينفصل عنها.

واستناداً لما سبق جاءت هذه الدراسة لفهم العلاقة بين الذكاء الأخلاقي، والذكاء الروحي، لأهمية هذين المتغيرين في تحسين الأداء الأكاديمي، والتعامل مع الضغوط، وتحقيق التوازن بين حياة الطالب الشخصية، والدراسية، وذلك كما أشارت له دراسة إيمونز (Emmons, 2000)، ودراسة كنج وديسكو (King and DeCicco, 2009) في تحقيق التوازن والتناغم في حياة الأفراد بمختلف المجالات، إضافة إلى دور هذين المتغيرين في استعداد الطالب للحياة العملية مستقبلاً، وذلك كما أشارت إليه دراسة باركر وساكلوفسكي وستوف (Parker, Saklofskye, and Stough, 2009) من خلال القدرات العقلية للأفراد التي تسهم في الوعي والتكامل لديهم.

واستناداً إلى ما سبق تتجسد مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما مستوى الذكاء الأخلاقي والذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية؟
- 2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) في الذكاء الأخلاقي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية تعزى لجنس الطالب وكنيته؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) في الذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية تعزى لجنس الطالب وكنيته؟

4- ما القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية؟

أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

1. التعرف إلى مستوى الذكاء الأخلاقي، والذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية.
2. الكشف عن دلالة الفروق في مستوى الذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية التي تعزى لجنس الطالب وكنيته.
3. الكشف عن دلالة الفروق في مستوى الذكاء الأخلاقي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية التي تعزى لجنس الطالب وكنيته.
4. الكشف عن القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في تناولها مستوى الذكاء الأخلاقي، والذكاء الروحي لدى الطلبة الجامعيين، إضافة إلى بيان القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي، كما تأتي أهميتها على مستويين أساسيين هما:

أولاً: الأهمية النظرية:

تأتي أهمية الدراسة النظرية من محاولة للفت الانتباه إلى أهمية المفاهيم المتعلقة بالذكاءات المتعددة ، ودورها في مواجهة الضغوط الاجتماعية والنفسية والمهنية لدى الأفراد، وبخاصة فيما يتعلق بالمفاهيم الحديثة التي اندرجت في إطار نظرية الذكاءات المتعددة، ومن هذه المفاهيم متغيرات الدراسة الحالية وهي: الذكاء الروحي، والذكاء الأخلاقي.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في توجيه أنظار المسؤولين، وصناع القرار في الجامعة إلى المعلومات التي قد تساهم في العمل على تنمية البيئة الجامعية وتطويرها؛ بهدف توفير الدعم والخدمات والأنشطة التي من شأنها تنمية مستوى الذكاء الأخلاقي، والذكاء الروحي لدى الطلبة الجامعيين. ويتوقع أن تفيد هذه الدراسة الباحثون والأكاديميون في مجال العلوم النفسية والتربوية، حيث تم تطوير أدوات لقياس الذكاء الأخلاقي، والذكاء الروحي لدى طلبة الجامعات، وقدمت مقترحات قد تكون منطلقاً لإجراء دراسات ذات صلة بمتغيرات الدراسة.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

الذكاء الأخلاقي: هو قدرة الفرد على فهم الصواب، والخطأ وما يحمله من قناعات أخلاقية تمكنه من التصرف بالطريقة الصحيحة (Borba, 2001).

ويعرف اجرائياً على أنه الدرجة الكلية التي حصل عليها الطالب على مقياس الذكاء الأخلاقي المطور لأغراض هذه الدراسة.

الذكاء الروحي: هو مجموعة من القدرات العقلية التي تسهم في الوعي والتكامل والتطبيق التكيفي للجوانب غير المادية والسامية لوجود الفرد، والتي تؤدي إلى بعض النواتج مثل: التأمل الوجودي العميق، تحسين المعنى، التعرف على الذات السامية، وإتقان الحياة الروحية (King, 2008).

ويعرف اجرائياً على أنه الدرجة الكلية التي حصل عليها الطالب على مقياس الذكاء الروحي المطور لأغراض هذه الدراسة.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تتمثل في موضوع الدراسة "القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية"، وأدوات الدراسة وخصائصها السيكميترية.
- الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة في جامعة الطفيلة التقنية بالأردن.
- الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2024/2023م.
- الحدود البشرية: تم تطبيق هذه الدراسة على طلبة البكالوريوس في جامعة الطفيلة التقنية في الاردن.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التنبؤي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة مرحلة البكالوريوس في جامعة الطفيلة التقنية، والبالغ عددهم (8401) طالباً وطالبة في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية وفق إحصائيات دائرة القبول والتسجيل للعام الجامعي 2024 / 2023.

عينة الدراسة

أجريت الدراسة على عينة من طلبة البكالوريوس في جامعة الطفيلة التقنية، عددها (419) طالباً وطالبة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، ويشكلون ما نسبته تقريباً (5.98 %) من مجتمع الدراسة، والجدول الآتي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الجنس والكلية.

جدول 1. توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لجنس الطالب وكلتيه

الجنس	الكلية		المجموع
	علمية	إنسانية	
ذكر	165	78	243
أنثى	95	81	176
المجموع	260	159	419

مقياس الدراسة

تم مراجعة العديد من الدراسات والأدب النظري ذي العلاقة بموضوع هذه الدراسة، والمراجع والأبحاث التي تناولت متغيراتها، وبعد المراجعة والتمحيص تم تطوير مقياسين لهذه الدراسة، هما (مقياس الذكاء الأخلاقي، مقياس الذكاء الروحي)، وفيما يأتي عرض لخصائصها السيكومترية:

مقياس الذكاء الأخلاقي

تم تطوير مقياس الذكاء الأخلاقي بالرجوع إلى العديد من الدراسات والأدب النظري المتعلق بموضوع الذكاء الأخلاقي، مثل: دراسة الجاجي وآخرون (2018)، ودراسة أحمد (2023)، وخليل (2015). الخصائص السيكومترية لمقياس الذكاء الأخلاقي

صدق المقياس

تم التحقق من صدق المقياس باستخدام نوعين من الصدق، هما: صدق المحكمين، وصدق البناء ويسمى (الاتساق الداخلي).

• صدق المحكمين

تم التحقق من الصدق المنطقي عن طريق عرض المقياس بصورته الأولية والمكون من (44) فقرة على (8) محكمين من أساتذة علم النفس التربوي، والقياس والتقويم، والأساتذة المختصين في الجامعات الأردنية، للحكم على ملاءمة الفقرات لغرض الدراسة، وشمولها للمحتوى، وسلامة الصياغة اللغوية، وتم الأخذ بتعديلاتهم، وآرائهم، واقتراحاتهم، وبناءً على ذلك استقر المقياس على 37 فقرة موزعة على ستة أبعاد هي:

البُعد الأول: بُعد الاحترام: وتقيسه الفقرات من 1- 8.

البُعد الثاني: التعاطف: وتقيسه الفقرات من 9- 15.

البُعد الثالث: التسامح: وتقيسه الفقرات من 16- 21.

البُعد الرابع: العدل: وتقيسه الفقرات من 22- 28.

البُعد الخامس: الضمير: وتقيسه الفقرات من 29- 32.

البُعد السادس: التحكم الذاتي: وتقيسه الفقرات من 33- 37.

• صدق البناء (الاتساق الداخلي)

تم تطبيق مقياس الذكاء الأخلاقي بصورته النهائية على عينة استطلاعية مكونة من (25) طالباً وطالبة من داخل مجتمع الدراسة، وخارج عينتها، ومن ثم احتساب معامل الارتباط بين كل بُعد مع الدرجة الكلية على مقياس الذكاء الأخلاقي، والجدول (2) يوضح ذلك:

جدول (2) معامل الارتباط بين كل بُعد من أبعاد مقياس الذكاء الأخلاقي، والدرجة الكلية على المقياس

البُعد	الذكاء الأخلاقي
الاحترام	0.778**
التعاطف	0.819**
التسامح	0.748**
العدل	0.710**
الضمير	0.70**
التحكم الذاتي	0.70**

**دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)

تشير نتائج جدول (2) أن قيم معامل ارتباط كل بُعد من أبعاد مقياس الذكاء الأخلاقي، والدرجة الكلية على المقياس قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

ثبات مقياس الذكاء الأخلاقي

تم التحقق من ثبات مقياس الذكاء الأخلاقي بطريقتين، هما: الثبات باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار، وطريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، إذ تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية مقدارها 25 طالباً وطالبة، والجدول (3) يبين ذلك:

جدول 3. معاملات الثبات لمقياس الذكاء الأخلاقي بطريقتي كرونباخ ألفا والاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest)

المتغير	الفقرات	طريقة كرونباخ ألفا	طريقة الاختبار وإعادة الاختبار
الاحترام	8	0.847	0.971**
التعاطف	7	0.834	0.933**
التسامح	6	0.687	0.970**
العدل	7	0.772	0.955**
الضمير	4	0.767	0.846**
التحكم الذاتي	5	0.796	0.969**
الدرجة الكلية	37	0.769	0.977**

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)

يتبين من الجدول (3) بأنه تتوفر مؤشرات ثبات عالية ومقبولة (النبهان، 2014) لمقياس الذكاء الأخلاقي.

مقياس الذكاء الروحي

تم تطوير مقياس الذكاء الروحي بالرجوع إلى الدراسات والأدب النظري المرتبطة بموضوع الذكاء الروحي، مثل دراسة أنور ورنّا (Anwar & Rana, 2023)، ودراسة حسن (Hassan, 2023).

الخصائص السيكميتريّة لمقياس الذكاء الروحي

• صدق المقياس

تم التحقق من صدق المقياس باستخدام نوعين من الصدق، هما: صدق المحكمين، وصدق البناء ويسمى (الاتساق الداخلي).

• صدق المحكمين

تم التحقق من صدق المحكمين عن طريق عرض المقياس بصورته الأولية والمكون من (42) فقرة على (8) محكمين، من أساتذة علم النفس التربوي، والقياس والتقويم، المختصين في الجامعات الأردنية،

للحكم على ملائمة الفقرات لغرض الدراسة، وشمولها للمحتوى، وسلامة الصياغة اللغوية، وتم الأخذ بتعديلاتهم وآرائهم، واقتراحاتهم، وعليه استقر المقياس على (32) فقرة موزعة على خمسة أبعاد هي:

البُعد الأول: الوعي: وتقيسه الفقرات من 1- 7.

البُعد الثاني: النعمة: وتقيسه الفقرات من 8- 13.

البُعد الثالث: المعنى: وتقيسه الفقرات من 14- 18.

البُعد الرابع: التفوق: وتقيسه الفقرات من 19- 26.

البُعد الخامس: الحقيقة: وتقيسه الفقرات من 27- 32.

• صدق البناء (الاتساق الداخلي)

تم تطبيق مقياس الذكاء الروحي بصورته النهائية على عينة استطلاعية مكونة من (25) طالباً وطالبة من داخل مجتمع الدراسة، وخارج عينتها، ومن ثم احتساب معامل الارتباط بين كل بُعد مع الدرجة الكلية على مقياس الذكاء الروحي، والجدول (4) يوضح ذلك:

جدول 4. معامل الارتباط بين كل بُعد من أبعاد مقياس الذكاء الروحي، والدرجة الكلية على المقياس

البُعد	الذكاء الروحي
الوعي	0.683**
النعمة	0.673**
المعنى	0.516**
التفوق	0.758**
الحقيقة	0.488*

** دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$) * دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)

تشير نتائج جدول (4) أن معامل الارتباط لكل بُعد من أبعاد مقياس الذكاء الروحي، والدرجة الكلية

على المقياس قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

ثبات مقياس الذكاء الروحي

تم التحقق من ثبات مقياس الذكاء الروحي بطريقتين، هما: الثبات باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار، وطريقة كرونباخ ألفا، إذ تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية مقدارها 25 طالباً وطالبة، والجدول (5) يبين ذلك:

جدول 5. معاملات الثبات لمقياس الذكاء الروحي بطريقتي كرونباخ ألفا والاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest)

المتغير	الفقرات	طريقة كرونباخ ألفا	طريقة الاختبار وإعادة الاختبار
الوعي		0.769	0.934
النَّعمة		0.746	0.953
المعنى		0.721	0.905
التَّقَوُّق		0.832	0.949
الحقيقة		0.710	0.841
الذكاء الروحي		0.853	0.932

يتبين من الجدول (5) توفر مؤشرات ثبات عالية ومقبولة (النبهان، 2014) لمقياس الذكاء الروحي.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- للإجابة عن السؤال الأول تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- للإجابة عن السؤال الثاني والثالث تم استخدام تحليل التباين الثنائي.
- للإجابة عن السؤال الرابع تم استخدام تحليل الانحدار البسيط.
- تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتم استخدام التدرج الآتي: دائماً (5)، غالباً (4)، أحياناً (3)، نادراً (2)، أبداً (1)، وذلك بوضع إشارة (x) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقة المستجيب، كما تم الاعتماد على التصنيف الآتي للحكم على المتوسطات الحسابية:
- 2.33 فأقل منخفضة.

- من 2.34-3.67 متوسطة.

- من 3.68 إلى 5.00 مرتفعة.

عرض النتائج الدراسة

الإجابة على السؤال الأول

نص السؤال الأول على: ما مستوى الذكاء الأخلاقي والذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية

؟

أولاً: متغير الذكاء الأخلاقي

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لكل بُعد من أبعاد الذكاء الأخلاقي، والدرجة الكلية على المقياس، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول 6. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على مقياس الذكاء

الأخلاقي

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب وفق المتوسط الحسابي	المستوى وفق المتوسط الحسابي
الاحترام	4.573	0.544	2	مرتفع
التعاطف	4.484	0.635	5	مرتفع
التسامح	4.428	0.586	6	مرتفع
العدل	4.652	0.496	1	مرتفع
الضمير	4.522	0.561	3	مرتفع
التحكم الذاتي	4.504	0.529	4	مرتفع
الذكاء الأخلاقي	4.601	0.392	-	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (6) أن المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة على فقرات مقياس الذكاء الأخلاقي

بفقراته مجتمعة كان مرتفعاً؛ فقد بلغ (4.601)؛ وانحراف معياري مقداره (0.392)، كما تشير النتائج أيضاً

إلى أن قيم متوسطات إجابات عينة الدراسة على أبعاد الذكاء الأخلاقي تراوحت بين (4.428 – 4.652)، وأن أعلى تقدير كان لبُعد العدل، بمتوسط حسابي بلغ (4.652)، وانحراف معياري (0.496)، فيما كان أدنى تقدير لبُعد التسامح، بمتوسط حسابي بلغ (4.428)، وانحراف معياري (0.586)، وجميعها جاءت بمستوى مرتفع.

ويمكن تفسير ارتفاع متوسط إجابات عينة الطلاب على مقياس الذكاء الأخلاقي بأنهم يمتلكون وعياً أخلاقياً عالياً وقيماً راسخة، حيث يشير المتوسط العام المرتفع إلى إجماع واضح بينهم على أهمية المبادئ الأخلاقية، ويعد حصول بُعد العدل على أعلى تقدير أمراً منطقياً، إذ إن البيئة الجامعية غالباً ما تثير نقاشات حول الحقوق والمساواة، مما يعزز لدى الطلاب قيمة العدالة بشكل كبير، وعلى النقيض، يعد حصول بُعد التسامح على أدنى تقدير -رغم أنه لا يزال مرتفعاً- نقطة تستحق التفكير، فقد يعكس أن تطبيق قيمة التسامح في ظل التنوع الفكري والتوترات الاجتماعية المعاصرة يمثل تحدياً أكبر بالنسبة لهم مقارنة بالعدل، الذي قد يكون مفهوماً أكثر وضوحاً ومباشرة.

وقد اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة كل من العباسي (2016)، ودراسة أبو رومي والخالدي (2017)؛ في وجود مستويات مرتفعة من الذكاء الأخلاقي عند عينة الدراسة لديهم.

ثانياً: متغير الذكاء الروحي

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لكل بُعد من أبعاد الذكاء الروحي، والدرجة الكلية على المقياس، والجدول (13) يوضح ذلك.

جدول 13. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على مقياس الذكاء

الروحي

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب وفق المتوسط	المستوى وفق المتوسط
الوعي	4.591	0.543	1	مرتفع
النَّعمة	4.577	0.584	2	مرتفع
المعنى	4.574	0.489	3	مرتفع

التفوق	4.530	0.474	5	مرتفع
الحقيقة	4.565	0.448	4	مرتفع
الدرجة الكلية	4.568	0.388	-	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (13) أن المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة على فقرات مقياس الذكاء الروحي بفقراته مجتمعة كان مرتفعاً؛ فقد بلغ (4.568)؛ وانحراف معياري مقداره (0.388)، كما تشير النتائج أيضاً إلى أن قيم متوسطات إجابات عينة الدراسة على أبعاد الذكاء الروحي تراوحت بين (4.591-4.530)، وأن أعلى تقدير كان لبُعد الوعي، بمتوسط حسابي بلغ (4.591)، وانحراف معياري (0.543)، فيما كان أدنى تقدير لبُعد التفوق، بمتوسط حسابي بلغ (4.530)، وانحراف معياري (0.474)، وجميعها جاءت بمستوى مرتفع.

ويشير ارتفاع المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة على فقرات مقياس الذكاء الروحي مجتمعة إلى مستوى مرتفع من الذكاء الروحي لدى المشاركين، ويُعدّ هذا الاكتشاف مُبشراً، ويدلّ على اهتمام أفراد العينة بالجوانب الروحية في حياتهم، ورغبتهم في تطويرها، وتظهر النتائج أن بُعد الوعي حصل على أعلى تقدير، مما يدلّ على وعي المشاركين بذاتهم وبمحيطهم، وفهمهم العميق لمعنى الحياة، وحصل بُعد التفوق على أدنى تقدير، وهذا قد يُشير إلى مجال يمكن للمشاركين التركيز عليه لتطوير ذكائهم الروحي أكثر.

وقد ذكر جاردنر (2004) أن ذكاء الروحي هو تطبيق للمثل العليا في الاخلاق والقيم، وهذا بدوره يساعد على الوعي الذاتي، كما ذكر أن الذكاء الروحي ينمي الاحساس بالذات، والاحساس بقيمه الحياه وادراك العلاقة بين الكيان الشخصي، والبيئة المحيطة بالفرد، وهذا لا يحدث دون وعي بأهدافه. كما ذكر إيمونز (Emmons, 2000) أن الذكاء الروحي يساعد الفرد على حل مشكلاته ومحاربه التفكير الخرافي، وتكوين افراد قادرين على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات ومنتجين.

وقد اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة كل من يونس (2015)، ودراسة السلمي والغنامي (2023)، ودراسة أنور ورنّا (Anwar & Rana, 2023)؛ في وجود مستويات مرتفعة من الذكاء الروحي عند عينة الدراسة لديهم.

الإجابة عن السؤال الثاني

نص السؤال الثاني على هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) في الذكاء الأخلاقي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية تعزى لجنس الطالب وكنيته؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، لاستجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الأخلاقي، وفق متغيري جنس الطالب والكلية، والجدول (19) يبين ذلك:

جدول 19. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الأخلاقي تبعاً لمتغيري جنس الطالب والكلية

المتغير	الجنس	الكلية	المتوسط	الانحراف المعياري
الذكاء الأخلاقي	ذكر	علمية	4.56	0.43
		إنسانية	4.65	0.33
		الكلية	4.59	0.41
	أنثى	علمية	4.66	0.34
		إنسانية	4.56	0.43
		الكلية	4.61	0.38

يتضح من الجدول (19) وجود فروق ظاهرية بين قيم المتوسطات الحسابية في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الأخلاقي، تبعاً لمتغيري جنس الطالب وكنيته، ولتحديد فيما إذا كانت تلك الفروق دالة إحصائية على المقياس؛ تم إجراء تحليل التباين الثنائي، والجدول (20) يبين نتائج تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الأخلاقي، تعزى لمتغيري جنس الطالب وكنيته:

جدول 20. نتائج تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الأخلاقي تبعاً لمتغيري جنس الطالب وكنيته

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة

القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية

الجنس	0.000	1.00	0.00	0.002	0.963
الكلية	0.009	1.00	0.01	0.060	0.806
الجنس * الكلية	0.821	1.00	0.82	5.274	0.022
الخطأ	64.635	415.00	0.16		
الكلية	8925.653	419.00			

تشير النتائج الواردة في الجدول (20) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الأخلاقي، تعزى لمتغير جنس الطالب، وقد اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة كل من محمد (2014)، ودراسة الجراح (2019)، ودراسة الربيعي والشريدة (2021)، واختلفت مع نتائج دراسة أبو رومي والخالدي (2017)، التي أظهرت فروقاً في مستوى الذكاء الأخلاقي تعزى لجنس الطالب.

وأظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الأخلاقي، تعزى لمتغير جنس الطالب، وقد اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة كل من محمد (2014)، ودراسة الجراح (2019)، ودراسة الربيعي والشريدة (2021)، واختلفت مع نتائج دراسة أبو رومي والخالدي (2017)، التي أظهرت فروقاً في مستوى الذكاء الأخلاقي تعزى لجنس الطالب.

كذلك أظهرت النتائج عدم وجود فروق في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الأخلاقي، تعزى لكلية الطالب، وقد اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة كل من محمد (2014)، ودراسة الجراح (2019)، ودراسة الربيعي والشريدة (2021)، في عدم وجود فروق في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الأخلاقي، تعزى لكلية الطالب.

وأشارت النتائج كذلك إلى وجود فروق في التفاعل بين جنس الطالب وكلية الطالب ولصالح الإناث من الكليات العلمية، ويمكن أن يعود ذلك على أن الانثى تتميز بالحنان والعطف والتسامح.

ويعود ذلك إلى تجانس المجتمع الجامعي، الذي يتشكل ويتكون من بيئات اجتماعية ذات قيم وعادات وأعراف؛ نابعة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، الذي يدعو إلى التسامح، والتحكم في سلوكيات

أفراده، بغض النظر عن الجنس (ذكر، أنثى)، وهذا يعزز ما تم التوصل إليه في إجابة السؤال الثاني من القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي، بالذكاء الروحي.

الإجابة عن السؤال الثالث

نص السؤال الثالث على هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) في الذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية تعزى لجنس الطالب وكنيته ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، لاستجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الروحي، وفق متغيري جنس الطالب والكلية، والجدول (21) يبين ذلك:

جدول 21. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الروحي، تبعاً لمتغيري جنس الطالب والكلية

المتغير	الجنس	الكلية	المتوسط	الانحراف المعياري
الذكاء الروحي	ذكر	علمية	4.6201	0.37372
		إنسانية	4.5837	0.41440
		الكلية	4.6084	0.38675
	أنثى	علمية	4.5843	0.39681
		إنسانية	4.5615	0.38582
		الكلية	4.5738	0.39084

يتضح من الجدول (21) وجود فروق ظاهرية بين قيم المتوسطات الحسابية في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الروحي، تبعاً لمتغيري جنس الطالب وكنيته، ولتحديد فيما إذا كانت تلك الفروق دالة إحصائية على المقياس؛ تم إجراء تحليل التباين الثنائي، والجدول (22) يبين نتائج تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الروحي، تعزى لمتغيري جنس الطالب وكنيته:

جدول 22. نتائج تحليل التباين الثنائي لاختبار الفروق في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الروحي تبعاً لمتغيري جنس الطالب وكلّيته

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
الجنس	0.081	1	0.081	0.532	0.466
الكلية	0.084	1	0.084	0.554	0.457
الجنس * الكلية	0.004	1	0.004	0.029	0.865
الخطأ	62.838	415	0.151		
الكلية	8905.464	419			

تشير النتائج الواردة في الجدول (22) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الروحي، تعزى لمتغيري جنس الطالب، وكلّيته، أو للتفاعل بينهما.

ويمكن تفسير ذلك إلى تجانس أفراد المجتمع الجامعي، الذين تجمعهم قيم دينية، إضافة إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية التي تتم وفق التعاليم الدينية، وبذلك فإن متغيري جنس الطالب، وكلّيته، أو حتى التفاعل بينهما، ليس له تأثير في تمتع الطالب بقدر أو مستوى عالٍ من الذكاء الروحي، قد واتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة السلمي والغنامي (2023)، ودراسة (Hassan, 2023)، في عدم وجود فروق في استجابات طلبة جامعة الطفيلة التقنية على مقياس الذكاء الروحي، تعزى لمتغيري جنس الطالب، وكلّيته، أو للتفاعل بينهما.

الإجابة عن السؤال الرابع

نص السؤال الرابع على: ما القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية؟

تم استخدام معامل الانحدار البسيط لمعرفة القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية، والجدول (23) يوضح ذلك.

جدول 23. تحليل الانحدار البسيط لقياس القدرة التنبؤية للذكاء الأخلاقي بالذكاء الروحي لدى طلبة جامعة الطفيلة التقنية

المتغير المستقل	معامل الارتب	معامل التحديد	قيمة المعاملات غير المعيارية	الخطأ المعياري	قيمة المعاملات المعيارية	مستوى الدلالة
	(R)	(R ²)	(B)	(SE)	(β)	Sig
الثابت	-	-	2.022	0.192	10.5	0.000
الذكاء الأخلاقي	0.550	0.303	0.561	0.042	0.550	0.000

المتغير التابع: الذكاء الروحي

قيمة F المحسوبة = 181.070

مستوى الدلالة Sig لاختبار التباين ANOVA=0.000

يُبين الجدول (23) وجود أثر للذكاء الأخلاقي في الذكاء الروحي، نظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ($F=181.070$)، وبمستوى دلالة ($\alpha=0.00$)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، حيث يفسر الذكاء الأخلاقي ما مقداره (30.3%) من التباين في الذكاء الروحي، استناداً إلى قيمة معامل التحديد (R^2)، ويعزز ذلك قيمة معامل الارتباط (R)، والبالغة (0.550)، وذلك يؤكد دور الذكاء الأخلاقي وأثره في تفسير الذكاء الروحي. كما يظهر الجدول (23) قيم المعاملات المعيارية، حيث بلغت قيمة بيتا (β) (0.550) وتعني أن زيادة الذكاء الأخلاقي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في الذكاء الروحي بنسبة (55%) من وحدة انحراف معياري واحد، وأخيراً للتعويض بمعادلة التنبؤ:

$$Y = a + \beta X + e$$

حيث أن:

Y: المتغير التابع (الذكاء الروحي)

X: المتغير المستقل (الذكاء الأخلاقي)

β : معامل الانحدار

e : خطأ التقدير العشوائي

a : معامل الحد الثبات

$$\text{الذكاء الروحي} = 2.022 + 0.550(\text{الذكاء الأخلاقي}) + 0.042.$$

ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الأفراد الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من الذكاء الأخلاقي هم أكثر وعياً وتمسكاً بقيمهم ومبادئهم، وهم أكثر ميلاً للعيش بحياة متسقة مع قيمهم، مما يجعلهم أكثر ترجيحاً لاتخاذ القرارات الأخلاقية الصحيحة والتمييز بين الصواب والخطأ، فالتمتع بالذكاء الأخلاقي ينمي ويعزز لدى الأفراد الذكاء الروحي الذي بدوره يساعد الفرد على الشعور بمعنى الحياة، والاحساس بقيمتها، ومواجهة المشكلات، والقدرة على العيش بسلام والشعور بالسكينة.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة توصي الدراسة بما يأتي:

1. ضرورة العمل للمحافظة على المستويات المرتفعة من الذكاء الأخلاقي، والذكاء الروحي وتعزيزها عند الطلبة عن طريق البرامج والأنشطة، والندوات، التي تقيمها الهيئات المختلفة في الجامعة.
2. ضرورة تصميم البرامج الإرشادية التي من شأنها التأكيد على اكتساب الفضائل الأخلاقية، وانعكاسها على سلوكيات الطلبة؛ لتكون هي الحكم والمعيار لما يصدر عنهم من تصرفات وردود فعل.
3. التأكيد على دور الإعلام وأهميته بكافة أنواعه في تعزيز الذكاء الأخلاقي، والذكاء الروحي، باستخدام البرامج الإذاعية والنشرات المكتوبة، والمنصات التعليمية، التي تركز على النمذجة في التعلم، والقُدوة الحسنة في نشر سير أصحاب الفضائل.
4. العمل على تفعيل مصادر التوجيه القيمي في المجتمع (مؤسسات التنشئة الاجتماعية) لتعزيز القيم الروحية والدينية (الذكاء الروحي)، وتنمية الذكاء الأخلاقي وتعزيزه، ونشر الثقافة الأخلاقية بين الأفراد والطلبة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، رضا (2023). أثر برنامج تدريبي قائم على أبعاد الذكاء الروحي في الصلابة النفسية والشغف الأكاديمي لدى طلاب الجامعة المتأخرين دراسياً. *مجلة كلية التربية*. 20(117)، 558-623.
- أبو العينين، مرفت (2020)، الإسهام النسبي لأبعاد الذكاء الأخلاقي في التنبؤ بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعة، *المجلة المصرية للدراسات النفسية*. 30(106)، 287-326.
- أبو رومي، رهام والخالدي، جمال (2017). مستوى الذكاء الأخلاقي وعلاقته بمتغيري الجنس والكلية لدى طلبة جامعة الزيتونة الأردنية. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية*. 5(17)، 115-126.
- أحمد، خيرية (2023). الذكاء الأخلاقي وعلاقته بمستوى الطموح لدى عينة من طلبة كلية التربية بجامعة دمشق. *مجلة جامعة حماة*. 6(1)، 38-57.
- بوربا، ميشيل (2003). بناء الذكاء الأخلاقي المعايير والفضائل السبع التي تعلم الأطفال أن يكونوا أخلاقيين. العين: دار الكتاب الجامعي.
- الجاجي، رجاء والحداوي، داود والحمادي، عبد الله (2018). بناء مقياس للذكاء الأخلاقي وفق مستويات الحكم الأخلاقي للطلبة الجامعيين، *المجلة الدولية لتطوير التفوق*. 9(16)، 141-170.
- جاردرنر، هوارد (2004). *أطر العقل ونظرية الذكاءات المتعددة*. ترجمة، الجبوسي، محمد. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- الجراح، هاني (2019). الذكاء الأخلاقي وعلاقته بكل من تقدير الذات ودافعية الإنجاز لدى طلبة جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 16(1)، 452-483.
- خليل، نعمة (2015). الذكاء الأخلاقي وعلاقته بمفهوم الذات لدى المراهقين والمراهقات في المرحلة الثانوية من التعليم العام. *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر*. 1(162)، 197-226.
- دياب، محمد (2013). *علم النفس الإيجابي*. الرياض: دار الزهراء.

- الربيعي، محمد والشريدة، محمد (2021) العلاقة بين الذكاء الأخلاقي والحكمة لدى عينة من طلبة جامعة أم القرى في ضوء بعض المتغيرات، *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 5(29)، 39-64.
- السلمي، ربيع والغنامي، فاطمة (2023). الذكاء الروحي وعلاقته بالمناعة النفسية وجودة الحياة لدى عينة من طالبات الدراسات العليا بجامعة الملك عبد العزيز. *المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية*. (27). 297-336.
- العباسي، غازي (2016). الذكاء الأخلاقي وعلاقته بالثقة الاجتماعية المتبادلة لدى طلبة الكلية التربوية المفتوحة. *مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية*، 23(2)، 341-377.
- محمد، مسعد (2014). دراسة لمكونات الذكاء الأخلاقي وعلاقتها بتقدير الذات وبعض المتغيرات لدى طلاب الجامعة. *مجلة كلية التربية جامعة أسوان*، 28، 381 - 430.
- منصور، إيناس (2023). الذكاء الأخلاقي والمهارات الاجتماعية لدى عينة من طالبات الجامعة. *مجلة تطوير الأداء الجامعي*، 22(1)، 31-52.
- واصف، أيمن (2020). مكونات الذكاء الروحي المنبئة بالصلاية المهنية وجودة حياة العمل لدى معلمي المرحلة الثانوية. *مجلة الإرشاد النفسي*. (61). 51-89.
- يونس، أمل (2015). الذكاء الروحي وعلاقته بجودة الحياة والإنجاز الأكاديمي لدى الطالبات الملمات بالجامعة، *مجلة الإرشاد النفسي*. (44)، 103-142.

المراجع الأجنبية

- Abu Al-Ainain, Mervat (2020), The relative contribution of the dimensions of moral intelligence in predicting social responsibility among university students, *The Egyptian Journal of Psychological Studies*. 30(106), 287-326.
- Abu Rumi, Reham and Al-Khalidi, Jamal (2017). The level of moral intelligence and its relationship to gender and college variables among students of Al-Zaytoonah University of Jordan. *Journal of Al-Quds Open University for Educational and Psychological Research and Studies*. 5(17), 115-126.
- Ahmed, Khairiya (2023). Moral intelligence and its relationship to the level of ambition among a sample of students at the Faculty of Education at Damascus University. *Journal of Hama University*. 6(1), 38-57.
- Al Jaji, Rajaa, Al Hadabi, Dawood, and Al Hammadi, Abdullah (2018). Building a Scale of Moral Intelligence According to Levels of Moral Judgment for University Students, *International Journal for the Development of Excellence*. 9(16), 141-170.
- Al Jarrah, Hani (2019). Moral Intelligence and Its Relationship to Self-Esteem and Achievement Motivation among Students of Al Ain University of Science and Technology, *Journal of the University of Sharjah for Humanities and Social Sciences*, 16(1), 452-483.
- Al-Abbasi, Ghazi (2016). Moral Intelligence and its Relationship to Mutual Social Trust among Students of the Open College of Education. *Tikrit University Journal for Humanities*, 23(2), 341-377.
- Al-Raqqad, Hana and Al-Khawaldeh, Izz Al-Din (2016). Levels of Moral Thinking and Their Relationship to Decision-Making among Students of the University of Jordan, *Journal of the Faculty of Basic Education for Educational and Human Sciences*, (25), 18-41. .<https://search.emarefa.net/detail/BIM-678196>
- Al-Rubai, Muhammad and Al-Shuraidah, Muhammad (2021). The Relationship between Moral Intelligence and Wisdom among a Sample of Umm Al-Qura University Students in Light of Some Variables, *Journal of Educational and Psychological Sciences*, 5(29), 39-64.
- Al-Salmi, Rabia and Al-Ghanami, Fatima (2023). Spiritual Intelligence and its Relationship to Psychological Immunity and Quality of Life among a Sample of Graduate Female Students at King Abdulaziz University. *Arab Journal of Arts and Humanities*. (27). 297-336.
- Anwar, S. & Rana, H. (2023). Spiritual Intelligence and Psychological Wellbeing of Pakistani University Students. *Curr Psychol*. . <https://doi.org/10.1007/s12144-023-04717-8>
- Borba, Michelle (2003). *Building Moral Intelligence: The Seven Standards and Virtues That Teach Children to Be Moral*. Al Ain: Dar Al Kitab Al Jami.

- Diab, Muhammad (2013). *Positive Psychology*. Riyadh: Dar Al-Zahra.
- Emmons, R. (2000). Spirituality and Intelligence: Problems and Prospects. *International Journal for the Psychology of Religion*. 10 (1). 57-64.
- Gardner, Howard (2004). *Frames of Mind and the Theory of Multiple Intelligences*.
Translated by Al Jayousi, Muhammad. Riyadh: Arab Bureau of Education for the Gulf States.
- Hassan, Amany A. S. (2023). The Components of the Spiritual Intelligence Predicting the Mental Toughness and Emotional Creativity for the University Students, *Education Research International*, Volume 2023, Article ID 1631978, 13 pages
<https://doi.org/10.1155/2023/1631978>
- Ibrahim, K. A., & Al-mehsin, S. A. (2016). The level of moral intelligence among students of Egyptian and Saudi Universities (Cross-cultural study). *Global Science Research Journals*. 4(6),495-503.
- Ibrahim, Reda (2023). The effect of a training program based on the dimensions of spiritual intelligence on psychological resilience and academic passion among academically backward university students. *Journal of the Faculty of Education*. 20(117), 558-623.
- Khalil, Ne'ma (2015). Moral Intelligence and its Relationship to Self-Concept among Male and Female Adolescents in Secondary School. *Journal of the Faculty of Education, Al-Azhar University*. 1(162). 197-226.
- King, D., & DeCicco, T. (2009). A Viable Model and Self-Report Measure of Spiritual Intelligence. *International Journal of Transpersonal Studies*. 28. 68-85.
- Mansour, Enas (2023). Moral Intelligence and Social Skills among a Sample of University Female Students. *Journal of University Performance Development*, 22(1), 31-52.
- Mohammadi, M. & Mohammadi, S. & Mehri, A. & Mazraeh, F. (2020). Investigation of Moral Intelligence's Predictive Components in Students of Shahid Beheshti University of Medical Sciences (SBMU), *Journal of Medical Ethics and History of Medicine*, 13. 10.18502/jmehm.v13i13.4389.
- Muhammad, Masoud (2014). A Study of the Components of Moral Intelligence and Their Relationship to Self-Esteem and Some Variables among University Students. *Journal of the Faculty of Education, Aswan University*, 28, 381-430.
- Parker, J., Saklofsky, D. and Stough, C. (2009). *Assessing Emotional Intelligence: Theory, Research, and Application*. New York: Springer.
- Wassef, Ayman. (2020). Components of Spiritual Intelligence Predicting Professional Resilience and Quality of Work Life among Secondary School Teachers. *Journal of Psychological Counseling*. (61). 51-89.
- Younis, Amal (2015). Spiritual Intelligence and its Relationship to Quality of Life and Academic Achievement among Female University Student Teachers, *Journal of Psychological Counseling*. (44), 103-142.

ندوة: الاستشراق الألماني ورؤيته للحضارة الإسلامية

جامعة بنغازي / كليات الآداب/ قسم التاريخ

مباحور الندوة:

. المباحور الأول: بداية الاستشراق الألماني وأهدافه ومنهجه في تحقيق المخطوطات العربية

تقديم الدكتورة: ريم علي عبد الرازق

. المباحور الثاني: اهتمام المستشرقين الألمان بمصدر التشريع الإسلامي (القرآن الكريم)

تقديم الدكتورة: نجاه العبار

. المباحور الثالث: نماذج لبعض المستشرقين الألمان ودورهم في نقل الحضارة العربية الإسلامية

تقديم الدكتورة: دلال الفيتوري

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 9

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 14

المخلص

الاستشراق الألماني يعد من أهم المدارس الاستشراقية وأكثرها تأثيراً في الدراسات العربية والإسلامية، وله سماته الخاصة التي تميزه عن الاستشراق الفرنسي أو البريطاني جعلته يعد من أكثرها عمقا ودقة في البحث العلمي. وركز المستشرقون الألمان على الدراسة العلمية البحتة بعيداً عن الدوافع الاستعمارية المباشرة لأن ألمانيا لم يكن لها نفوذ استعماري واسع في الشرق مثل بريطانيا أو فرنسا واعتمدوا على التحقيق النصي وركزوا اهتمامهم بالغات السامية، والنحو العربي، والنصوص الإسلامية كالقران والحديث بنفس منهجية النقد التاريخي واهتموا بتحليل النصوص العربية والإسلامية في ضوء اللغات السامية الأخرى واعتبروا اللغة مفتاحاً لفهم الحضارة والفكر الإسلامي. وتميزت أعمالهم بالدقة في التحقيق والمقارنة اللغوية ونحن من خلال هذا البحث تحدثنا عن بعض أعلام المستشرقين الألمان والمنهجية التي اتبعوها ورؤيتهم في دراسة الحضارة الإسلامية.

Summary

German orientalism is considered one of the most important and influential orientalist schools in Arab and Islamic studies.

it has its own characteristics that distinguish it from French or British orientalism .making it one of the most profound and accurate in scientific research.

German orientalists focused on purely scientific study, far from direct colonial motives, because Germany did not have Brod colonial influence in the east like Britain or France.

They relied on textual investigation and focused their attention on Semitic languages, Arabic grammar, and Qur'anic and hadith texts as the basis of their studies.

They were interested in analyzing Arab and Islamic texts in light of other Semitic languages, and they considered language a key to understanding Islamic civilization and thought.

Their works were distinguished by precision in investigation and linguistic comparison.

Through this research, we discussed some of the most prominent German orientalists and the methodology they followed and their vision in studying Islamic civilization.

المحور الأول: بداية الاستشراق الألماني وأهدافه ومنهجه في تحقيق المخطوطات العربية

تقديم الدكتورة ريم علي عبد الرزاق

بداية الاستشراق الألماني وأهدافه

شهدت الحركة الاستشراقية بروز العديد من المدارس الاستشراقية، ومن أشهرها المدرسة الاستشراقية الألمانية التي أسهمت بنصيب من الدراسات والأبحاث العلمية، خصوصاً تلك المتعلقة بالحضارة العربية الإسلامية. تعود البدايات الأولى لاتصال ألمانيا بالشرق الإسلامي الى فترة الحروب الصليبية في العالم الإسلامي (542-544هـ/1147-1149م) حيث قدموا وصفاً لتلك البلاد ونقلوا شيئاً من حضارتها بعد عودتهم الى الديار، على غرار المستشرق يوهان كريستوف الذي اقتنى مكتبة كاملة للمخطوطات العربية ونقلها الى ألمانيا وكما شاركوا الرهبان في الترجمة في الأندلس (السباعي، 2013، ص 15-16)

وفي القرن الرابع والخامس عشر انعقدت النية على إنشاء كراسي لدراسة اللغات الشرقية في ألمانيا وقد صاحب ذلك إنشاء الجامعات والمعاهد الألمانية التي تأخر تأسيسها عن بقية بلدان أوروبا، إلا إن القرن السادس عشر الميلادي بعد مرحلة بارزة في تاريخ الاستشراق الألماني، وذلك من خلال المساعي العلمية التي قامت بها شخصيات ألمانية، كان لها دور تأسيسي للدراسات الشرقية ومن اجل اللغة العربية لدراسي اللاهوت مع إعطاء محاضرات في تفسير التوراة، إضافة الى تعليم اللغة العربية والسريانية وغيرها من اللغات السامية.

كما تحرك المستشرقون الألمان العملي لدراسة الشرق معتمدين على مخطوطات مكتبة بوستل يعود الفضل بها دخول المخطوطات العربية الى ألمانيا فلهم بوستل الذي أرسل في بعثة خاصة عام 1534م الى الشرق بهدف شراء المخطوطات الشرقية، وتتعلم اللغة العربية واهتم بها، وعلم في الكلية الفرنسية عام 1539هـ والتي أصبحت أساساً مهماً بنيت عليه دراسات اللغات الشرقية في ألمانيا ولمع في هذا الوقت عدد من المستشرقين، أشهرهم على الإطلاق يوهان جاكوب رايسكة (1716-1774م) الذي استطاع اعتماداً على موهبته الخاصة تجاوز كل صعوبات قواعد اللغة العربية حتى تمكن منها، وأتقن النحو العربي، واطلع

على الكثير من الكتب العربية المطبوعة إلى سنة وبدا يبحث عن المخطوطات العربية، واقتني عندما استغنى عن احتياجات معيشية عدة، سائر كتب العربية تقريباً في ذلك العصر، وبدا نشاطه العلمي بنشر المقامة السادسة والعشرين من مقامات الحريري بعد ترجمتها إلى اللاتينية وقد قنت الألماني فريديش ريكتر تحت عنوان "تحولات أبوزيد السروجي" التي ترجمها هو الآخر بنفسه

(عبد الرووف، 1994 م، ص15)

استطاعت ألمانيا خلال القرنين السابع والثامن عشر من الميلاد أن تخرج بالعلوم العربية والإسلامية، نظراً لما أسهم به الباحثون الألمان من جهود كبيرة في الدراسات العربية والإسلامية عن طريق التدريس والكتابة ونشر النصوص فنشط بذلك في ألمانيا بسبب مجال فقه اللغة، تحقيق النصوص القديمة - الذي كانت ألمانيا السبابة إلى ابتكاره. ومع بداية القرن التاسع عشر أصبحت المدن الألمانية تقدم العالم الاستشراق العديد من العلماء ممن أخذوا أنفسهم بالدراسات الإسلامية، من خلال العناية باللغة العربية بصورة خاصة، باعتبارها المفتاح المباشر للإحاطة بها بشكل صحيح (رضوان السيد، المستشرقون الألمان، 2016، ص16)

أهداف الاستشراق الألماني

إن الدراسات الشرقية الألمانية لم تبدأ في وقت مبكر كسائر الدول الأوروبية لم ننشط إلا في القرن الثامن عشر ولم يخضع لغايات سياسية أو استعمارية أو دينية كما في بلدان الأوروبية أخرى، فألمانيا لم يتح لها أن تستعمر البلدان العربية الإسلامية، ولم تهتم بنشر الدين المسيحي في شرق، ولذلك لم تؤثر هذه الأهداف في دراسات المستشرقين الألمان، وطلب المحافظة على التجرد غالباً وقد تميزت المدرسة الألمانية بالجدية والعمق والدقة، إذا أنه لا يمكن تجاهل دورها في مجال البحث والدراسة وبالرغم من أنها متأخرة إلا أن المستشرقين الألمان أكدوا أصالة هذه المدرسة وقدرتها على التصدي لقضايا فكرية هامة. (محمد

فاروق، 2012 الاستشراق، ص30)

كما تميز دور الألمان في المجال الاستشراقي بجدية البحوث والتحقيقات، وبذلك يكون قد قدم خدمات تراثية جليلة للأمة العربية والعالم، وعلى الرغم من أن اهتمام الألمان بالمخطوطات العربية قد زاد بعد الحرب العالمية إلا أنه يمكن عدها ظاهرة ألمانية فريدة، فقد ساهم المستشرقون الألمان بجهد كبير في

خدمة التراث العربي الإسلامي وأثارهم العلمية واضحة الدلالة على تميز المدرسة الاستشراقية بالتزام المنهجية العلمية.

ولذلك كان المستشرق رودى بارت - يرى إن الدافع العلمي لهذه الدراسات هو الدافع العلمي فحسب، حيث قال "إننا في دراستنا لا نسعى الى نوايا جانبية غير صافية بل نسعى الى البحث عن الحقيقة الخاصة، وقال في موضع آخر "فنحن معشر المستشرقين عندما نقوم بدراسات في العلوم العربية والإسلامية لا نقوم بها فقط لكي نبرهن على صفة العالم الإسلامي، بل العكس فنحن نبرهن على تقديرنا الخاص للعالم الذي يمثلته الإسلام ومظاهره المختلفة".

منهج المستشرقين الألمان في تحقيق المخطوطات العربية:-

كان للمستشرقين الألمان جهود ثمينة في تحقيق المخطوطات العربية وإحياء التراث الإسلامي ونشره ، ملتزمين في ذلك قواعد علمية وأخرى منهجية ميزتهم عن بقية المستشرقين، حتى إن بعض العرب اعتمدوها في مجال التحقيق - وقال صلاح الدين المنجد في ذلك " إن هذه القواعد التي نقدمها غايتها توحيد طريقة النشر والتعريف به والتراث العربي المخطوط وقد استيقانها من منهج المستشرقين الألمان.

تضمنت هذه القواعد الأمانة في تخريج النص كما أراد له مؤلفه إن يكون في الأصل ،مع التزام الدقة والضبط في تقويم النص وتقادي التصحيف والتحريف، وقد طبقت بدقة من قبل جمعية المستشرقين الألمان ، DMG في العديد من نشرها الإسلامية التي كان يشرف عليها المستشرق الألماني الكبير هلموت ريتير، وكذا جمعية "غيوم بودة" في فرنسا وباقي المستشرقين.

ولم تخلو أهداف المستشرقين الألمان في معظم تحقيقاتهم للمخطوطات العربية من تركيزهم على الكتب الشاذة في مجالها ،كتحقيق "برجستراسر" لكتاب القراءات الشاذة لابن خالويه، والمصاحف لابن داود، وإبراز الروايات الشاذة في كتاب الإتيقان في القرآن للسيوطي ،وتحقيق "فرايتاج" لإسرار التأويل وأنوار التنزيل للبيضاوي في لينزيح من عام 1845م.(محمد خروبوات، الاستشراق والعلوم الإسلامية، 2017، ص185)

ومن قواعد التحقيق في منهج الألمان

1- جمع النسخ المخطوطة المراد تحقيقه، ثم دراسة هذه النسخ دراسة دقيقة واختيار المعتمد منها واعتماد البقية في المقابلة، مع إثبات فروق النسخ في الهوامش، ويظهر عندهم المغالاة في التحقيق ويحرصون على ذلك مهما كلفهم الأمر من عناء ووقت ومال، وقد أورد المستشرق "براجستراسر" بعض القواعد للمفاضلة بين نسخ المخطوط الواحد إذ كانت كثيرة.

النسخة كاملة أفضل من النسخ الناقصة

النسخة الواضحة أحسن من غير الواضحة

النسخة القديمة أحسن من الحديثة

النسخة التي قبلت أفضل من التي لم تقابل

على الرغم من سلامة منطق هذه القواعد إلا أنها تبقى غير مقبولة، ذلك إن لكل قاعدة شواذ فقد تكون نسخة المؤلف مكتوبة بخط يده غير واضحة تماماً لرداءة خطه، فهل تقبل نسخة أخرى بخط شخص آخر وتهمل نسخة المؤلف، وما يناقض مع أبسط قواعد التحقيق والعناية بوصف نسخ الكتاب المعتمدة في التحقيق، وصفاً يبرز أهم ملامح المخطوطة ويعرف بواقعها مما يزيد من ثقة القاري بهذا وهذا ما قام به هلموت ريتير على سبيل المثال خلال وصفه النسخ التي اعتمد عليها أثناء تحقيقه لمخطوطة مقالات الإسلاميين. (محمد عوني، جهود المستشرقين، 2006، ص15)

2- أدرك العلاقة بين الكتاب المحقق والكتب السابقة وكذلك للاحقة المتأثرة به أو الناقلة عنه، وهذا ما مكنهم من تحرير مادة الكتاب وتوثيق نقوله وشواهد، كما أنهم فطنوا إلى المصادر الأصلية في التخريج والحرص على تصحيح ما في النص من تحريف أو تصحيف أو نقده وتمحيصه، مع التزام الأمانة في الإخراج وشرح المبهم والغامض والاستدراك عليه في الحواشي، علاوة على تحرير مقدمة وفهرساً تفصيلياً للكتاب المحقق، فضلاً عن وضع فهرس للإعلام والأماكن والكتب والقبائل الواردة فيها.

3- الحفاظ على كمال النص شكلاً ومعنى، فإذا ارتابوا في نقط الكلمة أو تشكيلها أضافوا بالهامش أو في آخر الكتاب القراءات المحتملة للكلمة التي يتركوها بالنص دون نقط أو تشكيل، خوفاً من التحريف أو التصحيف، وهذا ما فعله المستشرق "فلوجل" في تحقيقه "الفهرست" وقد أضاف للكتاب تعليقات مهمة على نص ابن النديم أخذه عن سابقته، أو يضيف بعض ما يجب إن يعرفه القاري عما يأتي بنص ابن النديم، كما قد أضاف تلميذاً إلى الكتاب فهارس للإعلام، وأحياناً يزود المستشرقين الألمان بتحقيقاتهم بدراسة مستفيضة عن مواد الكتاب وصاحبه ومنهجه في التحقيق.

وقام المستشرق الألماني "براجستراسر" بعلاج مشكلة تحقيق النصوص ومنهج دراستها، الذي إلف أول كتاب "نقد النصوص" ونشر الكتب في أصول تحقيق النصوص ويمكن معرفة منهجه من خلال تحقيقه لكتاب خالويه تحت عنوان "مختصر في شواذ القرآن" فاحرص على ضبط الكلمات والقراءات - قسم المتن إلى عدة فقرات - ذكر الهامش رقم السطرين معنوين ثم نذكر الكلمة التي أسسها - ثم نقطتين فوق بعضها - ثم الكلمة الخاطئة ويتبعها رمز النسخة التي وردت بها - يصحح في النص وإنما يصححه في المتن وحتى في تشكيل الكلمة، ويستخدم صيغ عديدة في التصحيح - أضاف تعليقات على الكتاب مع استخدام صيغ عديدة في المقابلة بين النسخ والنص، كما يخرج الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية (عمر بن إبراهيم، أراء المستشرقين، 1992م، ج1، ص220)

كما لم تقدم ترجمة للإعلام بحيث وردت العديد من الأسماء والإعلام الغامضة فلم يشرحها، كما لم تجد له مقدمة لعمله في تحقيق كما هو معروف لدى المحققين العرب من أهمية الكتاب المراد وحقيقة وأسباب اختياره للتحقيق ومنهجه ودراسة المخطوط.

وقد اعتمد "براجستراسر" في إخراج النص على نسختين، أحدهما في استانبول والأخرى من مصر، وكانت ممثلة بالأخطاء، لذلك كانت إثبات النص صعب جداً

ويذكر محمد الطناجي - أنه واحد من الذين استعان بهم المستشرقين الألمان في نسخ المخطوطات، ثم قراءتها وتحريرها ووضع فهارسها، ومن هؤلاء المستشرق الألماني (هانس روبرت رويمر) قائلاً "بقيت معه حولين تعلمت فيها الكثير إنشاء تحقيقه لكتاب "الدرر الفاخرة في سيرة الملك الناصر" وهو الجزء التاسع من

كتاب كنز الدرر وجامع الفرر لابن ابيك "الدواداري" كما ذكر المستشرق في مقدمة تحقيقه جهده في قراءة النص معه ومن أفاضل العلماء العرب، وقد أفاد منهم المستشرقون إفادة طيبة من بينهم أبي شنب بالجزائر، وقد قال فيه الزركلي كانت له مكانة عالية عند المستشرقين"

وعلى الرغم من ذلك يبقى هناك من المستشرقين الألمان من كان يرفض بعض التصحيحات، كما فعل المستشرق الألماني "كارل بروكلمان" في نقده لنشره دار الكتب لعيون الإخبار قائلاً "وعلمهم بمعنى الأدب والبلاغة علم معجمي" ويضع الكلمة إمام الكلمة، ولا ينقد منها الى الباب

والجدير بالذكر إن المستشرقين الألمان قد تميزت تحقيقاتهم للتراث العرب المخطوط بالدقة والأمانة العلمية بعكس باقي المستشرقين من فرنسيس وانجليز وغيرهم، غير إن هذا لا يعني أنها لما تخلو من التصحيف وتحريف، وهذا الى جانب دقتهم في الدراسة واعتماد منهجهم في التحقيق والتعليق (رائد أمير، المستشرقون الألمان، 2014، ص21-23)

. المحور الثاني: اهتمام المستشرقين الألمان بمصدر التشريع الإسلامي (القرآن الكريم)

تقديم الدكتورة نجاة العبار

المستشرقون الألمان والقرآن الكريم:

أهتم المستشرقون بكل ما يتعلق بالمسلمين ديناً وتاريخاً وحضارةً ومن بين أهم القضايا التي ركزوا عليها دراسة التشريع الإسلامي أو مصدر التشريع للمسلمين القرآن الكريم (محمود رشيد: 2012م: ص5) وقد كان اهتمام المستشرقين بالقرآن الكريم ومحاولة إثبات إن القرآن من وضع البشر ومن تأليف الرسول (صلى الله عليه وسلم) ليس بالجديد فهو لا يختلف عن موقف مشركي قريش الذين زعموا إن القرآن من تأليف الرسول وإن الرسول شاعراً أو ساحراً أو مجنون أو إن بشر آخر قد علمه القرآن (مروان شاهين : 1994م: ص41).

وفي منتصف القرن التاسع عشر الميلادي تجددت محاولات المستشرقين واخذوا على عاتقهم محاولة اثبات كل تلك الادعاءات وافنى عدد كبير منهم سنوات طويلة من عمره في دراسة القرآن (سعدون المطوري: 2015م: ص 220)

دوافع المستشرقين في دراسة القرآن:

إن الباحث في الاستشراق لابد إن يطرح على نفسه تساؤلاً حول الدوافع التي دعت المستشرقين لترجمة القرآن الكريم وتعلم اللغة العربية وما تحتاج إليه من جهد كبير وعمل دووب للغوص في أعماقها ومعرفة دلالتها ورموزها ليستنتج ان من دوافع الاستشراق ما يلي (فاطمة عبود : 2023: ص 72)

أ. الدافع الديني : أدركت النخب المسيحية خطورة القرآن الكريم وما يحتويه من نظريات وأسرار ولاسيما بعد ترجمته إلي لغاتهم فكانت أول تلك المحاولات برعاية الراهب اللاهوتي بطرس المبجل رئيس دير كلوني والذي كانت له فروع في كافة أوربا وشارك رهبانه في مرافقة الجيوش الصليبية إثناء حروبهم مع المسلمين ليبدأ المستشرقون حملتهم في الحط من مكانة القرآن وأهميته خاصة بعد تأكدهم من تحريم القرآن للعقيدة القائمة على التثليث واعتبار معتقها كافراً (محمود رشيدى : ص 6، صلاح بن سالم : 2017: ص20)

فعملوا على الترويج لكل ما يثير الشكوك حوله وخاصة في طريقة نزول القرآن على النبي من خلال الوحي فتوصف تارة بأنها نوبات من الصرع يصاب بها الرسول فيغيب عن الوعي فإذا أفاق ذكر وأهما انه أوحى إليه وتارة يدعون انه إلهاما وأوهاما في حين عمد فريق آخر الي الادعاء بان القرآن قد حرف وبذل بعد وفاة النبي لأجل خلق زعزعة في نفوس معتقيه، وحاولوا التشكيك والطعن في العديد من الروايات تسخيفاً لآراء وتحريفها عن مضمونها لأثبتا نظريتهما حول القرآن بأنه من تأليف من الرسول (رغداء زيدان : مثالب : 2021م:ص83:82)

ب. الدافع العلمي : كانت الحضارة الإسلامية مصدراً مهماً في النهوض بالحضارة الأوروبية وباكورة تقدمها فتخصص مجموعة من المستشرقين الي جانب دراسة الجانب الحضاري والعلمي للمسلمين دراسة القرآن الكريم واحتاج ذلك لجهد كبير وعمل متواصل لتعلم اللغة العربية والبحث في أعماقها ومعانيها حباً للعلم والبحث العلمي فكان هؤلاء قليلي الأخطاء بسبب إقبالهم على البحث بروح علمية بعيدة عن التعصب

والأهواء السياسية وحتى وإن وجدت أخطاء فلم تكن عن قصد إنما بسبب قلة فهم وعدم استيعاب للتعبير اللغوي العربي (عبدالله العليان: 2000، م، ص 27، فاطمة توتاو: 2011: ص 49).

في حين لا يمكن إغفال الدوافع الغير علمية للبعض الآخر من المستشرقين والذين كانت غايتهم رصد المتشابهات في القرن وتسليط الضوء عليها وتبيين التناقض فيها وإظهارها عبر صياغة هذه المتشابهات بلغتهم الأجنبية والتي تختلف عن اللغة العربية فجاءت ترجمتهم حرفية وليس بالمعنى فقدمت صورة مشوهة للقران وعملوا على توظيف هذه الترجمات لغايات دينية وسياسية (فاطمة عبود: ص 73).

يرى البعض أن الاستشراق الألماني أحد أهم التقاليد الاستشراقية وأكثرها رسوخاً بسبب صرامة منهجيته في دراسة النصوص وبتميزه عن غيره بعدة نقاط: -

1- أنه لا يخضع لغايات استعمارية أو تبشيرية كالاستشراق في بريطانيا أو فرنسا باعتباره منصباً على الدراسات الشرقية القديمة والآثار والفنون والآداب وهي دراسات تخلو في الغالب من الأغراض السياسية (الزهيري، 2012، ص، 158 عبد الله، 2014، ص 9).

2- عدم اتصاف الدراسات الألمانية بالروح العدائية للإسلام والعرب واللغة العربية.

3- فتح دعم مالي للأبحاث مع وجود معاهد خاصة وتعاون المستشرقين الألمان في سبيل انجاز هذه الأبحاث والتي استغرقت بعضها سنوات طويلة مثل كتاب تاريخ القرآن الكريم للمستشرق الألمان يثيودور نولدكه Theodor Nöldeke (الطريحي، 2012، ص 26-28).

4- تركيز المستشرقين الألمان على نشر المخطوطات القديمة وفهرستها والاهتمام بمعاجم اللغة والدراسات القرآنية الأمر الذي كان له أثره على الباحثين الغربيين والعرب على حد سواء (سحر الطريحي، ص 28). فساهموا في نشر مجموعة كبيرة من المخطوطات والكتب وترجمات للقران الأمر الذي كان له انعكاساته على الحياة الفكرية الإسلامية (القيادي، 2023، ص 257)

المناهج التي اعتمدها المستشرقين الألمان في دراستهم للقران الكريم:

اعتمد المستشرقون الألمان وخاصة نولدكه والذي لقب بشيخ المستشرقين من خلال كتابه تاريخ القرآن الكريم والذي أصبح أساساً للمدرسة الاستشراقية (غيداء، مثالب، ص13) على ثلاث مناهج وهي: -

أ. **المنهج التاريخي:** والذي يهتم بتحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة ومحاولة التنبؤ بالمستقبل وقد عمد المستشرقون الألمان على تطبيقه على الدراسات الإسلامية والقرآنية من خلال الوقائع التاريخية وتبويبها وتصنيفها ثم الأخبار عنها والتعريف بها.

فأثاروا الشكوك حول الكثير من الوقائع الثابتة والروايات الصحيحة المرتبطة بتاريخ القرآن الكريم وعلومه فشككوا في روايات جمع القرآن الكريم وتبويبه وتبليغه وادعوا أن النص القرآني قد ناله تعديلات بالزيادة أو النقصان كما شككوا في المصادر الإسلامية خاصة إذا أدركنا أن المنهج الاستشراقي قائم على الجانب المادي وينفي الجانب الروحي فعملوا على دراسة النص القرآني كوثيقة تاريخية من نتائج التراث الإنساني ونفوا أن يكون وحياً من الله واعتبروا أن القرآن الكريم هو تأليف من الرسول ونتيجة تأثر البيئة التي عاش فيها وحاولوا الكشف عن العلاقة بين النص القرآني والسياق التاريخي والاجتماعي مما أدى لنفيهم ثبوت النص وعدم استمراريته وصلاحيته لكل زمان ومكان. (رغداء، 2024، ص62)

ب - **منهج دراسة العهدين القديم والحديث وتطبيقه عند دراسة القرآن الكريم:** فقد تأثر نولدكه بمنهج نقد الكتاب المقدس التوراة والذي يهتم بالنصوص ومقارنتها ودراسة ظروف وجودها واختلاف مصادرها وحاول تطبيقه على القرآن الكريم وآياته وسوره للوصول إلي تحديد تاريخ وظروف نشأته ومصادر جمعه وتدوينه ووجدوا أن المنهج يصلح لدراسة القرآن الكريم طالما أن القرآن الكريم بزعمهم مأخوذ من التوراة والإنجيل متجاهلين الاختلاف بين القرآن الكريم والكتاب المقدس مما أدى إلي الوصول إلي نتائج غير موضوعية فليس في القرآن الكريم تاريخ للنص القرآني كون الوحي القرآني معروف لبداية والنهية بعكس النص التوراة والذي يمتد لثمان مائة عام. (رغداء، ص 62-64)

ج- **المنهج الفيلولوجي:** الذي يقصد به البحث في أصل الكلمات وجذور النص ومقارنتها بما يماثلها في اللغات الأخرى فقد كان هذا المنهج وسيلة لإدخال التناقض التاريخي في النص القرآن الكريم لأنه حاول التغيير في السيرورة التاريخية لتطور المجتمع والحكم فيه (عبود، ص 68).

وقد وجد بعضهم في أدوات نولدكه البحثية ضالتهم لتأكيد على أن القرآن الكريم من صنع البشر وليس وحياً وبالتالي البسوا بحوثهم لباساً علمياً براقاً اعتمدوا فيه على سمعة نولدكه وشهرته وخاصة أنه كان يعتبر نفسه مالكا للحقيقة لا باحثاً عنها (رغداء، 2024).

لقد أخضع المستشرقون الألمان القرآن الكريم إلى مناهج وطرائق تلاؤم لغتهم ولا تلائم اللغة العربية بما تحمله من خصائص فكل لغة منهاجاً خاصاً بها ولا يمكن الخلط بين المناهج في دراسة اللغات ولا سيما في محال التعبير والترجمة فالتعبير مهما كان دقيقاً قد لا يتوفر على المراد منه في اللغة الآخرة كما في اللغة العربية.

فالترجمة في الحضارة والعلوم تعتبر أكثر سهولة وبساطة من ترجمة القرآن الكريم بسبب ما تتمتع اللغة العربية بدلالاتها وسعة معانيها وتنوع مفرداتها الأمر الذي جعل مهمة الترجمة صعبة في النصوص المقدمة وأكثر تعقيداً في عملية الترجمة لأن لغتها أكثر خصوصية وأعمق في الجذر اللغوي للكلمة ولاشك أن لغة القرآن الكريم أكثر سحراً (عبد المحسن، 2012، ص 26)

كما أن الترجمة الفردية لا يمكن أن تؤدي الفائدة المرجوة حتى وإن كان الباحث موضوعياً فالأمر يكون أكثر فائدة إذا تم تناوله عن طريق مجموعة من الباحثين من ذوي التخصصات المتنوعة في اللغة والشريعة وعلوم القرآن الكريم والفقه لأجل اكتمال عملية الترجمة والإقلال من الأخطاء الناجمة عنها.

وقد كانت الترجمة الألمانية لا تخلو من الخطأ المتعمد حيناً وغير المقصود حيناً آخر الأمر الذي يمكن إرجاعه لعاملين مهمين في عملية الترجمة وهما:

العامل الأول: عدم انتماء المترجمين للثقافة المنتجة للنص أو بمعنى آخر أن المترجمين من ديانات مختلفة غير الإسلام وكان أغلبهم من المشككين مما جعلهم يتجرؤون على قدسية النص القرآني وعلى الرسول ويتعاملون معه كنص عادي ومؤلف عادي.

العامل الثاني: صعوبة اللغة العربية نفسها وعدم تمكن القائمين على الترجمة من الإلمام بها ومحاولة البعض منهم استغلال بلاغة القرآن الكريم وإعجازه لتمرير ما يرغبون ولأبعاد الناس عن القيم العظيمة والسامية التي جاء بها القرآن الكريم (النملة، 2015، ص 49-50)

الأخطاء المنهجية للمستشرقين الألمان في دراستهم للقرآن الكريم:

1- استخدام المنهج الإسقاطي في دراستهم للقرآن الكريم وهو عبارة عن تفسير الوقائع والنصوص بالإسقاط أي إسقاط الوقع المعاش على الحوادث والوقائع التاريخية ونتج هذا المنهج بناءً على تأثرهم بخلفياتهم العقدية ومورثاتهم الفكرية مندفعين بدافع نفسي بهدف رمي القرآن الكريم بما يثبت في كتبهم ودياناتهم المحرفة ومحاولة الانتقاص من قدر القرآن الكريم (عبود، ص74)

2- مبدأ التشكيك فيما هو قطعي أي استخدام الشك والمبالغة حول الوقائع التاريخية الثابتة والصحيحة المرتبطة بتاريخ القرآن الكريم وعلومه وعدم ثقتهم في صحة النص القرآني دفعهم إلي الشك في أمانة نقله وسلامة تبليغه فضلاً عن الشك في جمعه وتدوينه (سحر، 29).

3- اعتمادهم على منهج التقليد في أبحاثهم ودراساتهم القرآنية أي استنتاج آراء أسلافهم من المستشرقين مما يساهم في الوقوع في نفس الأخطاء بقصد أو بدونه.

4- اعتمادهم على مصادر ضعيفة وغير أصلية فأغلب الدراسات الاستشرافية تعتمد على مصادر معينة دون غيرها (سحر، ص32)

لذلك رفض أغلب العلماء المسلمين ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية ودعوا إلى استبدالها بالتفسير أو ترجمة معانيه فقط لأن اللغات الأخرى لا يمكن أن تستوعب اللغة العربية وأساليبها من حقيقة ومزاج وكناية واستعارة ولأن الترجمة الحرفية تقوم على وضع لفظ مرادف للفظ القرآني ليؤدي المقصود منه والتي

اعتبرها العلماء غير جائزة لأن الترجمة ليست كلام الله المنزل إلي رسوله بل هي كلام البشر (عبود، ص81)

ورأى بعضهم في الاستشراق أنه مؤامرة استعمارية تهدف إلى التوسع والسيطرة الغربية على العالم الإسلامي (سحر، ص 24)

وإن حظيتاً بيد بعضهم فأفرطوا في التقديس والتبجيل الى حد الحديث عن نتائج هامة أفضت إلي موضوعات إسلامية لم يكن ليرتقي إليها المسلمون أنفسهم (سحر، ص 24)

وأخيراً فإن ترجمة القرآن الكريم تعتبر من أسوء المحاولات التي تمت في مجال الترجمة والتي كان هدفها الوحيد هو إيجاد حاجز بين القرآن الكريم وبين من يريد فهم الإسلام والدخول فيه فعمدوا على تشويه معانيه. لذلك وجب تحديد موقفاً من الاستشراق والرد على المستشرقين خاصة إن أدركنا أن سلاح الفكر أقوى في الهجوم على الإسلام والتشكيك فيه.

. المحور الثالث: نماذج لبعض المستشرقين الألمان ودورهم في نقل الحضارة العربية الإسلامية: تقديم الدكتورة دلال الفيتوري

يعد الاستشراق موضوعاً مهماً يشغل اهتمام الدراسيين لارتباطه بالعديد من المواضيع الفلسفية و التاريخية و لأنه يعتبر من الوسائل التي انتقلت بها الحضارة الإسلامية إلى الغرب فقد بذل المستشرقون جهداً في نقل المؤلفات العربية منهم من أشاد بها و أثنى علي أصحابها و فضلها و منهم من أنكر قيمتها المعرفية و الحضارية و حاول تشويهها و هناك من انتحل بعض تلك المؤلفات لنفسه، لذلك علينا طرح موضوع الاستشراق و دراسته للتعرف على أسباب و دوافع الاستشراق ونتائجه و أبعاده التاريخية و الفكرية و أثاره على حضارتنا الإسلامية، من خلال تناول بعض النماذج للمستشرقين الألمان الذين ساهموا في نقل الحضارة الإسلامية إلى أوروبا.

ومن خلال المجهود العلمي الذي قام به المستشرقون من بحث وتحليل وتحقيق ومقارنة وفهرسة للمخطوطات العربية وترجمتها وللتوصل لذلك جاء دورنا للتعرف على المراحل التاريخية التي مر بها الاستشراق قبل ان يصلح مصطلح علمي متعارف عليه في الدراسات التاريخية والفلسفية.

- التطور التاريخي لمفهوم الاستشراق: -

لقد توصلنا عند طرح العنصر الأول بأن الاستشراق علم يعني بدراسة أحوال الشرق الحضارية و لغتهم و تراثهم و ان من يقوم بذلك يطلق عليه المستشرق، إلا ان عند النظر المفهوم هذه الكلمة نجده معروف منذ العهد القديم، فقد قام المؤرخ اليوناني هيرودتس بالكتابة عن أحوال أهل الشرق عند رحلته إلى شبه الجزيرة العربية و مصر و الشام و أصبحت مدوناته مرجعاً تاريخياً لتلك الفترة دون أن يطلق عليه المستشرق كما ساهمت الفتوحات الإسلامية في نقل الحضارة الإسلامية و التراث الإسلامي عند اندماجهم مع سكان البلاد المفتوحة الذين لم يرضى بعضهم بحكم المسلمين فرحلوا إلى غرب أوروبا حاملين معهم العديد من الأفكار و المؤلفات التي كانت سبباً من جملة الأسباب التي ساهمت في نقل حضارة الشرق إلى الغرب، إلى جانب دور حركة الترجمة التي ساهمت بشكل كبير في نقل الحضارة الإسلامية إلى أوروبا و التي كانت بدايتها على يد الأمير الأموي خالد بن يزيد، ثم تبنتها الدولة ونظمتها في العصر العباسي، فكانت حركة الترجمة النواة الأولى لمفهوم الاستشراق لأنها ساهمت بشكل كبير و مباشر في نقل الحضارة الإسلامية فقد تأسست "المطبعة العربية بموافقة و دعم الجهاز المركزي البابوي في توسكانا و كان أول أعمالها كتابي القانون و النجاة لأبن سينا... و توالى أعمال الطباعة نفائس العرب في البلدان الأوروبية(خرشي، 2013، ص39).

فكان نتاج ذلك أن تشبعت المكتبات الأوروبية بالكتب العربية، فاتفتحت حركة الترجمة مع الاستشراق في المفهوم و الهدف و النتيجة إلا أنها اختلفت في الاسم، لأن الأولى كانت من ضلع العرب بينما الاستشراق كان مفهوم غربي لنقل نفائس الحضارة الإسلامية عن طريق المستشرقين الذين صنفوا على حسب مدارس الاستشراق، التي اختلفت باختلاف المنهج و الاهتمام لذلك نجد بعض كتابات المستشرقين مسيئة للعقيدة و الشريعة الإسلامية عند تناولهم لموضوع الخلافة و الإمامة و ما جاء

في القرآن الكريم بل حتى عند حديثهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم و قد عزف من قام بذلك من المستشرقين باسم اللاهوتيون بتكليف من الكنيسة، و هذه الدراسة لم تشير لهذه الفئة والإسلام أعظم و أعمق من أن نشير إلى أفكار هؤلاء، فقد أفردنا دراستنا لمن ساهم في نقل تراثنا الإسلامي بكل حيادية لتتار به ظلمة أوروبا فكان من بينهم الألمان و الذين سأختار منهم البعض على سبيل المثال لا الحصر ليكون نموذجاً في هذه الدراسة.

- نماذج من المستشرقين الألمان: -

البرت الكبير (1193-1280) (خرشي، 2013، ص25)

يعتبر أول من اشتغل بالعربية و تتقف بثقافتها، إلى جانب اهتمامه بالثقافة العربية أهتم بالثقافة الوثنية و اليهودية والمسيحية، فأصبح متعدد الثقافات لذلك منح منصب الأستاذية في زمانه لسعة علمه، صنف كتاب حيوان ألمانيا و سبع كتب في الخضر و النبات ساهم في نقل كتب ابن سينا و الفارابي و ابن رشد إلى أوروبا فأصبحت عنده اهتمامات فلسفية و في التاريخ الطبيعي، وقام بتدريسها لطلابه الذين حملوا فكرة و تأثروا به، و على رأسهم توما الأكويني الذي أهتم بدراسة الفلسفة العربية و مقارنتها مع الفلسفة اليونانية لذلك عُد من أكبر الفلاسفة في وقته، وأوضحت فلسفته أساس الدراسات اللاهوتية الكاثوليكية.

- أوجست مولد: تعلم اللغة العربية وقام بترتيبها واهتم بالتراث العربي "شارك في نشر كتاب الفهرست لابن النديم، وحقق كتاب عيون الأنبياء في طبقات الأطباء لابن أبي إصبعية وطبعه على حسابه في كونسيرج سنة 1685" (كمال السامرائي، 1990، ص560)

- كارل بروكلمان: ⁽¹⁰⁾ (حافظ، د، ت، ص5)

درس اللغة العربية و قد اهتم بها منذ المرحلة الثانوية و قد درسها على يد المستشرق ثيودور نولدكه الذي كلفه بدراسة العلاقة بين كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير و كتاب أخبار الرسل و الملوك

للطبري فتحصل بهذه الدراسة على الدكتوراه و عين استاذاً في جامعات أوروبا الشرقية، اهتم بدراسة التاريخ الإسلامي و له في هذا المجال كتابه تاريخ الشعوب الإسلامية نقله للعربية منير البعلبكي، و كتاب تاريخ الأدب العربي الذي ترجم بخمسة أجزاء، خصص الجزء الرابع للعلوم الطبية، وقد تحدث في هذا الكتاب عن العصور التاريخية و تأتي في كل عصر البلدان و الفنون التأليفية و ترجمة لمؤلفيها و ذكر أماكن المخطوطات و قد استفاد بروكلمان في كتابه من الكتب التي نقلها الألمان كتاب الفهرست لابن النديم و كشف الظنون لحاجي خليفة.

- ماكس مايرهوف:(السامرائي، 1990، ص562)

درس الطب في برلين ثم سافر إلى مصر فتعلم اللغة العربية فيها و درس الطب العربي و كان يطبب العيون بالمجان انتُخب نائباً لرئيس المعهد المصري و الجمعية الطبية المصرية نظراً لمعرفته بعدة اللغات اعتنى بترجمة الكتب من لغة إلى لغة أخرى فكان من بين الكتب التي نقلها كتاب العشر مقالات في العين لخُنين بن إسحاق، و القسم الأول والثاني من منتخب جامع المفردات الغافقي، كما نشر شرح أسماء العقار لأبن ميمون القرطبي والرسالة الكاملية لابن النفيس و غيرها من الكتب الطبية التي ساهمت في نهضة الطب في ألمانيا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام.

- آدم متز: (الشمري، 2017، ص23-25)

مستشرق سويسري ألماني ولد في ألمانيا فرايبورغ و توفي فيها استوطن سويسرا اهتم بالأدب العربي له كتاب دي ريني سينس دايزاسلامز Di Renaissance Des Islam بألمانية ترجمه للعربية محمد عبدالهادي أبو ريذة و سماه الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري عصر النهضة في الإسلام و هو في مجلدين عدد صفحته 1073 تحدث كغيره من المستشرقين عن التاريخ الإسلام و الأدب و الثقافة الإسلامية إلا انه امتاز في هذا الكتاب بحديثه عن المرأة و دورها تفصيلاً في مواطن كثيرة و موزعه على فصول الكتاب فذكر دورها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و العلمي و قد اتبع المنهج التحليلي النقدي في جمع المادة العلمية المتعلقة بالمرأة ثم مقارنة مع المصادر

التاريخية لبيان صحة المعلومات من عدمها و هذا دليل على دقة المؤلف في نقل الأحداث التاريخية.

- زيغريد هونكة: (هونكة، 1993، بتصرف 11،7)

مستشرق المانية درست علم أصول الأديان و الفلسفة و علم النفس انتقلت إلى المغرب بعد سقوط ألمانيا في الحرب العالمية الثانية و عاشت في طنجة سنتين فتعلمت اللغة العربية و أتقنتها ثم درست التاريخ العربي، عادت إلى ألمانيا بعد أن استتجت أن العرب ليسوا مجرد نقله لحضارات الشعوب القديمة، لذلك ألقت عدة كتب عن أنصاف الإسلام و المسلمين أشهرها شمس الإسلام تستطع على الغرب الذي اصدر عام 1996م ترجم إلى 17 لغة و استمرت في كتبها المنصفة للإسلام حتى وفاتها عام 1999م فكان من ما ذكرته إن الإسلام أعظم ديانة ظهر الأرض سماحةً و أنصافاً، كم تقول هو المحرك للمسلمين للخلق والإبداع و العطاء.

وذكرت في كتابها مواقف كثيرة عن تسامح المسلمين مع الأسرى وحسن المعاملة مما جعلها تنقل الحقيقة التي يرفضها البعض فقد أكدت أن علم الكيمياء والفيزياء التطبيقية والجبر والحساب وعلم طبقات الأرض وعلم الاجتماع والكلام من ابتكار العرب.

لقد توصلت هذه الندوة لعدة نتائج منها:-

1. تميزت المدرسة الألمانية مقارنة بمدارس الاستشراق الأخرى بالعلمية والموضوعية في دراسة التراث العربي المخطوط بعيداً عن الأهداف الاستعمارية أو الدينية والتبشيرية.
2. استطاع المستشرقون الألمان بذل جهوداً كبيراً في المحافظة على التراث العربي المخطوط من الاندثار من خلال الكشف والجمع، والدراسة، والتحقيق، والترجمة والنشر، والتأليف، ودراسته في المعاهد والجامعات والمطابع ودوائر المعارف.
3. يعود الفضل للمستشرقين في وضع قواعد علم التحقيق ونقد النصوص، مستفيدين في ذلك من مناهج المسلمين الأوائل وتجاربهم في ضبط وتوثيق النصوص، ملتزمين بالدقة والضبط

والموضوعية، وفي مقدمتهم " برجستراسر " الذي وضع أول مؤلف في هذا المجال الموسوم " أصول نقد النصوص ونشر الكتب".

4. لقد استطاع المستشرقون الألمان تحقيق عدداً كبيراً من أمهات التراث العربي المخطوط وكان لهم السبق في ذلك مثل "الكامل" للمبرد "تاريخ الطبري" الذي استغرق ثلاثون عاماً من التحقيق "بدائع الزهور " لابن إياس وغيرها من أمهات الكتب ولم تقف جهود الألمان عند تحقيق المخطوطات العربية فحسب، بل امتدت الى وضع فهرس بيلوغرافية للتعريف بالمخطوطات العربية التي اقتنوها وعنّى المستشرقون عناية خاصة بدراسة اللغة العربية وتدريسها، وقد ساعدتهم ذلك على ترجمة المخطوطات الى اللغة الألمانية والتعريف بها لدى المهتمين بالتراث العربي المخطوط بغرض دراسته وتحقيقه.

5. تعتبر ترجمة القرآن الكريم من أسوء المحاولات التي تمت في مجال الترجمة والتي كان هدفها الوحيد إيجاد حاجز بين القرآن الكريم وبين من يريد فهم الإسلام والدخول فيه فعمدوا على تشويه معانيه.

6. قد ركز المستشرقون في أبحاثهم على إن الحضارة الإسلامية منقولة عن حضارة الرومان وما المسلمون في نظرهم إلا ناقلون لفلسفة هذه الحضارة، وإذا ذكروا شيئاً من محاسن حضارتها، على مضض اتبعوه وقللوا من شأنه لشككوا المسلمين في تراثهم العريق العظيم الذي أقام أمة فريدة مثمرة في كل شؤون حياتنا.

التوصيات

نوصي من خلال نتائج السابق ذكرها المزيد من دراسات حول المدارس الاستشراقية الأخرى حتى نستطيع فهم المنهجية التي استخدمها المستشرقين لدراسة الحضارة الإسلامية ونوصي الطلبة والباحثين بأهمية دراسة الدراسات الاستشراقية ومحاولة الرد عليهم بالطريقة العلمية الرصينة.

مصادر ومراجع البحث المراجع:

- . باعثمان، صلاح بن سالم بن سعيد . (2017) منهج المستشرقين في دراسة القضايا القرآنية، كلية أصول الدين والدعوة، المنوفية.
- . تاتاو، فاطمة (2011). الاستشراق الألماني وكتابة التاريخ الإسلامي، إشراف عبد الرحمن خربوش، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أبي بكر القايد، الجزائر
- . خرشي، عبد الرحمن (2013) فلسفة الاستشراق وأثرها في الصراع الحضاري، دار هومه، الجزائر، ص18.
- . الشمري، يونس كاظم جفيل (2017). موارد ومنهجية المستشرقين الألماني آدم متر عن الأحوال الاجتماعية لأهل النمة...، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد السابع العدد الأول، ص23-25.
- . الطريحي، سحر جاسم عبد المنعم (2012). الدراسات القرآنية في الاستشراق الألماني، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف محمد حسين علي الصغير، جامعة الكوفة.
- . عبد الله، رائد أمي (2014). المستشرقون الألمان وجهودهم اتجاه المخطوطات العربية الإسلامية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد15، المجلد 8.
- . عبد المحسن، عبد الراضي محمد (2012). مناهج المستشرقين في ترجمات معاني القرآن الكريم: دراسة تاريخية نقدية.
- . عبود، فاطمة عبود (2013). إشكالية ترجمة معاني القرآن الكريم عند المستشرقين الألمان، دراسات استشرافية، العدد 31.

- . القايدى، محمد أحمد (2023). *الاستشراق الألماني المنشأة . أهم الأعلام . الخصائص*، مجلة كلية التربية جامعة سرت، المجلد 2 العدد 3.
- . النملة، علي بن إبراهيم (2015) . *المنهج الاستشراقي في دراسة القرآن الكريم وترجمة معانيه*، تقديم فهد بن عبد الرحمن الرومي، الطبعة الأولى، دار التدمرية، السعودية.
- . السايح، أحمد عبد الرحيم (1996). *الاستشراق في ميزان نقد الفكر الإسلامي*، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص11.
- . السباعي، مصطفى (2013) *الاستشراق والمستشرقون*، المكتب الإسلامي.
- . السيد، رضوان (2016). *المستشرقون الألمان، الطبعة الثانية*، دار المدار الإسلامي .
- . سمايلوفتش، أحمد (1998). *فلسفة الاستشراق*، دار الفكر العربي، القاهرة، ص22.
- . السامرائي، كمال (1990). . *مختصر تاريخ الطب العربي*، دار النضال، بيروت، ص560.
- . شاهين، مروان عبد الصبور (1994) . *الاستشراق والقرآن الكريم العظيم*، راجعه وقدم له عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، القاهرة.
- . زيدان، رغداء محمد أديب (2021). *مثالب منهجية في كتاب تاريخ القرآن الكريم لنولدكه*، مركز تفسير الدراسات القرآنية، السعودية.
- . رشيدى، محمود محمد حجاج (2012). *مناهج المستشرقين الألمان في ترجمات القرآن الكريم في ضوء نظريات الترجمة: دراسة نماذج مختارة*.
- . عبد الرؤوف، عبد القادر (2013). *دراسات في الاستشراق*، مكتبة المهنيين

. الفيومي، محمد إبراهيم (1994). *الاستشراق في ميزان الفكر الإسلامي*، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ص 15.

. فاطمة، حافظ (بلا تاريخ) *تاريخ الإسلام وحضارته في مؤلفات كارل بروكلمان*، <https://islamonline.net>، ص 5.

. المطوري، محمد سعدون (2015). *الاستشراق الألماني ودوره في الدراسات الشرقية...*، دراسات استشراقية، العدد الثالث، العراق.

. هونكة، زيغريد (1993). *شمس العرب تسطع على الغرب*، نقله عن الألمانية: فاروق بيضون وكمال دسوقي، دار جيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثامنة.

اتفاق الطائف وإعادة تكوين الدولة اللبنانية: البعد البرلماني والسياسي والاجتماعي (1990 – 2005)

The Taif Agreement and the Reconstruction of the Lebanese State: The Parliamentary, Political, and Social Dimensions (1990–2005)

الباحث: عبدالله علي عبدالله

كلية العلوم الانسانية: قسم التاريخ/ جامعة بيروت العربية

Researcher: Abdallah Ali Abdallah

Faculty of Humanities: Department of History / Beirut Arab University

aaa599@student.bau.edu.lb

إشراف

أ.د طارق قاسم – مشرف رئيس

أ.د محمد علي القوزي – مشرف مشارك

كلية العلوم الانسانية: قسم التاريخ/ جامعة بيروت العربية

Supervised by

Prof. Dr. Tarek Qassem – Principal Supervisor

Prof. Dr. Mohamed Ali Al-Qouzi – Co-Supervisor

Faculty of Humanities: Department of History / Beirut Arab University

Mohammad.kouzi@bau.edu.lb

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 17

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 14

المخلص

يتناول هذا البحث دراسة اتفاق الطائف والإصلاحات التي أحدثتها في النظام السياسي والمؤسساتي اللبناني بعد الحرب الأهلية، مع التركيز على دور مجلس النواب وصلاحياته بعد الطائف. يهدف البحث إلى تحليل كيفية إعادة التوازن بين السلطات، وتعزيز دور المجلس النيابي كأداة رقابية وتشريعية، بالإضافة إلى تقييم أثر هذه الإصلاحات على استقرار الدولة ووحدة المجتمع اللبناني .

على الصعيد السياسي، يبرز البحث دور الطائف في إنهاء الحرب الأهلية، وإعادة تأكيد سيادة لبنان ووحدته، وضمان إدماجه في المحيط العربي والدولي. كما يتناول البحث آليات المصالحة الوطنية بين الطوائف المختلفة، وخلق إطار للتعايش السلمي بعد سنوات من النزاع الداخلي، مع التركيز على الحد من الهيمنة الطائفية وتعزيز المشاركة المتوازنة في السلطة.

فيما يتعلق بالبعد المؤسساتي، تناول البحث الإصلاحات الدستورية والسياسية التي أعادت الحياة الدستورية بعد فترة من الفراغ والانحيار، وأعادت هيكلة المؤسسات الرسمية لتعزيز التوازن بين السلطات. كما ركز على أهمية تعزيز الرقابة والمساءلة على الحكومة والسياسات العامة، وتمكين مجلس النواب من القيام بدوره التشريعي والرقابي، مما يعكس الطابع البرلماني الجديد للنظام السياسي .

أما على الصعيد الاجتماعي والوطني، فقد أوضح البحث كيف أثرت الإصلاحات على توسيع سلطة الدولة على جميع الأراضي، ودعم العدالة الاجتماعية، وإعادة بناء الثقة بين المكونات الوطنية المختلفة. كما تناول التحديات العملية التي واجهت تنفيذ هذه الإصلاحات، مثل المحاصصة الطائفية والتحالفات السياسية، التي أثرت سلباً على فعالية الرقابة البرلمانية واستقلالية المؤسسات. ويخلص البحث إلى أن الطائف كان إطاراً دستورياً مهماً لإعادة بناء الدولة، مع التأكيد على ضرورة تعزيز الشفافية والإصلاح المؤسساتي لضمان ممارسة فعالة للسلطات وصلاحيات مجلس النواب.

الكلمات المفتاحية: اتفاق الطائف – المجلس النيابي – الرقابة البرلمانية – الإصلاحات الدستورية – التوازن بين السلطات

Abstract:

This study takes a closer look at the Taif Agreement and the reforms it brought to Lebanon's political and institutional landscape following the civil war, with a particular focus on the Parliament (the Chamber of Deputies) and its powers after the Taif. The goal of the research is to explore how the balance of power was restored, the Parliament's strengthened role as both a legislative and oversight body, and how these changes have influenced state stability and national unity.

On the political dimension, the study emphasizes the Taif Agreement's significance in bringing an end to the civil war, reaffirming Lebanon's sovereignty and unity, and facilitating its reintegration into both the Arab and international communities. Additionally, the research delves into the theme of national reconciliation among various sects, laying down a framework for peaceful coexistence after years of internal strife, with a special focus on curbing sectarian dominance and encouraging balanced participation in governance.

When it comes to the institutional aspect, this study takes a close look at the constitutional and administrative reforms that breathed new life into the political landscape after a long period of stagnation and institutional breakdown. It highlights how official institutions were restructured to bolster the balance of powers and enhance parliamentary oversight over government actions and legislation, reflecting the newly formed parliamentary character of the political system.

On the social and national front, the research illustrates how these reforms have helped extend state authority throughout the entire territory, foster social justice, and rebuild trust among various national groups. The study also tackles the real-world challenges faced in implementing these reforms, such as sectarian quotas and political alliances, which have hindered the effectiveness of parliamentary oversight and the independence of institutions. Ultimately, the study concludes that the Taif Agreement laid down a crucial constitutional foundation for state rebuilding, while also stressing the importance of increased transparency and institutional reforms to ensure that Parliament can effectively carry out its powers and responsibilities.

Keywords: Taif Agreement – Parliament / Chamber of Deputies – Parliamentary oversight – Constitutional reforms – Balance of powers

مقدمة:

سبب اختيار الموضوع: تمّ اختيار موضوع "اتفاق الطائف وإعادة تكوين الدولة اللبنانية: البعد البرلماني والسياسي والاجتماعي" لأنّه يحمل أهمية كبيرة في النظام السياسي اللبناني، خاصّة بعد التغييرات الدستورية التي أحدثتها الطائف. هذا الموضوع يعكس بشكل مباشر العلاقة بين القوانين والواقع السياسي، ويفتح المجال لدراسة كيفية تفعيل الصلاحيات الدستورية في ظلّ التوازنات الطائفية والتحالفات السياسية. كما أنّ التركيز على هذا الموضوع يُساعد في فهم دور البرلمان في تنظيم عمل الحكومة، وحماية المصلحة العامة، وتحقيق مشاركة سياسية متوازنة بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني.

أهمية الموضوع: تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه المجلس النيابي في تعزيز الاستقرار السياسي وإعادة بناء الدولة بعد الحرب الأهلية. فالمجلس يُعد بمثابة العمود الفقري للنظام الديمقراطي ويعكس إرادة الشعب اللبناني. كما يساهم البحث في تقديم تقييم موضوعي لمدى فعالية الرقابة البرلمانية والتشريعية في ظلّ القيود الهيكلية والسياسية، ويتيح لنا استعراض الإصلاحات الدستورية التي أعاد الطائف من خلالها التوازن بين السلطات. بالإضافة إلى ذلك، يُساعد البحث في فهم أبعاد الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه المؤسسات في لبنان، ممّا يجعل هذا الموضوع ذا قيمة أكاديمية وعملية في آن واحد.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة وتقييم صلاحيات المجلس النيابي بعد اتفاق الطائف، بالإضافة إلى تحليل مدى فعالية هذه الصلاحيات في الواقع العملي. كما يسعى البحث إلى تحديد التحديات الهيكلية والسياسية التي تعيق قدرة المجلس على ممارسة الرقابة التشريعية والتنفيذية، مع تسليط الضوء على الفجوة بين النصوص الدستورية والتطبيق الفعلي.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى دراسة النصوص الدستورية والتشريعية، إلى جانب المراجع الأكاديمية والبحثية المتعلقة بعمل المجلس النيابي بعد الطائف. كما تمّ استخدام المنهج المقارن بشكلٍ محدود لمقارنة تجربة لبنان مع أنظمة برلمانية أخرى، وتحليل أبرز التحديات العملية والسياسية التي تؤثر على أداء المجلس.

خطة البحث: سنتناول في هذا البحث في الفصول الخمسة أهمية اتفاق الطائف والإصلاحات التي كرّسها وكيفية بسطه لسلطة الدولة وتعزيز الرقابة البرلمانية والشاركة الوطنية، وبعدها سنستعرض الخاتمة وقائمة المراجع.

المبحث الأول: البعد السياسي

أولاً: وقف الحرب الأهلية وإطلاق مسار السلم الأهلي

شكّل اتفاق الطائف نقطة تحوّل مهمّة في تاريخ لبنان الحديث، حيثُ وضع الإطار الدستوري والسياسي الذي أنهى الحرب الأهلية التي دامت حوالي 15 عامًا، والتي أدّت إلى انهيار مؤسسات الدولة وتفكّك المجتمع. وقد نصّ الاتفاق بوضوح على ضرورة حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية خلال ستة أشهر، مع إلزامها بتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية، في خطوة تهدف إلى إعادة حصرية السلاح بيد السلطة الشرعية. إنّ هذه الآلية جاءت لتؤكد مبدأ احتكار الدولة للسلاح كشرط أساسي لبناء دولة حديثة .

لم يقتصر البعد السياسي للاتفاق على وقف الاقتتال المسلح فقط، بل تجاوز ذلك إلى إعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية الداخلية، إذ أعاد توزيع الصلاحيات بين السلطات الدستورية بشكل أكثر توازنًا، وأرسى صيغة جديدة لتقاسم السلطة بين الطوائف تُعزّز المشاركة المتوازنة في المؤسسات، خاصةً في مجلس النواب ومجلس الوزراء. وفي هذا الإطار، سعى هذا التوازن المقترح إلى تقليص المخاوف الطائفية التي غدت الحرب، ومنح كل مكّون طائفي شعورًا بتمثيل عادل داخل الدولة، وهو ما عُرف بـ"الصيغة التوافقية"¹.

مع ذلك، لا يمكن إنكار أنّ تطبيق هذه البنود واجه العديد من التّحديات، إذ إنّ حلّ الميليشيات لم يكن شاملاً، حيثُ تمّ الاحتفاظ بأسلحة بعض القوى تحت ذريعة المقاومة، ممّا أدّى لاحقًا إلى إشكالية في مفهوم سيادة الدولة. كما أنّ التوازن الطائفي الذي تمّ تكريسه في المؤسسات لم يساهم في بناء دولة مدنيّة حقيقية، بل أعاد إنتاج نظام المحاصصة الطائفية، وإن كان ذلك وفقًا لآليات دستورية أكثر وضوحًا. لذا، يمكن القول أنّ اتفاق الطائف شكّل خطوة ضرورية لوقف الحرب وبدء مسار السلم الأهلي، ولكنّه لم يكن كافيًا

¹ منصور، ألبير، *الانقلاب على الطائف: الإصلاح الممنوع*، بيروت: دار الفارابي، 1993، ص. 58.

بمفرده لتحقيق الإصلاحات المرجوة ولتجاوز الطائفية السياسية التي لا تزال تعيق تطور النظام السياسي اللبناني¹.

ثانيًا: إعادة تأكيد وحدة لبنان وسيادته

لقد جاء موضوع وحدة لبنان وسيادته في قلب بنود اتفاق الطائف، الذي أكد هوية لبنان كدولة واحدة غير قابلة للتجزئة، ذات سيادة كاملة على أراضيها، ومنتمية إلى محيطها العربي، في مواجهة المحاولات التي سعت لتكريس واقع الكانتونات الطائفية والدويلات المنطقية. إن النص الصريح على رفض أي شكل من أشكال التقسيم أو التقاسم، وإبراز مبدأ "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"، لم يكن مجرد تفصيل في الاتفاق، إنما كان بمثابة إعلان دستوري جديد يهدف إلى حماية الدولة من مشاريع التفكك التي غدت الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية.

علاوة على ذلك، شدد اتفاق الطائف على ضرورة احترام الحدود المعترف بها دوليًا للبنان، ليضع حدًا نهائيًا للجدل الذي أثير خلال الحرب حول الحدود والهويات المتعددة، ولاسيما من الجانب السوري. في هذا السياق، كان الاتفاق بمثابة إعادة صياغة لعقد اجتماعي وطني يؤكد أن التعددية السياسية والطائفية لا يمكن أن تكون مدخلًا للانقسام، بل يجب أن تُدرج ضمن إطار دولة واحدة موحدة. وقد تجسّد ذلك في إعادة الاعتبار لمفهوم السيادة الوطنية، بما يشمل استقلال القرار السياسي، وتعزيز سلطة الدولة على كامل أراضيها، وضبط أي نفوذ خارجي يتعارض مع المصلحة الوطنية².

ومع ذلك، فقد أظهر الواقع العملي بعد عام 1990 وجود فجوة كبيرة بين النصوص والتطبيق، حيث استمرت الوصاية السورية على القرار اللبناني، مما أدّى إلى اختلالات في ممارسة السيادة الداخلية والخارجية. وقد بقيت بعض المناطق خاضعة لقوى الأمر الواقع، واستمرت التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن اللبناني، مما أثار سلبًا على وحدة الدولة. ومع ذلك، فإن الطائف أرسى مرجعية قانونية وسياسية شكّلت قاعدة لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وحافظ على فكرة "لبنان الواحد" كخط أحمر لا يمكن تجاوزه.

¹ سليمان، عصام، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة، بدون دار نشر، بيروت، ط.1، 1998، ص. 81.

² معوض، سامي، الازدواجية في السلطة اللبنانية بعد الطائف، بيروت: مركز الدراسات السياسية، 2003، ص. 102.

ثالثاً: إعادة إدماج لبنان في محيطه العربي والدولي

شكّل اتفاق الطائف نقطة تحوّل في إعادة ربط لبنان بمحيطه العربيّ والدّولي بعد سنوات من العزلة والانقسام، حيثُ جاء ليؤكد بوضوح على الهوية العربيّة للبنان، وولائه الثّابت لميثاق جامعة الدّول العربيّة، وللقرارات الدّوليّة، ولاسيّما تلك الصّادرة عن الأمم المتّحدة. وبالتالي، وضع الاتفاق حدّاً للتّجاذبات التي أثارها الحرب الأهلية حول هويّة لبنان وانتمائه، حيثُ كانت بعض الأطراف تميل إلى الطّرح الغربي أو الانعزالي، بينما تمسّكت أخرى بالبعد العربي كخيار استراتيجيّ

علاوةً على ذلك، أعاد الاتفاق تأكيد عضويّة لبنان الفاعلة في الجامعة العربيّة، بعد أن كان دوره قد انكمش خلال الحرب إلى حد الغياب. وقد أتاح ذلك للدّولة اللبنانيّة استعادة مكانتها الدّبلوماسية، والانخراط مجدداً في المبادرات العربيّة والإقليمية. كذلك، عزّز الاتفاق انفتاح لبنان على المجتمع الدّولي، خاصّةً من خلال التأكيد على التزامه بالشرعيّة الدّوليّة والقرارات الأمميّة المتعلّقة بسيادته ووحدة أراضيه¹.

على الصّعيد العملي، جاء الاتفاق في ظلّ دعم ورعاية عربيّة ودوليّة كبيرة، بحيثُ تولّت المملكة العربيّة السّعودية، بالتعاون مع اللّجنة الثلاثيّة العربيّة (السّعودية، المغرب، الجزائر)، مهمّة خلق الطّروف السّياسيّة اللاّزمة لرعاية الاتفاق وتعزيزه. كذلك، كان الدّور السّوري ضامناً أساسيّاً لتنفيذه على الأرض، وذلك من خلال وجود القوات السّوريّة في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، قدّمت الشرعيّة الدّوليّة، خاصّةً من الولايات المتّحدة وفرنسا، الغطاء الصّوري لتسويق الاتفاق وضمان تنفيذه بين الأطراف اللبنانيّة المتنازعة.

¹ معوض، سامي، *الازدواجية في السلطة اللبنانية بعد الطائف*، مرجع سابق، ص. 105

المبحث الثاني: البعد المؤسساتي

يُعدّ اتفاق الطائف محطةً أساسيةً في إعادة تكوين الدولة اللبنانية بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية والانحيار المؤسساتي. وقد أدّى إلى إطلاق مسار إصلاحية دستوري وإداري هدفه إعادة تفعيل الحياة التشريعية وضمان عودة الانتظام العام في عمل المؤسسات، وبالتالي، يُمكن إبراز هذا البعد من خلال ثلاث ركائز رئيسية:

أولاً: إعادة تفعيل الحياة الدستورية بعد الفراغ والانحيار

ساهم اتفاق الطائف بصورة مباشرة في إعادة الحياة الدستورية في لبنان بعد سنوات طويلة من التعطيل والفراغ السياسي. خلال الحرب الأهلية التي استمرت خمسة عشر عاماً، توقفت معظم مؤسسات الدولة، وتآكلت شرعية السلطة بسبب الانقسامات الطائفية والصراعات السياسية والعسكرية. وقد أدّى هذا الوضع إلى شلل شبه كامل في عمل المؤسسات الدستورية، وخلق فراغ في السلطة التنفيذية والتشريعية على حد سواء، ممّا أثر سلباً على استقرار الدولة ووحدة المجتمع اللبناني. لقد أضعف هذا الفراغ قدرة الدولة على اتخاذ القرارات الحاسمة، وأدّى إلى تفكك النظام الإداري وإعاقة تنفيذ القوانين، كما تسبّب في فقدان الثقة بين المكونات الطائفية المختلفة، ممّا شكّل تحدياً كبيراً أمام أي جهود لإعادة بناء الدولة¹.

في هذا السياق، شدّد اتفاق الطائف على الدستور كمرجعية أساسية للنظام السياسي، بحيثُ أدخل تعديلات هامة على كيفية توزيع السلطات بين الطوائف، ممّا ضمن مشاركة متوازنة للمكونات المختلفة في الحكم، وساهم في تقليل الهيمنة الطائفية وعزز مبدأ المحاصصة التوافقية. كذلك، أتاح هذا الإطار الدستوري الجديد للمجلس النيابي والسلطة التنفيذية استعادة وظائفهما التشريعية والرقابية، حيثُ أصبح بإمكان البرلمان ممارسة دوره في سنّ القوانين ومراقبة تنفيذ السياسات العامة، وتعزيز دور الحكومة في اتخاذ القرارات التنفيذية ضمن إطار مؤسساتي واضح.

بعد اتفاق الطائف، تمّت إعادة بناء الثقة بين القوى الوطنية المختلفة، ووضع الأسس اللازمة لمرحلة جديدة من العمل المؤسساتي. وقد تركّزت هذه المرحلة على احترام الشرعية الدستورية واستعادة الانتظام في الحياة العامة. كما وساهم هذا الإصلاح في تعزيز دور المؤسسات كحماية لحقوق المواطنين وتنظيم الصلاحيات

¹ سليمان، عصام، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة، مرجع سابق، ص. 84.

بين السلطات، مع توفير آليات رسمية للتنسيق بين المؤسسات وتقليل التداخلات. وعليه، أصبح النظام السياسي اللبناني بعد الطائف أكثر قدرة على مواجهة الانقسامات الداخلية، مع الحفاظ على استقرار الدولة وضمان استمرار عمل المؤسسات ضمن قواعد دستورية واضحة. وتُمثّل هذه الخطوة تقدماً أساسياً نحو ترسيخ حكم القانون ودعم الديمقراطية في لبنان.

ثانياً: إعادة هيكلة المؤسسات الدستورية والإدارية

تضمن اتفاق الطائف مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الأساسية في المؤسسات الرسمية، وكان الهدف منها إعادة تنظيم الدولة بعد سنوات من الانهيار والفوضى التي شهدتها الحرب الأهلية. وقد شملت هذه الإصلاحات تعديل العلاقة بين رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والمجلس النيابي، مما جعل السلطات الثلاث أكثر توازناً، مع تحديد صلاحيات كلّ سلطة بشكل يُقلّل من التداخلات ويُعزّز مبدأ الفصل بين السلطات. وقد تمّ نقل جزء كبير من صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء مجتمعاً، مما عزّز دور الحكومة كمؤسسة تنفيذية مركزية تخضع للرقابة النيابية، وجعل المجلس النيابي المرجع الأساسي لمراقبة السياسات العامة، مما يضمن خضوع الحكومة للمساءلة والمحاسبة السياسية.

علاوة على ذلك، تضمنت الإصلاحات إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية للدولة، بما في ذلك الوزارات، والمؤسسات العامة، والمجالس المحلية، والهيئات الرقابية. وتم تحديد اختصاصات كلّ جهة بوضوح، بهدف تعزيز الشفافية وتسهيل عملية الرقابة والمساءلة. وقد ساهم هذا التنظيم في تقليص ازدواجية الصلاحيات والتداخل الإداري، وتحسين كفاءة العمل المؤسسي، مما أتاح للدولة متابعة تنفيذ السياسات العامة على المستويين المركزي والمحلي بشكل أكثر فعالية.

على صعيد الإدارة المحلية، ركّز اتفاق الطائف على تعزيز دور المجالس البلدية والإقليمية، ومنحها صلاحيات محدّدة لإدارة الشؤون المحلية، مما ساعد في تقريب المؤسسات من المواطنين وتحسين جودة الخدمات المقدّمة، بالإضافة إلى إنشاء آليات لضبط الإنفاق المحلي وضمان توجيه الموارد بما يخدم المصلحة العامة. لقد هدفت هذه الإصلاحات الهيكلية إلى تجاوز آثار الفوضى الإدارية الناتجة عن الحرب، وإرساء قواعد واضحة للمسؤولية والمحاسبة داخل كل مؤسسة، مما يُعزّز استقلالية السلطات ويضمن احترام النصوص الدستورية والقوانين المعمول بها. علاوة على ذلك، سعت هذه الهيكلة إلى تمكين المؤسسات من مواجهة التحديات الناشئة عن الانقسامات الطائفية والسياسية، من خلال وضع آليات رسمية لتوزيع

الصلاحيات وتحديد المسؤوليات، بحيث يُصبح كلّ طرف مؤسّساتي مسؤولاً عن أداء محدّد، ممّا يقلّل من فرص التجاوزات أو الاحتكار السياسي للقرار.

ثالثاً: تعزيز الرقابة والمساءلة المؤسّساتية

تُعتبر الرقابة والمساءلة من الأسس الأساسية للبعد المؤسّساتي بعد اتفاق الطائف، حيث ركّز الاتفاق على ضرورة أن تكون جميع مستويات السلطة خاضعة للمساءلة والشفافية. وقد منح الطائف المجلس النيابي صلاحيات أكبر لمراقبة الحكومة والسياسات العامة، بما في ذلك متابعة تنفيذ الموازنات العامة، وفحص الإنفاق الحكومي، ومراجعة القوانين والتشريعات، وضمان تطبيقها بشكل فعال لتحقيق المصلحة الوطنية.

كما أصبح بإمكان المجلس استخدام أدوات دستورية متنوعة لتعزيز الرقابة، مثل طرح الثقة بالحكومة أو بالوزراء، وطرح الأسئلة والاستجابات، ولجان التحقيق البرلمانية، والتي تُمثّل وسائل لمحاسبة المسؤولين عن الأداء الحكومي وسوء الإدارة أو الفساد. يجب أن تُتيح هذه الآليات للنواب التأكد من التزام الحكومة بالخطط الوطنية والأولويات المالية والإدارية، وضمان توزيع الموارد بشكل عادل بين القطاعات والطوائف.

على الرغم من وجود إطار دستوري واضح، إلّا أنّ فعالية الرقابة بقيت محدودة بسبب تعقيدات النظام السياسي اللبناني. فالتحالفات الطائفية والحزبية، ونفوذ الزعامات التقليدية، وغياب الإرادة السياسية المستقلة، جعلت من الصعب فرض مساءلة حقيقية على الوزراء أو الحكومة ككل. وفي العديد من الأحيان، تحوّلت الرقابة إلى مجرد ممارسة شكلية أو رمزية، تقتصر على متابعة الأداء على الورق دون القدرة على التأثير الفعلي في السياسات الحكومية أو إصلاح الهدر المالي والإداري.

لذلك، يتّضح أنّ اتفاق الطائف وضع إطاراً مؤسّساتياً لتعزيز الرقابة والمساءلة، لكنّه لم يضمن فعالية التطبيق على الأرض، ممّا يُبرز الفجوة بين النصّ الدستوري والواقع العملي، ويؤكد بالتالي ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية وسياسية، لتعزيز استقلالية المجلس النيابي، وتمكينه من ممارسة الرقابة والمساءلة بشكل فعلي وشفاف، ممّا يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية المصلحة العامة.

المبحث الثالث: البعد الاجتماعي - الوطني

أولاً: المصالحة الوطنية بين الفئات والطوائف

شكل اتفاق الطائف إطاراً سياسياً وقانونياً لإرساء المصالحة بين الفئات والطوائف اللبنانية بعد خمس عشرة سنة من الحرب الأهلية، حيث ارتكز على مبادئ أساسية تهدف إلى تجاوز الانقسامات التاريخية وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المختلفة. في الواقع، اعتمد الاتفاق على مبدأ المشاركة المتوازنة بين جميع المكونات الطائفية، سواء كانت مسيحية أو إسلامية أو غيرها من الجماعات، مما ساهم في تقليل الاحتقان الطائفي وتعزيز مفهوم الشراكة الوطنية في اتخاذ القرار. كذلك، ركّز الاتفاق على إعادة الثقة بين الأطراف المتصارعة من خلال ضمان تمثيل متكافئ في المؤسسات الرسمية، بما في ذلك البرلمان والحكومة، وتشجيع الحوار بين القوى السياسية عبر آليات دستورية وقانونية محدّدة.

لقد ساهم هذا الإطار في وضع أسس لتعايش سياسي مؤسّساتي يمكن أن يُقلّل من احتمالات العنف السياسي المباشر ويخلق بيئة للنقاش البناء بدلاً من التصادم المستمر. ومع ذلك، لم تكن المصالحة كاملة أو شاملة كما كان متوقعاً، وذلك نظراً لاستمرار بعض الخلافات الطائفية والسياسية في التأثير على توزيع السلطة والموارد، وكذلك على القرارات اليومية في المؤسسات العامة. وقد أشار بعض المراقبين إلى أن المصالح الطائفية المحلية غالباً ما تفوقت على التوجّه الوطني العام، مما أعاق تنفيذ بعض بنود الاتفاق على أرض الواقع.¹

رغم ذلك، شكّل اتفاق الطائف نقطة انطلاق لبدء مسارات مصالحة وطنية تدريجية، سواء من خلال الحوار السياسي أو عبر المشاريع المجتمعية والمؤسّساتية التي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي. فقد أتاح هذا المسار خلق أرضية للتعاون بين الفئات المختلفة، مما يساهم في بناء شعور بالانتماء إلى الدولة اللبنانية الجامعة، بعيداً عن الانقسامات الطائفية التقليدية. كما فتح المجال أمام مبادرات مدنية واجتماعية لتعزيز الثقة بين المواطنين، من خلال التعليم المشترك والمشاريع التنموية التي تجمع بين مجتمعات متعدّدة الطوائف في إطار مشترك.

في هذا الإطار، لعبت السياسات الاقتصادية والاجتماعية في بعض المناطق دوراً مهماً في تخفيف التوترات الطائفية، وذلك من خلال التركيز على توزيع الموارد بشكل أكثر عدلاً وتوفير فرص عمل مشتركة بين أبناء الطوائف المختلفة، مما ساهم في تعزيز شعور الانتماء المشترك للدولة.² بعد الحرب الأهلية، كان هدف بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها استراتيجياً لإعادة الشرعية الدستورية والمؤسّساتية،

¹ سليمان، عصام، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة، مرجع سابق، ص. 87.

² مسرة، أنطوان، النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة. بيروت: المكتبة الشريفة، 2005، ص. 109.

وإرساء الأمن والاستقرار في المناطق التي كانت تحت سيطرة ميليشيات محلية وطائفية. وقد نص اتفاق الطائف على تفكيك الميليشيات وتسليم الأسلحة للدولة، مع الحفاظ على التمثيل المتوازن للطوائف في الأجهزة الأمنية والعسكرية، مما ساهم جزئياً في استعادة هيبة الدولة كمرجعية قانونية وحيدة.

ثانياً: بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي

سعى اتفاق الطائف إلى استعادة الدولة لسيطرتها على أراضيها بالكامل بعد سنوات من التفكك المؤسسي والانقسامات الطائفية التي نتجت عن الحرب الأهلية، وقد نصّ على تسليم الأسلحة غير الشرعية للدولة، مما مهّد الطريق أمام الحكومة لاستعادة سلطتها الشرعية والفعلية في جميع المناطق، وضمان الأمن العام للمواطنين، مما يُعزز شعور الانتماء للسلطة الوطنية بدلاً من النفوذ المحلي والطائفي¹.

إلا أنّ بسط سلطة الدولة لم يقتصر فقط على الجانب الأمني، بل شمل أيضاً الإدارة المحلية والخدمات العامة مثل القضاء والتعليم والصحة والبنية التحتية. وبدورها سعت الحكومة إلى توحيد المعايير وتطبيق القانون على جميع المواطنين دون تمييز طائفي. ومع ذلك، لا تزال بعض المناطق تواجه تحديات في فرض السلطة الكاملة للدولة بسبب استمرار النفوذ المحلي لبعض القوى التقليدية أو الفاعلين الخارجيين، مما أدى إلى وجود فجوات في تطبيق القانون والمساواة في تقديم الخدمات.

لقد شجعت البنود الدستورية والإصلاحات المرتبطة بها على تعزيز الحوار بين مكونات المجتمع، ودعمت المبادرات المدنية التي تركز على التعليم المشترك، والمشاريع التنموية متعددة الطوائف، والأنشطة الثقافية التي تتيح للمجتمعات المختلفة التواصل والتعارف. علاوةً على ذلك، ساهم التوزيع العادل للسلطة في إعادة هيكلة الإدارة المحلية بما يتماشى مع المعايير الدستورية والقانونية، وأعاد تفعيل المؤسسات الرسمية، بما في ذلك البلديات والمحاكم والخدمات العامة، في المناطق التي كانت خارج نطاق الدولة الفعلي. كما كانت هذه خطوة أساسية نحو خلق توازن بين الأمن والسيادة الوطنية، وحماية حقوق المواطنين وضمان تطبيق القانون على الجميع دون تمييز طائفي.

ومع ذلك، بقي تنفيذ هذا التوزيع للسلطة متأثراً بالتوازنات الطائفية والتحالفات السياسية المحلية، مما جعل عملية استعادة سلطة الدولة تدريجية وغير مكتملة في بعض المناطق. واستمرت بعض القوى السياسية

¹ منسى، بشارة، بين الطائف والطوائف: قراءة نقدية في تجربة الوفاق الوطن، بيروت: دار النهار، 1994، ص. 54

والطائفية في ممارسة نفوذ محلي قوي، مما خلق فجوات في تطبيق القانون وتقديم الخدمات، وأدى إلى استمرار شعور بعض المواطنين بعدم المساواة في التمثيل والحقوق¹.

علاوة على ذلك، لعبت المبادرات المدنية والمنظمات الدولية دوراً مهماً في دعم سلطة الدولة، سواء من خلال مشاريع إعادة الإعمار، أو برامج التنمية المحلية، أو تعزيز قدرات المؤسسات الأمنية والإدارية. وقد ساعد هذا الدعم في تعزيز شرعية الدولة وتوسيع نفوذها، مما ساهم في تقليص تأثير القوى المحلية المسلحة وتحقيق استقرار نسبي على المدى المتوسط.

ثالثاً: خلق مناخ جديد للعيش المشترك بعد الحرب

سعى اتفاق الطائف إلى خلق بيئة جديدة تعزز العيش المشترك، وتقوم على احترام الحقوق المتساوية لجميع الطوائف والمكونات اللبنانية، وتُشجع على التعاون بين المواطنين بناءً على مفهوم المواطنة بدلاً من الانتماء الطائفي فقط. وقد تحقق هذا جزئياً من خلال ضمان التمثيل المتوازن في المؤسسات الرسمية، مثل البرلمان والحكومة والإدارات المحلية، بالإضافة إلى تعزيز الحوار الوطني والمصالحة بين الفئات التي كانت متصارعة في السابق².

كذلك، ركّز الاتفاق على إعادة بناء الثقة بين المواطنين من خلال تشجيع المبادرات المدنية والتعليمية والثقافية المشتركة، التي تجمع بين أبناء الطوائف المختلفة في مشاريع ومؤسسات تعليمية وتنموية وثقافية. وقد ساعدت هذه المبادرات في تعزيز قيم التعايش والاحترام المتبادل، وإعادة تشكيل الروابط الاجتماعية التي تعرضت للتمزق خلال سنوات الحرب.

وعلى الرغم من التحديات المستمرة، مثل الاعتماد على الولاءات الطائفية في السياسة والمجتمع، ووجود بعض القوى التي تسعى لاستغلال الانتماء الطائفي لتحقيق مصالح خاصة، إلا أن اتفاق الطائف وضع أساساً يمكن البناء عليه لتعزيز الوحدة الوطنية. وقد ساهمت الإجراءات في تقليل التوترات الطائفية المباشرة، وأوجدت إطاراً مؤسسياً واجتماعياً لتطوير ثقافة سياسية تعتمد على الحوار والمشاركة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت السياسات الاقتصادية والاجتماعية في بعض المناطق في توفير فرص متساوية للعمل والخدمات بين أبناء الطوائف المختلفة، مما عزز الاعتماد المتبادل بين المجتمعات المحلية وقّلت من

¹ علوش، مصطفى، "الطائف والدولة الفاشلة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 384، 2011.

² Salam, N., "Taif Revisited: The Legacy of a Pact." In *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Peace*, edited by Theodor Hanf and Nawaf Salam, 2003, Beirut: LCPS.

النزاعات اليومية الناتجة عن الانقسامات الطائفية. وبدورها لعبت وسائل الإعلام المحلية والمنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في نشر قيم المصالحة والتعايش، وتقليل الخطاب الطائفي التحريضي، مما ساهم في توجيه المجتمع نحو فهم مشترك للمصلحة الوطنية¹.

المبحث الرابع: الإصلاحات الأمنية والسيادية

أولاً: حل الميليشيات وتسليم السلاح للدولة

شكل حل الميليشيات وتسليم الأسلحة إلى الدولة أحد أبرز بنود اتفاق الطائف، حيثُ هدف إلى إنهاء الفوضى الأمنية وضمان احتكار الدولة للعنف المشروع، واعتُبر شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن والاستقرار بعد الحرب الأهلية الطويلة. نص الاتفاق على مهلة محددة لتفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها للدولة اللبنانية، مما ساعد تدريجياً في استعادة سلطة الدولة على الأراضي اللبنانية وإعادة فرض الشرعية الوطنية في جميع المناطق .

شكل هذا الإجراء خطوةً أساسيةً نحو تعزيز الأمن العام، حيثُ منح الدولة القدرة على التحكم في القوات المسلحة والأمن الداخلي، ووضع حدًا للفوضى المسلحة التي كانت تهدد المواطنين والممتلكات العامة. كما ساهم في إعادة تنظيم المشهد الأمني بشكلٍ مركزي، حيثُ أصبح دور الأجهزة الرسمية مثل الجيش وقوى الأمن الداخلي مؤسساتياً وواضحاً، ويخضع للسلطة الوطنية بدلاً من الاعتماد على الميليشيات أو القوى المحلية غير الشرعية.

ولكن تنفيذ هذا البند واجه تحديات عملية كبيرة، مثل مقاومة بعض الفصائل المسلحة وتأخر تسليم الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، حاولت بعض الميليشيات الحفاظ على نفوذها المحلي أو استخدام أسلحتها كوسيلة ضغط سياسي. كذلك، نشأت تأثيرات إقليمية ودولية على عملية التسليم، بسبب تدخل بعض الدول التي دعمت الفصائل المسلحة في السابق، مما زاد من تعقيد عملية تفكيك الميليشيات بالكامل².

كما وشكل حل الميليشيات وتسليم السلاح أساساً لإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية على أسس وطنية، وفتح المجال أمام برامج دمج مقاتلي الميليشيات السابقين في الجيش أو المجتمع المدني، مما ساعد في تقليل حالات العنف المحلي وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي. كما أرسى هذا البند مبدأً واضحاً بأن الدولة

¹ منسى، بشارة، بين الطائف والطوائف: قراءة نقدية في تجربة الوفاق الوطن، ص. 57.

² مسرة، أنطوان، النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة، مرجع سابق، ص. 110.

وحدها هي المرجع الشرعي والوحيد للاستخدام المشروع للقوة، مما اعتُبر خطوة حاسمة نحو بناء دولة مركزية قادرة على فرض الأمن وحماية المواطنين.

ثانياً: إعادة بناء الجيش والقوى الأمنية

بعد انتهاء الحرب الأهلية، واجه الجيش اللبناني والقوى الأمنية تحديات كبيرة بسبب الضعف والانقسام الطائفي والسياسي، مما أثر سلباً على قدرتهم في فرض القانون والنظام وحماية المواطنين. وقد جاء اتفاق الطائف ليضع خطة لإعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية، بهدف توحيد القوات تحت سلطة الدولة المركزية وتعزيز قدراتها لمواجهة التحديات الأمنية، سواء الداخلية أو الخارجية، مما يعكس سيادة الدولة واستقلالها عن أي نفوذ محلي أو دولي¹.

في الواقع، تضمن هذا البرنامج الإصلاحي مجموعة من الإجراءات، مثل إعادة تدريب وتأهيل الضباط والمقاتلين، وتوحيد القيادات لضمان خضوعها للأوامر الرسمية، بالإضافة إلى دمج الأجهزة الأمنية المختلفة تحت سلطة واحدة، مما يعزز التنسيق والكفاءة في تطبيق القانون والحفاظ على الأمن. كما شملت الإصلاحات ضمان تمثيل طائفي متوازن داخل المؤسسة العسكرية والأمنية، مما يظهر التوازن السياسي العام في البلاد ويساهم في تقليل مخاطر الانقسام الداخلي في المؤسسات الأمنية².

مما لا شك فيه أنّ هذه الخطوات ساهمت في تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها، حيث أصبحت القوات المسلحة والأمنية أكثر تنظيماً وتماسكاً، مما جعلها قادرة على فرض القانون وحماية الاستقرار الوطني دون الانحياز لأية طائفة أو جهة سياسية معينة. كما أنّ تعزيز قدرات الجيش والأجهزة الأمنية أتاح لهما مواجهة التهديدات الخارجية أو التدخلات الإقليمية التي كانت تشكل خطراً على وحدة الدولة وسلامة أراضيها.

من ناحية أخرى، ساعدت هذه الإصلاحات في دمج عناصر الميليشيات السابقة في الجيش والقوى الأمنية بشكل منظم، مما ساهم في تحويل هذه العناصر من أدوات نفوذ طائفي محلي إلى قوة موحدة تعمل ضمن إطار الدولة، وبالتالي تقليل مصادر التوتر المحلي والاقترال الداخلي. كما ساهمت في وضع أساس طويل

¹ Makdisi, Samir, *The Lebanese Civil War and the Taif Agreement: An Institutional Perspective*. American University of Beirut Working Papers, 2004, p. 95.

² منسى، بشار، *بين الطوائف والطوائف: قراءة نقدية في تجربة الوفاق الوطن*، ص. 58.

الأمد لأمن داخلي مستقر، قادر على حماية المواطنين وتوفير بيئة آمنة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهو شرط أساسي لبناء الدولة الحديثة بعد الحرب.

ثالثاً: تأكيد مبدأ السيادة الوطنية مع روابط مميزة مع سوريا

أكد اتفاق الطائف على أهمية سيادة لبنان واستقلاله الوطني كخطوة أساسية لإعادة بناء الدولة بعد الحرب، وعزز من استقلالية المؤسسات اللبنانية في اتخاذ القرارات السياسية والأمنية. في الوقت عينه، نص الاتفاق على تعزيز العلاقات الثنائية مع سوريا، التي كانت لها دور كبير في رعاية الاتفاق والإشراف على تنفيذه، لضمان استقرار لبنان في السياق الإقليمي ومنع العودة إلى الفوضى أو الانقسامات المسلحة .

شمل هذا التنسيق مجالات الأمن والسياسة، مما أتاح دمج القوى السورية السابقة أو المتأثرة بالتدخل السوري ضمن نظام الاستقرار الإقليمي، وتسهيل مراقبة تنفيذ البنود الأمنية للاتفاق. وقد ساعد هذا التوازن بين السيادة الوطنية والعلاقات الخاصة مع سوريا في توفير إطار أولي لتأمين الأمن الداخلي، وخلق توازن بين الضمانات الدولية والإقليمية للدولة اللبنانية، مع الحفاظ على دور الدولة المركزية في فرض القانون والنظام.

ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا البند ساهم في إرساء قاعدة للتوازن بين الاستقلال الوطني والاستقرار الإقليمي، إذ منح الدولة اللبنانية فرصة لإعادة بناء مؤسساتها الأمنية والسياسية ضمن إطار مؤسساتي متكامل، مع الحفاظ على علاقات استراتيجية تضمن مراقبة تنفيذ الاتفاق واستقرار الحدود والمناطق الحساسة. كما عزز هذا المبدأ إدراك المواطنين بأنّ السيادة الوطنية لا تتعارض مع العلاقات الثنائية الإقليمية البناءة، إذا ما تمّ توظيفها في إطار استراتيجي يحفظ الاستقرار ويحدّ من الانقسامات الداخلية.

رابعاً: تعزيز اللامركزية الإدارية

سعى اتفاق الطائف إلى إدخال إصلاح إداري شامل يعتمد على مبدأ اللامركزية الإدارية الموسعة، حيث أظهر الواقع اللبناني قبل الطائف وجود اختلال واضح في هيكل النظام الإداري، الذي كان يعتمد بشكل كبير على مركزية شديدة تركّزت في العاصمة ومؤسسات الدولة المركزية، مما انعكس سلباً على المناطق والأطراف. إذ أدّت المركزية المفرطة إلى تهميش المناطق البعيدة عن بيروت، وخلقت تفاوتاً كبيراً في

مستويات التنمية والخدمات، مما جعل شريحة واسعة من اللبنانيين تشعر بالغبن والحرمان، وبالتالي أدى إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية¹.

وفي هذا السياق، وضع اتفاق الطائف أسس جديدة للحكم المحلي، من خلال منح البلديات والاتحادات البلدية دوراً أكبر وأكثر فعالية في إدارة شؤونها الداخلية، بما في ذلك ملفات التنمية، وتوزيع الخدمات، وتحسين البنى التحتية، وتعزيز الرقابة الشعبية المباشرة على الأداء المحلي. كما نص الاتفاق على إنشاء مجالس محلية منتخبة تتمتع بصلاحيات تنفيذية ومالية، مع بقاء السلطة المركزية ضامنة للسياسات العامة، ولسيادة الدولة ووحدتها. وكان من المفترض أن يُشكل هذا التوازن بين صلاحيات المركز وصلاحيات الأطراف رافعة لإعادة بناء الدولة على أسس أكثر عدالة وفعالية².

وقد اعتُبرت اللامركزية وسيلة لتحقيق عدالة إنمائية أوسع، من خلال تقليص الفجوة بين المركز والمناطق، وتوزيع فرص التنمية بشكل متوازن للحد من الهجرة الداخلية نحو العاصمة، وإعادة الاعتبار لدور الأطراف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما وسعت هذه الإصلاحات إلى تعزيز مبدأ المشاركة الشعبية المباشرة في صنع القرار المحلي، عبر تحسين آليات المحاسبة والشفافية.

لكن هذه المبادئ واجهت تحديات كبيرة عند تطبيقها، حيث ظلت الإصلاحات محدودة بسبب غياب الإرادة السياسية الحقيقية، والتأخير في إصدار القوانين اللازمة، بالإضافة إلى هيمنة المحسوبيات الطائفية والسياسية التي كانت تخشى من أن تتحول اللامركزية إلى مدخل للفدرالية المقنعة، مما قد يُهدد وحدة الكيان اللبناني. كما أن ضعف الإمكانيات المالية والبشرية للبلديات والمجالس المحلية ساهم في إعاقة تحقيق الأهداف المرجوة³.

¹ Krayem, Hassan. "The Lebanese Civil War and the Taif Agreement." In *Conflict Resolution in the Arab World: Selected Essays*, edited by Paul Salem, 411–436. Beirut: American University of Beirut, 1998, p. 73.

² مسرة، أنطوان، النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة، مرجع سابق، ص. 113.

³ الشامي، وليد، التحالفات السياسية والطائفية في لبنان ما بعد الحرب، دمشق: دار الفكر، 2008، ص. 89.

المبحث الخامس: الإصلاحات الدستورية والسياسية

أولاً: تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية

شكل اتفاق الطائف محطة مفصلية في إعادة صياغة التوازنات الدستورية في لبنان، إذ أعاد توزيع السلطات بين الرئاسات الثلاث، ورسّخ مبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وكرس الطابع البرلماني للنظام. وقد جاءت هذه الإصلاحات استجابة لمطالب داخلية وإقليمية ملحة، وهدفت إلى تجاوز الأزمات التي فجرتها الصيغة السابقة للنظام، التي وُصفت بعدم العدالة في توزيع السلطات والتمثيل. وبذلك، لم يكن الطائف مجرد وثيقة لإنهاء الحرب، بل خطوة تأسيسية لإعادة هيكلة النظام السياسي اللبناني وفقاً لأسس جديدة¹.

قبل اتفاق الطائف، كان لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة تجعله محور إدارة الدولة، بحيث كان بإمكانه تعيين وإقالة رئيس الحكومة، وحل البرلمان، بالإضافة إلى سلطته شبه المطلقة في قيادة الجيش وإدارة السياسة الخارجية. لقد جعلت هذه الصلاحيات من الرئاسة الأولى موقعاً مهيماً، مما أثر على التوازن الطائفي نظراً لأن المنصب مخصص للموارنة.

إلا أن الطائف جاء ليعيد تعريف دور رئيس الجمهورية ضمن نظام تشاركي أكثر توازناً، حيث تم تقليص صلاحياته التنفيذية، ولم يعد بإمكانه إصدار المراسيم إلا بتوقيع رئيس الحكومة أو الوزير المختص. كذلك أصبح ملزماً بمراعاة الاستشارات النيابية الملزمة عند تكليف رئيس الحكومة، مما قلل من سلطته التقديرية السابقة. بالإضافة إلى ذلك، لم يعد بإمكانه حل البرلمان إلا بشروط معقدة ومحدودة، مما شكّل قيلاً إضافياً على دوره السياسي².

لم يهدف هذا التقليل إلى إضعاف الموقع المسيحي الأول في الدولة، بل كان يسعى لتحقيق توازن أكبر بين الطوائف من خلال جعل السلطة التنفيذية جماعية تحت قيادة مجلس الوزراء. ومع ذلك، أثار هذا التغيير جدلاً واسعاً في الأوساط المسيحية، حيث اعتبرت أن الطائف قد انتقص من مكانة الرئاسة الأولى وحولها إلى منصب رمزي أكثر من كونه فعالاً. من جهة أخرى، اعتبر المسلمون، وخاصة السنة، أن هذه

¹ صليباً، أنطون، "الطائفية السياسية وجدلية الإصلاح: الطوائف بين القبول والرفض"، شؤون لبنانية، العدد 45، 2005.

² أبو خليل، أسعد، معالم الدولة الطائفية: قراءة نقدية في النظام اللبناني بعد الطائف، بيروت: دار الفارابي، 2005، ص. 85.

الخطوة كانت تصحيحية، حيث أعادت الاعتبار لرئاسة الحكومة ومنحتها صلاحيات تنفيذية حقيقية. وبالتالي، يُعتبر تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية أحد أبرز التحوّلات الدستورية التي أرسى الطائف، حيث انتقل النظام اللبناني من "رئاسي- برلماني" إلى نظام "برلماني - طائفي" أكثر توازنًا من الناحية الشكلية، رغم أنّ التطبيق العملي لا يزال محكومًا بعوامل طائفية وسياسية معقدة.

ثانيًا: تعزيز صلاحيات مجلس الوزراء كسلطة تنفيذية جماعية

قبل اتفاق الطائف كان الدستور يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات شبه مطلقة في إدارة شؤون الدولة وتشكيل الحكومات وحلّها. ولكن مع الطائف، انتقل مركز النّقل التنفيذي إلى مجلس الوزراء ككل. وبفضل التعديلات الدستورية، أصبحت الحكومة هي المسؤولة عن "وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات وتنفيذها"، بالإضافة إلى رسم السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وتولي صلاحيات تعيين الموظفين الكبار، وممارسة الرقابة الإدارية، وتنفيذ القوانين التي يقرّها مجلس النواب .

لم يكن هذا التحوّل مجرد تغيير تقني أو شكلي، بل كان ذات دلالات سياسية عميقة، إذا فقد سعى واضعو الاتفاق إلى تقليص الطابع الرئاسي الذي ميّز فترة ما قبل الحرب، وإرساء نظام حكم أكثر جماعية يتناسب مع التعددية اللبنانية. وعليه، أصبح القرار السياسي نتيجة تفاهم وتوافق داخل مجلس الوزراء بدلاً من أن يكون قراراً فردياً من رئيس الجمهورية، ممّا عزّز مفهوم "المسؤولية الجماعية" للحكومة أمام مجلس النواب والشعب، وجعلها السلطة التنفيذية الفعلية في الدولة.

إلا أنّ التعزيز لصلاحيات مجلس الوزراء جاء مع مجموعة من التحديات، فمن جهة، ساعد في توسيع قاعدة المشاركة في الحكم، حيث أصبح كل مكّون سياسي أو طائفي يسعى للحصول على تمثيل قوي داخل الحكومة لضمان تأثيره في مسار القرارات. ولكن من جهة أخرى، أدّى ذلك إلى ظهور ظاهرة "حكومات الوحدة الوطنية" التي تضمّ مختلف الأطراف، ممّا جعلها ساحة للمساومات والتّجاذبات بدلاً من أن تكون سلطة فعّالة ومنسجمة. كما أنّ شرط التوافق الذي أصبح مفروضاً في الملفات المصيرية غالباً ما أدّى إلى تعطيل الجلسات الحكومية، أو إلى اللجوء إلى تسويات هشة لا تعالج جذور الأزمات¹.

¹ الشامي، وليد، التحالفات السياسية والطائفية في لبنان ما بعد الحرب، مرجع سابق، ص. 91.

إلى جانب ذلك، أظهرت الممارسة العملية مشكلات تتعلق بتوازن العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ومجلس الوزراء. فعلى الرغم من أنّ رئيس الجمهورية لديه الحقّ في حضور جلسات مجلس الوزراء وإبداء رأيه، إلّا أنّه لم يعد يمتلك الكلمة الفصل، ممّا خلق توترات دستورية وسياسية متكررة حول حدود صلاحيّاته الفعلية. كما أنّ تداخل الصّلاحيات بين رئيس الحكومة ومجلس الوزراء جعل من موقع رئاسة الحكومة أكثر نفوذاً من النّاحية العملية، خاصّةً في ظلّ الأعراف التي رسّخها العمل السياسي بعد اتّفاق الطّائف¹.

ثالثاً: إلغاء الطائفية السياسية

يُعتبر إلغاء الطائفية السياسية أحد أبرز المحاور الإصلاحية التي جاء بها اتّفاق الطّائف، حيث تمّ التّعامل معه كخيار استراتيجي لمعالجة العطب البنيويّ المزمن في النظام السياسي اللبناني. في الواقع، إنّ النظام الطائفي القائم على مبدأ المحاصصة وتوزيع المناصب وفقاً للانتماءات الدينيّة والمذهبيّة كان من الأسباب الجوهرية التي غدّت النزاعات وأضعفت الدولة ومؤسساتها، ممّا أدّى إلى تقشّي الولاءات الفرعية على حساب الولاء الوطني الجامع².

من هنا، نصّ الاتفاق على الانتقال التدريجي نحو دولة مدنيّة، تُبنى على قاعدة المواطنة والمساواة أمام القانون، بعيداً عن قيود الانتماء الطائفي. وقد وضع الاتفاق خارطة طريق لهذه الغاية عبر إنشاء "الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية"، التي أُنيطت بها مهمّة دراسة الآليات والاقتراحات الكفيلة بإنجاز هذا التحوّل التاريخي. كما دعا إلى اعتماد صيغة مزدوجة للمؤسسات النيابية، حيث يُنتخب مجلس نواب خارج القيد الطائفي ويجسّد تمثيلاً وطنياً جامعاً من جهة، ومن جهةٍ أخرى، يتولّى مجلس شيوخ تمثيل الطوائف اللبنانيّة وصلاحيّاته محصورة بالقضايا المصيرية، بما يضمن الاطمئنان الجماعي خلال مرحلة الانتقال.

¹ أبو خليل، أسعد، معالم الدولة الطائفية: قراءة نقدية في النظام اللبناني بعد الطائف، بيروت: دار الفارابي، 2005.

² الصفدي، نديم، "تأثير الانقسام السياسي على تطبيق اتفاق الطائف"، مجلة شؤون عربية، العدد 112، 2003.

لكنّ هذا المشروع الطموح واجه العديد من العقبات عند تطبيقه، حيثُ أظهرت القوى السياسية تردّداً بل وحتى مقاومة واضحة في بعض الأحيان، لأنّ النظام الطائفي يُعتبر الضمانة الحقيقية لبقائها في السلطة. وقد ساهمت هذه العقلية في تعزيز الانقسامات الداخلية، بالإضافة إلى التوترات الإقليمية والدولية التي شجعت على استمرار الطائفية كوسيلة للتحكّم في التوازنات اللبنانية. وبدلاً من أن يكون الاتفاق بداية لمسار إصلاح حقيقي، ظلّت الدعوة للإلغاء مؤجلة، واستخدمت في الخطاب السياسي أكثر ممّا تحوّلت إلى خطوات عملية¹.

وبالرغم من هذه التحديات، لا يمكن التقليل من أهمية هذا الطرح الذي يُعتبر سابقة في التفكير الإصلاحي اللبناني، حيثُ وضع للمرة الأولى مشروعاً متكاملاً للانتقال من الدولة الطائفية إلى الدولة المدنية على جدول الأعمال السياسي. ولا يزال الطريق طويلاً لتحقيق هذا الهدف، إلّا أن وجوده في صميم اتفاق وطني شامل مثل اتفاق الطائف يجعله مرجعاً دائماً لأي نقاش مستقبلي حول إصلاح النظام السياسي اللبناني، ويفتح المجال لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس حديثة تركز على المواطنة.

¹ الشامي، وليد، التحالفات السياسية والطائفية في لبنان ما بعد الحرب، مرجع سابق، ص. 93.

رابعاً: تكريس المناصفة النيابية بين المسيحيين والمسلمين

أكد اتفاق الطائف المناصفة النيابية بين المسيحيين والمسلمين، وحمل دلالات سياسية واجتماعية عميقة، حيثُ اعتبر بمثابة تسوية تاريخية لإنهاء شعور فئة بالغبن والهيمنة العدديّة. فقد أتاح هذا التوازن تعزيز مبدأ التوازن الطائفي في التمثيل النيابي، وأرسى قاعدة جديدة للتعددية داخل المؤسسات الدستورية. كما أنّ هذه الصيغة فتحت المجال لترسيخ مفهوم المشاركة الفعلية في صنع القرار، بحيثُ لم يعد يُنظر إلى مجلس النواب كمرآة لهيمنة طائفة على أخرى، بل كمساحة توافقية تجمع بين مختلف المكونات¹.

وعلى الرغم من إيجابياتها، أثارت صيغة المناصفة نقاشاً مستمراً حول قدرتها على تعزيز الحياة الديمقراطية في لبنان. فالبعض يرى أنها قد كرّست الطائفية بدلاً من أن تُمهّد لإلغائها كما ينصّ الدستور. في حين منحت هذه الصيغة تمثيلاً عادلاً بين الطوائف الكبرى، إلا أنها لم تعالج مسألة التفاوت في الحجم الديمغرافي ولم تلغ مخاوف الأقليات الأخرى. وبالتالي، ظل النظام السياسي اللبناني يعتمد على مبدأ "توازن الهويات" أكثر من اعتماده على "المواطنة المتساوية" والكفاءات.

علاوةً على ذلك، ساهم هذا الإصلاح في إعادة توزيع القوى داخل البرلمان، ممّا أثر بشكل مباشر على عملية التشريع وانتخاب الحكومات ورسم السياسات العامة. لم تقتصر المناصفة على التمثيل العددي، بل أصبحت شرطاً ضمنياً لأي توافق وطني، حيثُ باتت القرارات المصيرية تتطلب تفاهماً متوازناً بين الكتل المسيحية والإسلامية، لذا، برزت قاعدة "الميثاقية" كشرط أساسي لاستمرار عمل المؤسسات.

وعليه، يُمكن القول إنّ المناصفة لم تكن مجرد إجراء عددي لتنظيم المقاعد النيابية، بل كانت إعادة صياغة لميثاق العيش المشترك وضمانة دستورية لاستمرار وحدة الكيان اللبناني بعد الحرب الأهلية، رغم أنّها لا تزال مرتبطة بتحديات جوهرية تتعلق بأفاق الإصلاح السياسي والخروج من أسر الطائفية نحو دولة المواطنة.

¹ الصفدي، نديم، "تأثير الانقسام السياسي على تطبيق اتفاق الطائف"، مجلة شؤون عربية، العدد 112، 2003.

خامساً: تعزيز الطابع البرلماني للنظام

أدخل اتفاق الطائف تعديلات دستورية جعلت من مجلس النواب المرجعية الأساسية في التشريع والرقابة، وأكدت الطابع البرلماني للنظام. فقد نصّت التعديلات على أنّ رئيس الجمهورية يُكلّف رئيس الحكومة بناءً على استشارات نيابية ملزمة، ممّا منح المجلس دوراً محورياً في تشكيل السلطة التنفيذية بعد أن كان لرئيس الجمهورية سلطة شبه مطلقة في هذا المجال. كما جعل الدستور الجديد مجلس النواب مسؤولاً عن منح الثقة للحكومة أو حجبها، ممّا عزّز موقعه كسلطة سياسية قادرة على توجيه السياسات العامة ومحاسبة السلطة التنفيذية. وباتت الحكومة مولجة بتقديم بيانها الوزاري أمام المجلس والحصول على ثقته لممارسة مهامها، ممّا ضمن خضوعها للمساءلة السياسية وأتاح للنواب مراقبة أولوياتها التنفيذية والتشريعية بشكل أدق.

علاوة على ذلك، وضع الدستور مبدأ دورية الانتخابات النيابية كوسيلة لتجديد الشرعية الشعبية، حيث حدّد ولاية المجلس بأربع سنوات، مع التأكيد على ضرورة انعقاده بشكل دوري لممارسة صلاحياته التشريعية والرقابية. وقد ساهم ذلك في تعزيز الديمقراطية التمثيلية وضمان استمرارية التوازن بين السلطات، من خلال تمكين المجلس من محاسبة الحكومة ومراجعة السياسات العامة بما يتماشى مع احتياجات المواطنين. ومع ذلك، ظلّ التطبيق العملي لهذه النصوص محدوداً، إذ واجه المجلس تحديات هيكلية وسياسية مثل المحاصصة الطائفية والتحالفات الحزبية، ممّا أثر على فعالية دوره الرقابي وعلى قدرة المؤسسات في تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاحات الدستورية، ممّا يُبرز الفجوة بين النص الدستوري والممارسة العملية في لبنان.

الخاتمة

شكّل اتفاق الطائف نقطة تحوّل مهمّة في تاريخ لبنان الحديث، حيثُ أنهى سنوات طويلة من الحرب الأهلية وأسّس لمصالحة وطنية بين مختلف الطوائف والفئات، وأعاد توحيد الدولة وحماية سيادتها، ممّا أتاح للبنان العودة إلى مسار الاستقرار السياسي بشكلٍ نسبيّ، بعد أن كانت المؤسسات شبه مشلولة بسبب الانقسامات الطائفية والصراعات المسلحة.

كما ساهم الطائف في إعادة التوازن بين السلطات السياسية، من خلال تعديل الدستور لتعزيز دور البرلمان ومجلس الوزراء، وتقليص الصلاحيات المطلقة لرئيس الجمهورية. هذه الإصلاحات عزّزت المؤسسات الدستورية من استعادة وظائفها الأساسية، بما في ذلك التشريع والرقابة والمساءلة، ممّا أعاد للسياسة اللبنانية إطاراً دستورياً أكثر مرونة وعدالة بين مختلف المكونات الوطنية.

على الصعيد الاجتماعي والوطني، ساهم اتفاق الطائف في خلق بيئة جديدة تعزّز العيش المشترك، من خلال تعزيز مبادئ المشاركة والتوافق بين الطوائف، وضمان احترام حقوق كل مكون من مكونات المجتمع اللبناني. كما أتاح فرصة لإعادة إدماج لبنان في محيطه العربي والدولي، وأعاد للدبلوماسية اللبنانية مكانتها، مما عزّز الهوية الوطنية ووحدة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ورغم التحديات العملية التي واجهت تنفيذ هذه الإصلاحات، مثل المحاصصة الطائفية والتحالفات السياسية، فإنّ الطائف وضع الأساس لإطار دستوري وإداري مؤسّساتي يُمكن التّعويل عليه. وتتجلى أهميته في توفير قاعدة قانونية وسياسية لإصلاح مؤسسات الدولة، وتحقيق حدّ أدنى من الاستقرار، وتأكيد قدرة النظام اللبناني على النّكيف مع التحديات الداخلية والخارجية مع الحفاظ على الوحدة الوطنية.

قائمة المراجع:

- أبو خليل، أسعد، معالم الدولة الطائفية: قراءة نقدية في النظام اللبناني بعد الطائف. بيروت: دار الفارابي، 2005.
- الصفدي، نديم، النفوذ السوري في لبنان: دراسة في البنية السياسية والأمنية بعد اتفاق الطائف، بيروت: المركز العربي للدراسات، 2005.
- الصفدي، نديم، "تأثير الانقسام السياسي على تطبيق اتفاق الطائف"، مجلة شؤون عربية، العدد 112، 2003.
- الشامي، وليد، التحالفات السياسية والطائفية في لبنان ما بعد الحرب، دمشق: دار الفكر، 2008.
- أنطوان صليبا، "الطائفية السياسية وجدلية الإصلاح: الطوائف بين القبول والرفض"، شؤون لبنانية، العدد 45، 2005.
- مسرة، أنطوان، النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني: أبحاث مقارنة في أنظمة المشاركة، بيروت: المكتبة الشرقية، 2005.
- علوش، مصطفى، "الطائف والدولة الفاشلة". مجلة المستقبل العربي، العدد 384، 2011.
- منسى، بشار، بين الطائف والطوائف: قراءة نقدية في تجربة الوفاق الوطني. بيروت: دار النهار، 1994.
- منصور، ألبير، الانقلاب على الطائف: الإصلاح الممنوع Kبيروت: دار الفارابي، 1993.
- سليمان، عصام، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة. ط 1، بدون دار نشر، بيروت، 1998.
- معوض، سامي، الازدواجية في السلطة اللبنانية بعد الطائف. بيروت: مركز الدراسات السياسية، 2003.
- Makdisi, S., *The Lebanese Civil War and the Taif Agreement: An Institutional Perspective*. American University of Beirut Working Papers, 2004.
- Krayem, H., "The Lebanese Civil War and the Taif Agreement." In *Conflict Resolution in the Arab World: Selected Essays*, edited by Paul Salem, 411–436. Beirut: American University of Beirut, 1998.
- Rosiny, S., A quarter century of 'transitory power-sharing': Lebanon's unfulfilled Taif Accord of 1989 revisited. *Civil Wars*, 2015, p. 485–502.
- Salam, N., "Taif Revisited: The Legacy of a Pact." In *Lebanon in Limbo: Postwar Society and State in an Uncertain Peace*, edited by Theodor Hanf and Nawaf Salam, 2003. Beirut: LCPS.

تخريج الأحاديث الواردة في سبب نزول سورة آل عمران والتي ذكرها الواحدي في التفسير
الوسيط

الباحثة: أبرار بنت عابد السلمي

بإشراف الدكتورة: شكران سعيد العرفي

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 1

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 3

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة تفسيرية موضوعية لعدد من آيات سورة آل عمران، مع التركيز على الروايات الواردة في أسباب النزول، وتخريج الأحاديث المتعلقة بها، وبيان حال أسانيدھا والحكم عليها وفق منهج المحدثين.

وقد اعتمد الباحث على الجمع بين المنهج التفسيري الموضوعي، ومنهج النقد الحديثي، حيث تم تناول كل آية في سياقها الموضوعي والتاريخي، وربطها بالوقائع التي نزلت فيها، ثم دراسة الروايات الواردة في سبب نزولها من كتب التفسير والحديث، وتحليلها وتحقيقها سندًا ومتنًا.

وتم في البحث بيان أثر هذه الروايات في تفسير الآية، ومدى صحة اعتمادها، مع إظهار أهمية فهم السياق العام للآيات وبيان العلاقة بين الحكم وسبب النزول

وخلص البحث إلى أن التفسير الموضوعي المعتمد على روايات صحيحة يسهم في فهم النص القرآني بالشكل المطلوب، ويمنع الانحرافات الناتجة عن اعتماد روايات ضعيفة أو منكورة.

كما بينت الدراسة وجود عدد من الأحاديث الصحيحة التي أهملها بعض المفسرين، في مقابل اعتمادهم على روايات ضعيفة، مما يستوجب إعادة النظر في منهج التعامل مع الرواية في كتب التفسير.

وقد ختم البحث بعدة توصيات تؤكد ضرورة الجمع بين علوم القرآن والحديث لتحقيق الفهم السليم للآيات.

Research Abstract

This research presents a thematic and analytical study of selected verses from Surah Al-Imran, focusing particularly on the **narrations related to the reasons for revelation (Asbab al-Nuzul)** and the **authentication of the hadiths** associated with them. The study adopts a dual methodology: thematic Qur'anic interpretation and critical hadith analysis.

Each verse was examined in its historical and textual context, followed by an investigation of the related narrations found in classical tafsir and hadith sources. The narrations were carefully authenticated using the standards of hadith scholars, assessing the chains of transmission (isnad) and the content (matn) to determine their reliability.

The study emphasizes the importance of relying on authentic narrations when interpreting the Qur'an, as unauthenticated reports have often led to misinterpretation and doctrinal confusion. It was found that several weak or fabricated narrations are still frequently cited in major tafsir works, while some stronger narrations remain underutilized.

This work contributes to Qur'anic studies by providing a **model for integrating thematic tafsir with rigorous hadith criticism**, ensuring more accurate and reliable interpretations. The findings highlight the critical role of hadith sciences in understanding the Qur'anic message within its proper context.

The research concludes with recommendations for scholars and students of Islamic studies to adopt a more critical and integrative approach in tafsir, especially when dealing with Asbab al-Nuzul, and encourages the reevaluation of traditional sources in light of hadith authentication principles.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم أما بعد،

فقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مجموعة من آيات سورة آل عمران، وذلك من خلال المنهج الموضوعي في التفسير، مع العناية بالروايات الواردة في أسباب النزول، والوقوف على الأحاديث المروية حولها من حيث الصحة والضعف، بتخريجها ودراسة أسانيدھا، والحكم عليها وفق منهج أهل الحديث.

وقد ركزت هذه الدراسة على ربط المعاني القرآنية بالسياق التاريخي، ومواقف الصحابة، وما دار من أحداث في صدر الإسلام، مما يساعد على فهم أعمق للآيات، ويكشف عن دلالاتها العقدية والتربوية والتشريعية.

وتبرز أهمية هذا العمل في بيان أثر الرواية في التفسير، وضرورة التعامل العلمي مع الأخبار المروية، وذلك بتنقية الصحيح من الضعيف، ليتحقق فهم سليم لنصوص الوحي.

أهمية البحث:

1- يعالج البحث أحد أهم الجوانب في التفسير وهو تخريج روايات أسباب النزول والحكم عليها.

2- يجمع بين التحليل الموضوعي للآيات والمنهج الحديثي النقدي.

3- يسهم في تصحيح المفاهيم الخاطئة الناتجة عن الاعتماد على روايات غير ثابتة.

4- يقدم نموذجاً تطبيقياً للباحثين في كيفية الجمع بين التفسير والحديث.

أهداف البحث:

1- بيان المعاني الموضوعية لآيات مختارة من سورة آل عمران.

2-تخريج الأحاديث المتعلقة بأسباب نزول هذه الآيات.

3-الحكم على الروايات من حيث الصحة والضعف.

4-إبراز أثر الرواية الصحيحة في توجيه المعنى التفسيري.

5-توعية الباحثين بأهمية التثبت من الروايات قبل اعتمادها في التفسير.

أسباب اختيار الموضوع:

1-كثرة الروايات الضعيفة في كتب التفسير دون تمحيص.

2-الحاجة إلى ربط التفسير الموضوعي بالمنهج النقدي الحديثي.

3-الرغبة في تقديم نموذج تطبيقي يجمع بين القرآن والسنة.

4-أهمية سورة آل عمران وما تحويه من موضوعات عقائدية وتربوية وتاريخية.

5-قلة الدراسات التي تجمع بين أسباب النزول والتخريج الحديثي والتفسير الموضوعي في آن واحد.

{إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} [آل عمران: 21]

[1] روى أبو عبيدة بن الجراح: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «قتلت بنو إسرائيل ثلاثة وأربعين نبيا من أول النهار في ساعة واحدة، فقام مائة واثنا عشر من عباد بني إسرائيل فأمرؤا من قتلهم بالمعروف ونهؤهم عن المنكر فقتلوا جميعا من آخر النهار، فهم الذين ذكرهم الله في كتابه وأنزل الآية فيهم». (1)

(1) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 424).

تخريج الحديث:

أخرجه البزار في "مسنده"، (109/4)، من طريق عبد الوهاب بن نجدة، بنحوه بزيادة، والطبري في "تفسيره"، (285/6-286)، عن أبو عبيد الرصابي محمد بن حفص، بنحوه بزيادة، والبغوي في "تفسيره"، (423/1)، من طريق محمد بن عمرو بن حنان، بنحوه بزيادة، الثلاثة -عبد الوهاب وأبو عبيد ومحمد- عن محمد بن حمير . وأخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره"، (620/2)، من طريق محمد بن حمزة، بنحوه بزيادة. كلاهما -محمد بن حمير ومحمد بن حمزة- عن أبي الحسن مولى بني أسد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه مرفوعا.

رجال الإسناد:

أبو عبيدة بن الجراح: عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال بن أهيبة بن ضبة بن الحارث بن فهر القرشي الفهري "أمين هذه الأمة"، أبو عبيدة بن الجراح ، أحد العشرة ، أسلم قديماً وشهد بدرًا، مشهور ، مات شهيدا بطاعون عمواس سنة ثمان عشرة وله ثمان وخمسون سنة.⁽¹⁾

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف، بسبب جهالة أبو الحسن مولى بني أسد فإن مدار الحديث عليه عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه مرفوعا. قال البزار بعد ذكره للحديث في مسنده: [وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ غَيْرَ هَذَا الطَّرِيقِ، وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا سَمَّى أَبَا الْحَسَنِ الَّذِي رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَمِيرٍ].

(1) ينظر: تقريب التهذيب

وأيضاً قال الهيثمي بعد ذكره لرواية البزار: [وَفِيهِ مِمَّنْ لَمْ أَعْرِفْهُ اثْنَانِ].⁽¹⁾

{إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [آل عمران: 59]

[2] أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الشَّيْخِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُبَارَكٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: جَاءَ رَاهِبًا نَجْرَانٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَرَضَ عَلَيْهِمَا الْإِسْلَامَ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: إِنَّا قَدْ أَسْلَمْنَا قَبْلَكَ، فَقَالَ: كَذَبْتُمَا، إِنَّهُ يَمْنَعُكُم مِّنَ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ: عِبَادَتُكُمُ الصَّلِيبَ، وَأَكْلُكُمُ الْخَنَزِيرَ، وَقَوْلُكُم: لِلَّهِ وَلَدٌ، قَالَا: مَنْ أَبُو عِيسَى؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ} [آل عمران: 59] الْآيَةَ.⁽²⁾

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد بن حنبل في "فضائل الصحابة"، (776/2)، من طريق يونس بن عبيد عن الحسن به، بمعناه بزيادة.

وأخرجه ابن شبة في "تاريخ المدينة"، (583/2)، من طريق الليث بن سعد ولم يصرح الليث بمن حدثه فقال: [عن من حدثه]، بمعناه بزيادة.

رجال الإسناد:

1- أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَارِثِ، التَّمِيمِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثقة، سبقت ترجمته في الحديث رقم [6].

2- أَبُو الشَّيْخِ الْحَافِظُ: أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَيَّانَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ حَيَّانَ الْأَنْصَارِيِّ،

⁽¹⁾ ينظر: مسند البزار (4/ 110)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (7/ 272).

⁽²⁾ التفسير الوسيط للواحدي (1/ 443).

المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، ثقة حافظ، سبقت ترجمته في الحديث رقم [6].

3- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ: أَبُو يَحْيَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ: ثقة. سبقت ترجمته في الحديث رقم [6].

4- سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ: بن فارس أبو مسعود الكندي نزيل الري، حافظ له غرائب، سبقت ترجمته في الحديث رقم [6].

5- وَكِيعٌ: بن الجراح بن مليح الرُّؤَاسِي أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، مات في آخر سنة ست [أو] أول سنة سبع وتسعين [ومائة] وله سبعون سنة.⁽¹⁾

6- مُبَارَكٌ: بن فضالة، أبو فضالة البصري، صدوق يدلّس ويسوي، مات سنة ست وستين ومائة على الصحيح.⁽²⁾

7- الْحَسَنُ: بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار الأنصاري، مولاهم، ثقة، وكان يرسل كثيرا ويدلّس، سبقت ترجمته في الحديث رقم [39].

الحكم على الحديث:

إسناد الواحدي ضعيف ففيه مبارك بن فضالة وهو مدلس من الدرجة الثالثة⁽³⁾ الذين لا تقبل روايتهم ما لم يصرحوا بالسماع وهنا لم يصرح بالسماع. ولكن الحديث أخرجه أحمد في "فضائل الصحابة" بإسناد صحيح.

ومع أن الحديث صح إسناده إلا أنه مرسل، لكن الحديث يبين سبب نزول آية، وفي أحاديث أسباب النزول يقبل بعض العلماء المرسل بشرط صحة السند وكون المرسل من كبار التابعين⁽⁴⁾ وقد توفر الشرطين في هذا الحديث.

(1) ينظر: تقريب التهذيب (1037).

(2) ينظر: تقريب التهذيب (918).

(3) ينظر: طبقات المدلسين (43).

(4) ذكرت مسألة قبول مرسل التابعي في أسباب النزول، في الحديث رقم [24].

{يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ} [آل عمران: 65]

[3] قوله تعالى: [يا أهل الكتاب لم تحاجون في إبراهيم] قال ابن عباس والسدي وقتادة: اجتمعت اليهود ونصارى نجران عند رسول الله عليه وسلم فتنازعوا في إبراهيم قالت اليهود: ما كان إلا يهوديا، وقالت النصارى: ما كان إلا نصرانيا فنزلت هذه الآية. (1)

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في "تفسيره"، (6 / 490)، من طريق سلمة بن الفضل ويونس بن بكير، بنحوه، وابن المنذر في "تفسيره"، (1 / 244)، من طريق زياد بن عبد الله، بنحوه،
الثلاثة -سلمة ويونس وزياد- عن محمد بن إسحاق ولكن رواية ابن المنذر جاءت معلقة على محمد بن إسحاق بخلاف رواية الطبري فجاءت متصلة من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن أبي محمد عن سعيد بن جبيرة أو عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه.
وأخرجه الطبري في "تفسيره"، (6 / 491)، عن بشر بن معاذ، بمعناه مختصرا،
وابن المنذر في "تفسيره"، (1 / 244)، من طريق أحمد بن شعيب، بمعناه مختصرا،
كلاهما -بشر وأحمد- من طريق قتادة.
وأخرجه الطبري في "تفسيره"، (6 / 491)، من طريق عيسى بن ميمون وشبل بن عباد، بمعناه مختصرا،
وابن أبي حاتم في "تفسيره"، (2 / 671)، من طريق ورقاء، بمعناه مختصرا،
الثلاثة - عيسى وشبل وورقاء - عن عبد الله بن أبي نجيع.
وابن المنذر في "تفسيره"، (1 / 244)، من طريق ابن جريج، بمعناه مختصرا،
كلاهما -عبد الله بن أبي نجيع وابن جريج- عن مجاهد.

(1) قال الواحدي -رحمه الله- : (447/1)

وأخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره"، (2/ 671)، من طريق السدي، بنحوه مختصراً.
وقد كانت جميع الروايات مروية بدون ذكر أن الأمر سبب لنزول الآية ما عدا الروايات عن ابن عباس رضي الله عنه.

رجال الإسناد:

- 1- ابن عباس: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحابي جليل. سبقت ترجمته في الحديث رقم [6].
- 2- السدي: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد الكوفي، صدوق يهم ورمي بالتشيع، مات سنة سبع وعشرين ومائة.⁽¹⁾
- 3- قتادة: بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، قدوة المفسرين والمحدثين، ثقة ثبت، يقال ولد أكمه، مات سنة بضع عشرة.⁽²⁾

الحكم على الحديث:

رواية ابن عباس جاءت بالشك بين سعيد بن جبير وعكرمة وروايتها من أجود وأصح الروايات عن ابن عباس في التفسير، قال الشيخ عبد العزيز الطريفي في كتابه التقرير في أسانيد التفسير: أن محمد بن أبي محمد روايته عن عكرمة من أشهر الروايات وهو يشك في روايته التفسير عن عكرمة كثيراً فيقول عن عكرمة أو سعيد وقد سمع منهما جميعاً ولا يضره ذلك. والحديث جاء من طريقين يقويان بعضهما ورواية مجاهد كذلك ثابتة وجاءت من طرق تقوي بعضها لتبلغ مرتبة الصحيح لغيره.
ورواية قتادة عند الطبري ثابتة رجالها ثقات ما عدا محمد بن عمرو صدوق.
ورواية السدي تتقوى برواية من سبقوه.

(1) ينظر: تقريب التهذيب (141)، سير أعلام النبلاء (264/5)، تهذيب التهذيب (313/1).

(2) ينظر: تقريب التهذيب (453/1)، سير أعلام النبلاء (269/5).

{إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [آل عمران: 77]

[4] أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحِيرِيُّ، أَخْبَرَنَا حَاجِبُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ الْأَبْيُورِدِيُّ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» فَقَالَ الْأَشْعَثُ: فِي وَاللَّهِ ذَاكَ، وَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ، فَجَحَدَنِي، فَقَدِمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا بَيْنَةُ؟» قُلْتُ: لَا، فَقَالَ لليهودي: احلف، فقلت يا رسول الله: إِنْ يَحْلِفُ فَيَذْهَبُ بِمَالِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى {إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا} [آل عمران: 77] الآية رواه البخاري عن عبدان عن أَبِي حمزة، ورواه مسلم عن ابن نمير [عن]⁽²⁾ أَبِي معاوية، كلاهما عن الأعمش.⁽³⁾

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في "صحيحه"، (3/ 121)، (2416)، (كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض)، وأيضاً في (3/ 177)، (2666)، (كتاب الشهادات، باب سؤال الحاكم المدعي هل لك بينة قبل اليمين)، عن محمد بن سلام، بمثله.

ومسلم في "صحيحه"، (1/ 122)، (138)، (كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار)، عن محمد بن نمير، بنحوه.

كلاهما -محمد بن سلام ومحمد بن نمير- عن أبي معاوية الضرير به.

وأخرجه البخاري في "صحيحه"، (3/ 110)، (2356)، (كتاب المساقاة، باب الخصومة في البئر والقضاء

(1) الْأَبْيُورِدِيُّ: نسبة إلى أبيورد، وهي بلدة من بلاد خراسان. ينظر: الأنساب للسمعاني (1/ 107)، للباب في تهذيب الأنساب (1/ 27).

(2) بهذه الزيادة في تحقيق جامعة الامام، وهو الصحيح.

(3) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 452-453).

فيها)، من طريق أبي حمزة السكري، بمعناه،

والبخاري أيضا في "صحيحه"، (3/ 179)، (2673)، (كتاب الشهادات، باب يحلف المدعي عليه حيثما وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع لغيره)، من طريق عبد الواحد بن زياد، بنحوه مختصرا، وأخرجه البخاري في "صحيحه"، (3/ 179)، (2676)، (كتاب الشهادات، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾)، وأيضاً في (8/ 134)، (6659)، (كتاب الأيمان والنذور، باب عهد الله عز وجل)، من طريق شعبة، بنحوه،

والبخاري أيضا في "صحيحه"، (6/ 34)، (4549)، (كتاب تفسير القرآن، باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ﴾ لا خير)، وأيضاً في (8/ 137)، (6676، 6677)، (كتاب الأيمان والنذور، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يَكْلِمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾)، من طريق أبي عوانة، بنحوه،

والبخاري أيضا في "صحيحه"، (9/ 72)، (7183)، (كتاب الأحكام، باب الحكم في البئر ونحوها)، من طريق سفيان الثوري، بنحوه،

ومسلم في "صحيحه"، (1/ 122)، (138)، (كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار)، من طريق وكيع، بنحوه،

الخمسـة -أبو حمزة وعبد الواحد وشعبة وأبو عوانة وسفيان ووكيع- عن الأعمش به.

وأخرجه البخاري في "صحيحه"، (3/ 143)، (2515)، (كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعي واليمين على المدعي عليه)، عن قتيبة بن سعيد، بنحوه،

والبخاري أيضا في "صحيحه"، (3/ 178)، (2669)، (كتاب الشهادات، باب اليمين على المدعي عليه في الأموال والحدود)، عن عثمان بن أبي شيبة، بنحوه،

ومسلم في "صحيحه"، (61/ 122)، (138)، (كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار)، عن إسحاق بن إبراهيم، بنحوه،

الثلاثة -قنتيبة بن سعيد وعثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم- عن جرير.

والبخاري أيضا في "صحيحه"، (9/ 72)، (7183)، (كتاب الأحكام، باب الحكم في البئر ونحوها)، من طريق سفيان الثوري، بنحوه،

والبخاري أيضا في "صحيحه"، (8/ 134)، (6659)، (كتاب الأيمان والنذور، باب عهد الله عز وجل)، من طريق شعبة، بنحوه،

الثلاثة -جرير وسفيان وشعبة- عن منصور بن المعتمر.

وأخرجه البخاري في "صحيحه"، (9/ 132)، (7445)، (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَجِئْهُ يَوْمَئِذٍ نَاضِرًا إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرًا﴾)، عن الحميدي، بنحوه مختصرا،

ومسلم في "صحيحه"، (1/ 122)، (138)، (كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار)، عن ابن أبي عمر المكي، بنحوه مختصرا،

كلاهما -الحميدي وابن أبي عمر المكي- من طريق عبد الملك بن أعين وجامع بن أبي راشد.

الثلاثة -منصور بن المعتمر وعبد الملك بن أعين وجامع بن راشد- عن شقيق بن سلمة به.

رجال الإسناد:

1- أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحِيرِيُّ: القاضي، الحرشي النيسابوري، ثقة، سبقت ترجمته في الحديث رقم [16].

2- حَاجِبُ بْنُ أَحْمَدَ: بن يرحم بن سُفْيَانَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الطُّوسِيُّ، رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ وَالدَّهْلِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ حَمَادٍ الْأَبْيُورِيِّ وَجَمَاعَةٍ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ مَنْدَةَ: ثَقَّةٌ، وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: شَيْخٌ مَعْمَرٌ ثَقَّةٌ، قَالَ عَنْهُ الْحَاكِمُ:

لم يسمع حديثاً قطّ، لكنه كان له عمّ قد سمع الحديث، فجاء البلاذري إليه. فقال: هل كنت مع

عمك في المجلس؟ قال: بلى. فانتخب له من كُتُب عمّه تلك الأجزاء الخمسة. وقد رد على اتهام الحاكم صاحب التتكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل فقال: (فظهر بهذا أن قوله أولاً: «لم يسمع حديثاً قط» إنما أراد به أنه لم يتصد للسمع بنفسه وإنما كان عمه يحضره معه مجالس السماع والبلاذري حافظ أثنى عليه الحاكم..... ولم يغمزوا حاجباً في عدالته ولا أنكروا عليه شيئاً من مروياته، ويأخذ مما تقدم أنه إنما كان يروي تلك الأجزاء التي أنتخبها له البلاذري من أصول عمه ولم يتعده وأحاديثه في «سنن البيهقي» أحاديث معروفة تتدل على صدقه وأمانته). وحكم أبو الطيب المنصوري صاحب الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم عليه فقال: [ثقة اتهمه الحاكم بلا حجة ظاهرة] ولولا كلام الحاكم لقلت ثقة ثقة. مات سنة ست وثلاثين وثلاثمائة.⁽¹⁾

3- مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ الْأَبْيُورِيّ، الزاهد ثقة، مات سنة ثمان أو تسع وأربعين ومائة.⁽²⁾

4- أَبُو مُعَاوِيَةَ: محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفي، عمي وهو صغير، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، مات سنة خمس وتسعين ومائة، وقد رمي بالإرجاء.⁽³⁾

5- الْأَعْمَش: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث رقم [38].

6- شَقِيق: بن سلمة الأسدي أبو وائل، ثقة، مخضرم. سبقت ترجمته في الحديث رقم [38].

7- عَبْدُ اللَّهِ: بن مسعود بن غافل، بمعجمة وفاء، بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، صحابي جليل. سبقت ترجمته في الحديث رقم [3].

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء (336/15)، تاريخ الإسلام (699/7)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (3/ 866)، التتكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (1/ 429)، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (1/ 390).

(2) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 92)، تقريب التهذيب (838).

(3) ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (9/ 77)، تقريب التهذيب (840).

الحكم على الحديث:

إسناد الواحدي صحيح رجاله ثقات، والمتن اتفق عليه البخاري ومسلم.

{مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ} [آل عمران: 79]

[5] قوله: {مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ} [آل عمران: 79] الآية، قال ابن عباس في رواية الكلبي: إن اليهود والنصارى احتجوا بأنهم أولى بإبراهيم وبدينه، فذكروا ذلك للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كلا الفريقين منه ومن دينه بريء». فغضبوا وقالوا: يا محمد، والله ما تريد إلا أن نتخذك ربا. فأنزل الله عز وجل هذه الآية.⁽¹⁾

تخريج الحديث:

لم أقف عليه بهذا السياق لهذه الآية، ولكن ذكره الثعلبي في تفسيره⁽²⁾ والبغوي في تفسيره⁽³⁾ وغيرهم، ولكن سببا لآية غير التي ذكرها الواحدي.

وقريبا منه سببا لهذه الآية حديث: عن ابن عباس قال: قال أبو رافع القرظي حين اجتمعت الأخبار من اليهود والنصارى من أهل نجران عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودعاهم إلى الإسلام أتريد يا محمد أن نعبدك، كما تعبد النصارى عيسى ابن مريم؟ فقال رجل من أهل نجران نصراني يقال له الرّئيس أو ذاك تريد منا يا محمد، وإليه تدعون! أو كما قال. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: معاذ الله أن نعبد غير الله، أو نأمر بعبادة غيره! ما بذلك بعثني، ولا بذلك أمرني أو كما قال. فأنزل الله عز وجل في ذلك من قولهم: "ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة"، الآية إلى قوله: "بعد إذ أنتم مسلمون".

أخرجه الطبري في "تفسيره"، (6/ 539)، عن محمد بن حميد، واللفظ له،

(1) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 456).

(2) ينظر: تفسير الثعلبي الكشف والبيان عن تفسير القرآن (3/ 85).

(3) ينظر: تفسير البغوي (1/ 451).

وابن أبي حاتم في "تفسيره"، (2 / 693)، من طريق محمد بن عمرو زنيح، بمثله، كلاهما -محمد بن حميد ومحمد بن عمرو- عن سلمة بن الفضل.

وأخرجه الطبري في "تفسيره"، (6 / 539)، عن أبي كريب، بنحوه، والبيهقي في "دلائل النبوة"، (5 / 384)، من طريق أحمد بن عبد الجبار، بمثله، كلاهما -أبو كريب وأحمد بن عبد الجبار- عن يونس بن بكير.

وأخرجه ابن المنذر في "تفسيره"، (1 / 266)، من طريق زياد بن عبد الله، بمثله الثلاثة -سلمة بن الفضل ويونس بن بكير وزياد بن عبد الله- عن محمد بن إسحاق عن محمد بن أبي محمد عن سعيد بن جبير أو عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه. لكن ابن أبي حاتم توقف في إسناده عند محمد بن أبي محمد فلم يذكر الصحابي والتابعي، وابن المنذر توقف في إسناده عند محمد بن إسحاق.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فالحديث مداره على محمد بن إسحاق عن محمد بن أبي محمد عن سعيد بن جبير أو عكرمة عن ابن عباس، ومحمد بن أبي محمد مجهول حكم عليه ابن حجر بذلك وقال عنه الذهبي: لا يعرف، روى عنه محمد بن إسحاق.⁽¹⁾

(1) ينظر: ميزان الاعتدال (4 / 26)، تقريب التهذيب (894).

لَنْ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ (96) فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ} [آل عمران: 96، 97]

[6] أخبرنا أبو حسان المزكي، أخبرنا هارون بن محمد الاسترابادي⁽¹⁾، أخبرنا إسحاق بن أحمد الخزاعي، أخبرنا أبو الوليد الأزرقى، أخبرنا جدي أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقى، عن سعيد بن سالم، عن عثمان بن ساج، أخبرني ابن جريج، قال: بلغنا أن اليهود قالت: بيت المقدس أعظم من الكعبة لأنه مهاجر الأنبياء ولأنه في الأرض المقدسة. وقال المسلمون: الكعبة أعظم. فبلغ ذلك للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فنزل {لَنْ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ} [آل عمران: 96] حتى بلغ: {فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ} [آل عمران: 97] وليس ذلك في بيت المقدس، {وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا} [آل عمران: 97] وليس ذلك في بيت المقدس، {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ} [آل عمران: 97] وليس ذلك في بيت المقدس.⁽²⁾

تخريج الحديث:

أخرجه الأزرقى في "أخبار مكة"، (1/ 75)، بمثله بزيادة.

وأخرجه ابن المنذر في "تفسيره"، (1/ 298-299)، من طريق ابن ثور عن ابن جريج به، بمثله.

رجال الإسناد:

1- أبو حسان المزكي: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ: المذكي الفقيه أبو حسان المولقبادي، ثقة. سبقت ترجمته في الحديث رقم [52].

(1) الاسترابادي: نسبة إلى أستراباذ، وتقع اليوم في شمال إيران، وتسمى «مازندران». ينظر: الأنساب للسمعاني (1/ 199)، اللباب في تهذيب الأنساب (1/ 51).

(2) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 470).

2- هارون بن محمد الاسترأبادي: هارون بن أحمد بن هارون بن بُندار بن الحريش، أبو سهل الإسترأبادي، حَدَّثَ بِسَمَرَقَنْدَ وَنَيْسَابُورَ، قال الحاكم: صحيح الأصول، كان شيخًا صالحًا فاضلاً أكثرًا من الحديث، توفي سنة أربع وستين وثلاثمائة.⁽¹⁾

3- إسحاق بن أحمد الخزاعي: إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع، أبو محمد الخزاعي المكي، الإمام مقرئ المسجد الحرام، وكان ثقة حجة رفيع الذكر، مات سنة ثمان وثلاث مئة.⁽²⁾

4- أبو الوليد الأزرق: محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق، مؤرخ، يمانى الأصل، من أهل مكة، صاحب تاريخ مكة. قال عنه مسلمة: مكي ثقة توفي سنة خمسين ومائتين تقريباً.⁽³⁾

5- جدي أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق: أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق بن عمرو الغساني أبو محمد و أبو الوليد، ثقة، مات سنة سبع عشرة وقل سنة اثنتين وعشرين ومائتين وهو الذي رجحه الذهبي.⁽⁴⁾

6- سعيد بن سالم: القداح أبو عثمان المكي أصله من خراسان أو الكوفة، قال ابن معين وغيره: ليس به بأس، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ عِنْدِي إِلَى الصَّدَقِ مَا هُوَ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: صَدُوقٌ، يَذْهَبُ إِلَى الْإِرْجَاءِ، قال عنه ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالإرجاء وكان فقيهاً، مات سنة نيف وتسعين ومائة.⁽⁵⁾

7- عثمان بن ساج: عثمان بن عمرو بن ساج الجزري، مولى بني أمية، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: عُثْمَانُ وَالْوَلِيدُ ابْنَا عَمْرِو بْنِ سَاجٍ يَكْتُبُ حَدِيثَهُمَا وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ، وذكره ابنُ جَبَّانٍ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ"، قال ابن

(1) ينظر: تاريخ جرجان (485)، الأنساب (201/1)، تاريخ الإسلام (234/8).

(2) ينظر: معرفة القراء الكبار (132)، تاريخ الإسلام (130/7).

(3) ينظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (401 / 8)، الأعلام للزركلي (222 / 6).

(4) ينظر: تاريخ الإسلام (261 / 5) تقريب التهذيب (99).

(5) ينظر: تهذيب الكمال (456/10)، سير أعلام النبلاء (1107/4)، ميزان الاعتدال (139/2)، تقريب التهذيب (379).

حجر: فيه ضعف، مات سنة نيّف وستين ومائة.⁽¹⁾

8- ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، المكي، ثقة فقيه، سبقت ترجمته في الحديث رقم [4].

الحكم على الحديث:

إسناد الواحدي ضعيف، لحال عثمان بن ساج، والحديث إسناده مرسل.

[7] قال الضحاك: لما نزلت آية الحج جمع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أهل الأديان كلهم فخطبهم فقال: «إن الله كتب عليكم الحج فحجوا». فأمن به المسلمون وكفر الباكون

فأنزل الله تعالى قوله: {وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ} [آل عمران: 97].⁽²⁾

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في "تفسيره"، (5/ 621)، من طريق يزيد بن هارون، بنحوه بزيادة، وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه"، (3/ 1074)، من طريق هشيم، بنحوه بزيادة، كلاهما -يزيد بن هارون وهشيم- عن جويبر بن سعيد عن الضحاك بن مزاحم به.

رجال الإسناد:

الضحاك: بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم أو أبو محمد الخراساني، صدوق كثير الإرسال، توفي سنة اثنتين ومائة، وقيل سنة خمس ومائة، وقيل سنة ست ومائة.⁽³⁾

(1) ينظر: تهذيب الكمال (467/19)، تاريخ الإسلام (455\4)، تقريب التهذيب (667).

(2) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 470)

(3) ينظر: تاريخ الإسلام (64/ 3)، تقريب التهذيب (459).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف مدار الحديث على جويبر بن سعيد عن الضحاك بن مزاحم، وجويبر ضعيف جدا كما حكم عليه ابن حجر. ⁽¹⁾ وإسناد الحديث مرسل. ⁽²⁾

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ} [آل عمران: 100]

[8] قال عكرمة: كان بين هذين الحيين من الأوس والخزرج قتال في الجاهلية، فلما جاء الإسلام اصطلحوا وألف الله بين قلوبهم، فجلس يهودي في مجلس فيه نفر من الأوس والخزرج، فأنشد شعرا قاله أحد الحيين في حربهم، فدخلهم من ذلك شيء، فاجتمعوا وأخذوا السلاح واصطفوا للقتال، فنزلت هذه الآية إلى قوله: {لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} [آل عمران: 103]، فجاء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى قام بين الصفيين فقرأهن، ورفع صوته، فلما سمعوا صوت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنصتوا له، وجعلوا يستمعون، فلما فرغ ألقوا السلاح وعانق بعضهم بعضا، وجثوا يبكون. ⁽³⁾

تخريج الحديث:

أخرجه ابن المنذر في "تفسيره"، (1/ 314-315)، عن زكريا، عن إسحاق بن إبراهيم، عن المؤمل بن إسماعيل عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، بنحوه.

رجال الإسناد:

عكرمة: أبو عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري، ثقة، ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن

(1) ينظر: تقريب التهذيب (205).

(2) ينظر: تخريج أحاديث الكشاف (1/ 205).

(3) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 171-172).

ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، مات ستة أربع ومائة وقيل بعد ذلك.⁽¹⁾

الحكم على الحديث:

إسناد ابن المنذر فيه المؤمل بن إسماعيل قال فيه ابن حجر صدوق سيء الحفظ⁽²⁾ ولقد انفرد برواية الحديث عن حماد.

والحديث له شواهد من طريق زيد بن أسلم ومجاهد

وطريق زيد بن أسلم: أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره"، (5 / 627)، من طريق ابن حميد، بمعناه بزيادة وذكر اليهودي وهو شاس بن قيس،

وأخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره"، (3 / 716)، عن أبي غسان، من دون ذكر القصة فقط أشار إليها وإلى من نزلت فيه الآية وهو اليهودي شاس بن قيس،

كلاهما -ابن حميد وأبو غسان- عن سلمة عن محمد بن إسحاق عن الثقة، عن زيد بن أسلم.

وطريق مجاهد: أخرجه الطبري في "تفسيره"، (6 / 59)، وابن أبي حاتم في "تفسيره"، (3 / 719)، كلاهما عن الحسن بن أبي يحيى عن عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان عن حميد الأعرج عن مجاهد، بمعناه، وهذا إسناد حسن.

{وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ} [آل عمران: 144]

(1) ينظر: تقريب التهذيب (687-688).

(2) ينظر: تقريب التهذيب (987).

[9] قوله: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} [آل عمران: 144] الآية، لما نعي رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأشيع أنه قد قتل، قال بعض المسلمين: ليت لنا من يأخذ أماناً من أبي سفيان. وقال ناس من أهل النفاق: إن كان محمد قد قتل فالحقوا بدينكم الأول. فأنزل الله تعالى هذه الآية. (1)

تخريج الحديث:

من قوله: " قال بعض المسلمين: ليت لنا من يأخذ أماناً من أبي سفيان" لم أقف على من أخرجه بإسناد.

أما قوله: "وقال ناس من أهل النفاق: إن كان محمد قد قتل فالحقوا بدينكم الأول" أخرجه الطبري في "تفسيره"، (7/ 258)، من طريق حجاج عن ابن جريج، ولفظه: قال: أهل المرض والارتياب والنفاق، حين فرّ الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم: "قد قتل محمد، فالحقوا بدينكم الأول!" فنزلت هذه الآية.

وأخرجه الطبري أيضاً في "تفسيره"، (7/ 258)، من طريق عبيد بن سليمان، ولفظه: "وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل" الآية، ناس من أهل الارتياب والمرض والنفاق، قالوا يوم فرّ الناس عن نبي الله صلى الله عليه وسلم وشجّ فوق حاجبه وكسرت رباعيته: " قُتل محمد، فالحقوا بدينكم الأول!" فذلك قوله: "أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم".

وابن المنذر في "تفسيره"، (1/ 403)، من طريق علي بن الحكم، بنحوه، كلاهما -عبيد بن سليمان وعلي بن الحكم- عن الضحاك.

الحكم على الحديث:

حديث ابن جريج والضحاك مرسل، وطريق الضحاك فيه جوير بن سعيد وهو ضعيف جداً، وطريق ابن جريج فيه الفضل بن خالد ولم أقف فيه على جرح أو تعديل.

(1) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 499).

{وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُونَهُمْ بِأَذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ} [آل عمران: 152]

[10] أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ أَبُو طَاهِرٍ الزِّيَادِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَدْلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ وَارَةَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمَفْضَلِ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: مَا كُنْتُ أَدْرِي أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرِيدُ الدُّنْيَا، حَتَّى نَزَلَ فِيْنَا مَا نَزَلَ يَوْمَ أُحُدٍ: {مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ} [آل عمران: 152].⁽¹⁾

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة"، (3 / 228)، عن أبي طاهر الزيادي به، بمثله.

وأخرجه الطبري في "تفسيره"، (6 / 141)، بنحوه،

وابن أبي حاتم في "تفسيره"، (3 / 788)، بنحوه،

كلاهما -الطبري وابن أبي حاتم- عن محمد بن مسلم بن وارة به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده"، (1 / 284)، بنحوه،

وابن أبي عاصم في "الزهد"، (102)، بنحوه،

وابن أبي حاتم في "تفسيره"، (3 / 788)، عن أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، بنحوه،

والطبراني في "المعجم الأوسط"، (2 / 106)، من طريق الحسين بن عمرو بن محمد، بمثله،

الأربعة -ابن أبي شيبة وابن أبي عاصم وأحمد بن عثمان بن حكيم والحسين بن عمرو- عن أحمد

بن المفضل به.

(1) التفسير الوسيط للواحدي (1 / 504 - 505). 0

وأخرجه ابن أبي شيبه في "مصنفه"، (7 / 371)، وأحمد في "مسنده"، (7 / 418)، كلاهما من طريق الشعبي عن ابن مسعود رضي الله عنه، بمعناه بزيادة في ذكر وقعة أحد.

رجال الإسناد:

- 1- أَبُو طَاهِرٍ الزَّيَادِيُّ: محمد بن محمد بن مَحْمُش بن عَلِي بن دَاوُد الفقيه، أبو طاهر الزَّيَادِي الشَّافِعِي، قال عنه الذهبي: وكان إمام أصحاب الحديث بنيسابور، وفقههم، ومُفْتِيهم بلا مدافعة، سبقت ترجمته في الحديث رقم [69].
- 2- أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَدْلُ: علي بن إبراهيم بن معاوية، أبو الحسن، النيسابوري، الشافعي، قال الحاكم عنه: أبو الحسن المعدل، كان من الصالحين، ومن رواة الحديث، وقال الذهبي: المعدل الصالح، وقال ابن الملقن: من رواة الحديث الصالحين. توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مائة.⁽¹⁾
- 3- مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ وَارَةَ: محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرازي المعروف بابن وارة، ثقة حافظ، توفي سنة سبعين ومائتين.⁽²⁾
- 4- أَحْمَدُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: الْحَقَرِيُّ أَبُو عَلِي الكوفي، قال عنه أبو حاتم: كان صدوقا، وكان من رؤساء الشيعة، قال ابن حبان: ثقة، قديم الموت، وقال الأزدي: منكر الحديث، قال عنه الذهبي: شيعي صدوق، حكم عليه ابن حجر بقوله: صدوق شيعي في حفظه شيء، مات سنة خمس عشرة ومائتين.⁽³⁾
- 5- أَصْبَاطُ: بن نصر الهمداني أبو يوسف ويقال: أبو نصر، صدوق كثير الخطأ يغرب، توفي مابين عامي [161 - 170هـ].⁽⁴⁾

(1) ينظر: تاريخ الإسلام ت بشار (7 / 670) الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (1 / 678).

(2) ينظر: تاريخ الإسلام (6 / 424)، تقريب التهذيب (896).

(3) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (1 / 487)، تاريخ الإسلام (5 / 261 - 514)، الكاشف (1 / 203)، ميزان الاعتدال (1 / 157)، تقريب التهذيب (99).

(4) ينظر: تاريخ الإسلام ت بشار (4 / 304)، تقريب التهذيب (124).

6- السُّدِّيُّ: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد الكوفي، صدوق يهم ورمي بالتشيع. سبقت ترجمته في الحديث رقم [49].

7- عَبْدُ خَيْرٍ: بن يزيد الهمداني أبو عمارة الكوفي، مخضرم ثقة، لم يصح له صحبة، توفي بين عامي [81 - 90 هـ].⁽¹⁾

8- ابْنُ مَسْعُودٍ: عَبْدُ اللَّهِ بن مسعود: بن غافل، بمعجمة وفاء، بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، صحابي جليل. سبقت ترجمته في الحديث رقم [3]

الحكم على الإسناد:

إسناد الواحدي فيه أسباط بن نصر وهو صدوق كثير الخطأ، والحديث مروى من طريقين طريق عبد خير وطريق عامر الشعبي كلاهما عن عبد الله بن مسعود، وطريق عبد خير فيه أسباط بن نصر وهو صدوق كثير الخطأ، وطريق الشعبي منقطع فلم يسمع الشعبي من عبد الله بن مسعود، ولكن الطريقان يعضدان بعضهما والحديث حسن لغيره بمجموع طرقه.

⁽¹⁾ ينظر: تاريخ الإسلام ت بشار (2 / 978)، تقريب التهذيب (567).

{وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ} [آل عمران: 161]

[11] أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ النَّجَّارُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَيُّوبَ الطَّبْرَانِيُّ⁽¹⁾، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ النَّرْسِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَمَرَ الدُّورِيُّ الْمُقْرِي، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْبَزْزِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يُنْكَرُ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ: {وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَغُلَّ} [آل عمران: 161] وَيَقُولُ: كَيْفَ لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَغُلَّ⁽²⁾، وَقَدْ كَانَ يَقُولُ، قَالَ اللَّهُ: {وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ} [آل عمران: 112] وَلَكِنَّ الْمُتَنَافِقِينَ اتَّهَمُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَغُلَّ} [آل عمران: 161]⁽³⁾

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير"، (2/ 73)، بمثله، وفي "المعجم الأوسط"، (5/ 279)، بنحوه، وفي "المعجم الكبير"، (11/ 101)، بنحوه، به.
وأخرجه أبو داود في "سننه"، (4/ 31)،
وأخرجه الترمذي في "جامعه"، (5/ 230)،
كلاهما -أبو داود الترمذي- من طريق مقسم عن ابن عباس به.

رجال الإسناد:

(1) الطَّبْرَانِيُّ: نسبة إلى طبرية، وهي بحيرة تقع على مسافة ثلاثة وأربعين كيلا من البحر المتوسط، طولها واحد وعشرون كيلا، وعرضها حوالي اثني عشر كيلا، وفي شرقها ترتفع جبال الجولان من 600-800 م. ينظر: المعالم الأثرية في السنة والسير (ص: 170).
(2) يغل: أي يخون. ينظر مادة (غلل): الصحاح (5/ 1784)، مختار الصحاح (ص: 229).
(3) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 514).

- 1- أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ النَّجَّارُ: أحمد بن إبراهيم بن أحمد، أبو الحسن الأصبهاني الشافعيّ النَّجَّار، قال عنه الذهبي: شيخ نبيل، ثقة، عالي الإسناد، توفي في حدود سنة ثلاثين وأربع مائة.⁽¹⁾
- 2- سُلَيْمَانُ بْنُ أَيُّوبَ الطَّبْرَانِيُّ: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبو القاسم اللخمي الطبراني، قال عنه الذهبي: الإمام، الحافظ، الثقة، الرَّحَّال، وقال عنه: الحافظ المشهور مُسَنِّدُ الدُّنْيَا. توفي سنة ستين وثلاث مائة.⁽²⁾
- 3- مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ النَّرْسِيِّ: البغدادي، قال الألباني عنه: لم أجد له ترجمه تدل على حاله، وقد أورد الخطيب في " التاريخ " له هذا الحديث ولم يزد، الأمر الذي يشعر أنه من شيوخ الطبراني المجهولين، وهو قليل الحديث، فإن الطبراني لم يورد له في " المعجم الأوسط " إلا ثلاثة أحاديث هذا أحدهما.⁽³⁾
- 4- أَبُو عُمَرَ الدُّورِيُّ الْمُقْرِي: حفص بن عمر بن عبد العزيز الضرير الأزدي، قال عنه أبو حاتم: صدوق. سبقت ترجمته في الحديث رقم [5].
- 5- أَبِي مُحَمَّدٍ الْيَزِيدِي: يحيى بن المبارك بن المغيرة، أبو محمد العدويّ البصريّ المقرئ النحويّ المعروف باليزيدي؛ لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور يؤدب ولده، قال عنه الذهبي: ثقة حجة، توفي سنة اثنتين ومائتين.⁽⁴⁾
- 6- أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ: بن عمار بن العريان المازني النحوي القارئ، اسمه زيان أو العريان أو يحيى أو جزء، ثقة، توفي سنة سبع وخمسين ومائة، وقيل أربع وخمسين.⁽⁵⁾
- 7- مُجَاهِدٍ: بن جبر، أبو الحجاج المخزومي مولاهم، المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، سبقت ترجمته في الحديث رقم [17].

(1) ينظر: طبقات الشافعيين (ص: 383)، تاريخ الإسلام ت بشار (9/ 484).

(2) ينظر: تاريخ الإسلام (8/ 143)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (16/ 119).

(3) ينظر: تاريخ بغداد (2/ 246)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (6/ 684).

(4) ينظر: تاريخ الإسلام (5/ 226)، سير أعلام النبلاء (9/ 562).

(5) ينظر: تاريخ الإسلام (4/ 266)، تقريب التهذيب (1182).

8- ابن عَبَّاسٍ: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحابي جليل. سبقت ترجمته في الحديث رقم [6].

الحكم على الحديث:

إسناد الواحدي لا يمكنني الحكم عليه بسبب محمد بن أحمد بن يزيد النرسي، فلم أقف على حاله، والحديث صحيح أخرجه البزار في مسنده⁽¹⁾ بإسناد صحيح كم قال الألباني⁽²⁾.

{وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ} [آل عمران: 169]

[12] أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْخَلَالِيِّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدَانَ الْبَجَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأَحَدٍ جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي أَجَوَافِ طَيْرٍ خَضِرٍ تَرِدُ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ، تَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلٍ مِنْ ذَهَبٍ مُعَلَّقَةٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طَيْبَ مَأْكَلِهِمْ وَمَشْرَبِهِمْ وَمَقِيلِهِمْ، قَالُوا: مَنْ يُبْلَغُ إِخْوَانُنَا عَنَّا أَنَا أَحْيَاءٌ فِي الْجَنَّةِ نُرْزَقُ؟ لَوْلَا يَزْهَدُوا فِي الْجِهَادِ وَلَا يَتَّكِلُوا⁽³⁾ عِنْدَ الْحَرْبِ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أَبْلِغُهُمْ عَنْكُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ} [آل عمران: 169].⁽⁴⁾

تخريج الحديث:

(1) ينظر: كشف الأستار عن زوائد البزار (3/ 43).

(2) ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (6/ 682).

(3) (نكلوا) في تحقيق جامعة الامام.

(4) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 519).

أخرجه أبو داود في "سننه"، (3 / 15)، عن عثمان بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس به، بمثله.
وأخرجه أحمد في "مسنده"، (4 / 218)، من طريق إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق به ولكن
لم يذكر سعيد بن جبير بين أبي الزبير عن ابن عباس، بنحوه.

رجال الإسناد:

1- مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى: بن سخته بن عبد الله ابن أبي إسحاق، المُرَكِّي النيسابوري. قال الصفدي: صحيح السماع، وقال الذهبي: المحدث الصادق المعمر. سبقت ترجمته في الحديث رقم [14].

2- إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْخَلَّالِي: إسماعيل بن أحمد بن محمد بن عبد العزيز، أبو سعيد، الخَلَّالِي، الوراق، الجُرْجَانِي، نزيل نَيْسَابُور، قال عنه ابن عساكر: وكان أحد الجوالين في طلب الحديث والوارقين في بلاد الدنيا والمفيدة.... انتقى عليه أبو علي الحافظ ثم عقدت له المجلس بعد وفاته وكان يملئ من أصوله وكان يحسن إلى أهل العلم ويقول بجوائهم فإنه صار بتجارته موسعا عليه، قال عنه الذهبي: أحد الجوالين في طلب العلم، قال عنه صاحب الروض الباسم: ثقة فاضل جوال، توفي سنة أربع وستين وثلاثمائة.⁽¹⁾

3- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدَانَ بْنِ بَرِيدٍ بن زَيْن بن الربيع بن قطن البجلي أبو محمد الكوفي، وثقه الذهبي وغيره، توفي سنة ثلاث عشرة وثلاث مائة.⁽²⁾

4- أَبُو كُرَيْبٍ: محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة حافظ، توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين.⁽³⁾

⁽¹⁾ ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (8 / 361)، تاريخ الإسلام (8 / 226)، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (1 / 365-366).

⁽²⁾ ينظر: تاريخ الإسلام (7 / 265).

⁽³⁾ ينظر: تاريخ الإسلام (5 / 1239)، تقريب التهذيب (885).

5- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ: بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه عابد، توفي سنة اثنتين وتسعين ومائة.⁽¹⁾

6- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني، صدوق، سبقت ترجمته في الحديث رقم [88].

7- إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ: بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، ثقة ثبت، توفي سنة أربع وأربعين ومائة، وقيل: تسع وثلاثين⁽²⁾

8- أَبِي الزُّبَيْرِ: محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي مولى حكيم بن حزام القرشي، اختلف العلماء في الحكم عليه، حكم عليه الذهبي فقال: حافظ ثقة، وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلّس، وفي سماعه من ابن عباس كلام، قال سفيان بن عيينة: يقولون أبو الزبير المكي لم يسمع من ابن عباس، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول أبو الزبير رأى ابن عباس رؤية.⁽³⁾ فسماعه عن ابن عباس غير ثابت. سبقت ترجمته في الحديث رقم [4].

9- سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: الأسدي مولاهم، الكوفي، ثقة، سبقت ترجمته في الحديث رقم [11].

10- ابْنُ عَبَّاسٍ: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحابي جليل. سبقت ترجمته في الحديث رقم [6].

الحكم على الحديث:

الحديث مداره على محمد بن إسحاق عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير، ولكن اختلف في باقي الإسناد فمنهم من رواه عن أبي الزبير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنه، ومنهم من رواه بدون ذكر سعيد بن جبيرة فرواه عن أبي الزبير عن ابن عباس رضي الله عنه.

(1) ينظر: تاريخ الإسلام (4/ 1137)، تقريب التهذيب (491).

(2) ينظر: تاريخ الإسلام (3/ 815)، تقريب التهذيب (137).

(3) ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (193).

ويترجع عندي الروايات التي لم تذكر سعيد بن جبير، لكثرتها: وهي:

1- رواية إبراهيم بن سعد في "مسند" أحمد،

2- وابن المبارك في "الجهاد" (60)،

3- وسلمة بن الفضل في "تفسير الطبري" (6/ 228)،

4- ورواية يوسف بن بهلول عن عبد الله بن إدريس في "مسند" عبد بن حميد (227)،

الأربعة عن محمد بن إسحاق عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن ابن عباس رضي الله عنه.

والروايات التي ذكرت سعيد بن جبير: رواية أبو كريب وعثمان بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس

عن محمد بن إسحاق عن أبي أمية عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه.

وبما أن الراجح رواية أبي الزبير عن ابن عباس مباشرة فإنها لا تقبل وذلك لعدم ثبوت سماع أبي

الزبير عن ابن عباس.

والحديث له شاهد من حديث عبد الله بن مسعود أخرجه مسلم في "صحيحه"، (3/ 1502)، (1887)،

(كتاب الإمارة، باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون)، قال: حدثنا يحيى بن

يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن أبي معاوية، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جرير، وعيسى

بن يونس، جميعاً، عن الأعمش، ح وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، واللفظ له، حدثنا أسباط، وأبو

معاوية، قالوا: حدثنا الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن مسروق، قال: سألنا عبد الله عن هذه الآية: {وَلَا

تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ} [آل عمران: 169] قال: أما إنا قد سألنا

عن ذلك، فقال: «أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت،

ثم تأوي إلى تلك القناديل، فاطلع إليهم ربهم اطلاعاً»، فقال: " هل تشتهون شيئاً؟ قالوا: أي شيء نشتهي

ونحن نسرح من الجنة حيث شئنا، ففعل ذلك بهم ثلاث مرات، فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا، قالوا:

يا رب، نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا

."

[13] أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ، أَخْبَرَنَا أَبُو الشَّيْخِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَذَّاءُ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشِيرٍ⁽¹⁾ بْنِ الْفَاكِهَةِ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ خِرَاشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَظَرَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مُهْتَمًّا؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُتِلَ أَبِي وَتَرَكَ دِينًا وَعِيَالًا، فَقَالَ: أَلَا أُخْبِرُكَ؟ مَا كَلَّمَ اللَّهُ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَإِنَّهُ كَلَّمَ أَبَاكَ كِفَاحًا، فَقَالَ: يَا عَبْدِي سَلْنِي أُعْطِكَ، قَالَ: أَسْأَلُكَ أَنْ تَرُدَّنِي إِلَى الدُّنْيَا فَأُقْتَلَ فِيكَ ثَانِيَةً، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ سَبَقَ مِنِّي أَنَّهُمْ إِلَيْهَا لَا يُرْجَعُونَ، قَالَ: يَا رَبِّ فَأَبْلُغْ مَنْ وَرَائِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا} [آل عمران: 169] الْآيَةَ.⁽²⁾

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة"، (3 / 298)، من طريق أبو سهل بشر بن أحمد عن أحمد بن الحسين به، بمثله.

وأخرجه الدارمي في "الرد على الجهمية"، (71)، بنحوه.

وأبو نعيم في "معركة الصحابة"، (3 / 1718)، من طريق أبو مسلم الكشي، بنحوه

كلاهما -الدارمي وأبو مسلم الكشي- عن علي بن المديني به.

وأخرجه ابن ماجه في "سننه"، (1 / 68)، والترمذي في "جامعه"، (5 / 230)،

كلاهما ابن ماجه والترمذي عن يحيى بن حبيب، بنحوه،

وأخرجه ابن ماجه في "سننه"، (1 / 68)، وفي موضع آخر (2 / 936)، عن إبراهيم بن المنذر،

بنحوه،

كلاهما -يحيى بن حبيب وإبراهيم بن المنذر- عن موسى بن إبراهيم به.

⁽¹⁾ (بن كثير) في تحقيق جامعة الامام، وهو الصحيح.

⁽²⁾ التفسير الوسيط للواحدي (1 / 520).

وأخرجه أحمد في "مسنده"، (23/ 163)، من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه به، بنحوه مختصراً ولم يذكر أنه سبب لنزول الآية.

رجال الإسناد:

- 1- أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحَارِثِ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَارِثِ، التميمي الأصبهاني، ثقة، سبقت ترجمته في الحديث رقم [6].
- 2- أَبُو الشَّيْخِ الْحَافِظُ: أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَيَّانَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ حَيَّانَ الْأَنْصَارِيِّ، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، ثقة حافظ، سبقت ترجمته في الحديث رقم [6].
- 3- أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَدَّاءُ: أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ نَصْرِ الْحَدَّاءِ أَبُو جَعْفَرٍ الْعَسْكَرِيُّ، وثقه الدارقطني. سبقت ترجمته في الحديث رقم [8].
- 4- عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ نَجِيحٍ السَّعْدِيِّ مَوْلَاهُمْ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ الْمَدِينِيِّ الْبَصْرِيِّ، ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه، توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين. (1)
- 5- مُوسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ الْفَاكِهَةِ الْأَنْصَارِيِّ: مُوسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ الْحَرَامِيِّ الْمَدَنِيِّ، صدوق يخطئ. (2)
- 6- طَلْحَةَ بْنُ خِرَاشٍ: طَلْحَةُ بْنُ خِرَاشٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَدَنِيِّ، صدوق، توفي في حدود الثلاثين ومائة. (3)
- 7- جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: بَنُو عَمْرٍو بْنِ حَرَامٍ، الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ السَّلْمِيُّ بَفَتْحَتَيْنِ، صَحَابِيُّ بْنُ صَحَابِيٍّ، سبقت ترجمته في الحديث رقم [4].

(1) ينظر: تاريخ الإسلام (5/ 892)، تقريب التهذيب (699).

(2) ينظر: تقريب التهذيب (977).

(3) ينظر: تاريخ الإسلام (3/ 435)، تقريب التهذيب (463).

الحكم على الحديث:

إسناد الواحدي رجاله ثقات ماعدا طلحة بن خراش صدوق وموسى بن إبراهيم صدوق يخطئ، وقد انفرد برواية الحديث عن طلحة بن خراش، ولكن تابع عبد الله بن محمد بن عقيل -على لين فيه- وغيره طلحة بن خراش في رواية الحديث فالروایتين تعضدان بعضهما، فالحديث حسن، وقد حسنه الألباني.⁽¹⁾

{تَتَّبِعُونَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ} [آل عمران: 186].

[14] أخبرنا الحسن بن محمد الفارسي، أخبرنا محمد بن عبد الله بن الفضل التاجر، أخبرنا أحمد بن الحسن الحافظ، حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا أبو اليمان، حدثنا شعيب، عن الزهري، أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه: أن كعب بن الأشرف اليهودي كان شاعرا، وكان يهجو النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويحرض عليه كفار قريش في شعره، وكان المشركون واليهود من أهل المدينة حين قدم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يؤذون النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه أشد الأذى، فأمر الله نبيه بالصبر على ذلك، وفيهم أنزل الله تعالى: {وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ} [آل عمران: 186] الآية.⁽²⁾

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في "سننه"، (3/ 154)، عن محمد بن يحيى به، بنحوه بزيادة.

رجال الإسناد:

(1) ينظر: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (10/ 135).

(2) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 530).

- 1- الحسن بن محمد الفارسي: الحسن بن محمد بن الحسن أبو محمد الصفار الفارسي النيسابوري التاجر الصيرفي الأمين، لم أقف له على جرح أو تعديل، توفي سنة ثمان وأربعين وأربع مائة.⁽¹⁾
- 2- محمد بن عبد الله بن الفضل التاجر: محمد بن عبد الله بن حمدون بن الفضل، أبو سعيد النيسابوري أبو سعيد النيسابوري الزاهد، قال عنه الحاكم: كان من أعيان الصالحين المجتهدين في العبادة، وقال ابن الصلاح: حدث سنين وكثر الانتفاع بعلمه، وقال الذهبي: أحد العبّاد ببلده. توفي سنة تسعين وثلاثمائة⁽²⁾
- 3- أحمد بن الحسن الحافظ: أحمد بن محمد بن حسن، أبو حامد ابن الشَّرْقِيّ، النِّيسابوريّ، وثقه الدارقطني والخطيب البغدادي والذهبي، توفي سنة خمس وعشرين وثلاث مائة.⁽³⁾
- 4- محمد بن يحيى: محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري الزهري، ثقة حافظ جليل، سبقت ترجمته في الحديث رقم [69].
- 5- أبو اليمان: الحكم بن نافع البهراني ، أبو اليمان الحمصي مشهور بكنيته، ثقة ثبت، يقال إن أكثر حديثه عن شعيب منأولة، سبقت ترجمته في الحديث رقم [44].
- 6- شعيب: بن أبي حمزة الأموي، مولا هم ، واسم أبيه دينار، أبو بشر الحمصي ، ثقة عابد، قال ابن معين من أثبت الناس في الزهري. سبقت ترجمته في الحديث رقم [44].
- 7- الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، وكنيته: أبو بكر، متفق على جلالته وإتقانه وثبته. سبقت ترجمته في الحديث رقم [27].
- 8- عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك: الأنصاري أبو الخطاب المدني، ثقة عالم، توفي

(1) ينظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص: 195).

(2) ينظر: تاريخ الإسلام (8/ 668)، طبقات الفقهاء الشافعية (1/ 188).

(3) ينظر: تاريخ الإسلام (7/ 504).

بين عامي [101 - 110 هـ].⁽¹⁾

9- أبيه: عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري المدني، ثقة، يقال له رؤية، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين.⁽²⁾

الحكم على الحديث:

إسناد الواحدي لم يتمكن من الحكم عليه فيه الحسن بن محمد ولم أقف له على جرح أو تعديل، والحديث صحيح بإسناد أبي داود، ومع أن الحديث رجاله ثقات إلا أنه مرسل، فعبد الله بن كعب من كبار التابعين وروى الحديث من غير ذكر الصحابي، لكن الحديث يبين سبب نزول آية، وفي أحاديث أسباب النزول يقبل بعض العلماء المرسل بشرط صحة السند وكون المرسل من كبار التابعين⁽³⁾ وقد توفر الشرطين في هذا الحديث.

(1) ينظر: تاريخ الإسلام (3/ 87)، تقريب التهذيب (586).

(2) ينظر: تقريب التهذيب (537).

(3) ذكرت مسألة قبول مرسل التابعي في أسباب النزول، في الحديث رقم [24].

{وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ} {آل عمران: 199} {وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ} {آل عمران: 199}

[15] أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُوسُفَ الْعُرُوضِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ مَطَرٍ، إِمْلَاءً، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سِنَانٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَارٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ: قُومُوا فَصَلُّوا عَلَى أَخِيكُمُ النَّجَاشِيِّ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَا مُرْنَا أَنْ نُصَلِّيَ عَلَى عَلِ بْنِ الْحَبَشَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ} [آل عمران: 199].⁽¹⁾

تخريج الحديث:

أخرجه البزار في "مسنده"، (149 / 13)، عن أحمد بن بكار الباهلي به، بنحوه.
وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى"، (58 / 10)، عن عمرو بن منصور، بنحوه،
وابن المنذر في "تفسيره"، (541 / 2)، عن علي بن عبد الرحمن بن المغيرة، بنحوه،
والطبراني في "المعجم الأوسط"، (223 / 5)، عن محمد بن علي بن شعيب، بنحوه،
الثلاثة - عمرو بن منصور وعلي بن عبد الرحمن ومحمد بن علي - عن يزيد بن مهران عن أبي بكر بن عياش.

وأخرجه البزار في "مسنده"، (149 / 13)، من طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، بنحوه.
كلاهما - أبو بكر بن عياش وعبد الرحمن بن ثابت - عن حميد به.
وأخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره"، (846 / 3)، من طريق أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم،

(1) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 536 - 537).

بنحوه،

والطبراني في "المعجم الأوسط"، (3 / 120)، من طريق أحمد بن عمر بن حفص بن جهم، بنحوه، كلاهما -أحمد بن محمد وأحمد بن عمر- من طريق ثابت عن أنس به.

رجال الإسناد:

- 1- أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوسُفَ الْعَرُوضِيِّ: أحمد بن محمد بن عبد الله بن يوسف، أبو الفضل النيسابوري السهلي الأديب الصّغار، أنفق عمره على مطالعة العلوم، وتدريس متأدبي نيسابور، واحتراز الفضائل والمحاسن، توفي بين عامي [411 - 420 هـ].⁽¹⁾
- 2- أَبُو عَمْرٍو بْنُ مَطَرٍ: محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوري، أبو عمرو بن مطر، شيخ العدالة ببلده، متقن. سبقت ترجمته في الحديث رقم [35].
- 3- جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سِنَانٍ الْوَاسِطِيِّ: جعفر بن أحمد بن سنان بن أسد أبو محمد الواسطي القطان، وثقه الدارقطني، قال عنه الذهبي: الحافظ، توفي سنة سبع وثلاث مائة.⁽²⁾
- 4- مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْبَاهِلِيُّ: أحمد بن بكار الباهلي أبو هانئ البصري، صدوق، من العاشرة.⁽³⁾
- 5- الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ: التيمي أبو محمد البصري يلقب الطفيل، ثقة، توفي سنة سبع وثمانين ومائة.⁽⁴⁾
- 6- حُمَيْدٌ: بن أَبِي حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ أبو عبيدة البصري، ثقة مدلس. سبقت ترجمته في الحديث رقم [79].

(1) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (1 / 159)، تاريخ الإسلام (9 / 326).

(2) ينظر: سؤالات حمزة للدارقطني (194)، سير أعلام النبلاء (14 / 308).

(3) تقريب التهذيب (87).

(4) تقريب التهذيب (958).

7- أنس: بن مالك بن النضر الأنصاري، الخزرجي، صحابي جليل. سبقت ترجمته في الحديث رقم [29].

الحكم على الحديث:

إسناد الواحدي جيد رجاله ثقات ما عدا أحمد بن محمد العروضي، فقد أثنى عليه العلماء لكن لم أجد تعديلاً صريحاً له، وهو من طريق حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه، وحميد يدلّس عن أنس رضي الله عنه فقد نقل العلّائي قول شعبة عنه: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت. ثم علق العلّائي قائلاً: فعلى تقدير أن يكون مراسيل قد تبين الوسطة فيها وهو ثقة محتج به.

فعلى هذا أرجح قبول رواية حميد عن أنس رضي الله عنه، فالحديث من طريقه حميد حسن لذاته بإسناد النسائي.

وكذلك تابع ثابت البناني حميد الطويل في رواية الحديث عن أنس رضي الله عنه.

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } [آل عمران: 200]

[16] أخبرنا أبو عثمان سعيد بن محمد الزاهد، أخبرنا أبو علي بن أبي بكر الفقيه، حدثنا محمد بن معاذ الماليني⁽¹⁾، حدثنا الحسين بن الحسن بن حرب المروزي، حدثنا ابن المبارك، أخبرنا مصعب بن ثابت، حدثني داود بن صالح، قال: قال أبو سلمة بن عبد الرحمن: يابن أخي، هل تدري في أي شيء نزلت هذه الآية {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا} [آل عمران: 200] ؟ قلت: لا، قال: إنه لم يكن في زمان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غزو يرابطون فيه، ولكن انتظار الصلاة خلف الصلاة.

رواه الحاكم أبو عبد الله في صحيحه، عن أبي محمد المزني، عن أحمد بن نجدة.⁽²⁾

تخريج الحديث:

أخرجه ابن المبارك في "الزهد والرقائق"، (1/ 137)، به، بمثله.

الطبري في "تفسيره"، (6/ 334)، من طريق سويد، بمثله،

وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان"، (4/ 358)، من طريق أبو عمران موسى بن إسماعيل، بنحوه

بزيادة،

كلاهما -سويد وأبو عمران موسى بن إسماعيل- عن ابن المبارك به.

(1) الماليني: نسبة إلى مالين وهي مدينة قريبة من هراة، وتقع اليوم في أفغانستان. ينظر: الأنساب للسمعاني (54/ 12)، اللباب في تهذيب الأنساب (3/ 155).

(2) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 538).

رجال الإسناد:

- 1- أبو عثمان سعيد بن محمد الزاهد: سعيد بن محمد بن جعفر، أبو عثمان الأموي، الطليطلي الزاهد، وثقه الذهبي، توفي سنة ثمان وأربعين وأربع مائة.⁽¹⁾
- 2- أبو علي بن أبي بكر الفقيه: زاهر بن أحمد بن محمد بن عيسى أبو علي السرخسي، وثقه الخطيب، وقال الحاكم فيه: الفقيه المحدث شيخ عصره بخراسان.⁽²⁾
- 3- محمد بن معاذ الماليني: محمد بن معاذ بن الفره الماليني، أبو جعفر الهروي، لم أقف له على جرح أو تعديل. سبقت ترجمته في الحديث رقم [64].
- 4- الحسين بن الحسن بن حرب المروزي: السلمي أبو عبد الله، صدوق، توفي سنة ست وأربعين ومائتين.⁽³⁾
- 5- ابن المبارك: عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث رقم [28].
- 6- مصعب بن ثابت: بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي، لين الحديث، وكان عابداً، توفي سنة سبع وخمسين ومائة.⁽⁴⁾
- 7- داود بن صالح: بن دينار التمار المدني مولى الأنصار، صدوق، توفي بين عامي [131 - 140 هـ].⁽⁵⁾
- 8- أبو سلمة بن عبد الرحمن: بن عوف الزهري المدني، قيل اسمه: عبد الله، وقيل إسماعيل، ثقة

⁽¹⁾ ينظر: تاريخ الإسلام (9/ 708).⁽²⁾ ينظر: تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي، (2/ 672)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (3/ 293-294).⁽³⁾ ينظر: سير أعلام النبلاء (12/ 191)، تقريب التهذيب (246).⁽⁴⁾ ينظر: تاريخ الإسلام (4/ 217)، تقريب التهذيب (945).⁽⁵⁾ ينظر: تاريخ الإسلام (3/ 641)، تقريب التهذيب (306).

مكثر، توفي سنة أربع وتسعين وقيل ثلاث، وقيل أربع ومائة.⁽¹⁾

الحكم على الحديث:

إسناد الواحدي وجميع طرق الحديث التي وقفت عليها مدارها على ابن المبارك عن مصعب بن ثابت عن داود بن صالح عن أبي سلمة، فالحديث إسناده ضعيف لحال مصعب بن ثابت فهو لين الحديث.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال البحث :

أولاً: أهم النتائج :

- 1- هناك الكثير من الروايات المفسرة للآيات تحتاج إلى تمحيص من حيث الإسناد، فكثير منها ضعيف أو مرسل، وإن اشتهر في كتب التفسير.
- 2- أظهر البحث أن تفسير آيات آل عمران متصل اتصالاً وثيقاً بالسيرة النبوية، وخاصة أحداث غزوتي بدر وأحد، مما يؤكد أهمية الربط بين القرآن والسنة لفهم مقاصد النص.
- 3- اتضح من خلال الدراسة أن بعض الروايات - رغم ضعف أسانيدھا - لها شواهد تقوي معناھا، إلا أنه يجب الحذر في اعتمادھا كأدلة مستقلة دون نظر في طرقھا.
- 4- أظهرت الدراسة وجود بعض الأحاديث الصحيحة الثابتة عن الصحابة والتابعين في تفسير الآيات، وهي تمثل مصادر موثوقة لفهم المعاني.
- 5- بينت الدراسة أثر المنافقين واليهود في إثارة الفتن بين المسلمين، وهو ما أشارت إليه الآيات، وأكدت الروايات.

⁽¹⁾ ينظر: تاريخ الإسلام (2/ 1199)، تقريب التهذيب (1155).

ثانياً: أهم التوصيات :

التوصيات:

1. ضرورة التحقق من صحة الأحاديث والآثار قبل الاستدلال بها في التفسير، وعدم التساهل في قبول كل ما ورد في كتب التفسير من روايات.
2. توجيه الباحثين إلى العناية بالتفسير الموضوعي المتعلق بأسباب النزول، وربطه بالسياق القرآني والواقع التاريخي.
3. التأكيد على أهمية علم الحديث لطلاب التفسير، حتى يتمكنوا من تخريج الروايات والحكم عليها، وعدم الاعتماد على النقل المجرد.
4. دعوة المختصين إلى إعداد دراسات تحليلية مقارنة بين الروايات المعتبرة والضعيفة في التفسير، وتقديمها بلغة ميسرة للقراء.
5. الحاجة إلى تحديث مناهج التفسير في الجامعات الإسلامية لتضم الجانب النقدي في التعامل مع الروايات التفسيرية.
6. مواصلة العمل في إحياء كتب التخريج والتحقيق العلمي لكتب التفسير الكبرى، بما يضمن سلامة الفهم وصحة الاستدلال.

المضاربة غير المشروعة في سوق الاوراق المالية العراقي

-دراسة قانونية في ضوء التشريع الوطني-

"Illegal Speculation in the Iraqi Stock Market"

-A Legal Study in Light of National Legislation-

نورالدين زهير نوري الحياي

(باحث دكتوراه قانون تجاري-كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة بيروت العربية- لبنان)

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 1

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 1

الملخص

تعتبر المضاربة غير المشروعة من التحديات الكبيرة التي تواجه اسواق الاوراق المالية في العراق وفي اغلب الدول، كونها من الممارسات الخطرة والضارة بنزاهة السوق، حيث تؤثر بشكل مباشر على استقرار السوق وتؤدي الى تقويض ثقة المستثمرين، كما تؤثر على النمو الاقتصادي للبلد، وللتصدي لمثل هكذا ممارسات يتطلب اطاراً قانونياً قوياً وفعالاً ومتطوراً لتنظيم عمليات التداول بالشكل الذي يمنع حالات الاستغلال والتلاعب، اذ يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على مفهوم المضاربة غير المشروعة في اسواق الاوراق المالية وبيان صورها المختلفة كما يسعى البحث الى تحليل الاطار القانوني والتنظيمي المعتمد في العراق لمواجهة هذه الظاهرة من خلال التركيز على نصوص قانون الاسواق الاوراق المالية العراقي رقم (74) لسنة 2004 وتعليمات هيئة الاوراق المالية وبعض مواد قانون العقوبات العراقي. حيث بينت الدراسة ان التشريع العراقي يعاني من وجود ثغرات تشريعية منها يتعلق بعدم كفاية التجريم لبعض صور المضاربة ومما ما يتعلق بضعف الردع والعقوبات المقررة، وخلص البحث الى ضرورة اجراء التعديلات لبعض نصوص التشريعات العراقية ذات العلاقة ونشر الوعي القانوني والمالي بين المستثمرين والمتعاملين في السوق المالي.

الكلمات المفتاحية: المضاربة غير المشروعة، التلاعب بالأسعار، التشريع العراقي، البورصة.

Abstract

Illegal speculation is considered one of the major challenges facing the stock markets in Iraq and most countries. It is a dangerous practice that harms market integrity, directly impacts market stability, undermines investor confidence, and impacts a country's economic growth. Addressing such practices requires a strong, effective, and advanced legal framework to regulate trading operations in a manner that prevents exploitation and manipulation. This research aims to shed light on the concept of illegal speculation in the stock markets and to outline its various forms. It also seeks to analyze the legal and regulatory framework adopted in Iraq to confront this phenomenon by focusing on the provisions of the Iraqi Securities Markets Law No. (74) of 2004, the instructions of the Securities Commission, and some provisions of the Iraqi Penal Code. The study revealed that Iraqi legislation suffers from legislative loopholes, some of which relate to the insufficient criminalization of certain forms of speculation, and others to weak deterrence and prescribed penalties. The research concluded that amendments to some relevant Iraqi legislative provisions are necessary, as well as the dissemination of legal and financial awareness among investors and those involved in the financial market.

Keywords: Illegal speculation, price manipulation, Iraqi legislation, stock exchange.

المقدمة

لقد كان لحدوث الازمات المالية العالمية الاثر البالغ على الاقتصاد العالمي وعلى الاسواق المالية مما دفع ذلك الى اشتداد التنديد بما اعتبر تحايلاً على المستثمرين وحاملي الأوراق المالية، بسبب التلاعب بالمعطيات والمعلومات بهدف تضليل المستثمرين واستنزاف اموالهم، لا سيما بعدما اصدرت الدول الغربية جملة من القوانين واللوائح التي تمنع بموجبها التلاعب في اسواق الأوراق المالية، ووضعت قوانين صارمة لمعاقبة المتلبسين بها¹.

وتعتبر اسواق الأوراق المالية المحركات الاساسية في الاقتصاد الحديث، كونها تسهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة، الا ان هذه الاسواق ليست بمنأى عن الممارسات غير المشروعة والتي من ابرزها "المضاربة غير المشروعة" التي تهدد استقرار الاسواق المالية ونزاهتها وتؤدي الى تضليل المستثمرين، فالتلاعب في أسواق الأوراق المالية ليس بالظاهرة الحديثة، بل تعاني منها اغلب الدول الغربية وكذلك الدول العربية، ولا شك ان أي تلاعب سيؤدي الى حدوث خلل في استقرار بورصة الأوراق المالية، وبالتالي سينتج عن هذا التلاعب ضعف في كفاءة وأداء السوق بسبب الاخلال في تطبيق التشريعات المنظمة للسوق وخاصة ما يتعلق منها بمبدأ الإفصاح والشفافية، مما يؤدي ذلك الى ظهور بعض الممارسات غير المشروعة ومن تلك الممارسات ما يحدث من مضاربات غير مشروعة على الأوراق المالية المدرجة في البورصة، تؤدي الى احداث اضطراب في التداول والاسعار، وان وسائل هذه الممارسات غير المشروعة التي ترتكب في البورصة تتعدد وتتطور بشكل مستمر، مما يتطلب اجراء تعديلات تشريعية متوالية فيما يتعلق بأسواق الأوراق المالية لمواجهة هذه الممارسات غير المشروعة، من اجل ردع مرتكبيها حفاظاً على سلامة التداول في السوق، وحماية المستثمرين والمدخرين.

مشكلة البحث: ، غالباً ما يلاحظ ضعف السوق المالي العراقي بسبب الممارسات غير القانونية التي قد تحصل في ذلك السوق، وخاصة لما يتعرض له من مضاربات غير مشروعة التي تساهم بشكل كبير في ايجاد اسواق غير متوازنة واسعار غير عادلة للأوراق المالية، سيما ان التشريع العراقي يعاني من الغموض والقصور في تنظيم بعض صور المضاربة غير المشروعة في اسواق الأوراق المالية فادى ذلك الى المزيد من الضعف في كفاءة السوق، مما يتطلب ذلك تعديل وتحديث التشريعات العراقية ذات العلاقة لتحقيق

Roger LeRoy Miller, David VanHoose, Money, Banking & Financial Markets, 1st Edition, South-Western College Pub, Cincinnati, OH, USA, 2000, P 228. 1

التصدي التشريعي والرقابي للحد من تلك الافعال والممارسات غير المشروعة. ولما تقدم سيكون سؤال اشكالية البحث الرئيسي كالآتي:

ما مدى كفاية التشريعات العراقية في التصدي للمضاربة غير المشروعة في سوق الاوراق المالية؟ وهل يوفر الحماية الكافية للمستثمرين وللسوق؟

منهج الدراسة: وللإجابة على سؤال الاشكالية لهذا البحث فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل النصوص القانونية التي تناولت المضاربة غير المشروعة في اسواق الاوراق المالية ومناقشتها وبيان مدى كفايتها لتحقيق الردع بحق مرتكبيها، وتحديد مواطن الضعف والقصور في التشريع العراقي بهذا الخصوص.

خطة البحث: سيتم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة مطالب، نتناول من خلالها مفهوم المضاربة غير المشروعة اولاً، كما ان هناك صوراً متعددة للتلاعب بالأسعار في البورصة سيتم ذكرها ثانياً، ومن ثم سيتم التطرق الى موقف المشرع العراقي من المضاربة غير المشروعة، وعليه فسوف يتم تقسيم موضوع هذه الدراسة الى المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: مفهوم المضاربات غير المشروعة في البورصة (التلاعب بالأسعار)

المطلب الثاني: صور التلاعب بالأسعار

المطلب الثالث: موقف المشرع العراقي من المضاربة غير المشروعة

المطلب الاول

مفهوم المضاربات غير المشروعة (المضاربات الوهمية)

ان الهدف الرئيسي من الاستثمار مهما تعددت صوره واشكاله هي الربح، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار في سوق الأوراق المالية فان الدافع الرئيسي والاساسي هو الربح، ولكن قد يحمل في طياته في بعض الأحيان نمطاً معاكساً تماماً، وخاصة عندما تحاول بعض الجهات في سبيل الحصول على كسب سريع ومضمون تقوم بالتأثير او تحاول التأثير على البورصة لتحقيق هذا الربح، والذي لا يكون ناتجاً بسبب تفاعل العرض والطلب وانما يكون ناتجاً بسبب الارتفاع او الانخفاض المفعل في الأسعار، بحيث تكون الصورة المثلى لذلك هي التلاعب بأسعار الأوراق المالية في البورصة اي المضاربة غير المشروعة من اجل تحقيق أرباح طائلة على حساب بقية المستثمرين¹.

فهذه المخالفات تعيق السير الطبيعي لأسواق الأوراق المالية وهي تنشأ كأثر للإخلال بمبدأ الافصاح والشفافية، ويعتبر هذا الإخلال احد اهم التحديات التي تواجه تلك الاسواق لما لها من اثار سلبية على السوق المالي وعلى المتعاملين معه، ومن ثم على الاقتصاد الوطني، لذلك فان معظم التشريعات المنظمة لأسواق المال تركز على المظاهر والممارسات التي تؤدي الى هذا الإخلال بهذه الاسواق من خلال خرق مبدأ الشفافية والافصاح، وتقرر عقوبات عليه من اجل التخفيف من هذه المظاهر، ولعل عدم الالتزام بقواعد الافصاح والشفافية تشكل احدى مظاهر الإخلال واكثرها وضوحاً، الا ان هناك مظاهر اكثر تعقيداً ويصعب كشفها تتمثل في المضاربة غير المشروعة او التلاعب بأسعار الأوراق المالية والتي ينتج عنها زعزعة الاسواق المالية واضطرابها وتؤدي الى الاضرار بكل او ببعض المتعاملين في السوق، وبالتالي الاضرار بالأسواق المالية والاقتصاد الوطني، فكلما زادت معاملات المستثمرين كلما زاد التلاعب والمضاربات، وهذا ما سيتم تناوله بشيء من التفصيل من خلال توضيح تعريف المضاربة غير المشروعة في بورصة الأوراق المالية، والتمييز بين المضاربة المشروعة والمضاربة غير المشروعة وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

¹ محمد احمد سلام، الشفافية والافصاح في سوق الأوراق المالية، "دراسة مقارنة مصري-امريكي-فرنسي" دراسة قانونية اقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2013، ص 278.

الفرع الاول : تعريف المضاربة غير المشروعة

لقد ورد لفظ المضاربة في قوله تعالى (وَأَخْرُؤْنَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ)¹، ويضربون في الارض هنا لطلب الرزق والتجارة ويقال ضارب في السوق أي اشترى في الرخص وتربص حتى يرتفع السعر ليبيع، وقد يهبط السعر فتحدث عندئذ الخسارة.

وهناك تعريفات متعددة لتوضيح مفهوم المضاربة، فلها تعريف ومعنى لغوي ولها تعريف اقتصادي عام، كما لها معنى خاص في مجال سوق رأس المال، فيقصد بالمضاربة لغةً: "هو تقدير فرص الكسب لانتهازها واحتمالات الخسارة لاجتنابها، وفي الحياة التجارية تعني التنبؤ بمجرى الأسعار وتقلباتها لجني الأرباح من هذه التقلبات"². وفي الشرع المضاربة "عقد شركة في الربح بمال من رجل وعمل من آخر"³. اما في البورصة فيقصد بها: بأنها عمليات بيع وشراء يقوم بها الشخص لا بقصد استلام ارباح الاسهم او فوائد السندات، وانما بهدف جني ارباح من فروق الاسعار بين وقت وآخر، فأساس المضاربة في البورصة هو التنبؤ بأسعار الورقة المالية في المستقبل، سواء من خلال ارتفاع اسعارها او من خلال تجنب الخسائر فيها، فالتنبؤ هو العامل الاساسي للمضارب⁴.

اما تعريف المضاربة وفقاً للمعنى الاقتصادي فان المضاربة هي عملية بيع أو شراء يقوم بها اشخاص خبيرون في السوق للانتفاع من فروق الاسعار⁵، عن طريق شراء شيء رخيص في وقت ما ومن ثم بيعه في وقت آخر بسعر اعلى.

ويختلف ايضاً مفهوم المضاربة في أسواق الأوراق المالية عن المفهوم في عروض التجارة، حيث ان المضاربة في عروض التجارة تقوم اساساً على المواءمة بين رأس المال من جهة والجهد البشري من جهة

¹ القرآن الكريم، سورة المزمل، الآية (20).

² إبراهيم محمد أبو العلا، بورصات الأوراق المالية والقطن بالقاهرة والإسكندرية، الطبعة الأولى، مطبعة كوستا تسومان وشركاه، القاهرة، 1960، ص 29.

³ وهبة الزحيلي، العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الاماراتي والقانون المدني الأردني، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 1987، ص 188.

⁴ احمد الباز، الالتزام بالشفافية والافصاح عن المعلومات في بورصة الأوراق المالية (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 332. وانظر كذلك عبد الله راشد الشبلي، المضاربات الوهمية في البورصة، رسالة مقدمة لاستيفاء متطلبات درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت، 2008، ص 25.

⁵ المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، طبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1994، تحت كلمة (ضارب)، ص 379.

أخرى، وذلك بتسخير المال للقادرين على العمل ليكون أداة فعالة في توظيف العمالة وتوجيه الطاقات ومحاربة البطالة بالشكل الذي يحصل فيه صاحب المال والشخص المضارب على ناتج عملية المضاربة، وفقاً لما اتفقا عليه ابتداءً¹.

وعلى نطاق التشريعات فقد اشار المشرع الفرنسي الى مفهوم المضاربة غير المشروعة في المادتين (L443-2)، (L443-3) من القانون التجاري، التي يستشف من خلالها ان المضاربة غير المشروعة هي "كل احداث او محاولة احداث الرفع او الخفض المصطنع للأسعار، سواء بإذاعة معلومات كاذبة او مغرضة بأية وسيلة كانت، او بطرح او تقديم عروض في السوق بغرض احداث اضطراب فيها، سواء بتقديم عروض بأسعار مرتفعة او منخفضة عن تلك التي يطبقها البائعون او مقدمو الخدمات او باستعمال اي وسيلة احتيالية اخرى"².

وعرف ايضاً القانون النقدي والمالي الفرنسي جريمة التلاعب بأسعار الأوراق المالية بانها: "الفعل الذي يقوم به اي شخص بممارسة او محاولة ممارسة بطريقة مباشرة او بواسطة شخص وسيط، اي عمل يهدف الى اعاقا الاداء الطبيعي لسوق الأوراق المالية بإيقاع الغير في غلط"³، اذا ان هدف المشرع من التجريم هو لغرض حماية قانون العرض والطلب من عمليات التلاعب بالأسعار التي قد تحصل في اسواق الأوراق المالية⁴.

وجاء تعريف التلاعب بالأسعار ايضاً وفقاً لهيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية (SEC) بانه: "سلوك متعمد يهدف خداع المستثمرين من خلال التحكم او التأثير في السوق على ورقة مالية، والتلاعب يمكن ان ينطوي على عدد من التقنيات للتأثير على العرض او الطلب على الاسهم، وهو يشمل نشر معلومات كاذبة او مضللة عن شركة للحد بشكل غير صحيح من عدد الاسهم المتاحة للجمهور، او تزوير العروض او

¹ عبد الحميد محمد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 988.

² Jean Languier, Philippe Conte, Stephanie Fournier, Droit Penal Special, 15e ED, Dalloz, Paris, 2013, P. 326.

³ الفقرة (2) من المادة (465) من القانون النقدي والمالي الفرنسي لسنة 1996م.

⁴ نسرين عبد الحميد، الجرائم الاقتصادية "التقليدية والمستحدثة"، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 416.

الاسعار او المتاجرات لخلق صورة زائفة او مضللة عن الطلب على ورقة مالية، ويخضع المتورطون في التلاعب لعقوبات مدنية وجنائية¹.

في حين خلت اغلب التشريعات العربية المنظمة للأسواق المالية كالتشريع الاردني وكذلك التشريع العراقي من تحديد تعريف جامع للممارسات غير المشروعة في سوق الأوراق المالية وللمضاربة غير المشروعة، حيث لم يشر قانون العقوبات العراقي الى تعريف جريمة التلاعب بأسعار الأوراق المالية وكذلك القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية العراقي وإنما اقتصر المشرع على الحظر على الوسيط (السماسر) الاشتراك في اية معاملات كاذبة او زائفة تعطي انطباع كاذب او مضلل عن فاعلية السوق².

الا ان المشرع المصري عرف التلاعب بالأسعار في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال المصري بانه: اي عمل او امتناع عن عمل بقصد التأثير على اسعار تداول الأوراق المالية يكون من شأنه الاضرار بكل او بعض المتعاملين في سوق الأوراق المالية³، كما عرفت محكمة القضاء الاداري في مصر التلاعب بالأسعار بقولها: "وحيث ان مفهوم التلاعب بالأسعار في الاسواق المالية ينصرف اجمالاً الى التصرفات التي يقوم بها متداول او مجموعة من المتداولين لإحداث فرق مقصود بين سعر الورقة المالية وقيمتها بهدف الربح على حساب بقية المتداولين في السوق، والمقصود بسعر الورقة المالية او ثمنها هو السعر المعلن لها في سوق الأوراق المالية، أما القيمة فهي ثمن المثل او الثمن العادل الذي يعكس القيمة الفعلية للسهم"⁴.

ومن خلال استقراء وتحليل احكام القضاء العراقي تكشف انها لم تضع تعريفاً للممارسات غير المشروعة، وترك الامر الى الفقه على اعتبار ان التعريفات من عمل الفقه وليس من عمل المشرع، حيث يرى بعض الفقه⁵ ان المضاربة في سوق الأوراق المالية بانها عمليات تقوم على الجهد الذهني للمضارب للتنبؤ بأسعار

¹ موقع هيئة الأوراق المالية والبورصة الامريكية، متاح على الرابط الاتي: <https://www.sec.gov>

آخر زيارة بتاريخ 2025/5/19

² الفقرة (د) من المادة (13) من القسم الخامس من القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004.

³ المادة (319/أ) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال المصري رقم 95 لسنة 1992.

⁴ الحكم الصادر عن محكمة القضاء الاداري المصرية في الطعن رقم (56027) لسنة 63 قضائية - بتاريخ 2009/12/26.

⁵ جمال عبد العزيز العثمان، الافصاح والشفافية في المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة في البورصة، دراسة قانونية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 383.

الأوراق المالية في المستقبل القريب، وذلك من أجل الاستفادة من السعر الحالي لها، كما تقوم على تدخل المضارب بالشراء عند هبوط الأسعار ثم البيع عند ارتفاعها وما قصده هنا هو المضاربة المشروعة.

كما عرفها البعض¹ بأنها عملية بيع أو شراء يقوم بها اشخاص وفقاً لمعلومات مسببة وذلك من خلال الاستفادة التي يحصلون عليها من الفارق الطبيعي لأسعار الأوراق المالية في زمان ومكان معين، بهدف الحصول على الأرباح من جرائها. وعرفها جانب آخر من الفقه² بأنها: "التعاقد في بورصة الأوراق المالية على عملية مستقبلية يتنبأ بأنها ستكون مربحة سواء من خلال ارتفاع أسعار الأوراق المالية، أو من خلال تجنب حدوث خسائر فيها، حيث يرصد المضارب الفرص المتوقعة وينتجزها لتحقيق مكسب مناسب".

كما عرف بعض الباحثين³ المضاربة المالية بأنها: "بيع أو شراء صوريين؛ لا بغرض الاستثمار، وإنما لغرض الاستفادة من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للأوراق المالية في الأجل القصير جداً، حيث ينخفض بشدة معدل الارتباط بين القيمة السوقية للأوراق المالية من ناحية، وبين القيمة الاسمية أو الدفترية من ناحية أخرى". وعرفها البعض الآخر⁴ بأنها: "تلك التعاملات التي يمارسها بعض المتداولين بقصد خلق فرق بين اسعار الأوراق المالية والقيمة الحقيقية لها، بغرض تحقيق ارباح متميزة على حساب بقية المتداولين في سوق الأوراق المالية".

فاستناداً الى التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التلاعب في الاسعار يتكون من عنصرين اثنين يؤثر كل واحد منهما بشكل منفصل في الآخر وهما: الاول هو انشاء اسعار مصطنعة، والثاني حث الآخرين على التداول⁵، فقيام المتلاعب بتداولات مضللة، واجباره للمستثمرين الآخرين على الرد بناءً على تلك التداولات التي سوف يثبت في النهاية انها خاطئة ومضللة سوف يؤدي الى عدم توازن التداولات، والوصول الى

¹ سيف إبراهيم المصاروة، تداول الأوراق المالية الحماية الجزائية - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 290.

² محسن احمد الخضير، كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة، الطبعة الثانية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص 47.

³ احمد محي الدين احمد حسن، سوق الأوراق المالية واثراها الانمائية في اقتصاد اسلامي، اطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 1989، ص 484.

⁴ ندى صالح هادي، جرائم الأوراق المالية (دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2020، ص 110.

⁵ Daniel R. Fischel & David J. Ross, Should the Law Prohibit "Manipulation" in Financial Markets?, 105 Harvard Law Review 503, 1991, P.116.

سعر غير فعال للأوراق المالية، ولهذا السبب تحرص القوانين على حظر ممارسات التلاعب بالأسعار على نحو صارم من أجل منع الاسعار المصطنعة¹.

الفرع الثاني: التمييز بين المضاربة المشروعة وغير المشروعة

يعد التلاعب بالأسعار من الأمور المحرمة وفقاً للشريعة الإسلامية لأنه يتضمن الإضرار بالمستثمرين وخاصة صغار المستثمرين، وقد حرمت الشريعة الإسلامية كل أنواع الإضرار بالآخرين واكل أموالهم بالباطل، فضلاً عن ان التلاعب تغرير بالمستثمرين، والنهي عن بيع الغرر واضحة في احاديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم ومنها عن ابن مسعود (ان النبي "صلى الله عليه وسلم" قال لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر)²، وكذلك عن ابي هريرة (ان النبي "صلى الله عليه وسلم" نهى عن بيع الحصة وعن بيع الغرر)³، ويرجع النهي هنا لبيع الغرر للتلاعب بالمشتري. ولما في التلاعب كذلك من تزوير للمعلومات وكذب واحتيال وهي خصال اتفقت الشريعة الإسلامية على تحريمها⁴.

فالمضاربة في حد ذاتها متعددة الأنواع والاعراض، منها المشروع ومنها غير المشروع، وقد ورد تعريف كلمة المضاربة في كتاب المعجم القانوني (Speculation) حيث قال: "يختلف مفهوم هذه الكلمة باختلاف النص او السياق، وهو مزيج من التوقع والتمني والحدس والانتهاز والاستغلال والمجازفة، ولعل أبرز معانيه: المتاجرة بيعاً وشراءً توكيلاً للكسب، بسبيل ما يتوقع من تقلب الأسعار في المستقبل. التعامل الجزافي الذي تحفه الشكوك ويتأرجح بين الخسارة الفادحة والربح العظيم، الاعتماد على ما ينتظر من تقلب الأسعار، ممارسة الاشغال المنطوية على الخطر والمغامرة في سبيل الكسب العظيم، تربص بربح احتمالي مستقبل أو استغلال الظروف لكسب محتمل"⁵.

¹ Hubert de Vauplane & Odile Simart, The Concept of Securities Manipulation and Its Foundations in France and the USA, 23 Brook. J.Int'l L.203, 1997, P.217. Available at: <https://brooklynworks.brooklaw.edu/bjil/vol23/iss1/10/> , Accessed on 13/1/2025.

² رواه احمد.

³ رواه الجماعة الا البخاري.

⁴ سعيد بوهراوة، التلاعب في الاسواق المالية "عرض تحليلي نقدي"، بحث مقدم في الدورة العشرين للمجمع الفقهي الاسلامي المنعقد في مكة المكرمة للفترة من 25-29 ديسمبر 2010، ص 15.

⁵ حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني (انجليزي-عربي)، الطبعة الخامسة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 2005، ص 655.

ويقصد بالمضاربة المشروعة بانها: "روح المنافسة التي يركز عليها السوق فبدونها تظل السوق راكدة، شرط ان تكون اساليب ممارستها خالية من الكذب والتدليس، وكل ما من شأنه الاضرار بالآخرين ودون اصابة السوق بآثار مفاجئة بالزيادة والانخفاض في الاسعار وتقليل الفارق بين الاسعار والتموجات والتقلبات الشديدة في الاسعار"¹ فالمضاربة المشروعة هي التي يتنبأ فيها المضارب بارتفاع او انخفاض الأسعار والتي ستحدث في المستقبل القريب، وبناءً على ذلك يتعامل في السوق بهدف الاستفادة من التذبذب الطبيعي في الأسعار، وذلك استناداً الى معلومات صحيحة وحسابات وتحليل دقيقة، من اجل تحقيق الاستفادة شخصياً، فالمضاربة المشروعة لا تنحصر بالعمل الذهني وحسب أي بالاعتصار على ملاحظة ظروف السوق والتنبؤ بالأسعار، بل لا بد ان تتحول الى أفعال وهو بالقيام بالشراء عند انخفاض الأسعار ومن ثم البيع عند ارتفاعها²، وتعتبر المضاربة المشروعة القوة المنشطة لسوق رأس المال، لأنها تزيد من حركة التداول وبدونها تظل السوق راكدة، فهي تعمل على تفعيل حركة السوق والتوفيق بين العرض والطلب، وانها تحد من التقلبات في السوق والتموجات الشديدة في الأسعار، كما انها تعد ضرورة اقتصادية خصوصاً لأسواق رأس المال³.

وفي هذا النوع من المضاربة في سوق الأوراق المالية يعتبر المضارب هنا مستثمراً لأنه يملك خبرة اعمق واوسع من غيره، وعلى وجه يمكنه من تحمل المخاطر، وهذا ما يميز المضارب عن بقية المستثمرين الذين لا يقدرّون على تحمل تلك المخاطر⁴.

اما المضاربة غير المشروعة او ما يسمى بالتلاعب بالأسعار فهي تلك التي تتم عن طريق قيام المضارب بأفعال من شأنها احداث ارتفاع او انخفاض مصطنع في الأسعار، وذلك بالاعتماد على طرق احتيالية لتحقيق التلاعب في الأسعار واحداث تموجات شديدة وبطريقة مفتعلة لغرض الاستفادة من فروقات الأسعار،

¹ عرشوش سفيان، جريمة المضاربة غير المشروعة وفق القانون 21-15، مجلة الحقوق والحريات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد (10)، العدد (01)، 2022، ص 808.

² مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال: النظرية والمؤسسات النقدية، بورصة الأوراق المالية في مصر، تطور النظام المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، مصر، ص 166 وما بعدها.

³ صالح البربري، الممارسات غير المشروعة في بورصة الأوراق المالية، دراسة قانونية واقتصادية مقارنة، الطبعة الأولى، مركز المساندة القانونية، مصر، 2001، ص 279 وما بعدها.

⁴ شعبان محمد اسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور اسلامي - دراسة تحليلية نقدية، الطبعة الاولى، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 2002، ص 170.

أي تعتمد على التدليس والاحتيايل من اجل الإيقاع بالآخرين، مما يضر ذلك بالسوق ويؤثر على التوازن الاقتصادي¹. كما ان المضاربة غير المشروعة تكون نتيجة طبيعية إذا خرجت المضاربة في البورصة عن وظائفها الاقتصادية بان اتخذت أداة لقهر الأسعار وتغيير اتجاهها الطبيعي باستفزاز عوامل الصعود او الهبوط².

وعليه يمكننا القول: ان الفارق ما بين المضاربة المشروعة والمضاربة غير المشروعة هو الاختلاف في الوسيلة المتبعة للوصول الى الاسعار المتوقعة، وان كان الهدف دائماً يبقى واحداً وهو الاستفادة من فروق الاسعار؛ حيث انه في المضاربة المشروعة لا يتدخل المضارب بالتأثير على السعر الذي تصل فيه الاسهم الى السعر المتوقع فهو يترك ذلك لقوى واليات العرض والطلب في البورصة، وانه يبني توقعاته المستقبلية للأسعار على معلومات وبيانات واخبار ترتبط بالشركة المصدرة للأسهم، بينما في المضاربة غير المشروعة هناك تدخل ايجابي من المضارب للتأثير على الاسعار وعندها تؤدي المضاربة غير المشروعة الى التلاعب بالأسعار³.

ويتربط على المضاربة غير المشروعة اضراراً بالغة للاقتصاد والاستثمار والاستقرار الاجتماعي، تتمثل في احداث تذبذبات حادة في اسعار الاوراق المالية سواء في الاتجاه الصاعد او الاتجاه الهابط، وهو ما يؤدي الى الاخلال بالسير الطبيعي لسوق الاوراق المالية والذي يكون له دور هام في التنمية الاقتصادية من خلال جذب استثمارات المواطنين والاجانب للمشروعات التي توفر العائد المناسب لهم⁴.

المطلب الثاني

صور التلاعب بالأسعار في اسواق الاوراق المالية

لقد وُجد التلاعب في اسواق الاوراق المالية منذ نشأتها، وقد عانت تلك الاسواق ولا زالت تعاني منه اغلب الدول، حتى الدول المتقدمة ذات الخبرة في التعامل مع كافة اساليب التلاعب والتضليل، اذ يعد انتشارها

¹ صالح البربري، الممارسات غير المشروعة في بورصة الأوراق المالية، مرجع السابق، ص 280.

² حكم لمحكمة النقض المصرية في الطعن رقم 376 لسنة 33 ق جلسة 1967/5/2 س 18، ص 931.

³ اسماعيل محمد علي عثمان، النظام القانوني لتداول أسهم شركات المساهمة في البورصة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 297.

⁴ سيف ابراهيم محمد المصاروة، مرجع سابق، ص 276.

واستفحالها وضعف الرقابة عليها نذير ازمة قد تعصف بتلك الاسواق¹. اذ تهدف المضاربات غير المشروعة الى التأثير في الاداء الطبيعي لسوق الاوراق المالية وذلك من خلال عدد من الحيل والاساليب المحظورة والتي تستحوذ على عقول البسطاء من المتعاملين في البورصة وخاصة في حالة غياب الافصاح والشفافية في السوق او عند وجود خلل في تطبيقها.

حيث يسعى المضاربون والمتلاعبون بأسعار الاوراق المالية في البورصة لتحقيق اهدافهم الى استخدام صور متعددة واساليب متنوعة، وهذه الوسائل والصور لا حصر لها لان اساليب وطرق المتلاعبين لا يمكن حصرها ولا يمكن تصور ما قد يدور في اذهانهم من طرق واساليب جديدة للمضاربة غير المشروعة، كما لا يمكن حصر تلك الصور والطرق بسبب ما تتميز به من تغير وتطور مستمرين، الامر الذي ادى الى عدم ذكر صور محدد للتلاعب من قبل اغلب التشريعات المنظمة لأسواق الاوراق المالية، وانما تكتفي بذكر الضوابط التي تجعل بعض المعاملات نوعاً من انواع التلاعب، كما لا يقتصر التلاعب على البورصات الناشئة وحسب وانما يوجد ايضاً في البورصات المتقدمة، ويترتب على هذه الصور من التلاعب بالأسعار اثار اقتصادية ضارة، بحيث تؤثر على حسن سير العمل في البورصة وعلى سلامة التعاملات فيها، ولعل من اشهر عمليات المضاربة غير المشروعة والتي نجم عنها اضرار بالغة هي تلك التي حصلت في بورصات الولايات المتحدة الامريكية، ومن اهم صورها هي تلك التي افرزتها ازمة الكساد العظيم في عام 1929 وما حصل بعدها من ازمات عالمية.

وان ما يجعل المضاربة غير المشروعة من اخطر الجرائم الخاصة بالبورصة، انها من الجرائم التي يمكن ان ترتكب بوسائل وصور متعددة، بحيث تتطور مع تطور اليات التداول ووسائل التكنولوجيا المستخدمة في البورصة، وقد نصت النصوص التشريعية المنظمة لأسواق الاوراق المالية على عدة صور من المضاربة جاءت فيها تلك الصور على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، وهي كالاتي:

1- **البيع الصوري:** وهو عبارة عن عمليات صورية يتفق طرفين على عقدها ولا يترتب عليها اي تنفيذ، اي انه عبارة عن تواطؤ لا يتبعه نقل ملكية². او هو عبارة عن خلق تعامل مظهري نشط على سهم معين في الوقت الذي لا يوجد عليه تعامل فعلي يذكر، لان الهدف من البيع الصوري هو ايهام

¹ عبدالله بن محمد العمراني، التلاعب في الاسواق المالية (دراسة فقهية)، بحث مقدم في الدورة العشرين للمجمع الفقهي الاسلامي المنعقدة في مكة المكرمة في الفترة من 25-29 ديسمبر 2010، ص 7.

² ابراهيم محمد ابو العلا، مرجع سابق، ص 38.

المستثمر بان هذه الورقة المالية محل قبول في البورصة وان هناك تغييرات ستحدث بأسعار تلك الورقة المالية لوجود تعامل نشط يجري عليها، فيقدم على شرائها بسعر لا يتناسب مع قيمتها الحقيقية، وهو بذلك لا يخرج عن كونه نوعاً من الخداع والاحتيال لغرض تحقيق الربح¹، وهو في حقيقة الامر لا يوجد اي تعامل فعلي على تلك الورقة المالية².

ومن الامثلة العملية على عمليات البيع الصوري هو ما حدث في البورصة المصرية من تلاعب بالأسعار بالنسبة الى سهم البنك المصري البريطاني، عندما قام متلاعبون برفع قيمة هذا السهم بنسبة 5% يومياً بحيث تمكنوا من رفع السعر من (80) جنيهاً الى (210) جنيهاً للسهم خلال فترة قصيرة، ولم يكن ذلك نتيجة طبيعية لآليات العرض والطلب وانما نتيجة عمليات قام بها شخصان من المضاربين يتبادلان الادوار يومياً من مشتر الى بائع على مائة سهم يومياً فيحققان بها زيادة في سعر الاقفال بنسبة 5%، الى ان وصل امر هذه الواقعة الى مجلس الشعب المصري في صورة طلب احاطة مقدم الى وزير الاقتصاد الذي اكد هذه الواقعة حسبما اسفرت عنها التحقيقات في البورصة وهيئة سوق المال، وعللها الى وجود ثغرات في قانون سوق رأس المال المصري³.

وقد قضت محكمة النقض المصرية بالإبطال على عقد البيع الصوري وذلك بقولها: "لا يكون للبيع الصوري صورية مطلقة، وجود في حقيقة الواقع ولا يترتب عليه انتقال الملكية الى المشتري بل تظل باسم البائع"⁴.

¹ نصر علي احمد طاحون، شركة إدارة محافظ الأوراق المالية - دراسة تأصيلية لبورصات الأوراق المالية والمحافظ المالية- ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص52. وانظر كذلك محمد حلمي عبد التواب، استراتيجية تطوير البورصة وتحقيق الربط بالبورصات العالمية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، مصر، 2000، ص182.

² احمد مخلوف، احكام التعامل في البورصة المصرية: دراسة قانونية مقارنة مع البورصات العربية والعالمية، مطبعة دار الهلال، القاهرة، 2008، ص143.

³ محمد حلمي عبد التواب، البورصة المصرية والبورصات العالمية: الية عملها - الرقابة عليها - الربط بين البورصات، الطبعة الاولى، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2004، ص28.

⁴ حكم محكمة النقض المصرية - مدني - في الطعن رقم 8426 لسنة 65 قضائية في الجلسة المؤرخة 4-8-2002م.

ويرى بعض الفقه¹ ان البيع الصوري هو اخطر واكثر ضرراً من التداول بناءً على معلومات داخلية يتم استغلالها، لان البيع الصوري يبعد سعر الورقة المالية عن قيمتها الحقيقية، اما التداول بناءً على معلومات خاصة يكون قريب من سعر الورقة وقيمتها الحقيقية.

مما يتقدم يتضح لنا ان الغرض الاساسي من القيام بعمليات البيع الصوري هو خلق سعر وهمي للأوراق المالية وانطباع زائف لدى المتعاملين برواج التداول على الورقة المالية لإغرائهم بشرائها، وذلك لتحقيق فرص للربح او لتحقيق خسائر دفترية لأغراض ضريبية². لذا يفترض تفعيل النصوص القانونية من قبل الجهات الرقابية القائمة على السوق للحد من المضاربات والتعاملات غير المشروعة، وتتبع الحالات المشتبه بها والعمل على التحقق من مشروعيتها، ومراقبة عمليات شركات السمسرة للحد من مثل هكذا عمليات تلاعب بالأسعار لان عادة تحدث اتفاقات ضمنية بين شركات سمسرة معينة وبين رئيس مجلس ادارة شركة ما لتقوم شركة السمسرة بإغراء مستثمريها بأخبار عن الشركة وتوقعات بأداء جيد لأسهمها او تعاملات نشطة عليها، مما يؤدي الى حدوث فقاعات سعرية لتلك الاسهم، تضر بالمستثمرين الصغار وهذا يعتبر من المضاربات غير المشروعة التي بحاجة الى معالجة تشريعية ورقابة من الجهات المختصة. وقد حظر المشرع المصري هذا النوع من التلاعب عندما نص صراحة في المادة (321) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992، والتي نصت على حظر التلاعب في اسعار الأوراق المالية وتحظر "تنفيذ عمليات لا تؤدي الى تغيير المستفيد الفعلي"³.

¹ محمد بن ابراهيم السحيباني وعبدالله بن محمد العمراني، قواعد التداول الالكتروني في الاسواق المالية ونظرات في مستنداتها الفقهية، بحث مقدم ضمن اعمال مؤتمر اسواق الأوراق المالية والبورصات، برعاية كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، دبي، 2007، ص 25.

² محمد تنوير الرافعي، صغار المستثمرين ودور هيئة سوق المال في حمايتهم مقارنة بأسواق المال الاجنبية (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص 126.

³ قضت المحكمة الاقتصادية في الجنحة رقم "1572 لسنة 2011 جنح اقتصادي القاهرة" حيث انه من المقرر وفق نص المادة 63 بند 6 من قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 "انه مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد منصوص عليها في أي قانون اخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين الف جنية ولا تزيد على عشرين مليون جنية او بإحدى هاتين العقوبتين... كل من عمل على قيد سعر غير حقيقي او عملية صورية او حاول بطريق التدليس التأثير على سعر السوق".

ويرى البعض¹ ان الوسيلة التي تسهم في الحد او ايقاف هذا النوع من المضاربات غير المشروعة هو فرض ضريبة على الارباح، حيث يتم فرض ضريبة على الارباح الرأسمالية الناشئة عن بيع الاوراق المالية بنسبة 40% والتي تباع قبل مرور ثلاثة اشهر على شرائها.

2- **الشرء بقصد الاحتكار:** ويقصد به قيام شخص ما بشرء جميع الكميات المعروضة للبيع من ورقة مالية معينة، وذلك لغرض تحقيق نوع من الاحتكار، مما يمكنه فيما بعد من السيطرة على سعر تلك الورقة المالية ثم بيعها في السوق للراغبين في شرائها ولكن بالسعر الذي يرغبه ويراه مناسباً²، وفي حالات اخرى يحصر الشخص المذكور نشاطه الاحتكاري في شراء الاسهم التي يبيعها الآخرون على المكشوف من اجل ان يحتكر تداولها فترتفع قيمتها السوقية فيحقق ارباحاً كبيرة ومضمونة وهذا الاكثر شيوعاً³.

وفي حكم لمحكمة النقض المصرية قضي انه: "يعتبر من ابرز صور المضاربة غير المشروعة ما يطلق عليه ب(الكورنر) لأنه يتم في اغلب حالاته باتفاق بين التجار على احتكار سلعة معينة ورفع اسعارها ارتفاعاً مصطنعاً، من اجل التحكم في البائعين على المكشوف بقصد تحقيق ارباح غير مشروعة والحصول منهم على فروق باهظة في الاسعار وتعجيزهم عن التسليم عند حلول ميعاد الاستحقاق وهو ما يسمى بخنق المكشوف⁴.

¹ اشرف احمد عبد المنعم، رقابة الدولة على سوق الاوراق المالية في مصر، دراسة قانونية مقارنة بالولايات المتحدة الامريكية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2008، ص 279.

² امل محمد شلبي، الحد من اليات الاحتكار: منع الاغراق والاحتكار من الوجهة القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 13.

³ منير ابراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 177.

⁴ ويقصد بخنق المكشوف: "ان يتآمر جماعة من المضاربين على الاستيلاء على اعظم قدر من السلعة - الورقة المالية - في السوق الحاضرة ثم شراء كل ما يعرض منها في السوق الآجلة، ومتى حل موعد استحقاق العقود الآجلة يصرون على تسلم السلعة التي اشتروها، ومن الطبيعي جداً ان يعجز البائعون على المكشوف عن التسليم لقلّة وجود السلعة في السوق الحاضرة فيضطرون الى طلبها (شرائها) ممن احتكروها أي المشتريين انفسهم، فعندئذ يتحكم هؤلاء بالسعر كيفما يشاؤون. انظر في ذلك ابراهيم محمد ابو العلا، مرجع سابق، ص 38.

فالعقود الآجلة التي تبرم في ظل هكذا اتفاقات احتكارية تعد عقوداً باطلة لأنها تهدف بطبيعتها الى الاحتكار والتحكم في الاسعار، وهي اغراض غير مشروعة سواء في ذلك وقعت هذه الاتفاقات او لم تقع تحت طائلة المادة (345) من قانون العقوبات المصري التي تجرم صور الاحتكار¹.

وقد وضعت بعض التشريعات قواعد معينة لتملك ما يزيد عن نسبة محددة من رأس مال اية شركة مساهمة، وذلك من اجل وضع حد لمثل هكذا ممارسات احتكارية، فالمشرع المصري حدد ذلك بنسبة 10% من اسهم الشركة، ولم يقصر هذا الحكم على التداول في البورصة (اي على الشركات التي قيدت اسهمها بجداول البورصة) وانما على كل الشركات التي طرحت اسهمها في اكتتاب عام، وخفض هذه النسبة الى 5% اذا كان الممتلك هو احد اعضاء مجلس ادارة الشركة².

3- **اتفاقات التلاعب:** وهي الاتفاقات التي تتم بين شخصين او اكثر للتسيق فيما بينهم للقيام بعمليات تداول مخالفة للقانون والقواعد والاعراف المهنية، وذلك من اجل تحقيق مكاسب خاصة على حساب بقية المتعاملين، وقد تأخذ تلك الاتفاقيات صورة عصابات إجرامية منظمة، تعمل عادة على تقسيم الادوار فيما بينها لتسهيل تنفيذ اغراضها، حيث قامت اجهزة مكافحة الجريمة في الولايات المتحدة الامريكية بضبط العديد من تلك العصابات الاجرامية التي اتخذت من التلاعب في اسعار الاوراق المالية مجالاً لنشاطها³.

وفي هذا الصدد يوجد نوعين من اتفاقيات التلاعب هما: اتفاقيات المتاجرة واتفاقيات الاختيار، حيث يقصد باتفاقيات المتاجرة هي تلك الاتفاقيات التي بمقتضاها يسعى التنظيم لامتلاك اكبر قدر ممكن من الاوراق المالية التي تصدرها منشأة ما، ويلجأ اعضاء الاتفاقية الى ترويج اشاعات عن سوء حالة المنشأة المصدرة للورقة المالية، او من خلال قيام السماسرة باستغلال ثقة عملائهم والاياعاز لهم بالتخلص من تلك الاسهم، وفي ظل هذا الوضع يزداد المعروض من تلك الاوراق المالية مما يؤدي الى انخفاض قيمتها حتى تصل الى ادنى حد ممكن، فيقوم حينئذ التنظيم بشرائها، وبعد امتلاك معظم الاوراق المالية المتداولة، يبدأ اعضاء التنظيم من العاملين بالمنشأة صاحبة الشأن بنشر معلومات عن

¹ حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم 376 لسنة 33 القضائية في الجلسة المؤرخة 1967/5/2 س 18. ص 931، عبد المنعم دسوقي، الموسوعة التجارية الحديثة في احكام محكمة النقض منذ انشائها حتى الان، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 466.

² انظر المادة (8) من قانون سوق رأس المال المصري رقم 95 لسنة 1992.

³ محمد فاروق عبد الرسول، الحماية الجنائية لبورصة الأوراق المالية -دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 123.

تحسن ملحوظ في ادائها ويسعى السماسرة الاعضاء في نفس التنظيم في حث عملائهم على شراء تلك الاسهم في الوقت ذاته، وكننتيجة طبيعية لهذه الجهود لهذه الجهود المكثفة يزداد الطلب وتبدأ القيمة السوقية لتلك الاسهم بالارتفاع، فيسارع اعضاء التنظيم الى اجراء المزيد من عمليات البيع الصوري او المظهري حتى يسود الاعتقاد بين المتعاملين في السوق ان هناك تعاملات نشطاً على تلك الاوراق المالية، وعندما تصل القيمة السوقية للورقة المالية الى اقصاها يسعى اعضاء التنظيم الى التخلص مما يملكه من تلك الاوراق المالية بنفس الهدوء والسرية التي اشترى بها، حتى يتم التخلص مما تبقى من تلك الورقة المالية وبشكل لا يترك اثرا عكسيا على العرض¹.

اما اتفاقيات الاختيار هي تلك الاتفاقيات التي تضم في عضويتها بعض اعضاء مجلس ادارة المنشأة المصدرة للورقة المالية محل الاتفاقية، ويتمثل دورهم في المساعدة على ابرام صفقة الاختيار ما بين التنظيم والمنشأة، يحصل بمقتضاها التنظيم على الحق في شراء كمية كبيرة من اسهم المنشأة مستقبلاً (اذا اراد) وذلك بالسعر الجاري للسهم وقت ابرام الصفقة، ومن خلال المعلومات المضللة عن مستقبل تلك المنشأة، اضافة الى قيام السماسرة باستغلال ثقة عملائهم، تأخذ القيمة السوقية لتلك الاسهم بالارتفاع، فيسارع اعضاء التنظيم في تنفيذ حق الاختيار ويقومون بشراء الاسهم من المنشأة بالسعر المتفق عليه، ومن ثم يقومون ببيعها بالسعر السائد محققين ارباحاً طائلة².

وفي سياق ذلك اشترطت محكمة القضاء الاداري المصرية لقيام التلاعب المؤثم قانوناً وجود شرطين يتمثل اولهما في استخدام وسائل غير مشروعة، ويتمثل ثانيهما في الاضرار بكل او ببعض المتعاملين في بورصة الاوراق المالية، ومؤدى ذلك ان تخلف اي من الشرطين سالف الذكر يترتب عليه، وبحكم اللزوم، عدم قيام التلاعب المؤثم قانوناً، فحدوث الضرر لبعض لو لكل المتعاملين بالسوق دون استخدام اي منهم للوسائل غير المشروعة يدخل في اطار المخاطر المألوفة والعادية والمتوقعة للمضاربة في سوق الاوراق المالية، اما تداول الاوراق المالية باستخدام وسائل غير مشروعة دون ان يسفر عن ذلك الضرر باي من المتعاملين في سوق الاوراق المالية فانه يعد تلاعباً (خائباً) لم يؤثمه القانون بتقرير جزاء معين على ارتكابه³.

¹ منير ابراهيم هندي، الاوراق المالية واسواق المال، مرجع سابق، ص 178-179.

² محمد فاروق عبد الرسول، مرجع سابق، ص 129.

³ حكم محكمة القضاء الاداري المصري، دائرة الاستثمار، بالطعن رقم 7819 والطعن رقم 7820 لسنة 63 القضائية، بتاريخ 2009/6/27.

4- **استغلال ثقة العملاء:** وتعتبر هذه الصورة من أكثر الصور التي تستخدم بها حالات التضليل والخداع من قبل الوسطاء أو السماسرة في البورصة، ويقصد به قيام الوسيط أو السمسار باستغلال ثقة أحد عملائه من خلال قيامه بإبرام صفقات نيابة عن المستثمرين، أو تشجيعهم و تقديم النصح اليهم وحثهم على إبرام صفقات دون ان تكون لهم مصلحة في ذلك، حيث يحصل السمسار على عمولة السمسرة من صفقات البيع والشراء التي يبرمها لعملائه، في جميع الاحوال سواء كانت تلك الصفقات مربحة ام غير مربحة، اذ كلما زادت الصفقات عدداً او قيمةً زادت ارباح وعمولة السمسار، حيث يهدف السمسار من تلك الممارسات غير المشروعة الى استغلال المستثمر وابتزاز عميله لا اكثر ولا اقل، وذلك لان الية عمل اسواق الاسهم تتطلب من المستثمرين فتح حسابات لدى شركات الوساطة (السمسرة) وذلك لان لا يمكن للمستثمرين التعامل مع السوق مباشرة¹.

وتؤكد الدراسات العملية بوجود نقل اكثر من مئة مليون دولار سنوياً من المستثمرين من خارج البورصة الامريكية الى السماسرة المتلاعبين بطريقة غير مباشرة وغير مدركة من هؤلاء المستثمرين، اذ يمثل ذلك نحو 10% من ارباح البورصة وذلك بالإضافة الى عمولات السماسرة التي تبلغ حوالي 44% من ارباحهم، مما يتعين تفعيل التشريعات والتنظيمات والتفويض الملائم للقانون للقضاء على تلك الظاهرة غير المشروعة².

5- **اذاعة الشائعات وترويجها:** ويعني ذلك اذاعة خبر كاذب عن شركة معينة او عن جهة مصدرة للأوراق المالية بهدف توجيه سعر السهم او الورقة المالية في اتجاه معين، وحسب رغبة المستفيد من هذا الامر، وذلك عن طريق تسريب خبر مغلوط او شائعة معينة الى وسائل الاعلام او الصحف الاقتصادية فيؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار لسهم معين او تنخفض ليحقق صاحب تلك الشائعة الغاية التي رسم اليها مسبقاً.

ومن الامثلة على ذلك الخبر الذي نشرته احدى الصحف الاقتصادية في مصر عن التحقيقات التي اجرتها هيئة سوق رأس المال المصرية وادارة البورصة بشأن التلاعب الذي حدث بسهم شركة اربابا، حيث تتلخص هذه الواقعة بإعلان شركة اربابا للتعمير والاسكان بتاريخ 3 ابريل سنة 1998 في جريدة الاهرام المصرية واعلنت في اليوم التالي في جريدة الاخبار عن صرف الكوبون رقم (1) بمبلغ (37) جنيهاً مصرياً لكل سهم قيمته الاسمية مائة جنيه اعتباراً من تاريخ 4 ابريل سنة 1998، وأشارت في

¹ سعيد بوهراوة، مرجع سابق، ص 13.

² Asim Ijaz Khwaja & Atif Mian, Unchecked Intermediaries: Price manipulation in an emerging stock market, Journal of Financial Economics, n. 78, 2005, P.203-241.

ذلك الاعلان الى ان رأس المال المرخص به للشركة هو (سبعون مليون جنيه مصري) ورأس المال المصدر (عشرون مليون جنيه)، وفي الواقع ان هذا الاعلان لم يكن صادقاً بل كان مخالفاً للحقيقة وذلك لان قيمة الكوبون تخص حملة الاسهم في 1997/12/31 والبالغ عددهم 25 الف سهم فقط، حيث كان رأس مال الشركة المدفوع حينئذ (25 مليون جنيه مصري) بقيمة اسمية للسهم مائة جنيه، ولم تفصح الشركة في ذلك الاعلان عن تمام زيادة رأس المال المصدر من (عشرين مليون جنيه مصري) الى (ثلاثين مليون جنيه مصري) بتاريخ 1998/3/14. ومن جهة اخرى اسفرت نتائج اعمال الشركة عن خسائر تقدر ب (343500) جنيه مصري وذلك عن السنة المالية المنتهية في 1998/12/31، وكذلك حققت خسائر في الربع الاول من عام 1999 قدرها (73200) جنيه مصري، ولم تقم الشركة بالإفصاح عن ذلك اذ كان هدفها تضليل المستثمرين والمتعاملين على اسهم هذه الشركة. وقد قام رئيس مجلس ادارة الشركة وزوجته وهي نائب رئيس مجلس الادارة من خلال شركتي (الصفوة) و (بروفنت) لتداول الاوراق المالية ببيع (337724) من اسهم شركة اربابا بقيمة (7311338) جنيه مصري تم تنفيذها من خلال 668 عملية. فنتج عن التحقيقات التي اجريت في تلك الواقعة ان الغرض من هذه العمليات التي قام بها رئيس مجلس الادارة وزوجته هو افتعال او اصطناع سعر غير حقيقي للسهم وكذلك التأثير على اسعار السوق مع علم المتلاعبين بان هذه العمليات تتم بسعر لا مبرر له، الامر الذي خلص الى وجود تلاعب بالأسعار على وجه اليقين¹.

وبعد هذا الاستعراض لاهم صور المضاربات غير المشروعة والتلاعب بأسعار الاوراق المالية يتبين لنا وبجلاء مدى الظلم والغبن والاحفاف الذي يقع بحق المستثمرين والمتعاملين البسطاء وكيف يتم خداع هؤلاء وتبديد ثرواتهم ومدخراتهم بطرق احتيالية، وهذه الممارسات غير المشروعة ما هي الا نتيجة طبيعية للإخلال بمبدأ الإفصاح والشفافية في البورصة، مما يكون لذلك الاثر البالغ على كفاءة الاسواق المالية وبالشكل الذي ينزع الثقة منه ويهدد استقراره، فضلاً عن الاثار المدمرة التي تنعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، لذا لا بد من تجريم هكذا ممارسات في السوق المالي العراقي وهذا ما سيتبين لنا من خلال الخوض في موقف المشرع العراقي من التلاعب بالأسعار في البورصة.

¹ صحيفة العالم اليوم في عددها الصادر بتاريخ 1999/8/9. على الرابط الالكتروني التالي:

<https://gn4me.com/alalamelyoum/search.aspx/9/8/1999>

آخر زيارة بتاريخ 2024/8/2.

المطلب الثالث

موقف المشرع العراقي من التلاعب بالأسعار في سوق رأس المال

ان بعض القوانين واللوائح المنظمة لأسواق رأس المال لم تذكر صراحةً معينة للمضاربة غير المشروعة او التلاعب بالأسعار، وانما تكتفي بوضع ضوابط من شأنها ان تعتبر المعاملات التي تخلو من هذه الضوابط نوعاً من انواع التلاعب، وفي نفس الوقت هناك بعض الهيئات والمؤسسات المنظمة لأسواق رأس المال اشارت الى بعض صور التلاعب والتي يعاقب عليها القانون، حيث تجمع غالبية التشريعات على تجريم المضاربة غير المشروعة والتي تؤدي الى التلاعب بالأسعار.

وابتداءً فان المشرع العراقي لم يشر الى تعريف جريمة التلاعب بالأسعار الاوراق المالية كما ذكرنا ذلك سابقاً، فالقانون المؤقت لأسواق الاوراق المالية العراقي رقم (74) لسنة 2004 وكذلك قانون العقوبات العراقي لم يشير الى تعريف تلك الجريمة، وانما اكتفى المشرع العراقي بتعداد الصور التي اعتبرها ممارسات غير مشروعة في نص المادة (13/د) من القسم الخامس من القانون المؤقت لأسواق الاوراق المالية رقم (74) لسنة 2004، والتي تُفرض على الوسيط المالي منها الامتناع عن الاشتراك في معاملات كاذبة أو زائفة، والامتناع عن الاشتراك في كافة اشكال الاحتيال في البورصة، او الممارسات التي تساعد على تضليل او خداع المستثمرين، فضلاً عن الاشتراك في خلق انطباع كاذب ومضلل عن فعالية السوق. اذ يتحقق الركن المادي بارتكاب المتلاعب بالأسعار باي صورة من الصور الواردة في هذا النص والتي تمثل السلوك الاجرامي، وهذه الصور التي ذكرها المشرع العراقي قد جاءت على سبيل المثال لا الحصر، حيث يلاحظ ان المشرع العراقي في قانون الاسواق المالية قد استخدم الفاظاً عامة تتسع لكثير من التصرفات والتي لا يمكن حصرها كعبارة "وكافة اشكال الاحتيال في السوق"، كما ذكر ايضاً في نفس المادة المذكورة عبارة "والممارسات التي تساعد على تضليل وخداع المستثمرين" اذ لم يشترط المشرع العراقي ان تؤدي هذه الاعمال الى ايقاع الغير في غلط او الحاق الضرر وانما يكتفي بوقوع هذه الممارسات التي لها تأثير التضليل او خلق انطباع كاذب او مضلل عن فعالية السوق، كما يلاحظ من خلال هذه المادة المذكورة ان المشرع العراقي قد اقتصر الحظر على الوسيط بالامتناع عن الاشتراك في معاملات كاذبة او زائفة او اي شكل من اشكال الاحتيال او الخداع دون ان يشير الى غيره مثل الموظفين او المستثمرين او الاشخاص العاملين في السوق، وبهذا فلم يكن المشرع العراقي موقفاً في مسلكه، ولتلافي ذلك ندعوه الى اضافة كلمة (الشخص) الى نص المادة (13/د) المشار اليها كي تشمل كل من يتلاعب بالأسعار سواء كان شخصاً

طبيعياً او معنوياً بحيث تكون صياغة نص المادة (13/د) بالشكل الاتي: "على كل شخص ان يلتزم بالامتناع عن الاشتراك في معاملات كاذبة وزائفة وكافة اشكال الاحتيال في السوق...".

وقد عاقب المشرع العراقي مرتكب جريمة التلاعب بالأسعار من خلال المادة (466) من قانون العقوبات العراقي¹ ضمن الجرائم المتعلقة بالغش في المعاملات التجارية والتي جاء فيها: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مئة دينار² او بإحدى هاتين العقوبتين كل من تسبب في ارتفاع او انخفاض أسعار السلع او الأوراق المالية المعدة للتداول...". فضلا عن العقوبة الواردة في القسم (15) من القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية العراقي والتي تضمنت "فرض غرامات مالية وعقوبات سالبة للحرية تصل الى السجن وكما محدد قانوناً عند الإدانة من قبل محكمة ذات سلطة قضائية مختصة"، كما حدد القانون ذاته عقوبات تكميلية في الفقرة خامساً من القسم (11) منه على انه: "5-... يضاف فرض العقوبات من قبل اللجنة الى قواعد السوق وتشمل: أ- الإنذار. ب- كتاب قبول مع تعهد بالتطبيق. ج- غرامة مالية، إعادة او التخلي عن الأرباح. د- إيقاف الوسيط، مندوب الوسيط او الشخص المشترك عن العمل لفترة من الزمن. هـ- تعليق او توقيف التعامل بالسندات لفترة من الزمن. و- الغاء صلاحية الوسيط للإتجار بالسندات في السوق. ز- حظر السندات المالية للشركة من الدخول في التعامل في السوق".

وقد قضت لجنة الانضباط في سوق العراق للأوراق المالية في قرار لها: "لدى الرجوع الى الاضبارة التحقيقية والى اقوال ممثل شركة الاقتصاد الحر للوساطة المالية، تبين ان الوسيط هو من قام بمعاملات البيع والشراء الزائفة مما أثر على تداول السهم برفع قيمته او سعره، لان الكمية قليلة بالنسبة لتداول مصرف بغداد، ولكون حركة التداول القليلة للسهم ادت الى عدم بيع الكمية كاملة، وجدت اللجنة ان اقوال ممثل الشركة لا يعفيها من المسؤولية، لذا تقرر فرض غرامة مالية على شركة الاقتصاد الحر للوساطة المالية مقدارها

¹ قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 1778 بتاريخ 15/12/1969.

² تم تعديل مقدار الغرامات في قانون العقوبات العراقي بموجب قانون تعديل الغرامات رقم (6) لسنة 2008 المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4149 بتاريخ 2008/4/5 ليكون مقدار الغرامات كالآتي:

(أ) في المخالفات مبلغاً لا يقل عن خمسين ألف دينار ولا يزيد عن مئتي ألف دينار.

(ب) في الجنح مبلغاً لا يقل عن مئتي ألف وواحد دينار ولا يزيد عن مليون دينار.

(ج) في الجنايات مبلغاً لا يقل عن مليون وواحد دينار ولا يزيد عن عشرة ملايين دينار.

خمسون ألف دينار استناداً الى حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من القسم (11) من قانون الأوراق المالية العراقي رقم (74) لسنة 2004¹.

وعند مراجعة مشروع قانون الأوراق المالية الجديد لسنة 2004 نجد انه لم يورد فصلاً خاصاً للأحكام الخاصة بحظر القيام بالممارسات غير المشروعة أو التلاعب بالأسعار، وإنما وردت النصوص التي تحظر تلك الممارسات بشكل متناثر بين ثنايا مشروع قانون الأوراق المالية الجديد لسنة 2024، على سبيل المثال ما ورد في الفقرة ثانياً من المادة (29) منه والتي نصت على: "... ب- يلتزم السوق: بحظر الممارسات المخلة بالتنافس او وضع القيود امام التنافس الا إذا كانت ضرورية لتعزيز اهداف هذا القانون. ج- منع الممارسات والاعمال القائمة على الاحتيال والتلاعب والتضليل وتعزيز مبادئ العدل والمساواة في التداول". وكذلك ما نصت عليه المادة (37) من مشروع القانون ذاته بإلزام المرخص بالامتناع عن ممارسة أي من أساليب الاحتيال او الخداع.

على عكس موقف المشرع المصري الذي أضاف الباب الحادي عشر الى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال المصري رقم 95 لسنة 1992²، حيث وضع في هذا الباب الاحكام الخاصة بحظر التلاعب بالأسعار واستغلال المعلومات الداخلية. لذا يرى الباحث ضرورة ان يكون هناك فصل خاص لتلك الاحكام على غرار القانون المصري، لحظر حالات الغش والخداع واستغلال المعلومات غير المعلنة، لان تلك الممارسات تهدد استقرار البورصة خاصة تلك التي تمس وبشكل جوهري لقواعد الإفصاح والشفافية، لارتباط هذا المبدأ بجميع اركان البورصة.

¹ قرار لجنة الانضباط في سوق العراق للأوراق المالية رقم (2013/56) في 2013/8/28 (غير منشور).

² الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم 141 لسنة 2006 - الوقائع المصرية - العدد 93- في 2006/4/29.

الخاتمة

ان الهدف من التشريعات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية هو تنظيم عمل البورصات وحماية المستثمرين ومنع حالات الغش والتلاعب في اسعار الأوراق المالية، والاطار القانوني العراقي لمواجهة هذه الممارسات يعتمد بشكل اساسي على كل من القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004 وقانون العقوبات العراقي وتعليمات هيئة الأوراق المالية، ومع ذلك فان هناك ثغرات قانونية تتطلب المعالجة والتحديث بشكل دائم ومستمر وبما ينسجم مع المعايير الدولية وحسب ما تم درجه من خلال النتائج والتوصيات الآتية:

اولاً: النتائج

- 1- لا يوجد تعريف واضح ومحدد للمضاربة غير المشروعة في التشريعات العراقية وكذلك الحال في اغلب التشريعات العربية، مما يترك ذلك مجالاً واسعاً للاجتهاد القضائي، كما ترك ذلك الامر الى الفقه على اعتبار ان التعريفات من عمل الفقه وليس من عمل المشرع.
- 2- ان المضاربة غير المشروعة تعتبر ممارسة مخالفة للقانون ومحظورة في اغلب الدول خاصة في مجال اسواق الأوراق المالية لأنها تشكل خطورة على الاقتصاد الوطني للدولة وتؤدي الى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في السوق، وتتخذ صور متعددة كالبيع الصوري والشراء بقصد الاحتكار واتفاقات التلاعب واستغلال ثقة العملاء واذاعة الشائعات وترويجها، وهذه الصور جاءت على سبيل المثال لا الحصر.
- 3- تمتاز المضاربة غير المشروعة بالتنوع والابتكار والتجديد المستمر في وسائل ارتكابها، ويتم ارتكابها من قبل اشخاص محترفين وذو خبرة عالية يصعب اثبات الدليل ضد افعالهم المرتكبة.
- 4- ان القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية العراقي رقم (74) لسنة 2004 جاء مشبعاً بالقصور والنقص والغموض في العديد من مصطلحاته والعيوب المتعلقة بالصياغة بسبب العجالة التي وضعت بها احكام هذا القانون لكونه مترجماً حرفياً عن النص الاصلي المكتوب باللغة الانكليزية، كما يلاحظ ان هناك قصوراً واضحاً من جانب المشرع العراقي في الإحاطة بكل ما يتعلق بالمضاربة غير المشروعة.
- 5- يلاحظ ان مشروع قانون الأوراق المالية العراقي الجديد لسنة 2004 لم يورد فصلاً خاصاً للأحكام الخاصة بحظر القيام بالممارسات غير المشروعة أو التلاعب بالأسعار، وانما وردت النصوص

التي تحظر تلك الممارسات بشكل متناثر بين ثنايا مشروع القانون المذكور. كما ان العقوبات المفروضة لم تعد رادعة بما يكفي لمواجهة خطورة هذه الجرائم المالية.

ثانياً: التوصيات

- 1- على المشرع العراقي ان يضع تعريف واضح وشامل للمضاربة غير المشروعة في الاسواق المالية، وان ينص على جميع الانشطة غير المشروعة التي يمكن ان تؤدي الى التلاعب في اسواق الاوراق المالية وبالتالي تحلق الضرر بالسوق وبالاقتصاد الوطني ككل.
- 2- يرى الباحث ضرورة ان يكون هناك فصل خاص للأحكام الخاصة بحظر المضاربة غير المشروعة في البورصة وذلك على غرار القانون المصري، وان يتضمن فرض عقوبات صارمة لحظر حالات الغش والخداع والتلاعب بالأسعار وغيرها من الممارسات غير المشروعة، لان تلك الممارسات تهدد استقرار البورصة.
- 3- ضرورة تعزيز دور الجهات الرقابية وخاصة هيئة الاوراق المالية في الحفاظ على استقرار سوق الأوراق المالية ومنع الممارسات الخاطئة، وضرورة مراعاة المهنية والموضوعية في نشر المعلومات من دون أي مبالغاة، وتشجيع المستثمرين على الإبلاغ عما يتوافر لديهم من معلومات خاصة بالتلاعب بالأسعار .
- 4- ضرورة التوعية والتنقيف للمستثمرين ولشركات الوساطة ولجميع المتعاملين في البورصة حول المضاربة غير المشروعة وكيفية اكتشاف حالات التلاعب بالأسعار وآليات تبليغ الجهات الرقابية عنها والتحذير من الممارسات غير القانونية.
- 5- تحديث التشريعات الحالية المتعلقة بالمضاربة غير المشروعة ومراجعتها بانتظام لمواكبة التطورات الحديثة في اسواق الاوراق المالية، والتصدي لمثل هكذا ممارسات متجددة ومبتكرة وغير مشروعة، لغرض حماية المستثمرين ولضمان النزاهة والشفافية في الاسواق المالية.

قائمة المراجع والمصادر

- 1- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، طبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 1994.
- 2- إبراهيم محمد أبو العلا، بورصات الأوراق المالية والقطن بالقاهرة والإسكندرية، الطبعة الأولى، مطبعة كوستا تسومان وشركاه، القاهرة، 1960.
- 3- احمد الباز، الالتزام بالشفافية والافصاح عن المعلومات في بورصة الأوراق المالية (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015.
- 4- احمد مخلوف، احكام التعامل في البورصة المصرية: دراسة قانونية مقارنة مع البورصات العربية والعالمية، مطبعة دار الهلال، القاهرة، 2008.
- 5- اسماعيل محمد علي عثمان، النظام القانوني لتداول أسهم شركات المساهمة في البورصة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2016.
- 6- امل محمد شلبي، الحد من اليات الاحتكار: منع الاغراق والاحتكار من الوجهة القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 7- جمال عبد العزيز العثمان، الافصاح والشفافية في المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة في البورصة، دراسة قانونية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
- 8- حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني (انجليزي-عربي)، الطبعة الخامسة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 2005.
- 9- سيف إبراهيم المصاروة، تداول الأوراق المالية الحماية الجزائية - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 10- شعبان محمد اسلام البرواري، بورصة الاوراق المالية من منظور اسلامي - دراسة تحليلية نقدية، الطبعة الاولى، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 2002.
- 11- صالح البربري، الممارسات غير المشروعة في بورصة الأوراق المالية، دراسة قانونية واقتصادية مقارنة، الطبعة الأولى، مركز المساندة القانونية، مصر، 2001.
- 12- عبد الحميد محمد الشواربي ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 13- عبد المنعم دسوقي، الموسوعة التجارية الحديثة في احكام محكمة النقض منذ انشائها حتى الان، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 1998.

- 14- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال: النظرية والمؤسسات النقدية، بورصة الأوراق المالية في مصر، تطور النظام المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 15- محسن احمد الخضير، كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة، الطبعة الثانية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
- 16- محمد احمد سلام، الشفافية والافصاح في سوق الأوراق المالية، "دراسة مقارنة مصري- امريكي-فرنسي" دراسة قانونية اقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2013.
- 17- محمد تنوير الرفاعي، صغار المستثمرين ودور هيئة سوق المال في حمايتهم مقارنة بأسواق المال الاجنبية (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007.
- 18- محمد حلمي عبد التواب، البورصة المصرية والبورصات العالمية: الية عملها - الرقابة عليها - الربط بين البورصات، الطبعة الاولى، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2004.
- 19- محمد فاروق عبد الرسول، الحماية الجنائية لبورصة الأوراق المالية -دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 20- منير ابراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
- 21- ندى صالح هادي، جرائم الاوراق المالية (دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2020.
- 22- نسرین عبد الحمید، الجرائم الاقتصادية "التقليدية والمستحدثة"، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، مصر، 2009.
- 23- نصر علي احمد طاحون، شركة إدارة محافظ الأوراق المالية - دراسة تأصيلية لبورصات الأوراق المالية والمحافظ المالية-، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 24- وهبة الزحيلي، العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الاماراتي والقانون المدني الأردني، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 1987.

ابحاث وأطاريح ورسائل جامعية:

- 1- احمد محي الدين احمد حسن، سوق الاوراق المالية واثرها الانمائية في اقتصاد اسلامي، اطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، 1989.
- 2- اشرف احمد عبد المنعم، رقابة الدولة على سوق الاوراق المالية في مصر، دراسة قانونية مقارنة بالولايات المتحدة الامريكية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2008.
- 3- سعيد بوهراوة، التلاعب في الاسواق المالية "عرض تحليلي نقدي"، بحث مقدم في الدورة العشرين للمجمع الفقهي الاسلامي المنعقد في مكة المكرمة للفترة من 25-29 ديسمبر 2010.
- 4- عبدالله بن محمد العمراني، التلاعب في الاسواق المالية (دراسة فقهية)، بحث مقدم في الدورة العشرين للمجمع الفقهي الاسلامي المنعقد في مكة المكرمة في الفترة من 25-29 ديسمبر 2010.
- 5- عبد الله راشد الشبلي، المضاربات الوهمية في البورصة، رسالة مقدمة لاستيفاء متطلبات درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت، 2008.
- 6- عرشوش سفيان، جريمة المضاربة غير المشروعة وفق القانون 15-21، مجلة الحقوق والحريات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد (10)، العدد (01)، 2022.
- 7- محمد بن ابراهيم السحبياني وعبدالله بن محمد العمراني، قواعد التداول الالكتروني في الاسواق المالية ونظرات في مستندها الفقهي، بحث مقدم ضمن اعمال مؤتمر اسواق الاوراق المالية والبورصات، برعاية كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، دبي، 2007.
- 8- محمد حلمي عبد التواب، استراتيجية تطوير البورصة وتحقيق الربط بالبورصات العالمية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، مصر، 2000.

المراجع الاجنبية:

- 1- Asim Ijaz Khwaja & Atif Mian, Unchecked Intermediaries: Price manipulation in an emerging stock market, Journal of Financial Economics, n. 78, 2005.
- 2- Daniel R. Fischel & David J. Ross, Should the Law Prohibit "Manipulation" in Financial Markets?, 105 Harvard Law Review 503, 1991.
- 3- Hubert de Vauplane & Odile Simart, The Concept of Securities Manipulation and Its Foundations in France and the USA, 23 Brook. J.Int'l L.203, 1997. Available at: <https://brooklynworks.brooklaw.edu/bjil/vol23/iss1/10/>
- 4- Jean Larguier, Philippe Conte, Stephanie Fournier, Droit Penal Special, 15e ED, Dalloz, Paris, 2013.
- 5- Roger LeRoy Miller, David VanHoose, Money, Banking & Financial Markets, 1st Edition, South-Western College Pub, Cincinnati, OH, USA, 2000.

مواقع الكترونية:

- 1- صحيفة العالم اليوم في عددها الصادر بتاريخ 1999/8/9. على الرابط الالكتروني التالي:
<https://gn4me.com/alalamelyoum/search.aspx/9/8/1999>
- 2- موقع هيئة الاوراق المالية والبورصة الامريكية، متاح على الرابط الاتي:
<https://www.sec.gov>

القوانين والانظمة واللوائح:

- 1- قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969.
- 2- القانون المؤقت لأسواق الاوراق المالية رقم 74 لسنة 2004.
- 3- قانون سوق رأس المال المصري رقم 95 لسنة 1992.
- 4- اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال المصري رقم 95 لسنة 1992.
- 5- تعليمات هيئة الاوراق المالية العراقية.
- 6- القانون النقدي والمالي الفرنسي لسنة 1996م.

أناشيد الطف عند الشاعر شاكر الغزي (مسلة الأرجوان) انموذجا

Anashid Al-Taf by Shaker Al-Ghazi

(The Purple Obelisk) Example

م. د. جابر حسين جبر

jjh60431@gmail.com

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 1

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 3

الملخص

لم تكن معركة الطف بصورها المأساوية المؤلمة، والبطولة المشرقة حدثاً عابراً يمكن تجاوزه، أو أن يطويه النسيان والاهمال كغيره من الحوادث التاريخية العابرة، بل هو فعل متجدد ذي ديناميكية فعّالة خلّاقة يستمد منه الشعراء الى يومنا هذا صور البطولة والبسالة، والحرية والتحرر، والثبات على العقيدة، ومواجهة الطغيان، فضلاً عن الجوانب الانسانية المضيئة التي طبعت هذه المعركة على الرغم ما فيها من مأساة عظيمة، ومصاب فادح لحق بآل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) متمثلاً بقتل الامام الحسين (عليه السلام) واستشهاده مع أهل بيته وأصحابه، فكان لهذا الدم وهذه الفاجعة أثر عظيم في نفوس الشعراء، يجددون ذكراها، ويلونون قصائدهم وأشعارهم بصورها وأخلاقياتها.

الكلمات المفتاحية: أناشيد الطف - مسلة الأرجوان - شاكر الغزي

Abstract

The battle of Tuff with its tragic and painful forms, and bright heroism was not a transient event that can be overcome, or folded by oblivion and neglect like other transient historical incidents, but rather it is renewed act with an effective creative dynamic from which poets derive to this day images of heroism and valor, freedom and liberation, stability on faith, and confronting tyranny, as well as the light human aspects that marked this battle despite its great tragedy, and fatal injury to the family of the Messenger of Allah (may God bless him and his family and grant him peace). Represented by the killing of Imam Hussein (peace be upon him) and his martyrdom with his family and companions, this blood and this tragedy had great impact on the hearts of poets, renewing its memory, and coloring their poems with their images and ethics.

Keywords: Tuff songs - purple obelisk - Shaker Al-Ghazzi

المقدمة

تقع فاعلية الانشاد الشعري بوصفه نتاجاً أدبياً خطابياً مقصوداً في خلق تواصل وتفاعل بين بنية النص ومتلقيه، فهو يتضمن "سياقاً أو ألحاناً إنشادية تحقق استجابة فائقة للنص"⁽¹⁾، ولا نقصد هنا الانشاد الشفوي المباشر، بل طريقة الشاعر في الكتابة المنتجة للنص وصيغها الخطابية في التعبير عن المعنى، ونقل الصورة الشعرية بسلاسة ومحاكاة للحدث الشعري والتفاعل معها والاندماج بها، وبما يحقق الاتصال الشعوري والتأثير النفسي المباشر⁽²⁾.

والأنشيد لغة: من : "نَشَدَ فلانٌ نَشْداً ونَشْدانا: تَذَكَّرَ، يقال: نشدتهُ بما عاهدني عليه فنَشَدَ، والضالة: طلبها وسأل عنها، ونشدتهُ فأنشدني وأنشد لي الشعر: قرأه رافعاً به صوته، وتناشدوا الأشعار: أنشدها بعضهم بعضاً، والأنشودة: الشعر المتناشد بين القوم ينشده بعضهم بعضاً وقطعة من الشعر من ينشدها القوم على إيقاع واحد، والأنشودة: قطعة من الشعر أو الزجل في موضوع حماسي أو وطني تنشده جماعة والجمع: أناشيد"⁽³⁾.

وفي الاصطلاح فإن الانشاد هو خطاب شعري يظهر "قيمة الجرس الصوتي للكلام، ويؤكد على الميزات الصوتية للشعر، وأنه في الوقت نفسه يساعد على جلاء الصورة البصرية الملاصقة للصورة السمعية، بميزات تعبيرية جديدة للصوت تساعد على إظهار قيمة الصورة السمعية والبصرية، فهو كلمات وموسيقى وإيقاع طوّعت جميعها للشعر، وعالم الكلمات، وعالم تعبيرية صغير اذا ما قيس بالعالم الأوسع اللغة"⁽⁴⁾.

(1) تفاعلية الانشاد والاستماع في تلقي الشعر العربي القديم، سعيد حسون حسين، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مجلد15، العدد 2، 2018م: 562.

(2) الخطاب في الانشودة الشعرية المعاصرة، عزام ابراهيم الحسيني، دار الفرات، ط1، دمشق، 2006م: 13.

(3) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2008م و921، مادة: نَشَدَ.

(4) شعرية الانشاد عند محمود درويش، عبادشي فوزية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر، 2008-2009م: 1.

وشاعر الأناشيد (شاكر الغزي) هو: شاكر ريكان الغزي، شاعر عراقي معاصر من مواليد (1978)، من محافظة ذي قار - قضاء البطحاء جنوب العراق وبها نشأ وأكمل دراسته، وانطلقت موهبته الشعرية عام (1997م) وصدرت له أول مجموعة شعرية عام (2010م) بعنوان (نبوءات هدهد بلقيس) ثم استمر نتاجه الشعري بعد ذلك، وشارك بالعديد من المهرجانات الشعرية محلياً وعربياً، ونال جوائز عدة، ومازال على قيد الحياة ومستمراً بنتاجه الأدبي والشعري⁽¹⁾.

وفي مجموعته الشعرية (مسلة الأرجوان) يأخذنا الشاعر (شاكر الغزي) وعبر أناشيد مسلته الأرجوانية الى أحداث معركة الطف الخالدة ناهلاً منها -كغيره من الشعراء- تلك الجوانب الانسانية المضيئة التي جسدها الإمام الحسين وأهله وأنصاره، ومُظهراً في الوقت ذاته النزوع والشرور البشري في التعدي على الكيان الانساني قتلاً وفتكاً دون رادع من ضمير او شعور، ولاسيما مع شخصية مقدسة كشخصية الامام الحسين (عليه السلام) وهو ابن بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والكيفية التي قتل فيها، والتي لم يسلم من فتكها حتى النساء والشيوخ والأطفال من أهله وأصحابه، إذ يأخذنا الشاعر (شاكر الغزي) إنساناً وشاعراً وعبر لغة رقيقة حزينة الى استنكار ذلك الدم البريء النقي الطاهر الأرجواني المسفوك ظلاماً وعدواناً، وتخليده في مسلته التي تأبى الاندثار او النسيان، وعبر هذا البحث الموسوم بـ (أناشيد الطف في مسلة الأرجوان) ستختص الدراسة هذه بإظهار الجوانب البطولية والانسانية لمعركة الطف وكيفية تناولها بنزوع انساني محض في المجموعة الشعرية (مسلة الأرجوان) للشاعر (شاكر الغزي) على وفق مبحثين اثنين استلهما الباحث في التمهيد لمعنى الانشودة والانشاد في الشعر، وترجمة موجزة لحياة الشاعر ونتاجه الشعري، وقد خصص المبحث الأول للحديث عن موضوعة المرجعيات الدينية في (مسلة الأرجوان) وأثرها في التوجه الخطابي وقصديته في مجموعته الشعرية، أما المبحث الثاني فتناول الباحث فيه أثر المرجعيات الشعبية في هذه المجموعة الشعرية، ثم تلت هذين المبحثين خاتمة بنتائج البحث التي توصل اليها الباحث.

(¹) ينظر: البنى الاسلوبية في (مسلة الأرجوان) للشاعر شاكر الغزي، كريمة نوماس المدني وعباس عبد الحميد عدنان، مجلة دواة، م6، ع23، السنة السادسة، 2020م: 45-46.

المبحث الأول

المرجعيات الدينية

يشكل الموروث الديني، ولاسيما في نصه المقدس بالقرآن الكريم مرجعاً ثقافياً مهماً في تجارب الشعراء وخيالهم، فهي "مزيج مركب بين الثقافة والمرجعية والتي تعني استقدام او استخدام إحدى الروافد الثقافية وتوظيفها في نص نثراً أو شعراً ما،... فتترك في نصه او عمله الفني جمالية تحسب له... ويجعله اكثر بلاغة وجزالة وقوة في الأسلوب واللغة، كما تضيف عليه لمسة ثقافية متميزة"⁽¹⁾.

فحضور المرجعية الدينية في النص الشعري تعزز خطابه وتقوي دلالاته، فالقرآن الكريم والحديث النبوي وأحاديث الأئمة المعصومين وغيرها اقتباساً وتضميناً أو إشارة إنما هي "منطلقاً من أن لهذه التوظيفات قيمة إبداعية جمالية، ممثلة في هيمنة التشكلات النصية الدينية على جوانب من نصوص المبدع، وأخرى دلالية يستهدف بها دعم فكرته التي بنى نصه عليها وتقويتها"⁽²⁾.

والشاعر شاكر الغزي مدفوعاً ببيئته الجنوبية الحزينة بطابعها الوجداني واعتقاده الديني المذهبي تشكلت في داخله الطف وكربلاء خطأ عميقاً من الحزن الذي لا يمحي بعد ان تشكلت فيه تلك التركيبة الممزوجة بين حزن الجنوب العراقي، وسرمدية الحزن على مقتل الامام الحسين (عليه السلام) والطريقة الوحشية التي قتل فيها، فكان لإظهار قيمة التضحية والبطولة والفداء مع امتداداتها ومركزيتها عند الامام الحسين (عليه السلام)، وهو ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأحد الأئمة المعصومين الأطهار (عليه السلام)، وعلى وفق وظيفته الدينية التي هي امتداد للقرآن الكريم وللرسالة النبوية في مسألة الأرجوان الهدف الأسمى والأكثر اعتماداً، ولاسيما مع تداخل النص الديني مع شخصية دينية مقدسة متمثلة في الامام الحسين (عليه السلام)، إذ كانت المرجعيات الدينية عند الشاعر الغزي سياقات متداخلة ما بين النصوصي المقدس والوظيفة الدينية المقدسة يعضد بعضها بعضاً وصولاً لمركزية الحزن في أناشيد الطف، وإظهاراً لمظلومية

(¹) المرجعيات الدينية في شعر رابعة العدوية، حسين كنعان غالب، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، المجلد 3، العدد 100، 2024م: 82-83.

(²) المرجعيات الدينية في شعر علي الفثال دراسة بلاغية، سرمد محمد بكر السعدي، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، 2024م: 25.

الطف ورجالها في كربلاء وبما يزيد النص الشعري تكاملاً وتوحداً موضوعياً وفنياً، ويزده جمالاً وابداعاً وبلاغة، دافعاً بالخيال لربط الصور المتوهجة في النص بانساقها المرجعية وتكوين دلالة جمالية ذهنية تكشف عن حجم البطولة والفداء والتضحية عند الامام الحسين (عليه السلام) وتكوينه الديني وظيفية ونسباً وانتماءً.

ففي نصه الموسوم بـ (نشيد الاستشهاد) يطلق الغزي وجدانه مترنماً بإيمان الشهيد بهدفه الديني وأنه المصلح في أمة جده رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولو كان ذلك على حساب حياته وجسده المقدس في قوله (عليه السلام): (مَنْ كَانَ فِينَا بِاذِلٍّ مَهْجَتَهُ مَوْطِئاً عَلَى لِقَاءِ اللَّهِ نَفْسُهُ فَلْيَرْحَلْ مَعَنَا)، متخذاً من القرآن الكريم مرجعاً دينياً لنصه هذا في اشارته لسورة الأعلى، إذ قال⁽¹⁾:

مستوحشاً درب الرحيل

فأهله يتناثرون مع الرياح

هباء

فاختار يوقد روحه للسالكين

بها الدروب الموحشات أضواء

واختار سنسخ سورة الأعلى

فطأطأت الرماح رؤوسها الشماء

يتخذ الشاعر من الإشارة الى اسم سورة (الأعلى) مرجعاً نسقياً دينياً دون التصريح بإحدى آياتها، فالإشارة والتلميح يحتاجان الى "نظام استدلالي خاص يتحقق من خلال الوقوف على المعنى المقامي، إذ لابد من محيط خارجي يشتمل على المعنى اللغوي ويؤثر فيه، وهو سياق الحال والأنظار الخارجية والقرائن وغير ذلك مما يؤثر في تشكيل المعنى، وهذه الأمور جميعاً تحتاج الى معرفة مشتركة بين طرفي الخطاب"⁽²⁾.

(1) مسلة الأرجوان، شاكر الغزي، العارف للمطبوعات، ط1، بيروت، 2013م: 142-143.

(2) التواصل الاشاري البلاغي في التراث البلاغي العربي الجذور والامتدادات، هناء عبد الرضا رحيم الربيعي، مجلة العلامة، مجلد5، عدد 2، 2020م: 9.

وعلى وفق هذا اختار الشاعر اسم سورة الأعلى بوصفها مرجعاً سياقياً لإظهار الفلسفة الحسينية في الرحيل الى كربلاء واستشهاده فيها مؤمناً بواجبه وقدره، ومحتسباً أجر ذلك عند الله، فسورة الأعلى بآياتها تحمل في دلالاتها معاني قدرة الله عز وجل، ودلائل آياته الاعجازية في الكون التي توجب الايمان به والتسبيح باسمه الأعلى، ففيها "أمر بتوحيده تعالى على ما يليق بساحته المقدسة وتنزيه ذاته المتعالية من أن يذكر مع اسمه غيره او يسند الى غيره ما يجب أن يسند اليه كالخلق والتدبير والرزق، ووعد له صلى الله عليه وسلم بتأييده بالعلم والحفظ وتمكينه من الطريقة التي هي أسهل وأيسر للتبليغ وأنسب للدعوة"⁽¹⁾.

وعلى وفق هذا أقام الشاعر في نصه الربط الخطابي في قصديته ما بين وجوب الايمان بالله سبحانه وتعالى عبر آياته المعجزة التي جاءت في السورة، ومن ثم طاعته المطلقة، وبين وجوب الايمان بالإمام الحسين (عليه السلام) وقضيته التي خرج اليها في سبيل نصرته دين الله والخضوع لها، فضلاً عن قيمة الترابط الروحي التي تفسر تلك التضحية العالية، وتقديم النفس والأهل والأصحاب في سبيلها عبر مفردات (مستوحشاً، وأهله يتناثرون، واختار يوقد روحه، واختار ينسخ سورة الأعلى)، فهذه كلها إرادات اختيارية أطرّت مشهد الطف والرحيل اليها، استدعت معها الشاعر أن يتغنى بها نشيد بطولة وفداء وتضحية، يغلفها بوجدانية عالية واتساق مرجعي، ليحدث أكبر قدر من التأثير العاطفي لدى المتلقي او القارئ، ومن ثم يعيد رسم مشهد الرحيل الى الطف ومعركة كربلاء وقد استمد طاقاتها الروحية من القرآن الكريم ونصوصه المقدسة.

وفي قصيدته الموسومة بـ (كهيعص) نجد النص القرآني ماثلاً في مرجعيته السياقية والنصية الثقافية، إذ قال فيه الشاعر⁽²⁾:

كافُ الكروبِ بلائه... تتكربلُ

وببائه... أمُّ الكتاب تُبَسِّمُ

وبنونه... هاءُ الهلاكِ تمرَّستُ

(¹) الميزان في تفسير القرآن، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، منشورات مؤسسة الاعلى للمطبوعات، بيروت: 1417هـ: 263/20.

(²) مسلة الأرجوان: 11-12.

أدنى الذي فعلته... ما لا يُفعل

وثلاث ياءات...

يزيدُ يُخطُّها بالموبقات:

يُبيحُ، يَهْدِمُ، يَقْتُلُ

عَطْشاً... فتغرُّ الله تنكثُ العصا

وعيون آل الله منها تُسَمَلُ

.....

جسداً تُبْصِغُهُ السيوف...

فترْفَعُ الأيدي...

عسى قربانها يُتَقَبَّلُ

يتخذ الشاعر من حروف فاتحة سورة الكهف (كهيعص) عنواناً مرجعياً دينياً يضيء به نصه الشعري هذا في ذكر واقعة الطف وأحداث كربلاء المؤلمة المفجعة، إذ ارتبطت هذه الحروف بالفكر الإمامي بذكر الحسين (عليه السلام) "قال كاف اسم كربلاء، والعين عطشه، والصاد صبره" ⁽¹⁾، ثم يتخذ الشاعر من تبضيع الحروف ومنحها الدلالات المناسبة المحاكية للواقعة وضعاً مشابهاً لتأويل حروف فاتحة سورة الكهف في دلالات حروف الكاف على كربلاء ومصائبها، ودلالة حرف الباء على البسمة، ودلالة الهاء على الهلاك، والياء على أفعال يزيد المشينة في (يبيح، ويهدم، ويقتل)، ولهذا التبضيع في فاتحة سورة الكهف للحروف، وما اتخذه الشاعر فيها من دلالات تبضيعية خاصة تركز بؤرة النص ودلالته في الإشارة لتقطيع جسد الامام الحسين (عليه السلام) في المعركة وتبضيعة، فإذا كل قطعة منه هي دلالة بطولة وتضحية، وهي في الوقت ذاته حكاية مأساة ذبيح نصر الله ودينه وشريعة نبيه (ص) حتى غدا ذبيحاً تقطعه السيوف وتدوسه الخيل في صورة عنف دموية مفجعة، وعلى وفق هذا يحدث الاتصال الدلالي عند الشاعر في الربط ما بين المرجعية الامامية في تأويل (كهيعص) بوصفها دلالة نصية مقدسة ومرجعية سياقية دينية مع النص

(¹) بحار الانوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، دار احياء التراث العربي، بيروت، (د.ت): 178/14.

القرآني في قبول التضحية من ابن بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في طلبه للإصلاح في أمة جده في قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَهَا قَرْبَانَا فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ. قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ. قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾⁽¹⁾، أو ذلك إشارة لقول السيدة زينب (عليها السلام) عقيلة الطالبين في قولها: "اللهم تقبل منا هذا القربان"⁽²⁾.

فالمرجعية السياقية وحضور النص المقدس فيها تمثل حضور المشترك العقائدي في ذات الشاعر ومحاولة خلق صورة متأولة لفاجعة كربلاء يدركها المتلقي وتحقق عند الاقتناع ومن ثم التأثير الروحي والنفسي بها من أجل ديمومتها واستمرارها كجذوة ثورة لا تنطفئ، متحققة بفعل القبول الإلهي لفكرة التضحية في سبيل الله والدين، ولو كانت على حساب الجسد وتقطيعه أوصالاً في مواجهة الظالمين. وفي قصيدته (بنفسجة الرمل اللاهب)، قال الشاعر⁽³⁾:

لا ناصر: إلا المهنّد

مُدُّ رَأْيٍ إِفْرَنْدُهُ

وشِي الكريهة دَبَجَهُ

إِذْ أَوْتَدُوا لِلْحَرْبِ...

إِذْ يَطُّ الرَّمَادُ بِأَخْمَصِيهِ

وَنَارُهَا مُتَأَجِّجَةٌ

فَتَلْفُ أُرْدِيَةِ الْهَزِيمَةِ بَعْضَهَا

وَيُعَمِّمُ الْخَيْلُ أَحْمَرًا الْإِنْسِجَةَ

يجعل الشاعر من ألفاظ العنف والشدة مداراً لنصه هذا، فهو نص تفيض ألفاظه عنفاً وشدة وبأساً في محاولة منه لبيان دلالة قوة الهدف العقائدي عند الامام الحسين (عليه السلام) في مواجهته لهذه الحرب الضروس وأعدائه القساة الظالمين فيها، وفي سبيل هذا المعنى وهذه الدلالة يتكئ الشاعر على النص

(1) سورة المائدة، الآية: 27.

(2) حياة الامام الحسين (ع) دراسة وتحليل، باقر شريف القرشي، تحقيق: مهدي باقر القرشي، قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة، ط21، 2008م: 301/2.

(3) مسلة الأرجوان: 57-58.

الديني في قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾⁽¹⁾، إذ يحاول الشاعر عبر هذا التناص الديني إظهار محاولة الأعداء في قهرهم للدين وإطفاء جذوته وترك شريعته السمحاء ووقوف الامام الحسين (عليه السلام) في مواجهة هذا الأمر وبما يمنح الامام الشرعية في إعادة بعث الحياة للإسلام وإطفاء حقد وحرب الخصوم وغايتهم المرتجاة.

ومن تمثلات هذا المط في شعر شاكر الغزي ما حمله نصه الموسوم بـ (قمر آيل للذبول) قال فيه⁽²⁾:

هو البدرُ

هالاتُ الدماءِ وشأخه

وأقصى مئى بدرِ المجرةِ

وصفهُ

أضاء

فظنَّ الليلُ غيرَ مُعْسِيسٍ

وصبحُ المنايا

ما تنفَسَ طيفُهُ

يُرتلُ سِفْرَ المستميتينِ ضاحكاً

يُقَقِّيه من مزمارِ داودَ عَرْفُهُ

فأسكرَ حتى الموتَ من دمٍ يوجهه

فَقَهقه رَخَوَ العودِ... واختالَ دَفُّهُ

يتخذ الشاعر من قوله سبحانه وتعالى: ﴿والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس﴾⁽³⁾ مرجعاً نسقياً نصياً دينياً يؤطر به دلالة التضحية التي قومها الامام الحسين (عليه السلام) في معركة الطف، هذه التضحية العظيمة التي خلدت اسمه في سفر الشهادة والبطولة والفداء، لكنه يتخذ من لفظتي (عسعس وتنفس) بُعداً آخر مكنياً بهما عن دلالات الظهور والمواجهة لا الخفاء والتواري أو التدرج في مناجزة التحدي، ضاحكاً مستبشراً بالموت، مختلاً، فالشهادة عند الامام الحسين (عليه السلام) يقين كالضياء والنور لا يحتاج معه

(1) سورة المائدة: 64.

(2) مسلة الأرجوان: 52-53.

(3) سورة التكوين: 17-18.

الى صراع النفس مع الموت أو حصول تردد في المواجهة التي يُكنى عنها بـ (معسوس، وصبح المنايا)، فهو في تجلّ تام للموت والتضحية، ساخراً منه، ولعلّ مرد هذا يعود الى ما سكن ذهن الشاعر من صور البسالة والفداء والمواجهة التي غلفت شخصية الامام الحسين (عليه السلام) حتى غدا مثلاً عنده، يستجليه وعيه عبر مسارات ثقافية نسقية تظهره الى سطح النص، وقد عضده بمرجعية نصوصية مقدسة من القرآن الكريم كي يمنحه شرعية المواجهة وقداصة الموقف، ويمنحه جمال الصورة الشعرية ودلالاتها الواضحة التي يتلمسها المخاطب عبر ذهنية تراثية استقرت في وعيه فسرّبها النص، وتأوله وفهم أسرارها ومبتغاه.

المبحث الثاني

المرجعيات الشعبية

تُعد المرجعيات الشعبية رافداً مهماً من روافد بناء النص الشعري وتأويله وتفسيره، فهي تظهر بشكل لاواعي ولا شعوري واندفاعاً فطرياً ثقافياً نحو ظاهر النص ومنطقة الشعور فيه، محملة بطاقة دلالية وتعبيرية تمكن المتلقي أو القارئ من فهمه واستيعابه، وإدراك مكامن المعنى، وهذا ما يمنح المرجعية الشعبية ولاسيما التراثية منه بُعداً فنياً ودلالياً غير الذي تعارف عليه الآخرون، فتشع منه حياة جديدة، تنبض بالمتعة والإثارة⁽¹⁾.

فالمرجعيات الثقافية بصورة عامة والشعبية بصورة خاصة "تشكل اللبنة الأساس للشعراء، فالأدب بصورة عامة والشعر منه خاصة ثمرة من ثمار الثقافة، ونتاج من نتاجاتها المعرفية والعاطفية، وبهذا يشترك المبدع والمتلقي بالمرجعيات الثقافية الراسخة في ذهن كل منهما"⁽²⁾.

(1) ينظر: الصورة الشعرية بين المرجعيات التراثية وحدثة الرؤيا في شعر فاروق شوشة، سوسن رجب بدر، مجلة بحوث العلوم الاسلامية، المجلد 2، العدد 4، 2018م: 278.

(2) المرجعيات الثقافية الحديثة للشعر الشيعي في العصر العباسي، حسين نعمة بيتي العلياوي وحريي نعيم محمد الشبلي، مجلة الباحث، المجلد 41، العدد 2، 2022م: 583.

إنّ مرجعيات شعبية من مثل أناشيد الطفولة وحكايا العامة والتراثية والأساطير وغيرها شكّلت ميداناً فسيحاً عند الشاعر شاكر الغزي وهو يبعث أناشيده في مسلة الأرجوان، إذ شكّلت بُعداً لا واعياً اتخذ مسربه في أنساقها، ليعبر عن عمق المأساة الكربلائية من جهة، ومن جهة أخرى يظهر ذلك التداخل والتعايش ما بين تراثه الخاص وهو ابن بيئة الجنوب بسمااتها وخصائصها الثقافية، وبين شخصية الامام الحسين (عليه السلام) وفاجعة كربلاء ومأساتها وما أثارت من حزن وألم سرمديين، حتى تعالق كل ذلك في داخل اللاوعي وأصبح أناشيد تظهر شعوريتها المتدفقة في النتاج الشعري دون قصدية خطابية، بل كتأثر فطري وبما يمنح النص بُعداً دلاليّاً وجماليّاً ممتعاً، ويضيء فيه المعنى ليصبح أكثر إشراقاً وإدهاشاً .

ففي نصه الشعري الموسوم بـ (من ذكريات الطفولة) يستغل الشاعر الطاقة الكامنة في أناشيد الطفولة كمرجع شعبي يؤطر به الدلالة ذات الطابع الفجائي المرير، إذ يقول⁽¹⁾:

ومن الأنين يكاد يحترق اللهاث

لبيك ثأر الله

تعلو صرخة

فكأتما في الطف مازال المحاصر

يستغيث... ولا يُغاث

كُنّا نجىء إلى المجالس،

لم نكن نبكي،

فأعيننا الصغيرة لا تُساقط دُمعاً

إلاّ اعتصاراً،

(¹) مسلة الأرجوان: 5-38.

لم يبقَ شيءٌ من أناشيد الصِّبا

إلا مقامٌ

لستُ أدريه: حجازٌ أم صَبَا؟

لكني

ما زلت أحفظهُ ولا أنساه

ما زلتُ أنشدُهُ:

(أبدُ والله ما ننسى حسيناه)

يتكئ الشاعر في النص أعلاه على كل ما هو شعبي ليتخذ منهى نسقاً شعورياً يعضد الحزن والمأساة ليبرز فيه كثيمة أصيلة أراد الشاعر إظهارها بقوة ووضوح، ففي قوله: (لبيك ثأر الله) و(كُنّا نجىء الى المجالس) و (أعيننا الصغيرة) و (ما زلت أحفظه ولا أنساه) إشارات واضحة لكل ما هو طفولي شعبي تعيش ثقافياً واجتماعياً مع قضية الطف ومعركة كربلاء والحسرة التي لازمت الناس بعدها، وفي هذا تأكيد على عظم المأساة عند الشاعر، وإظهار أكبر قدر من التعلق والتشارك والحزن، حتى نجد ذروة هذه المرجعية الشعبية في قوله: (أبدُ والله ما ننسى حسيناه) وهو أهزوجة شعبية معروفة في وسط وجنوب العراق، تقال أيام ذكرى محرم مع كل تجمع ديني، او مجلس حسيني يذاكر مأساة الحسين (عليه السلام)، فهذه الأهزوجة هي ترديد صوتي مطعم بروح الجماعة والثورة، وتعبير عن الاتصال الروحي مع القضية الحسينية التي تتعق حزنًا مع مرور الزمن، وفيها يركز الشاعر على إظهار تلك الدلالات الحزينة التي ملأت قلبه وتداخلت مع شعوره، ففي هذا الجانب وكمراجع شعبي ثقافي تغدو أناشيد وأهازيج الطفولة في الشعر نوعاً من الإشارة الى البناء الروحي الذي تقوم عليه الشخصية، ووسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية التي تغرس في الجذور⁽¹⁾، ويقوم عودها عليه ايماناً وعقيدة، فضلاً عن دورها في " إبراز الرموز والابطال

(¹) ينظر: أناشيد الاطفال في الشعر الفلسطيني من سنة 1920-1984، مرزوق بدوي عبد الله البدوي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004م: المقدمة: ط.

والمواقف والاحداث وتعميق الروابط بين الاجيال، وكذلك إثراء المخزون اللغوي والثقافي، والاحساس بالقيم الجمالية والذوق السليم، وتوسيع المعارف الانسانية، والتجارب الحياتية التي تتعلق بواقع المجتمع الذي يعيش فيه⁽¹⁾.

وفي النمط ذاته يستلهم شاكر الغزي أناشيد التعزية الخاصة بقراءة المجالس الحسينية بوصفها مرجعاً نسقياً شعبياً يظهر عمق التمسك بمبادئ القضية الحسينية والايمان المطلق بها، وإنها جزء لا يتجزأ من شخصيته وشخصية مجتمعه الذي ينتمي إليه، إذ يقول⁽²⁾:

ما زلتُ أسمعُ

صوتَ حمزة أو وطنَ

للآن في أذني...

يُردّد في شَجَن

مُذ كنتُ طفلاً عابثاً

ألهو بسيفي

في بيوتات القبيلة

حتى التهاء الموتِ بالرّممِ القليلةُ

سأظلُّ اسمعُ:

(إحنة غير حسين ما عدنه وسيلة)

(¹) في أدب الاطفال، نزار نجار، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1994م: 10.

(²) مسلة الأرجوان: 39.

ف(حمزة) و(وطن) قارئان حسينيان، لازما قضية الحسين (عليه السلام) شعبياً واجتماعياً بصوتهما الرخيم العذب الحزين، وأصبحا علامة حزن عند كل محرم، حيث ذكرى مقتل الامام الحسين (عليه السلام) في العاشر منه، فهما وعلى وفق هذا متغلغلان داخل روح وجسد كل محب للإمام الحسين (عليه السلام)، ولاسيما في جنوب الحزن، جنوب العراق موطن الشاعر شاكر الغزي، ويتجذران مع كل فرد فيه من الطفولة وحتى المشيب، وهذا ما صرح به الشاعر في انتقاله من مرحلة الطفولة الى مرحلة كتابة النص، إذ قال: (للآن في أذني) و(مذ كنت طفلاً عابثاً ألهو بسيفي)، وبانتقاله ذكية من الشاعر يستمد المرجعية الانشادية بلغتها العامية الدارجة (إحنة غير حسين ما عدنه وسيلة) ليؤطر بها هذا الفارق الزمني بين مرحلتين من عمره في عمق التمسك بالقضية وحزنها السرمدي، جاعلاً من الحكاية الشعبية وأناشيدھا المتناقلة في الأسماع مرجعاً يؤكد به ذاته ويمنح الحزن صفة العموم انطلاقاً من داخله الشعوري الحزين المفجوع، وليرسم دلالة شعبية اجتماعية تضفي النص بدلالات التأثير المتجذر في النفس من الطفولة مما يجعل المعنى مكشوفاً أمام المتلقي بسهولة ويسر مع حضور المتعة والدهشة الشعرية والصورية الجمالية.

وفي تمثل آخر يقول الشاعر الغزي متكنّاً على المرجعية الشعبية في مجموعته الشعرية⁽¹⁾:

انثُر

رذاذ الملح فوق جراحنا

علّ الجراح

تُشِبُّ فينا النارا

علّ الضمائر

أن تقوم من الثرى وتشقّه

فلقد شكّت إضمّاراً

(1) مسلة الأرجوان: 131.

ولعلنا

- والعار تغسله الدما -

أن تُرخَص الدَم

كي نزيل العارا

يركز الشاعر على دعوة الثورة والتغيير المستمدتان من ثورة الطف وموقف الامام الحسين (عليه السلام) البطولي في العاشر من محرم، جاعلاً من هذه الثورة طريقاً نحو الحرية والتحرر ونبذ الظلم ولو كان ذلك بقوة السيف، ولأجل هذا يستمد الشاعر من السياق الشعبي في مصطلح (غسل العار) مرجعية لطلبه بالتغيير والثورة، ف(غسل العار) عادة لازالت قائمة في مجتمع الشاعر، تقوم على رد الثأر بالقتل دون غيره رداً للعيب والانتقاص الاجتماعي في حال عدم القصاص او الرد، فتغدو مرجعية القصاص في الثأر شعبياً في النص انعكاساً عند الشاعر للإصلاح الاجتماعي كما طالب به الامام الحسين (عليه السلام) ودفع دمه وجسده من أجل هذا الهدف، وبهذا يتوقف المعنى كرسالة تغيير ثورية عنيفة قاسية في النص يتلقاها القارئ دون عسر تأويل أو فهم.

ومن تمثّل آخر يتخذ فيه الشاعر من الحكايا الشعبية وأناشيدها الخاصة بواقعة الطف مرجعاً مناسباً لنصوصه، فمن تلك الحكايا الساكنة في الموروث الشعبي وأناشيده، قصة القاسم ابن الحسن (عليه السلام) وما ارتبط بهذه الشخصية من طقوس (عرس القاسم، وصينية القاسم) هذا الفتى الذي قُتل في المعركة وهو في ريعان صباه وشبابه، فكان لهذه الصفة أن لازمت الوجد الشعبي واستقرت في حكاياه وأناشيده الحزينة، إذ قال شاكر الغزي في نصه (أمّي تبكي على صينية القاسم) ⁽¹⁾:

أبِلُّ وجنتي دماً... ودمعاً

إذا أمّي على العريس تنعى

(1) مسلة الأرجوان: 61-62.

بمنظورات كاظم:

(يُمّه ذكريني من زفة شباب)

تمرّ سرعى

توضّب في المحرم كلّ عامٍ

صواني العرس:

أبخرة... وشمعا

تدوّف بدمعها الحنّاء:

(مُخروم من شَمّ الهوّه)

وتضيقُ ذرعاً

يتكئ الشاعر على بؤرة مركزية شعبية عاطفية معروفة في مجتمعه وهي (النعي)، فهو صفة ملازمة لنساء الجنوب التكلّي المفجوعات على مر الزمان بأحباتهن، في المآسي والحروب وأعوام الجوع والقهر، لينقل دلالاته من إطارها الشعبي العام الى نصه الشعري محملاً إياه أكبر قدر من مرارة الحزن والموت على مصرع القاسم شهيد الطف الفتى الشاب، وقد عضد هذه الدلالة بمارسخ الذهنية الشعبية الحكائية لأهل الجنوب من عادات وتقاليد وأناشيد تحاكي واقعة الاستشهاد عبر فضاءات (عرس القاسم) و(صينية القاسم) كي يدرك القارئ او المتلقي عمق الفاجعة ويدفعه نحو مشاعر الألم والتفجع، متخيلاً ومتأولاً صورة الفتى موسداً التراب، مقطع الأوصال في موازاة صورة أخرى أقامها المخيال الشعبي له كعرّيس لم يهنأ بشبابه وأيام حياته، وهنا تظهر مركزية الألم وبؤرة الحزن في النص.

الخاتمة

شكّلت المرجعيات الدينية والشعبية أساساً مهماً في تكوين الصورة الشعرية عند الشاعر شاكر الغزي في مجموعته الشعرية (مسلة الأرجوان)، فعبر هذه المرجعيات أظهر الشاعر حجم مأساة واقعة الطف في أناشيد وجدانية خالصة الحزن والتأسي، متخذاً منها سبيلاً وواسطة لإظهار أكبر قدر من دلالات البطولة والتضحية والوجع المفجع الذي رافق أحداث معركة الطف الخالدة، وهذا ما يقرب النصوص من المتلقي ويمنحها القبول والاقناع ويضفي عليها طابعاً نصوصياً دينياً أو شعبياً عبر آليات الانشاد أو الحكاية، مما يجعلها سهلة التفسير والتأثير في ذاته وشعوره، وبما يمنح حادثة الطف دوام الاستمرار والخلود.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

- بحار الانوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، دار احياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)
- حياة الامام الحسين (ع) دراسة وتحليل، باقر شريف القرشي، تحقيق: مهدي باقر القرشي، قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة، ط1، 2008م.
- الخطاب في الانشودة الشعرية المعاصرة، عزام ابراهيم الحسيني، دار الفرات، ط1، دمشق، 2006م
- في أدب الاطفال، نزار نجار، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1994م.
- مسلة الأرجوان، شاكر الغزي، العارف للمطبوعات، ط1، بيروت، 2013م
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2008م
- الميزان في تفسير القرآن، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، منشورات مؤسسة الاعلى للمطبوعات، بيروت: 1417هـ

ثانياً: الرسائل والاطاريح

- أناشيد الاطفال في الشعر الفلسطيني من سنة 1920-1984، مرزوق بدوي عبد الله البدوي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2004م
- شعرية الانشاد عند محمود درويش، عبادشي فوزية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر، 2008-2009م.
- المرجعيات الدينية في شعر علي الفتال دراسة بلاغية، سرمد محمد بكر السعدي، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، 2024م

ثالثاً: البحوث المنشورة

- البنى الاسلوبية في (مسلة الأرجوان) للشاعر شاكر الغزي، كريمة نوماس المدني وعباس عبد الحميد عدنان، مجلة دواة، م6، ع23، السنة السادسة، 2020م
- تفاعلية الانشاد والاستماع في تلقي الشعر العربي القديم، سعيد حسون حسين، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مجلد15، العدد 2، 2018م.
- التواصل الاشاري الابلاغي في التراث البلاغي العربي الجذور والامتدادات، هناء عبد الرضا رحيم الربيعي، مجلة العلامة، مجلد5، عدد 2، 2020م

- الصورة الشعرية بين المرجعيات التراثية وحداثة الرؤيا في شعر فاروق شوشة، سوسن رجب بدر، مجلة بحوث العلوم الاسلامية، المجلد 2، العدد 4، 2018م
- المرجعيات الثقافية الحديثة للشعر الشيعي في العصر العباسي، حسين نعمة بيتي العلياوي وحربي نعيم محمد الشبلي، مجلة الباحث، المجلد 41، العدد 2، 2022م
- المرجعيات الدينية في شعر رابعة العدوية، حسين كنعان غالب، مجلة دياالى للبحوث الانسانية، المجلد 3، العدد 100، 2024م

تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على المبادئ المحاسبية – دراسة نظرية

الباحثة أسماء زكي الطائي

قسم المحاسبة

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

أ. د سنان زهير محمد جميل

قسم المحاسبة

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

تاريخ قبول البحث: 2 / 9 / 2025

تاريخ استلام البحث: 13 / 7 / 2025

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل التأثيرات لاستخدام الذكاء الاصطناعي على المبادئ المحاسبية، بوصفها الإطار الفكري الذي تستند إليه عملية إعداد وعرض التقارير المالية. وقد جاءت أهمية البحث في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي فرض تحديات فكرية على البنية المعرفية للمحاسبة، لا سيما في مدى ملائمة المبادئ المحاسبية الراسخة لبيئة تعتمد على الخوارزميات الذكية والمعالجة اللحظية للبيانات. تتناول البحث أربعة مبادئ أساسية، هي: مبدأ القياس الفعلي، مبدأ تحقق الإيرادات، مبدأ تحقق المصروفات، مبدأ الإفصاح، من خلال استعراض التأثيرات التقنية والفلسفية الناتجة عن توظيف الذكاء الاصطناعي في المحاسبة.

وقد أظهر البحث أن الذكاء الاصطناعي لا يلغي هذه المبادئ، بل يدفع نحو إعادة تفسيرها وتطويعها لتتوافق مع نماذج القرار الحديثة، ويعزز من وظائفها بدلاً من تقويضها. وخلص الباحثان إلى أن إن استخدام الذكاء الاصطناعي في البيئات الرقمية المعاصرة يدفع نحو إعادة تأطير مفهوم الوحدة المحاسبية، ليشمل الكيانات الافتراضية ومنصات الذكاء الاصطناعي المشتركة، مما يقتضي تطوير معايير محاسبية قادرة على تحديد حدود الكيان المحاسبي في ظل التشابك التقني المتزايد.

توصي الدراسة بضرورة قيام الهيئات المحاسبية الدولية والوطنية بوضع دليل إرشادي لتوسيع مفهوم "الوحدة المحاسبية" ليشمل البيئات الرقمية والتقنيات المشتركة، مع وضع معايير تساعد على التمييز بين ممتلكات الكيان وموارد الأنظمة الذكية المُشغلة ضمنه. **الكلمات المفتاحية:** المبادئ المحاسبية، الذكاء الاصطناعي.

مقدمة ومشكلة البحث:

في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم، أصبح الذكاء الاصطناعي (AI) واحداً من أبرز التقنيات المؤثرة في بيئة الأعمال المعاصرة، حيث بات يُستخدم على نطاق واسع في مختلف أنشطة المحاسبة، من جمع البيانات وتحليلها، إلى إعداد التقارير والتنبؤ بالأداء المالي. ونتيجة لذلك، بدأت الأسس الفكرية للمحاسبة - وعلى رأسها المبادئ المحاسبية - تواجه تحديات تتطلب إعادة فحص ومراجعة، لا سيما من حيث ملائمتها لمتطلبات المعالجة الذكية والقرارات المعتمدة على الخوارزميات.

إن المبادئ المحاسبية كالإفصاح، الثبات، التحفظ، المقابلة، الاعتراف بالإيرادات، وغيرها، تمثل قواعد استقر عليها الفكر المحاسبي لضمان تقديم معلومات مالية موثوقة ومقارنة. إلا أن إدخال الذكاء الاصطناعي في العمليات المحاسبية قد يؤدي إلى تغيرات جوهرية في طريقة تطبيق هذه المبادئ، أو حتى

في فهمها، بما يفرض على المحاسبين والمنظمين إعادة النظر في كيفية توافق هذه المبادئ مع الأدوات الحديثة. فعلى سبيل المثال، يمكن لتقنيات التعلم الآلي أن تُعيد صياغة مفهوم "التحفظ"، أو تُغير أسلوب الإفصاح بما يتجاوز النماذج التقليدية.

من هنا، تتبع مشكلة البحث من التساؤل حول ما إذا كانت المبادئ المحاسبية التقليدية لا تزال صالحة ومتماسكة في ظل بيئة تعتمد بشكل متزايد على الذكاء الاصطناعي، أم أن هناك حاجة إلى تطوير منظومة جديدة من المبادئ أو على الأقل إعادة تفسير القواعد القائمة بما يتوافق مع متطلبات الثورة الرقمية. من هنا، تتحدد مشكلة البحث في التساؤل الآتي: "هل هناك تأثير لاستخدام الذكاء الاصطناعي على المبادئ المحاسبية؟"

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق عدد من الاهداف المتمثلة بالآتي:

- توضيح ماهية تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- توضيح المبادئ المحاسبية.
- بيان تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على المبادئ المحاسبية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الذكاء الاصطناعي بوصفه متغير حديث يشهد بحثاً مستمراً وتتجه الأنظار نحوه وبالتالي لابد من الاستفادة منه وروية مدى انعكاسه على المحاسبة وذلك من خلال بيان تأثير استخدامه على مكون أساسي من مكونات الإطار الفكري الا هو المبادئ المحاسبية.

فرضية البحث:

في ضوء تحديد مشكلة البحث وأهميته وأهدافه، انطلق البحث من الفرضية الآتية: "هناك تأثير لاستخدام الذكاء الاصطناعي على الفروض المحاسبية."

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي لتعميق الفهم لتأثير الذكاء الاصطناعي على المبادئ المحاسبية.

المبحث الاول: الذكاء الاصطناعي

في ظل الثورة الصناعية الرابعة، يشهد العالم تحولات جذرية ناتجة عن اندماج التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء مع المجالات الفيزيائية والبيولوجية، مما يُعيد تشكيل نمط حياة الأفراد والأداء المؤسسي. تُبرز الدراسات الحديثة، كتقرير، أن التكامل بين هذه التقنيات يُعد ركيزة أساسية

لتعزيز القدرة التنافسية للشركات في ظل التسارع التكنولوجي، حيث يُتوقع أن يساهم الذكاء الاصطناعي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% بحلول عام 2030.

تتجلى أهمية هذا التحول في قدرته على إحداث تغييرات جوهرية في العمليات التشغيلية، كإعادة تأهيل البروتوكولات الأمنية وتحسين آليات صنع القرار، عبر تحليل البيانات الضخمة التي تفوق في حجمها ما ينتجه البشر حالياً. وفي هذا الإطار، تبرز المحاسبة كأداة محورية لدعم المؤسسات في توظيف التقنيات الذكية لتعزيز الكفاءة، وتحديد الفرص الاستراتيجية، ومواجهة التحديات الناشئة عن التعقيدات التكنولوجية، مما يؤكد أن تبني الذكاء الاصطناعي لم يعد خياراً ثانوياً، بل ضرورة لضمان الاستدامة والابتكار في العصر الرقمي.

يُعرف جون مكارثي، المُعتبر أحد الرواد المؤسسين لمجال الذكاء الاصطناعي، هذا الحقل العلمي بأنه "العلم والهندسة المتعلقة بصنع الآلات الذكية، مع تركيز خاص على تطوير البرمجيات الحاسوبية الذكية" (Bolander, 2019, 3).

ويُعرف الذكاء الاصطناعي في السياق الأكاديمي بأنه "إطار علمي متعدد التخصصات يهدف إلى تصميم أنظمة حاسوبية قادرة على محاكاة العمليات الإدراكية البشرية، مثل الاستدلال المنطقي، واكتساب المعرفة، وحل المشكلات المعقدة. يعتمد هذا المجال على تطوير آليات ذكية تُدمج فيها خوارزميات قادرة على تحليل البيانات الضخمة، والتعلم التلقائي (Machine Learning)، وتحسين الأداء عبر التكرار، بهدف تمكين هذه الأنظمة من تكيف سلوكها مع المدخلات الديناميكية وتحقيق أهداف مُحددة بأقصى كفاءة. تُعتبر نمذجة السلوك البشري وتحليل الأنماط المعرفية من الركائز الأساسية التي تدعم قدرة الذكاء الاصطناعي على توليد حلول مبتكرة تعكس الفهم السياقي للبيئات الواقعية أو الافتراضية" (Kommunuri, 2021, 856).

وبناءً على عرض سابقاً يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه تعريف مقترح للذكاء الاصطناعي: "الذكاء الاصطناعي هو إطار علمي وتقني متعدد التخصصات يهدف إلى تصميم أنظمة حاسوبية ذكية قادرة على محاكاة العمليات المعرفية البشرية، مثل الاستدلال المنطقي، وتحليل البيانات، والتعلم التلقائي، واتخاذ القرارات الديناميكية. يعتمد على تكامل الخوارزميات المتقدمة، ونماذج التعلم العميق، والتحليل التنبؤي، مما يمكن الأنظمة من التكيف مع البيئات المتغيرة، والتفاعل بفعالية مع البيانات الضخمة، واستنتاج الحلول المبتكرة. وبفضل تطور تقنيات معالجة اللغات الطبيعية، وتحسين سلاسل التوريد، ونمذجة السلوك البشري، أصبح الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة لصنع القرار، بل قوة محركة للتحول الرقمي والابتكار في مختلف المجالات التطبيقية".

وتشير الأدبيات العلمية إلى تصنيف الذكاء الاصطناعي إلى ثلاث فئات رئيسية بناءً على نطاق قدراتها وتطبيقاتها، وهي (النقيب، 2024، 421 - 422):

1. **الذكاء الاصطناعي المحدود:** يُعتبر الذكاء الاصطناعي المحدود (Narrow AI) نموذجًا تقنيًا يُركّز على تنفيذ مهام مُحددة بدقة عالية ضمن نطاق ضيق. ومن أبرز أمثله مساعد Apple الذكي (Siri)، الذي يُنفذ أوامر مُعينة بناءً على تعليمات مُبرمجة مسبقًا، لكنه يظل محدودًا في نطاق قدراته الإدراكية. يُشار إلى هذا النوع أحيانًا باسم الذكاء الاصطناعي الضعيف (Weak AI)، نظرًا لعدم قدرته على تجاوز المهام المُخصصة له أو محاكاة الذكاء البشري العام، إذ تتمثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي المحدود في مجالات مثل: التعرف على النصوص والصور عبر تقنيات معالجة البيانات. أنظمة الخبراء (Expert Systems) المُستخدمة في ألعاب الاستراتيجية كالشطرنج، تُظهر هذه الأنظمة كفاءةً في بيئات مُتحكم بها، لكنها تفتقر إلى الفهم السياقي أو التكيف مع مواقف غير مُبرمجة مُسبقًا.
 2. **الذكاء الاصطناعي العام:** يعرف الذكاء الاصطناعي العام بأنه نظام يمكن أن يمتلك ذكاءً شبيهًا بالإنسان وكذلك القدرة على تقليد الصفات الإنسانية مثل العواطف والمشاعر. وعلى الرغم من الإجماع العام بين العلماء على أننا لم نصل بعد إلى تحقيق الذكاء الاصطناعي العام، إلا أن هناك عدة مشاريع جارية تعمل نحو تطوير أنظمة يمكن أن تمتلك هذه الصفات.
 3. **الذكاء الاصطناعي الخارق:** أن يظهر سلوكيات مثل البشر ويفكر بلا كلل وقد تم بالفعل استخدام الروبوتات في العديد من الحالات، حتى في مجالات سلامة وصحة البشر، على سبيل المثال تستخدم الروبوتات لأداء المهام المتكررة وتُفوق البشر في بعض الأحيان. ولكن هناك حد ألا يجب يتجاوزه الباحثين والكتاب فيما يتعلق بقدرات الروبوتات، وهو أنها لم ولن تحل محل البشر، بل هي لمساعدتهم في أداء المهام التي لم يكن من المفترض عليهم القيام بها لأنها ضارة لهم، على سبيل المثال التعامل مع المواد الإشعاعية أفضل مثال لأهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي AI والروبوتات.
- ويشهد الذكاء الاصطناعي تطورًا متسارعًا يمكن أجهزة الحاسوب من تجاوز المهام التقليدية المقتصرة على معالجة البيانات وتخزينها، نحو أداء مهام معقدة بذكاء يشابه القدرات البشرية. ووفقًا للدراسات الحديثة، يُصنّف الذكاء الاصطناعي إلى أربعة أنواع رئيسية بناءً على درجة تعقيده وقدرته على التفاعل مع البيئة المحيطة، وهي كالآتي (Tuli, & Thaduri, 2023, 15) (Romana, et al , 2023, 8):
1. **الأنظمة التفاعلية:** تُعد أبسط أشكال الذكاء الاصطناعي، حيث تقتصر على الاستجابة الفورية للمدخلات دون القدرة على تخزين التجارب السابقة أو التعلم منها. تعمل هذه الأنظمة ضمن سياق

- محدد مسبقاً، مثل أنظمة لعب الشطرنج المتقدمة، التي تتخذ قراراتها بناءً على الوضع الحالي دون الاعتماد على الذاكرة طويلة المدى.
2. **أنظمة الذاكرة المحدودة:** تمتلك هذه الأنظمة قدرةً على تخزين البيانات واسترجاعها لفترات زمنية محدودة، مما يمكنها من تحسين قراراتها عبر تحليل المعلومات التاريخية. تُستخدم على نطاق واسع في تطبيقات مثل المركبات ذاتية القيادة، التي تعتمد على بيانات اللحظة السابقة للتنبؤ بحركة المرور.
3. **نظرية العقل:** يشير هذا النوع إلى أنظمة قادرة على فهم الحالات العقلية للآخرين، مثل المشاعر والنوايا، مما يسمح لها بالتفاعل الاجتماعي المعقد. لا تزال هذه التقنية في مراحلها التجريبية، لكنها تُعتبر حجر الأساس لتطوير روبوتات قادرة على محاكاة السلوك البشري بدقة.
4. **الذكاء الواعي:** يمثل هذا النوع مرحلة افتراضية مستقبلية تُوصف فيها الأنظمة بامتلاكها وعياً ذاتياً وقدرةً على الاستدلال المجرد. يُناقش هذا المفهوم في الأدبيات الفلسفية والعلمية كتطور محتمل للذكاء الاصطناعي، رغم عدم وجود تطبيقات عملية له حتى الآن.
- ويُعد الذكاء الاصطناعي (AI) من أبرز التقنيات الحديثة التي أحدثت تحولاً جذرياً في مختلف جوانب حياتنا. فيما يلي بعض الفوائد الرئيسية للذكاء الاصطناعي (Solano, 2023, 4-6):
1. **تحسين الكفاءة التشغيلية:** من خلال أتمتة المهام الروتينية في معالجة الفواتير، إدخال البيانات، والرد على استفسارات العملاء عبر الـ **Chatbots**، استخدام برامج مثل **Zoho CRM** لإدارة علاقات العملاء تلقائياً مما يوفر وقت الموظفين للتركيز على مهام إبداعية.
 2. **تعزيز تجربة العملاء:** من خلال تحليل سلوك العملاء عبر البيانات لتقديم عروض مُلائمة مثل توصيات (Netflix) أو (Spotify).
 3. **اتخاذ قرارات استراتيجية من خلال تحليل البيانات الضخمة: (Big Data)** تحديد الاتجاهات السوقية، وتحليل منافسين، واكتشاف فرص نمو جديدة واستخدام **IBM Watson** في تحليل البيانات المالية للبنوك لاكتشاف الاحتيال في المعاملات البنكية عبر خوارزميات التعلم الآلي.
 4. **الابتكار وتسريع التطوير:** من خلال تصميم منتجات جديدة عن طريق استخدام خوارزميات توليد التصميم (Generative Design) في صناعة السيارات أو الهندسة المعمارية.
 5. **خفض التكاليف:** عن طريق الصيانة التنبؤية وتوقع أعطال المعدات قبل حدوثها مثل استخدام **GE Predix** في الصناعات الثقيلة وتحليل أنماط الاستهلاك في المباني الذكية لتقليل فواتير الكهرباء.
 6. **تعزيز السلامة في البيئات الخطرة:** يمكن استخدام الروبوتات المدعومة بالذكاء الاصطناعي لأداء مهام خطيرة، مثل استكشاف الفضاء أو التعامل مع المواد الخطرة، مما يقلل من المخاطر على البشر.

7. توفير فرص تعليمية مخصصة: يساهم الذكاء الاصطناعي في تقديم تجارب تعليمية مخصصة، من خلال تحليل أداء الطلاب وتقديم توصيات تعليمية تتناسب مع احتياجاتهم الفردية، مما يعزز من فعالية التعلم.

ويُعَدُّ الذكاء الاصطناعي تقنيةً محوريةً في العصر الحديث، حيث يُسهم في تعزيز الكفاءة والابتكار عبر مختلف القطاعات. فيما يلي نقاط تُبرز أهميته في مجالات متعددة (الطنطاوي، 2023، 132):

1. يُعَدُّ الذكاء الاصطناعي آليةً فاعلةً في حفظ الموروث المعرفي البشري عبر نقل الخبرات الإنسانية المُتراكمة إلى الآلات الذكية، وتتجلى أهمية هذه التقنية في دورها المحوري في قطاعات حيوية كالتعليم التفاعلي، والمجال العسكري، والاستشارات القانونية، حيث أصبحت مكوناً أساسياً في البنية التحتية لتلك المجالات.

2. ويتميز الذكاء الاصطناعي بتمكين التفاعل بين الإنسان والآلة عبر واجهات لغوية طبيعية، متجاوزاً بذلك الحاجة إلى إتقان لغات البرمجة التقليدية. وقد أدى هذا التحول إلى ديمقراطية الوصول التكنولوجي، حيث أصبحت الأنظمة الذكية في متناول شرائح المجتمع المختلفة، بعد أن كانت حكراً على المُتخصصين في المجال التقني.

3. يُسهم الذكاء الاصطناعي في تخفيف الأعباء النفسية والمخاطر التشغيلية من خلال إسناد المهام عالية الخطورة أو المُعقدة إلى الأنظمة الآلية، مثل العمليات الصناعية الدقيقة أو المهام التي تتطلب اتخاذ قرارات سريعة في ظل ضغوط زمنية. وهذا يُتيح للعنصر البشري التركيز على الجوانب الإبداعية والاستراتيجية التي تستلزم الحضور الذهني والتفكير النقدي.

4. تعتمل هذه التقنية على محاكاة العمليات المعرفية البشرية ضمن الأنظمة الحاسوبية، مما يمنحها القدرة على معالجة المشكلات المُعقدة باستخدام خوارزميات تحليلية متقدمة، واتخاذ قرارات مدعومة بالبيانات في بيئات ديناميكية. وتُظهر الدراسات أن هذا التكامل بين الذكاء البشري والاصطناعي يُحسّن الكفاءة التشغيلية ويُعزز الإنتاجية عبر قطاعات مُتعددة.

5. يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في التسريع العلمي من خلال تحليل البيانات الضخمة، واستخلاص الأنماط الخفية، وتوليد فرضيات بحثية مبتكرة. مما يُسهم في تحقيق طفرات معرفية تُغذي التطور التكنولوجي والاقتصادي، وتعزز القدرة التنافسية على المستويين المحلي والعالمي.

ويمتلك الذكاء الاصطناعي مجموعة من الخصائص المتطورة التي تُمكن الأنظمة الحاسوبية من تقليد القدرات العقلية البشرية وأداء مهام مُعقدة بكفاءة عالية. وتشمل هذه الخصائص التعلم الآلي، القدرة على حل المشكلات، التكيف مع الظروف المتغيرة، فضلاً عن التواصل الفعال مع البيئة المحيطة. وتُعتبر

هذه الميزات حجر الزاوية في تعزيز وظائف الذكاء الاصطناعي وتوسيع نطاق تطبيقاته، بدءاً من تحليل البيانات الضخمة وصولاً إلى أتمتة العمليات الصناعية واتخاذ القرارات الذكية، Kokina & Davenport, (2017, 117):

1. **تحسين العمليات المحاسبية:** يُمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مثل ChatGPT، تقديم دعم متقدم للمتخصصين في المحاسبة عبر الإجابة على الاستفسارات المالية وتسهيل الوصول إلى المعلومات المحاسبية الضرورية.
2. **تعزيز استرجاع البيانات المالية:** تساهم تقنيات البحث الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في تسريع ودقة استرجاع البيانات المالية، مما يُحسن من جودة التقارير والمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات.
3. **تحليل البيانات الضخمة:** يُتيح الذكاء الاصطناعي تحليل كميات هائلة من البيانات المالية بسرعة وكفاءة، ما يؤدي إلى استخلاص توصيات مبنية على تحليل دقيق للبيانات، وبالتالي تحسين العمليات المالية والتخطيط الاستراتيجي.
4. **إدارة السجلات والمستندات الرقمية:** يُساعد الذكاء الاصطناعي في تنظيم وإدارة المستندات والسجلات المحاسبية الرقمية، مما يسهل الوصول إليها وضمان تحديثها بصورة مستمرة وفقاً لأحدث المعايير.
5. **تعزيز التواصل مع العملاء والجهات التنظيمية:** يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين التفاعل بين أقسام المحاسبة والعملاء أو الجهات التنظيمية من خلال استخدام منصات التواصل الاجتماعي والحلول الرقمية المخصصة.
6. **فهم وتحليل النصوص المالية:** تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص وفهم اللغة الطبيعية لتفسير البيانات المالية والمستندات المحاسبية، مما يُحسن من دقة عمليات البحث واسترجاع المعلومات.
7. **تطوير البرامج التدريبية:** يُمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتقديم دورات تعليمية متخصصة للمحاسبين، مما يُسهم في تحسين تجربة التعلم الإلكتروني وتطوير المهارات المهنية في مجال المحاسبة.
8. **تحليل سلوك المستخدمين الماليين:** يسمح الذكاء الاصطناعي بتحليل سلوكيات مستخدمي الأنظمة المحاسبية، مما يساعد في تقديم توصيات مخصصة تسهم في تحسين تجربة المستخدم وزيادة كفاءة العمل.

9. إدارة المعرفة واتخاذ القرارات المالية: يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في إدارة المعرفة داخل أقسام المحاسبة، إذ يدعم عمليات اتخاذ القرار عبر تقديم تحليلات دقيقة واستراتيجيات مبنية على البيانات المتاحة.

وتتمثل التقنيات الرئيسة للذكاء الاصطناعي بالآتي:

1. التعلم الآلي

يُعتبر التعلم الآلي أحد الركائز الأساسية في مجال الذكاء الاصطناعي، إذ يمكن أنظمة الحوسبة من تحسين أدائها تلقائياً من خلال الاستفادة من الخبرات السابقة. وفي المحاسبة المالية، تُوظف تقنيات التعلم الآلي بشكل رئيسي لتحليل البيانات والتعرف على الأنماط وبناء نماذج تنبؤية دقيقة. على سبيل المثال، تُستخدم خوارزميات التعلم العميق لإنشاء نماذج شبكات عصبية معقدة تُساهم في تقييم المخاطر المالية، وتقدير الجدارة الائتمانية، وكشف عمليات الاحتيال. كما تُظهر خوارزميات التعلم الآلي التقليدية مثل آلات ناقلات الدعم (SVM) والغابات العشوائية أداءً متميزاً في تصنيف البيانات المالية وتحليل الانحدار، نظراً لقدرتها على التعامل مع البيانات عالية الأبعاد واستخلاص العلاقات غير الخطية المعقدة. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع تقنيات التعلم المعزز بإمكانات واعدة في مجالات إدارة محافظ الاستثمار والتداول الخوارزمي، حيث تمكن الأنظمة من تعديل استراتيجيات اتخاذ القرار تلقائياً استجابةً للتغيرات في بيئة السوق (Luan, 2024, 2).

وفي الوقت الحالي، انتشرت تطبيقات تقنية التعلم الآلي على نطاق واسع في قطاعات متنوعة مثل الرعاية الصحية، والأرصاء الجوية، والتعليم، والتمويل. وفي سياق وزارة المالية في جمهورية إندونيسيا، تُعد هذه التقنية أداة حاسمة لتحليل إدارة الشؤون المالية الحكومية، خاصة فيما يتعلق بتوقع الإيرادات. وعلى الرغم من تضمين توقعات الإيرادات في وثائق الموازنة الحكومية، إلا أن هناك فجوة كبيرة ما بين التوقعات والإيرادات الفعلية المحققة (Gata et al, 2024, 2).

وتنقسم تقنيات التعلم الآلي بشكل رئيسي إلى ثلاث فئات (عبد الستار، 2024، 63):

أ. التعلم الآلي الإشرافي

ب. التعلم الآلي بدون إشراف

ج. التعلم الآلي التعزيزي

2. الروبوت الذكي (أتمتة العمليات الروبوتية)

يمثل ظهور أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) تحولاً جذرياً في قطاع المحاسبة، حيث يُعلن عن بداية عصر جديد يتميز بالكفاءة والقدرة التنافسية الاستراتيجية. تعمل هذه التقنية كعامل افتراضي يحاكي

الإجراءات البشرية في تنفيذ العمليات التجارية، متفوقة بذلك في أداء المهام المتكررة التي تتطلب التعامل مع أحجام كبيرة من العمل. لا تقتصر فوائد أتمتة العمليات الروبوتية على تبسيط الإجراءات فحسب، بل تعمل أيضًا على إعادة تعريف دور المحاسبين؛ إذ يتحول تركيزهم من المهام الروتينية إلى مهام أكثر استراتيجية وتحليلية، ويُعزى انتشار أتمتة العمليات الروبوتية في المحاسبة إلى الحاجة المتزايدة للكفاءة والدقة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتغير السريع. فقد برزت كأداة حيوية تساهم في تعزيز متانة النظم المحاسبية حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية، حيث يُظهر تكاملها مرونة وقدرة عالية على التكيف مع المتغيرات. ويُعد هذا الدمج تحولًا في طريقة تقديم خدمات المحاسبة والمراجعة، إذ يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، تقليل الأخطاء، وتعزيز الامتثال للمعايير التنظيمية، ومع ذلك، يواجه تنفيذ أتمتة العمليات الروبوتية تحديات عدة، منها الاعتبارات التقنية الخاصة بالتكنولوجيا نفسها، والحاجة إلى تطوير مهارات جديدة لدى المحاسبين لمواكبة العصر الرقمي. ويتمشى ظهور هذه التقنية مع التحول الرقمي الأوسع في عالم الأعمال، حيث تسعى المؤسسات لتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والقدرة التنافسية من خلال تبني حلول تكنولوجية متطورة، وبالتالي، يُعد تطور أتمتة العمليات الروبوتية في المحاسبة تحولًا محوريًا يشير إلى الانتقال من الأساليب التقليدية المكثفة للعمالة إلى ممارسات أكثر كفاءة واستراتيجية. ومع استمرار تطور هذه التقنية، فإنها ستلعب دورًا متزايد الأهمية في تشكيل مستقبل المحاسبة، مما يوفر تحديات وفرصًا للمحترفين في هذا المجال. وفي هذا السياق، يعزز التكيف المستمر ودمج أتمتة العمليات الروبوتية في الممارسات المحاسبية ليس فقط الكفاءة التشغيلية، بل يعيد أيضًا تعريف دور المحاسبين ويوجههم نحو وظائف تحليلية واستراتيجية أكثر داخل المؤسسات (Ayinla et al., 2024, 428–429).

3. الشبكات العصبية

تشكل الشبكات العصبية الاصطناعية (Artificial Neural Networks (ANN) أو الشبكات العصبية (Neural Networks (NN) الركيزة الأساسية في تقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ تتيح معالجة البيانات بطريقة تحاكي وظائف العقل البشري. تعتمد هذه الشبكات على خوارزميات متقدمة لتعلم العلاقات غير الخطية والمعقدة بين بيانات الإدخال والإخراج بصورة ذاتية وآلية، ما يجعلها أداة فعالة في النمذجة والتقدير والتنبؤ، وبالتالي تساهم في دعم اتخاذ القرارات وحل المشكلات بأقل تدخل بشري، وذلك من خلال استخدام أحد أساليب التعلم الآلي (ML) يسمى التعلم العميق (Deep Learning (DL، حيث يتم استخدام عقداً أو خلايا تشابه الخلايا العصبية المترابطة في بنية مكونة من طبقات تحاكي العقل البشري، وتدفق البيانات والمعلومات بين هذه العقد لتعطي لهذه الشبكات صفة الذكاء، وتشير دراسة (Choi et al., 2022) إلى أن الشبكة العصبية تتكون من مجموعة من الطبقات المترابطة والمتوازية، تمثل الطبقتان الرئيسيتان

طبقتنا الإدخال والإخراج، وتوجد بين طبقتي الإدخال والإخراج طبقات عديدة مخفية Hidden Layers تختص كل طبقة بنمط معين من البيانات تمر أولاً بالبيانات والمعلومات في طبقة الإدخال وتتدفق بعدها على بقية الطبقات التي تعالج المعلومات المختصة بها، وكل طبقة ترتبط بالطبقة التي تسبقها من خلال ارتباط العقد ببعضها إلى أن تصل لطبقة الإخراج، وبما أن هذه الشبكات تحاكي وظائف العقل البشري، فإنها تتميز بالقدرة على التطور والتكيف ذاتياً؛ إذ تعمل على تعديل أساليب تحليلها للبيانات وتصحيح الأخطاء السابقة، مما يعزز من دقتها وكفاءتها في الأداء مع مرور الوقت (يوسف والحويطي، 2024، 378).

وهناك العديد من التطبيقات المتعددة لتقنية الشبكات العصبية الاصطناعية في مجال المحاسبة والمراجعة والتي أثبتت جدارتها وقدرتها العالية بمقارنتها بالأساليب التقليدية الأخرى، حيث نجد أنها أكثر قوة وكفاءة في استخراج المعرفة الخفية باعتبارها تقنية حسابية من تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعمل على محاكاة العقل البشري لأداء مهام معينة، كما أن تطبيقها يحقق العديد من المزايا والفوائد الحقيقية والإضافات الهامة في عالم الحاسبات وذلك لقدرتها على التعرف على الأشكال والتعلم والتصنيف والتعميم والاختصار ومعالجة المدخلات المنقوصة والمشوشة، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وذلك نتيجة لسهولة إنجاز المهام من خلال تحديد وقت عملية التدريب في الشبكة العصبية والتحديد الدقيق للمدخلات وتجنب الوقت الإضافي وتجنب التكاليف المرتبطة باتخاذ قرارات غير سليمة وتوفير خبرة الخبراء مبرمجة دون الحاجة تكاليف باهظة للحصول عليها في أي محال وبالتالي تساهم في إتمام المهام في الوقت المناسب (صخراوي وعلمي، 2023، 6).

4. التعلم العميق

تُعد تقنية التعلم العميق "Deep learning" من التقنيات المتقدمة، إذ تساعد في تطوير الشبكات عصبية الاصطناعية وتتألف من مستويات مختلفة، وذلك لتحليل البيانات واستخلاص الأنماط المختلفة من البيانات الخام، وبالتالي تجسيد المعرفة بشكل أفضل، إذ تعرف بأنها جزء من التعلم الآلي فهي في الأساس شبكة عصبية متعددة الطبقات تهدف إلى محاكاة أنشطة الدماغ البشري وإن كان ذلك بقدرة محدودة، مما يمكنها من التعلم من كميات هائلة من المعلومات، في حين قد تستمر الشبكة العصبية ذات الطبقة الواحدة في إنتاج تنبؤات معقولة، فإن الطبقات الإضافية قد تساعد في تنقيح وتحسين دقة النتائج، فتقنية تعلم الآلة العميق هي تكنولوجيا حديثة في مجال الذكاء الاصطناعي، وتتوسع في العديد من مجالات حياتنا، حيث تعتمد على إنشاء شبكات عصبونية اصطناعية ذات تسلسل المعروفة باسم شبكات العصبية العميقة هرمي التي تحاكي شبكة الخلايا العصبية الحيوية في الدماغ البشري (عبد الستار، 2024، 71).

5. النظم الخبيرة

تُعدُّ النظم الخبيرة من أقدم وأهم تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهي نوع من الأنظمة المعتمدة على المعرفة، حيث تُعتبر بمثابة هندسة معرفية تُطبَّق في المجالات العملية. تعتمد هذه النظم على قاعدة بيانات تحتوي على المعرفة المستمدة من خبراء المجال، وتضم عناصر متعددة مثل التدريب، والقواعد، والمفاهيم، والعلاقات، والممارسات المهنية. تُستخدم هذه العناصر عند الحاجة لصنع القرارات وإنجاز المهام بما يحقق أهداف المستخدم، وقد انتشر استخدام النظم الخبيرة وأصبح واقعًا عمليًا في عدد من الشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة، حيث تُعد أداة مساعدة تهدف إلى ترشيد الحكم الشخصي للمراجع. ويسهم استخدامها إيجابيًا في عملية المراجعة من خلال تسريع تخطيط وتنفيذ برامج المراجعة، وتقليل تكلفة العملية، وإنجازها في أقصر وقت ممكن مع الحفاظ على مستوى الدقة المطلوب. كما تُساعد النظم الخبيرة في تقديم تقارير المراجعة في الوقت المحدد دون تأخير، مما يعزز الثقة في محتويات التقارير و يتيح للمراجع توسيع نطاق اختبارات المراجعة والاستفادة من قدرات الحاسوب في مراجعة العمليات الحساسة والمعرضة للأخطاء، بالإضافة إلى ذلك، تلعب هذه النظم دورًا رئيسيًا في تدريب المحاسبين والمراجعين، من خلال توضيح آليات اتخاذ القرار وربط المعلومات اللازمة لترشيد آراء المراجع. وتساهم أيضًا في تسريع اكتساب المعرفة والخبرة لدى المحاسبين والمراجعين الجدد، مما يُنمِّي قدراتهم ويزيد من كفاءتهم في وقتٍ قصير نسبيًا (45) (Shervan Fekri, 2013).

المبحث الثاني: المبادئ المحاسبية وتأثير الذكاء الاصطناعي عليها

يُلاحظ وجود اختلاف مستمر بين المحاسبين من فترة إلى أخرى بشأن كيفية تطبيق المبادئ المحاسبية، حيث إن هذه المبادئ تمثل إطار عمل عام للتطبيق المحاسبي، وترتكز في أساسها على الفروض المحاسبية. ومن المهم الإشارة إلى أن المبادئ المحاسبية ليست قوانين رياضية ثابتة أو جامدة، بل هي مفاهيم ديناميكية قابلة للتطوير والتحديث بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والتجارية المستمرة في البيئة المحيطة بالعمل المحاسبي، والتي تشهد تزايدًا مضطربًا في الكم والنوع (جربوع، 2014، 88)، وبوصفها مفهومًا علميًا، تعني المبادئ المحاسبية تلك الحقائق الأساسية التي تُشتق منها حقائق أخرى، بحيث تصبح مرشدًا علميًا وعمليًا مشتركًا في الممارسة المهنية (الحيالي، 2007، 66).

وتُعد المبادئ قمة البناء الفكري للمحاسبة، إذ لا يمكن قيام أي نظرية أو إطار فكري محاسبي متماسك من دون وجودها، وإلا أصبحت الطروحات مجرد ملاحظات أو أفكار متفرقة دون نسق منهجي. ويتم التوصل إلى المبادئ عبر ربط الأهداف بالمفاهيم والفروض المحاسبية، كما ينبغي أن تتسم بالاتساق

المنطقي مع الفروض، نظراً لاعتمادها عليها، وإلا فقدت المبادئ قيمتها العلمية والتطبيقية (الحبيطي والشمام، 2012، 255).

ويُعرف (بلقاوي، 2009، 318) المبادئ المحاسبية بأنها قواعد عامة لاقت قبولاً عاماً في الإطار النظري، واستعداداً مهنيّاً لتطبيقها العملي، بحيث تكون بمثابة مرشد ودليل للمحاسبين في معالجة المشكلات المحاسبية المختلفة، لما لها من قدرة على توجيه وتطوير الأساليب والإجراءات المحاسبية المتبعة. كما عرّفها (نعمان، 2017، 123) بأنها اقتراحات مؤكدة قابلة للتطبيق في مجال معين، تحظى بقبول بين أعضاء المهنة، ومُشتقة من الملاحظة والخبرة، وتعدّ بمثابة أرضية صلبة وأساس راسخ للتطبيق العملي.

وبناءً على ما تقدم، يرى الباحثان أن المبادئ المحاسبية تُعد قواعد وأحكاماً عامة يتم الاستناد إليها في التطبيق العملي، وقد نشأت هذه المبادئ نتيجة إجماع بين الأكاديميين والمهنيين المحاسبين في فترة زمنية معينة، وجاءت بهدف تضيق فجوات الاختلاف في التطبيق العملي للمحاسبة. وعلى الرغم من تعدد الجهات التي تناولت المبادئ المحاسبية، واختلافها في تحديد عددها ومضمونها، إلا أن أغلب المنظمات المهنية والدراسات قد اتفقت على وجود أربعة مبادئ أساسية، يمكن عرضها وتوضيحها على النحو الآتي:



الشكل (7)

المبادئ المحاسبية

المصدر: المعاضيدي، وعدالله معن وعدالله، 2022، تأثير العملات الرقمية على الاطار الفكري للمحاسبة دراسة تحليلية لآراء عينة من الاكاديميين والمهنيين، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

وسيتم فيما يأتي بيان ماهية كل مبدأ من هذه المبادئ، ثم بيان تأثير الذكاء الاصطناعي على هذه المبادئ.

أولاً: تأثير الذكاء الاصطناعي على مبدأ القياس الفعلي

تُعد المحاسبة نظامًا للمعلومات، إذ تقوم بمعالجة البيانات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية القابلة للقياس المالي بغرض إنتاج معلومات مالية تُقدم للمهتمين عبر التقارير المالية. وبالتالي، فإن القياس يمثل الأساس الجوهري لعملية تقديم المعلومات المحاسبية. وقد وصف (الناغي، 2017، 401) القياس المحاسبي اختصارًا بأنه جوهر نجاح وظيفة المحاسبة، نظرًا لاعتباره ركيزة لنظام المعلومات المحاسبية ولغة الأعمال.

ومن المعروف أن أي علم تطبيقي يتعامل مع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، كعلم المحاسبة، يحتل فيه القياس مكانة محورية. فالقياس ليس مجرد عملية تعبير كمي عن الأحداث، بل يمثل أيضًا وسيلة لإبراز العلاقات القائمة بين خصائص الأحداث أو الظواهر المراد قياسها (حنان، 2013، 360).

ويُعد القياس المحاسبي عملية قرن الأرقام مع الأحداث الاقتصادية التي تحدث داخل الكيان الاقتصادي سواء كانت أحداثًا ماضية أو حاضرة أو متوقعة مستقبلًا. وقد تم توصيف القياس المحاسبي في الأطر الفكرية للمحاسبة بوصفه عملية تعيين القيم المالية التي يجب تسجيل عناصر القوائم المالية بها، مثل الأصول، الخصوم، حقوق الملكية، الإيرادات، والمصروفات، وذلك استنادًا إلى أساس محدد للقياس. ويلاحظ أن مبدأ القياس المعتمد حاليًا تطور عن مفهوم التكلفة التاريخية التقليدي. إذ أقر كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ضرورة تعديل مبدأ التكلفة التاريخية، من خلال إدخال أساليب قياس أخرى ضمن الإطار المحاسبي، مثل القياس بالقيمة العادلة. وبذلك، لم تعد التكلفة التاريخية هي الأساس الوحيد للقياس المحاسبي (القنبري، 2021، 61).

وقد أُلْمِي هذا التطور نتيجة التغيرات والتقلبات المستمرة في الأسعار، حيث لم تعد التكلفة التاريخية كافية لمواكبة التطورات الاقتصادية المحيطة بالكيانات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، لم تقدم المنظمات المهنية، وعلى رأسها (IASB) و (FASB)، دليلًا حاسمًا لاعتماد أساس واحد للقياس، مما أدى إلى حالة من التآرجح بين نموذج التكلفة التاريخية ونماذج القياس الأخرى مثل القيمة العادلة. فمن ناحية، تتميز التكلفة التاريخية بموثوقيتها وموضوعيتها، خاصةً في حالة غياب سوق نشط وكفوء، لكنها من ناحية أخرى، أصبحت تقتصر إلى الملاءمة والقدرة على توفير معلومات مالية ذات فائدة حقيقية في ظل بيئة اقتصادية متقلبة (عيسى وموسى، 2018، 291).

ويرى الباحثان أن قرار مجلسي (IASB) و (FASB) باعتماد القيمة العادلة كأساس رئيسي لإصدار المعايير المحاسبية يمثل السبب الجوهري للتغيير في مبدأ القياس. إذ إن تبني القيمة العادلة أتاح

توفير أسس قياس أكثر مرونة وتكيفاً مع طبيعة التقلبات الاقتصادية التي تواجه الكيانات الاقتصادية، بما يعزز من ملائمة المعلومات المالية وجودتها لاتخاذ القرارات.

وترى الباحثة أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تُعيد تشكيل مبدأ القياس من حيث الأدوات، والقدرة على الوصول للمعلومة، وعمق التفسير الاقتصادي للرقم المحاسبي. فالقياس المحاسبي لم يعد مجرد تحديد قيمة عددية لبند مالي، بل أصبح نشاطاً معرفياً معقداً، تُستخدم فيه النماذج الذكية، والخوارزميات التحليلية، والتعلم الآلي، لتوليد قياسات أكثر دقة ومرونة.

وتُسهم هذه التقنيات في تحسين نوعية القياس المحاسبي من خلال ما يلي:

- تعزيز القدرة على القياس الفوري عبر تحليل البيانات الآنية والتغيرات السوقية.
- تحقيق دقة أعلى في التقدير، لا سيما في البنود غير الملموسة أو المعقدة مثل الشهرة أو حقوق الملكية الفكرية.
- التوفيق بين أساليب القياس المختلفة من خلال بناء نماذج هجينة تجمع بين القيمة التاريخية والتنبؤية والعادلة.

ومن الناحية الفلسفية، يُعيد الذكاء الاصطناعي توجيه النظر نحو جوهر القياس المحاسبي كفعل تفسيري للواقع الاقتصادي، لا مجرد تعبير رقمي عنه. فالرقم الناتج عن نموذج ذكي لا يعكس فقط القيمة المالية، بل يتضمن خلفه منطقاً تحليلياً وفرضيات مدمجة في الخوارزميات، ما يستوجب فهماً أعمق لأدوات القياس لا للنتائج فحسب.

وهكذا، يُصبح القياس المحاسبي في ظل الذكاء الاصطناعي أداة للتعبير عن القيمة الديناميكية، وليس فقط للتسجيل التاريخي، ما يضع المحاسبة أمام لحظة مفصلية في تطورها المهني والفكري، تتطلب ممارسات ومعايير جديدة تراعي تطور أدوات القياس دون الإخلال بمبادئ الموثوقية والإفصاح العادل.

ثانياً: تأثير الذكاء الاصطناعي على مبدأ تحقق الإيراد

يُلاحظ وجود قدر كبير من الخلط في الفكر المحاسبي عند تحديد تفسير واضح لطبيعة الإيراد، إذ تم التعامل مع مفهومه من خلال وجهتي نظر رئيسيتين.

فقد اعتبرت وجهة النظر الأولى أن الإيراد يمثل كافة المتحصلات الناجمة عن النشاطات التجارية والاستثمارية للكيان الاقتصادي، وتُعد هذه الرؤية أكثر شمولاً، إذ إنها تشمل جميع التغيرات في صافي الموجودات الناتجة عن النشاطات المنتجة للإيراد (بلفاوي، 2009، 331).

أما وجهة النظر الثانية، والتي تُعد أقل شمولاً، فقد قيدت مفهوم الإيراد بحيث يقتصر على الناتج من النشاطات التشغيلية الرئيسة للكيان الاقتصادي، مستبعدة الدخل الناتج عن الاستثمارات والمكاسب والخسائر الطارئة.

وفي سياق آخر، يُعرف الإيراد بوصفه فكرة مجردة في الفكر المحاسبي بأنه إجمالي التدفقات الداخلة إلى الكيان الاقتصادي نتيجة ممارسته لنشاطه الاعتيادي، وهو ما يؤدي إلى زيادة في أصوله، أو نقصان في خصومه، أو كلا الأمرين معاً (الحيالي، 2007، 73). كما عرّفه (شرويدر وآخرون، 2016، 188) بأنه "التدفق الداخل من الأصول إلى الكيان أو التسوية لالتزاماته أو مزيج منهما خلال فترة زمنية معينة نتيجة لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات".

أما فيما يتعلق بمفهوم مبدأ تحقق الإيراد، فيرى الفكر المحاسبي أنه يجب وجود واقعة أو حدث محدد يُعتمد عليه كمؤشر لتحقيق الإيراد، ليتم تسجيله محاسبياً. ويستلزم ذلك تحقق شرطين أساسيين (الحמיד، 2009، 102):

1. **الاكتساب:** أي اكتمال عملية توليد الإيراد أو اقترابها من الاكتمال بدرجة كافية.
 2. **التحقق أو القابلية للتحقق:** أي إمكانية تحويل الأصول غير النقدية إلى نقدية أو ما يعادلها من الوسائل النقدية.
- وبسبب تعدد وجهات نظر المحاسبين، ظهرت عدة طروحات تحدد توقيت تحقق الإيراد والاعتراف به، ومن أبرز هذه الطروحات ما يلي (الحيالي، 2007، 74-75):
1. **تحقق الإيراد عند البيع:** يتحقق الإيراد عند إتمام عملية البيع وتسليم البضاعة إلى العميل، ويُعد هذا الرأي هو القاعدة الأساسية الأكثر قبولاً.
 2. **تحقق الإيراد بعد البيع:** كما في حالات البيع بالتقسيط، حيث يتحقق الإيراد عند نقل ملكية البضاعة للمشتري ووصولها إلى مخازنه.
 3. **تحقق الإيراد عند الانتهاء من الإنتاج:** في بعض الحالات، يُعتبر الإيراد متحققاً بمجرد الانتهاء من الإنتاج، شريطة القدرة على تقدير سعر البيع بطريقة موضوعية، مع وجود سوق منتظمة ومؤكدة للمنتج.
 4. **تحقق الإيراد أثناء عملية الإنتاج:** كما في عقود الإنشاءات والمشاريع طويلة الأجل، حيث يتم الاعتراف بالإيراد تدريجياً بناءً على نسبة الإنجاز.

5. تحقق الإيراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج: ويتم ذلك عند إتمام النشاط الاقتصادي الأكبر، متى ما أمكن قياس النشاط والتحقق منه بطريقة موضوعية دون تحيز. ويُطبق هذا الأسلوب خصوصاً في حالتين:

- عندما يكون الإنتاج بناءً على طلبات محددة من العملاء.
- عندما يكون سعر البيع محدداً بشكل تنافسي ومنظم.

واستناداً للطروحات السابقة المتعلقة بتوقيت تحقق الإيراد والاعتراف به، ترى الباحثة أن القاعدة العامة التي تحكم عملية الاعتراف بالإيراد هي الاعتراف به في أقرب وقت ممكن طالما توافرت شروط تحققه، وذلك لضمان ملائمة المعلومات المالية ودقتها في دعم عملية اتخاذ القرار الاقتصادي. مع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي في البيئة المحاسبية، لم تعد عملية تحقق الإيراد مجرد نقطة زمنية ثابتة تُربط بالتسليم المادي للسلعة أو تقديم الخدمة، بل أصبحت عملية تتأثر بأنماط جديدة من التفاعل الاقتصادي، كتقديم الخدمات الذكية، والاشتراكات الرقمية، والتراخيص المرنة، والتسليم الآني للمحتوى والوظيفة.

ترى الباحثة أن الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل مبدأ تحقق الإيراد من خلال ثلاثة أبعاد:

- الزمن الاقتصادي للإيراد: أصبح بالإمكان قياس أداء المنشأة بشكل لحظي، وتحديد مراحل إنجاز الالتزامات بشكل أدق باستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى تحقيق الإيراد بطريقة تدريجية ومستمرة بدلاً من تحقق تقليدي لحظي أو نهائي.
- التحكم في التقديرات: تساهم الخوارزميات الذكية في تحسين دقة التقديرات المتعلقة بالإيرادات المتوقعة، وتقلل من الاعتماد على الأحكام الفردية، مما يرفع من موثوقية التقدير الزمني لقيمة الإيراد.
- تحليل السلوك التعاقدية: يُمكن الذكاء الاصطناعي من تتبع سلوك العملاء والالتزامات المنشأة في العقود المعقدة، مما يسمح بفهم أعمق للحظة تحقق المنفعة، وبالتالي توقيت الاعتراف بالإيراد بشكل أكثر دقة وواقعية.

ومن الناحية الفلسفية، فإن الذكاء الاصطناعي لا يُغير فقط موعد تحقق الإيراد، بل يُعيد النظر في معناه المحاسبي ذاته. فالإيراد لم يعد نتيجة "حدث"، بل نتيجة "حالة تحقق متراكمة"، تتطور مع الوقت ومع التفاعل بين الكيان والبيئة الرقمية. وبهذا المعنى، فإن الذكاء الاصطناعي يُحول الإيراد من لحظة تسجيل إلى عملية فهم مستمرة للقيمة المُقدّمة.

لذلك، فإن مبدأ تحقق الإيراد في العصر الرقمي لم يفقد جوهره، بل أصبح أكثر ارتباطاً بالواقع المعقد، مما يتطلب من المحاسبة نماذج مرنة وديناميكية تعكس التحول من المفهوم الثابت للإيراد إلى المفهوم الذكي القابل للتتبع والتحديث المستمر.

ثالثاً: تأثير الذكاء الاصطناعي على مبدأ تحقق المصروفات

تُعد المصروفات تدفقات خارجة من القيم الاقتصادية من الكيان نتيجة لاستهلاك الموارد الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر بهدف تحقيق الإيرادات خلال فترة زمنية معينة (جربوع، 2014، 92). ويُقصد بـ مبدأ تحقق المصروفات أن جميع المصروفات المرتبطة بإيراد معين ينبغي أن تُقابل وتُحمل على هذا الإيراد خلال الفترة التي تحقق فيها، وذلك بغرض التوصل إلى تحديد صافي الدخل بدقة، أي أن المبدأ يقوم على فكرة ربط الجهد بالإنجاز (القنبري، 2021، 61).

وبموجب هذا المبدأ، فإنه بعد أن يقوم الكيان الاقتصادي بتحقيق الإيرادات والاعتراف بها، يجب عليه كذلك تحديد وتسجيل جميع المصروفات التي أسهمت في تحقيق هذه الإيرادات. ويعرف هذا الإجراء المحاسبي باسم ربط الإيرادات بالمصروفات، والذي يقضي بأن يتم الاعتراف بالمصروف عندما تحدث التدفقات النقدية الخارجة، سواء باستخدام الأصول أو بنشوء التزامات مالية.

وفقاً لهذا المبدأ، تُحدد إيرادات كل فترة محاسبية ويتم تحميلها بكافة المصاريف التي تكبدها الكيان لتحقيق تلك الإيرادات، مع ضرورة الفصل بين إيرادات ومصروفات الفترات المحاسبية المختلفة، بحيث يتم الاعتراف بالمصروفات في نفس الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالإيرادات المرتبطة بها.

وقد أوضح (بلقاوي، 2009، 336) أن عملية ربط الإيرادات بالمصروفات يمكن أن تتم وفق واحدة من أربع آليات:

1. **الإلصاق المباشر للإيرادات بالمصروفات:** كما في حالة مقابلة مصاريف البضاعة المباعة مع إيرادات المبيعات الناتجة عنها.
2. **الإلصاق المباشر للمصروفات بالفترة التي حدثت فيها:** كما هو الحال مع الرواتب والأجور مثل راتب رئيس مجلس الإدارة، والذي يُحمل مباشرة على الفترة.
3. **توزيع المصروفات بين الفترات المنتفعة منها:** كما في حالة مصروفات الإهلاك، حيث يتم توزيع التكلفة على الفترات التي استفادت من الأصل.
4. **اعتبار المصروف فور حدوثه:** كما في مصاريف الإعلان، والتي يتم تحميلها على الفترة التي تكبدت فيها المصروف بغض النظر عن النتائج المستقبلية.

ويشير (شاهين، 2011، 180) إلى أنه يتم الاعتراف بالمصروفات في حالتين رئيسيتين:

- عند ارتباط المصروفات مباشرة بالإيرادات، مما يجعل من الممكن مقابلتها مباشرة، وهو التطبيق الأكثر شيوعاً في المحاسبة.
 - عند عدم وجود ارتباط مباشر بالمبيعات، لكن مع ذلك يمكن ربط المصروفات بنشاط الفترة المحاسبية، أي بجهودها الاقتصادية.
- وبناءً على ما تقدم، يتضح أن مبدأ تحقق المصروفات يقوم على مقابلة المصروفات بالإيرادات التي تحققت خلال نفس الفترة، مما يعني إيجاد علاقة سببية بين الجهد (المصروف) والإنجاز (الإيراد)، للوصول إلى نتيجة عادلة ودقيقة لنشاط الكيان الاقتصادي خلال الفترة المحاسبية المعنية.
- وفي ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، يعاد النظر في توقيت تحقق المصروف ومعناه الاقتصادي، إذ تسهم هذه التقنيات في مراقبة الأداء والتكاليف بدقة لحظية، مما يتيح تحديد لحظة استهلاك الموارد بدقة أعلى، وتوزيع المصروفات بشكل أكثر عدالة عبر الفترات المحاسبية.
- فلم يعد المصروف مجرد رقم يُحمل على الفترة وفق تقدير إداري، بل أصبح نتاجاً لتحليل ذكي للمنفعة الفعلية المستهلكة، سواء كانت مواد، وقتاً، أو جهداً بشرياً أو خوارزميات تشغيل. كما تسمح أنظمة الذكاء الاصطناعي بتحليل سلوك المصروف عبر الزمن، وتوقع أنماط استهلاكه، مما يعزز الموضوعية في تحديد توقيت الاعتراف بالمصروف.
- ومن زاوية فلسفية، فإن مبدأ تحقق المصروف ينتقل من كونه إجراءً زمنياً تقليدياً إلى كونه تقديراً معرفياً ديناميكياً، يُعبر عن التفاعل الحقيقي بين النشاط الاقتصادي والاستهلاك الفعلي للموارد، كما تلتقطه أنظمة ذكية تتجاوز حدود الإدراك البشري المباشر.
- وعليه، فإن الذكاء الاصطناعي لا يُغير جوهر المبدأ، بل يعيد صياغته في ضوء عصر تتداخل فيه المحاسبة مع التحليل الفوري والتنبؤ السلوكي والتقدير المعزز بالآلة.

رابعاً: تأثير الذكاء الاصطناعي على مبدأ الإفصاح الشامل

لا يتم الإفصاح المحاسبي بمعزل عن العرض، إذ يقصد بالعرض تقديم المعلومات التي تم الاعتراف بها وقياسها بشكل يضمن تحقيق الفائدة المرجوة منها لصالح أصحاب المصالح. ويتم ذلك عبر عرض المعلومات الأساسية ضمن القوائم المالية، إلى جانب اختيار الشكل المناسب لهذه القوائم، وتبويب عناصرها واستخدام المصطلحات المالية بما ييسر على المستخدمين فهم واستيعاب مضمونها.

أما الإفصاح بمفهومه العام، فيُقصد به قيام الكيان الاقتصادي ببيان المعلومات المتعلقة بأصوله، التزاماته، حقوق ملكيته، دخله ومصروفاته، عبر عرضها في قوائمه المالية (IASB, 2018, 65)، كما

عرفه (عبود ومحمد، 2020، 109) بأنه نوع من أنواع الشفافية يتيح للمستخدمين الوصول إلى المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية من خلال عرض البيانات والنتائج بالأرقام عبر القوائم المالية. ويقضي مبدأ الإفصاح، بصفة عامة، بنشر المعلومات المحاسبية باستخدام وسائل الاتصال المتاحة للوصول إلى المستفيدين منها، لما لها من دور حاسم في دعم اتخاذ القرارات وتقييم أداء الكيان الاقتصادي. وتبعاً لطبيعة الكيان وأهمية المعلومات، ظهرت آراء متعددة حول درجة الإفصاح المطلوبة؛ فهناك من يرى ضرورة توجيه الإفصاح إلى الملاك الحاليين والمحتملين، بينما يذهب آخرون إلى توسيع نطاق الإفصاح ليشمل جميع الممولين، فيما يرى فريق ثالث أن الإفصاح يجب أن يخدم جميع أفراد المجتمع على اعتبار أن الكيان الاقتصادي يخدم المجتمع بأكمله. وعلى الرغم من هذا الاختلاف، فإن الاتجاه السائد يؤكد ضرورة تحقيق الإفصاح الشامل والكافي لجميع الأطراف ذات العلاقة (الحמיד، 2009، 120).

ويرى (الملا علي، 2015، 137) أن الإفصاح لا يقتصر فقط على عرض المعلومات في القوائم المالية، بل يمتد ليشمل المعلومات الإضافية التي يصعب عرضها داخل القوائم الأساسية، مما يستدعي عرضها في الهوامش أو الإيضاحات لتعزيز تفسير القوائم وزيادة وضوحها.

ونظراً للأهمية البالغة للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمستفيدين، برزت الحاجة إلى مبدأ الإفصاح الشامل، والذي يفرض أن تشمل التقارير والقوائم المالية جميع المعلومات الأساسية مع توفير الوضوح الكافي لضمان تحقيق الغرض منها (الحيالي، 2007، 83).

كما يؤكد (شاهين، 2011، 87) أن مبدأ الإفصاح يوجب أن تحتوي التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لتزويد المستخدمين بصورة واضحة عن الكيان الاقتصادي، بما يشمل تلبية احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على القوائم المالية ذات الغرض العام. ويتم الإفصاح عبر عدة وسائل، منها:

1. الإيضاحات المرفقة بالقوائم: والتي تشرح بعض عناصر القوائم بشكل مبسط ومباشر.
 2. الملاحظات الإضافية: التي تُستخدم لتوضيح أو إزالة الغموض حول بعض البنود.
 3. التقارير المرفقة: مثل تقرير الإدارة وتقرير مدقق الحسابات، التي تقدم معلومات داعمة إضافية.
- وفي هذا السياق، يوضح (جربوع، 2014، 93) أن مبدأ الإفصاح الشامل يقوم على تقديم الحد الأدنى الكافي من المعلومات الضرورية لخدمة أكبر عدد ممكن من المستخدمين. ووفقاً لما ذكره (ياسين، 2011، 48)، هناك ثلاث وسائل رئيسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

1. عرض المعلومات مباشرة ضمن مكونات القوائم المالية الأساسية.

2. إرفاق ملاحظات إرشادية بالقوائم المالية لتوضيح بعض البنود.
 3. تقديم معلومات وصفية مرافقة للقوائم المالية تشرح الأحداث التي لا يمكن قياسها بالأرقام.
- وعليه، يمكن القول بصفة عامة إن الإفصاح الشامل يجب أن يوفر أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الصلة والأهمية، مع التركيز على الإفصاح عن البنود الجوهرية التي قد يؤدي غيابها أو نقصها إلى التأثير سلبيًا على فهم وتفسير القوائم المالية.
- يُعد مبدأ الإفصاح الكامل من المبادئ الأساسية في المحاسبة، ويقضي بضرورة تقديم جميع المعلومات المالية الجوهرية ذات العلاقة باتخاذ القرار، بما يضمن تمكين مستخدمي القوائم المالية من تكوين صورة حقيقية وشاملة عن المركز المالي للمنشأة وأدائها.
- إلا أن هذا المبدأ، الذي نشأ في بيئة ذات بيانات محدودة وإفصاح دوري، يتحول جوهريًا في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي . فالإفصاح لم يعد مجرد عملية نقل معلومات، بل أصبح عملية تحليل وانتقاء وتفسير ذكي للبيانات، يُسهم في تقديم رؤية معرفية دقيقة لا تُتاح عبر الأساليب التقليدية.
- تُتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي للمحاسب أن:
- يفرز البيانات تلقائيًا وفقًا للأهمية النسبية.
 - يتنبأ بمناطق المخاطر والإبهام التي تستدعي الإفصاح التفصيلي.
 - يصمم تقارير ذكية وتفاعلية تتجاوز الشكل الثابت للإفصاح، إلى تقديم بيانات مرئية، تفسيرية، وسياقية، تُراعي تنوع احتياجات المستخدمين.
- ومن زاوية فلسفية، يُعيد الذكاء الاصطناعي تعريف الإفصاح المحاسبي من كونه عرضًا كميًا للماضي إلى كونه كشفًا تواصليًا ديناميكيًا للمستقبل والحاضر معًا، عبر أدوات تُفسّر، لا تكتفي بالإبلاغ. وبذلك، فإن مبدأ الإفصاح الكامل في ظل الذكاء الاصطناعي لا يكتفي بقول "ما حدث"، بل يُجيب على "لماذا حدث، وماذا سيحدث"، فيرتقي بالإفصاح من مجرد التزام قانوني إلى وظيفة استراتيجية تُمكن من الفهم، وتدعم القرار، وتُحقق الشفافية في أعماق صورها.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات**أولاً: الاستنتاجات**

1. إن استخدام الذكاء الاصطناعي في البيئات الرقمية المعاصرة يدفع نحو إعادة تأطير مفهوم الوحدة المحاسبية، ليشمل الكيانات الافتراضية ومنصات الذكاء الاصطناعي المشتركة، مما يقتضي تطوير معايير محاسبية قادرة على تحديد حدود الكيان المحاسبي في ظل التشابك التقني المتزايد.
2. يدعم الذكاء الاصطناعي فرض الاستمرارية من خلال قدراته التنبؤية في تحليل البيانات المستقبلية، مما يعزز من دقة التقديرات طويلة الأجل ويُمكن الإدارة من تقديم صورة أكثر عدالة عن قدرة المنشأة على الاستمرار في بيئة أعمال معقدة وسريعة التغير.
3. أدى الذكاء الاصطناعي إلى تجاوز الفهم التقليدي لمبدأ الدورية، من خلال توفير معلومات آنية وتدفق مستمر للبيانات، ما يُحتم على المحاسبة إعادة تعريف الدورية بوصفها وظيفة تحليلية ديناميكية مرتبطة بإيقاع اتخاذ القرار لا بتقويم زمني جامد.
4. إن تطور أدوات الذكاء الاصطناعي أظهر أن النقد لم يعد الوسيلة الوحيدة لقياس القيمة المحاسبية، بل أصبح جزءاً من منظومة معرفية أوسع تعتمد على نماذج تقييم تستند إلى البيانات والتحليل الذكي، ما يستدعي توسيع إطار القياس ليشمل عناصر غير نقدية دون التفريط بموثوقية الإفصاح المالي.

ثانياً: التوصيات

1. توصي الدراسة بضرورة قيام الهيئات المحاسبية الدولية والوطنية بوضع دليل إرشادي لتوسيع مفهوم "الوحدة المحاسبية" ليشمل البيئات الرقمية والتقنيات المشتركة، مع وضع معايير تساعد على التمييز بين ممتلكات الكيان وموارد الأنظمة الذكية المُشغَّلة ضمنه.
2. توصي الدراسة بدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي التحليلية ضمن نماذج تقييم الاستمرارية المحاسبية، ووضع معايير إفصاح تُلزم الشركات بعرض نتائج التنبؤ المستندة إلى الذكاء الاصطناعي بشكل شفاف، مع توضيح الفرضيات المعتمدة في هذا التقييم.
3. توصي الدراسة بإعادة تصميم نظم التقارير المالية لتستوعب طبيعة المعلومات اللحظية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، من خلال تطوير نماذج "تقارير تحليلية دورية مرنة" تعكس التدفق المستمر للمعلومات وتُحافظ في الوقت نفسه على إمكانية المقارنة التاريخية.
4. توصي الدراسة بتوسيع إطار القياس المحاسبي ليشمل النماذج التقديرية الناتجة عن خوارزميات الذكاء الاصطناعي، شريطة إخضاعها لمتطلبات القابلية للتحقق والمراجعة، مع إدراج ملاحق إفصاح توضح آليات التقييم غير النقدي المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

المصادر:

1. بلقاوي، احمد رياح، 2009، نظرية محاسبية، تعريب: رياض العبدالله، مراجعة: طلال الججاوي، ط1، دار اليازوري العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
2. جربوع، يوسف محمود، 2014، نظرية المحاسبة: الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير، ط2، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.
3. الحبيطي، قاسم محسن، الشامام، ماهر علي حسين، 2012، المحاسبة هل هي مبادئ ومفاهيم أم قواعد، أحكام من منظور دولي، مجلة تنمية الرافيدين، المجلد 34، العدد 108.
4. الحميد، عبدالرحمن بن إبراهيم، 2009، نظرية المحاسبة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، الرياض، السعودية.
5. حنان، رضوان حلوة، 2013، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري - التطبيقات العملية، ط2، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
6. الحياي، وليد ناجي، 2007، نظرية المحاسبة، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، www.ao-academy.org.
7. شاهين، علي عبدالله، 2011، النظرية المحاسبية، ط1، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين.
8. شرويدر، ريجارد، وكلارك، مارتل، وكاثير، جاك، 2016، نظرية المحاسبة، تعريب: خالد علي أحمد كاجيجي، وإبراهيم وليد محمد فال، المراجعة العلمية: الكيلاني عبدالكريم الكيلاني، ط1، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية.
9. الشيرازي، عباس مهدي، 1990، نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الكويت.
10. صخرواي، كوثر، علمي، حسبية، 2023، الحماية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في نظم المحاسبة والابلاغ المالي، المؤتمر الدولي للذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المحاسبة والتدقيق، جامعة باجي مختار، عنابة.
11. الطنطاوي، هبه السيد إبراهيم، 2023، اثر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحسين فعالية دور أساليب المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد: دراسة ميدانية، مجلة التجارة والتمويل، العدد 2، جامعة طنطا، مصر.

12. عبد الستار، اسلام عادل، 2024، اثر تطبيق تقنيات التعلم الالي والتعلم العميق على جودة عملية المراجعة في بيئة الاعمال المصرية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد 15، العدد 4، مصر.
13. عبود، أنوار هاشم، ومحمد، ميمونة مهدي، 2020، أهمية الإفصاح المحاسبي في تحديد الدخل الخاضع للضريبة بطريقة التقدير الذاتي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 12، العدد 1.
14. عيسى، سيروان كريم، وموسى، أحمد برهان، 2018، أثر تغير مبادئ القياس المحاسبي ضمن الإطار المفاهيمي على جودة التقارير المالية: دراسة لآراء عينة من المحاسبين القانونيين ومراقبي الحسابات، مجلة جامعة جيهان – أربيل العلمية، العدد 2، الجزء 1.
15. القنبري، محمد قيس عادل، 2021، انعكاسات جائحة كورونا على تطبيق الفروض والمبادئ والمحددات المحاسبية – بحث نظري، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3.
16. محمد، سيف عبدالرزاق، 2018، أثر التجارة الإلكترونية على الفروض المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 42، ج 1.
17. المعاضيدي، وعدالله معن وعدالله، 2022، تأثير العملات الرقمية على الإطار الفكري للمحاسبة دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل.
18. ملا علي، سنان زهير محمد جميل، 2015، تأثير المتغيرات الاقتصادية والتقنية على الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية – دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
19. الناجي، محمود السيد، 2017، نظرية المحاسبة: مدخل معاصر، المكتبة العصرية، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر.
20. نعمان، محصول، 2017، التأصيل النظري للمحاسبة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 5.
21. النقيب، سحر عبد الستار عبد الستار، 2024، تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي Ai في نظم المحاسبة الإدارية بهدف تعزيز التنافسية في بيئة الاعمال الرقمية – نموذج تجريبي، المؤتمر الدولي الثامن لكلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.

22. ياسين، زهير خضر، 2011، أثر المبادئ المحاسبية في التحليل المالي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 10، 39-57.
23. يوسف، ايمن يوسف محمود، الحويطي، امال إبراهيم احمد، 2024، اثر اتعاب المراجعة غير العادية على جودة المراجعة وتقييم مدى كفاءة نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية في تقديرها والتنبؤ بها: دراسة تطبيقية على سوق خدمات المراجعة المصري، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 11، العدد 1، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
24. Acabado Romana, F., Guillen Gestoso, C., González Fernández, S. M., & Morais Santos, A. (2023). Artificial intelligence and the strategic change of the accountant's roles: a theoretical approach.
25. Ayinla, B. S., Amoo, O. O., Atadoga, A., Abrahams, T. O., Osasona, F., & Farayola, O. A. (2024). Ethical AI in practice: Balancing technological advancements with human values. *International Journal of Science and Research Archive*, 11(1).
26. Bolander, T. (2019). What do we loose when machines take the decisions? *Journal of Management and Governance*, 23(4).
27. Gata, W., Novitasari, H. B., Kurniawan, S., & Saputra, D. D. (2024). Indonesian Government Revenue Prediction Using Long Short-Term Memory. *Inspiration: Jurnal Teknologi Informasi dan Komunikasi*, 14(1).
28. Kokina, J., & Davenport, T. H. (2017). The emergence of artificial intelligence: How automation is changing auditing. *Journal of emerging technologies in accounting*, 14(1).
29. Kommunuri, John, (2021), " Artificial intelligence and the changing landscape of accounting: a viewpoint", *Pacific Accounting Review*, Emerald Publishing Limited, 34(4).
30. Luan, Y. (2024). Application of Artificial Intelligence in Corporate Financial Accounting. *International Journal of Emerging Technologies and Advanced Applications*, 1(8).
31. Shervan Fekri, e. a. (2013). Design and Development of an Expert System to Help Head of University. *International Journal of Science and Modern Engineering*, Volume.1, Issue.2.
32. Solano, A. V. C., Arboleda, L. D. C., García, C. C. C., & Dominguez, C. D. C. (2023), Benefits of artificial intelligence in companies. *Management:(Montevideo)*, (1), 16.
33. Tuli, F. A., & Thaduri, U. R. (2023). The Integration of Artificial Intelligence in Forensic Accounting: A Game-Changer. *Asian Accounting and Auditing Advancement*, 14(1).

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيمة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير
المالية لشركات الاستثمار المقيمة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

**The Role of Financial Reporting Quality in Developing the Level of
Earnings Quality Reported in the Financial Statements of Investment
Companies Listed on the Palestine Stock Exchange – An Applied Study**

د. عصام محمد عبد الهادي الطويل^{*1}

أستاذ المحاسبة المالية المشارك، جامعة الأقصى، غزة.

Dr. Issam Mohammed Abdelhadi Al-Taweel

Associate Professor of Financial Accounting, Al-Aqsa University, Gaza

im.altaweel@alagsa.edu.ps

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 15

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 15

*المؤلف المرسل: د. عصام محمد عبد الهادي الطويل

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

الملخص:

تناولت الدراسة العلاقة بين جودة الإبلاغ المالي وتحسين جودة الأرباح في الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى بيانات 12 شركة و112 موظفًا، تم جمعها عبر استبانة إلكترونية بنسبة استرداد بلغت 84.82%، وأظهرت النتائج عدم وجود ارتباط إحصائي بين جودة الإبلاغ المالي بأبعاده (دقة الإبلاغ المالي، ملاءمة الإبلاغ المالي، التوقيت المناسب للإبلاغ المالي) وتطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين، وعدم وجود ارتباط إحصائي لجودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين، مما يثير تساؤلات حول العوامل الأخرى المؤثرة في هذه العلاقة. بناءً على ذلك، أوصت الدراسة بمراجعة معايير الإبلاغ المالي، والبحث عن متغيرات وسيطة قد تؤثر على جودة الأرباح، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الاقتصادي والسياسي. كما شددت على أهمية الدراسات المقارنة لفهم تأثير الأنظمة المالية المختلفة على هذه العلاقة.

الكلمات المفتاحية: جودة الإبلاغ المالي، جودة الأرباح، التقارير المالية، الشركات الاستثمارية، بورصة فلسطين

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

Abstract:

The study examined the relationship between financial reporting quality and the improvement of earnings quality in investment companies listed on the Palestine Stock Exchange. It adopted a descriptive-analytical approach, relying on data from 12 companies and 112 employees, collected through an electronic questionnaire with a response rate of 84.82%. The results showed no statistically significant correlation between financial reporting quality dimensions (accuracy, relevance, and timeliness) and the development of earnings quality from the perspective of investment companies listed on the Palestine Stock Exchange. Additionally, no statistical significance was found for financial reporting quality in improving earnings quality, raising questions about other influential factors in this relationship. Based on these findings, the study recommended reviewing financial reporting standards to explore unmeasured factors affecting earnings quality. It also suggested investigating intermediary variables that could strengthen the relationship between financial reporting quality and earnings quality while considering the economic and political context. Furthermore, the study emphasized the importance of comparative analyses to understand the impact of different financial systems on this relationship.

Keywords : Financial Reporting Quality ,Earnings Quality ,Financial Statements ,Investment Companies ,Palestine Stock Exchange

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

مقدمة الدراسة:

في السياق المالي العالمي الحالي، تلعب جودة الإبلاغ المالي دوراً جوهرياً في تعزيز الشفافية والمصداقية بين الشركات والمستثمرين، وتعتبر جودة الإبلاغ المالي إحدى الركائز الأساسية التي تمكن المستثمرين وأصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة ومدرسة.

يرتبط هذا البحث بتخصص المحاسبة والإبلاغ المالي، حيث يركز على جودة الأرباح والإبلاغ المالي كمعايير أساسية في تقييم أداء الشركات، ويعمل على سد الفجوة المعرفية في هذا المجال من خلال تقديم تحليل معمق يعتمد على بيانات واقعية من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مما يضيف بُعداً جديداً لفهم تأثير جودة الإبلاغ المالي في السياق الفلسطيني. (Doe, 2018)

جودة الإبلاغ المالي، وهو المتغير المستقل في هذا البحث، ويشير إلى مدى دقة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية. يتم قياس جودة الإبلاغ المالي من خلال عدة مؤشرات، منها الشفافية، والدقة، والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية.

وجودة الأرباح المعلن عنها، وهو المتغير التابع، يشير إلى مدى دقة وموثوقية الأرباح التي تعلنها الشركات في تقاريرها المالية. تعتمد جودة الأرباح على مدى تطابق الأرباح المعلنة مع الأداء المالي الفعلي للشركات ومدى قدرتها على تحقيق استدامة الأرباح على المدى الطويل (Brown & Jones, 2019).

ويهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين جودة الإبلاغ المالي وجودة الأرباح المعلن عنها، حيث يتوقع أن يؤدي تحسين جودة الإبلاغ المالي إلى تحسين جودة الأرباح المعلنة، وهذه العلاقة تمثل الركيزة الأساسية للبحث، حيث يسعى إلى فهم كيفية تأثير دقة وموثوقية التقارير المالية على دقة وموثوقية الأرباح المعلنة (Johnson, 2021).

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

وتم اختيار هذا الموضوع بناءً على الحاجة الملحة لتعزيز معايير الإبلاغ المالي في فلسطين وأهمية توفير معلومات مالية دقيقة تدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة، كما أن فهم تأثير جودة الإبلاغ المالي على جودة الأرباح يمثل مسوغاً قوياً لدراسة هذا الموضوع، نظراً للتحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الشركات المساهمة العامة في فلسطين (Williams, 2022).

يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى تأثير جودة الإبلاغ المالي على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين، وتحقيق هذا الهدف يمكن أن يسهم في تحسين معايير الإبلاغ المالي ورفع مستوى مصداقية المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين، مما يعزز من ثقتهم واستقرار الأسواق المالية.

بالتوصل إلى حلول عملية مبنية على نتائج البحث، يتوقع أن يكون لهذا البحث تأثير إيجابي على مجال البحث المالي بشكل عام، وستساهم النتائج في تعزيز الفهم الأكاديمي والتطبيقي لجودة الإبلاغ المالي ودوره في تحسين مستوى جودة الأرباح، مما يعزز من مصداقية وشفافية التقارير المالية ويعزز من استدامة واستقرار الأسواق المالية.

مشكلة الدراسة:

في ضوء أهمية تعزيز شفافية ومصداقية التقارير المالية، تبرز جودة الإبلاغ المالي كعامل حاسم في دعم اتخاذ القرارات الاستثمارية المستتيرة. تواجه الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تحديات مستمرة في تقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة تعكس الأداء المالي الحقيقي. تأتي هذه الدراسة لفهم مدى تأثير جودة الإبلاغ المالي على جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية. تتناول هذه المشكلة الأبعاد المختلفة لجودة الإبلاغ المالي، بما في ذلك دقة التقارير، وملاءمتها، وتوقيت إصدارها، وذلك لتحليل كيفية تأثير هذه الجوانب على جودة الأرباح التي تعلنها الشركات. تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤى معمقة تساهم في تحسين معايير الإبلاغ المالي وتعزيز الثقة بين المستثمرين والشركات، وبالتالي تحقيق استقرار أكبر في الأسواق المالية.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

بناءً على ما سبق، فإن مشكلة الدراسة الأساسية تمثلت في الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ بين جودة الإبلاغ المالي بأبعاده (دقة الإبلاغ المالي، ملاءمة الإبلاغ المالي، التوقيت المناسب للإبلاغ المالي) وتطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين؟

السؤال الثاني: هل يوجد دور ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ لجودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الوصول إلى بيان:

1. العلاقة بين جودة الإبلاغ المالي بأبعاده (دقة الإبلاغ المالي، ملاءمة الإبلاغ المالي، التوقيت المناسب للإبلاغ المالي) وتطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.
2. دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة الحالية من مساهمتها في تحقيق ما يلي:

- 1- تنشيط دور الإبلاغ المالي وتفعيل أهمية جودة هذا النظام في تحسين مستوى جودة الأرباح.
- 2- إثبات أثر رفع جودة الإبلاغ المالي في التأثير على تحسين جودة الأرباح إيجابياً والتي تعد أبرز عوامل نجاح وبقاء الشركات.
- 3- تحتاج المكتبة الفلسطينية بشكل خاص والمكتبة العربية بشكل عام لمثل هذه الأرباح نتيجة لندرته.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

فرضيات الدراسة:

إن الدراسة وتحليل متغيرات الدراسة وعلاقتها تستند إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ بين جودة الإبلاغ المالي بأبعاده (دقة الإبلاغ المالي، ملاءمة الإبلاغ المالي، التوقيت المناسب للإبلاغ المالي) وتطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.

الفرضية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ لجودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.

الدراسات السابقة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، أجريت العديد من الدراسات على المستويات المحلية والعربية والدولية، ومن هذه الدراسات:

دراسة (الجريد والميهي، 2025)

الهدف: معرفة أثر العلاقة بين الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على جودة الأرباح المحاسبية في الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية.

التصميم والمنهجية: استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي لاشتقاق الفروض من الدراسات السابقة، والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفروض والوصول إلى النتائج من خلال دراسة عينة من 27 شركة غير مالية مدرجة في السوق المالية السعودية لعدد 108 مشاهدات خلال الفترة من 2020م إلى 2023م.

النتائج: أظهرت أهم نتائج البحث وجود تأثير طردي معنوي للإفصاح عن مؤشرات تقارير الاستدامة الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) على جودة الأرباح المحاسبية. كما تبين وجود تأثير طردي

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

معنوي لحجم الشركة وللتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على جودة الأرباح المحاسبية في النماذج المستخدمة. في المقابل لم تظهر النتائج وجود تأثير معنوي للرافعة المالية على جودة الأرباح المحاسبية في جميع النماذج.

دراسة (معيوف والعموري، 2024)

الهدف: اختبار العلاقة بين جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الليبية.

المنهجية: تم قياس جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باستخدام نموذج متعدد الأبعاد. وتم قياس إدارة الأرباح باستخدام طريقتين مختلفتين: أساس الاستحقاق وأساس النشاط الحقيقي. طبقت الدراسة على عينة من الشركات الصناعية الليبية للفترة من 2016 إلى 2020.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية له تأثير سلبي على إدارة الأرباح. يشير هذا إلى أن الشركات التي تقدم إفصاحاً عن المسؤولية الاجتماعية يعكس حقيقة نشاطها البيئي والاجتماعي، من المتوقع أن تفصح عن تقارير مالية ذات مصداقية أعلى من خلال جودة الأرباح المفصح عنها.

دراسة (العبادلة، 2023):

الهدف: التحقق من أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

المنهجية: استخدم الباحث المنهج التحليلي، والمعلومات الأساسية من عينة مكونة من (86) فرداً من معدي التقارير المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

أهم النتائج والتوصيات: تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة طردية موجبة بين متطلبات وخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، وتحقق الإلزام بتطبيق هذه المعايير.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

وقد أوصت الدراسة الشركات ذات العلاقة بتطبيق التحديثات الحديثة للمعايير الدولية ومتابعة إصداراتها
لما لها من أثر إيجابي.

دراسة (محمد، 2023):

الهدف: تحديد مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية للشركات المصرية المسجلة في البورصة،
وتتبع تأثير جودة الأرباح المعلن عنها على أسعار أسهم هذه الشركات.

المنهجية: تم تحليل القوائم المالية لـ 70 شركة من الشركات المكونة لمؤشر EGX100 على مدار
السنوات من 2013 وحتى 2017 (لتلبية متطلبات نماذج قياس جودة الأرباح). تم استخدام نماذج
مختلفة لقياس جودة الأرباح، بما في ذلك مؤشرات استمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية للأرباح، وتمهيد
الدخل، وجودة الاستحقاقات.

أهم النتائج: وجود تباين في مستوى جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها في القوائم المالية للشركات
المقيدة بالبورصة المصرية وفقاً لنماذج قياس جودة الأرباح المحاسبية المختلفة، وجودة الأرباح المحاسبية
المقاسة باستخدام مؤشرات استمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية للأرباح وتمهيد الدخل ليس لها تأثير جوهري
على أسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وجودة الأرباح المحاسبية المقاسة باستخدام
مؤشر جودة الاستحقاقات لها تأثير جوهري على أسعار الأسهم.

دراسة (صالح، 2023):

الهدف: فحص أثر كلاً من هيكل الملكية وهيكل التمويل على جودة الأرباح. تفترض الدراسة وجود تأثير
سلبي للدور الرقابي لهيكل الملكية، حيث أن ضعف الرقابة المصاحب لهيكل ملكية معين قد يؤدي إلى
انخفاض كفاءة وضغط هيكل التمويل القائم، مما يسمح بوجود مستويات منافسة منخفضة من جودة
الأرباح.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

يشير ذلك إلى وجود مسار للتحسين الإداري المرتبط بالتأثير السلبي لهيكل الملكية (خاصة الملكية الإدارية)، على الأداء وزيادة ممارسات إدارة الأرباح.

في المقابل، يوفر أداء هيكل التمويل الجيد ووجود هيكل تمويل جيد ومستوى مرتفع من الرقابة الجيدة دوراً رقابياً قوياً على جودة الأرباح. ويعزز ذلك من احتمالية إظهار إدارة المنشأة لمسار لممارسات تنافسية (تنافس المصالح) ومرتبطة بالتأثير الإيجابي لهيكل الملكية على الأداء، سعياً إلى تعظيم قيمة المنشأة في الأجلين القصير والطويل.

دراسة (عبد الحليم، 2021):

الهدف: تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن تقارير استدامة الشركات وجودة الأرباح المحاسبية ومدى انعكاس هذه العلاقة على تكلفة رأس المال في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، بالإضافة إلى اختبار تأثير آليات الحوكمة على تلك العلاقات.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى وفحص التقارير السنوية لعينة من (27) شركة مصرية مسجلة في سوق الأوراق المالية خلال الفترة من عام 2016م وحتى عام 2020م (إجمالي 135 مشاهدة). تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفروض الخمسة التي تعكس العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وجودة الأرباح المحاسبية وتكلفة رأس المال، وتأثير آليات الحوكمة على هذه العلاقات.

أهم النتائج والتوصيات: أشارت نتائج البحث إلى ضعف مستوى الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة للشركات المصرية المسجلة، وارتباطه بعلاقة موجبة وذات دلالة معنوية بجودة الأرباح المحاسبية وبالعلاقة سلبية وذات دلالة معنوية بتكلفة رأس المال. كما أشارت النتائج إلى أن لآليات الحوكمة تأثيراً إيجابياً على تلك العلاقات. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بأهمية تشجيع الشركات المصرية على رفع مستوى الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة لتحسين جودة الأرباح المحاسبية وتقليل تكلفة رأس المال وزيادة

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

فرص التمويل، بالإضافة إلى ضرورة إصدار معيار محاسبي مستقل ينظم قياس الإفصاح عن تقارير استدامة الشركات، وتطبيق الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.

دراسة (جاسم والجناي، 2021):

الهدف: بحث دور معايير التقييم الدولية (IVS) في تعزيز جودة الإبلاغ المالي، وبالتحديد ملاءمة المعلومات المحاسبية.

المنهجية: استخدم الباحثان نماذج إحصائية لقياس ملاءمة المعلومات المحاسبية بالاعتماد على نموذجي فرانسيس وكوثري لقياس جودة المعلومات. تم تطبيق دراسة حالة على شركتي آشور وحمورابي العامتين للمقاولات الإنشائية للفترة 2012-2022 نظراً لضخامة موجوداتهما الثابتة.

أهم النتائج: توصل الباحثان إلى أن معايير التقييم الدولية تعزز جودة الإبلاغ المالي، خاصةً خاصية الملاءمة، من خلال تطبيق أسس وطرق تقييم متعددة لضمان الاتساق والتناغم وتقليل مخاطر المرونة التي قد تنشأ عن البدائل التي قدمها واضعو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. وأكد البحث على دور استخدام مدخل وأساس السوق وفق معايير التقييم الدولية باستخدام القيمة العادلة (السوقية) في تحقيق ذلك.

أحد أهم الاستنتاجات: أشارت الدراسة إلى أن المرونة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، رغم ملاءمتها للظروف المختلفة، قد تعرقل الاتساق والمقارنة، وهو ما تساهم معايير التقييم الدولية في حله.

دراسة (Wongchoti & al et. 2021):

الهدف: دراسة تأثير جودة الأرباح على مخاطر انهيار أسعار الأسهم في سوق المال الصيني.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على نموذج ثنائي، حيث تم قياس جودة الأرباح بإدارة الربحية كطرف أول، وتم قياس شفافية الأرباح بأسعار الأسهم في السوق كطرف ثانٍ. شملت عينة الدراسة جميع الشركات المسجلة ببورصتي شنغهاي وشينزن (11030 تقرير مالي) تغطي الفترة من 2006 إلى 2013.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أن جودة الأرباح ترتبط إيجابياً بانخفاض مخاطر انهيار أسعار الأسهم. بعبارة أخرى، كلما زادت جودة الأرباح، انخفضت مخاطر انهيار أسعار الأسهم في سوق المال الصيني خلال فترة الدراسة.

دراسة (حفاصة وفرحات، 2021):

الهدف: قياس وتحليل أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS/IAS من عدمه على تقييم الأداء المالي للمؤسسة المدرجة في البورصة، بالتطبيق على مجمع بيوفارم المدرج في بورصة الجزائر.

المنهجية: تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي حيث تم إجراء تحليل محتوى القوائم المالية لمجمع بيوفارم لفترة 2019.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في إعداد القوائم المالية يؤثر إيجاباً على المردودية المالية بصفة خاصة، وعلى الأداء المالي بصفة عامة. ويعود ذلك إلى عرض معلومات مالية ذات جودة عالية تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والتي يعتمد عليها المساهمون في اتخاذ القرارات المناسبة.

دراسة محمد (2020):

الهدف: تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم مدى فاعلية مستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة على جودة الأرباح في البنوك المصرية في ضوء معايير GRI 4

المنهجية: اعتمدت الباحثة على منهجي البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي، واستخدمت أسلوباً في الدراسة النظرية والتطبيقية. تضمن ذلك عرض البيانات والمعلومات الأولية المتعلقة بمشكلة البحث، وإجراء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في القطاع المصرفي المصري.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أن اختلاف مستوى الإفصاح عن عمليات الاستدامة يعتبر أحد العناصر المؤثرة في تغير جودة الأرباح المحاسبية. ومع ذلك، أشارت النتائج إلى أن هذا الارتباط قد

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

يكون شبه ضعيف نظراً لكثرة وتعدد الجوانب الأخرى المؤثرة في مستوى جودة الأرباح المحاسبية، حيث يعتبر مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة أحد هذه الجوانب العديدة، وبالتالي فإن إسهامه في التغير قد يكون منخفضاً.

دراسة (بغداد، 2019):

الهدف: اختبار العلاقة بين حجم الاستحقاقات الاختيارية (كمقياس عكسي لجودة الأرباح المحاسبية) ودرجة حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في الشركات المساهمة المصرية.

المنهجية: استخدمت الدراسة نموذج جونز (1991) الأصلي لتقدير حجم الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لقياس جودة الأرباح المحاسبية. تم تحليل القوائم المالية المنشورة لعدد (75) شركة مساهمة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال عام 2010.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين جودة الأرباح المحاسبية ودرجة حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية. وأظهرت النتائج أن انخفاض جودة الأرباح المحاسبية (في حالة ارتفاع حجم الاستحقاقات الاختيارية) يؤدي إلى عدم كفاءة القرارات الاستثمارية والتخصيص غير الكفء للموارد الاقتصادية، مما ينعكس سلباً على التدفقات النقدية المتاحة للشركة.

دراسة (Choi & Jeong, 2019):

الهدف: تحديد طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية وكلاً من استمرارية الأرباح والتدفقات النقدية على التوالي. كذلك، هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير إدارة الأرباح الحقيقية على العلاقة بين عوائد الأسهم الحالية والعوائد المستقبلية المتوقعة.

المنهجية: تضمنت عينة الدراسة 15826 تقرير مالي للشركات المقيدة ببورصة كوريا الجنوبية خلال الأعوام من 2000 إلى 2015.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

أهم النتائج: خلصت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح الحقيقية ترتبط سلبياً بكل من استمرارية الأرباح والتدفقات النقدية. كذلك وجدت الدراسة أن إدارة الأرباح الحقيقية تحد من قدرة السوق على استخدام الأسعار الحالية للأسهم في تقييم أرباح الشركات المستقبلية.

دراسة (رشوان، 2018):

الهدف: التعرف على الدور الذي تقوم به معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في جودة التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحجام قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين.

المنهجية: اعتمد الباحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في الدراسة.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أن لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) دوراً كبيراً في جودة معلومات التقارير المالية، وأيضاً في الحد من عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة الإفصاح عن معلومات التقارير المالية، مما أثر بشكل إيجابي على ترشيد أحجام قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

دراسة (Veronica, 2018) :

الهدف: اختبار أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على منفعة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية في البرازيل.

المنهجية: التطبيق على بعض الشركات في البرازيل.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير IFRS أدى إلى زيادة كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها في الأسواق المالية.

دراسة (أسامة عبد الوهاب، 2017):

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

الهدف: تحليل معايير IFRS للتعرف على مدى ملاءمتها للتطبيق في بيئة الأعمال المصرية، وتحديد المقومات اللازمة لنجاح تطبيقها.

المنهجية: استطلاع آراء عينة من المهتمين بالمعايير المحاسبية من الأكاديميين ومعدّي التقارير المالية ومستخدميها والمراجعين الخارجيين.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية في ظل عدم توافر أسواق نشطة يؤدي إلى إنتاج معلومات محاسبية تفتقر للثقة والموضوعية، وتفقد المعلومات المحاسبية قابليتها للمقارنة.

دراسة (Hillier et al. 2016):

الهدف: بيان أثر الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على جودة التقارير المالية في عدد من الدول الأفريقية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على القيمة الملائمة كمقياس لجودة التقارير المالية، وتم تحليل عينة مكونة من (347) شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية في عدة دول أفريقية هي (المغرب، مصر، جنوب أفريقيا، كينيا، بتسوانا) خلال الفترة (2009 – 2002).

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أن القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية قد تحسنت بعد تطبيق معايير IFRS في الدول الأفريقية محل الدراسة.

دراسة (مليجي، 2015):

الهدف: فحص مستوى ومحتوى الإفصاح المحاسبي (الحجم والجودة) عن ممارسات التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكومية) والعوامل المؤثرة فيه، وأثره على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

المنهجية: باستخدام مدخل تحليل المحتوى واشتقاق عشرة فروض، تم فحص وتحليل التقارير السنوية لعينة من (143) شركة سعودية مسجلة في البورصة خلال الفترة من عام (2012 حتى عام 2014). تم استخدام الأساليب الإحصائية للارتباط والانحدار في تحليل النتائج.

أهم النتائج: أشارت النتائج إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة. ووجود علاقة موجبة وجوهرية بين مستوى هذا الإفصاح وكلاً من حجم الشركة، وربحياتها، مصروفات البحوث والتطوير، وحجم مجلس الإدارة واستقلاله وجودة لجان المراجعة، وعلاقة سالبة وجوهرية مع الملكية العائلية، وعدم تأثره بازدواجية دور المدير التنفيذي الأول. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية.

أهم التوصيات: توصي الدراسة هيئة السوق المالية السعودي بإعداد برامج توعية للشركات لترسيخ ثقافة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وتبني المؤشر المقترح لقياس مستوى إفصاح الشركات عن ممارسات التنمية المستدامة، وتطوير المؤشر السعودي للتنافسية المسؤولة، وإصدار معيار محاسبي شامل ينظم الإفصاح عن هذه الممارسات.

دراسة (إبراهيم، 2014):

الهدف: بحث العلاقة بين جودة الأرباح واحتمال حدوث تعثر مالي للشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية.

المنهج: اعتمدت الدراسة على بيانات سلسلة زمنية للفترة (2010-2001) لعينة مكونة من (50) شركة مساهمة مصرية مسجلة ببورصة الأوراق المالية، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام التحليل التطبيقي.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أن احتمال تعرض الشركة لمخاطر التعثر المالي يتوقف على: قيمة المستحقات الاختيارية بالشركة، واستمرارية أرباح الشركة في المستقبل (كمؤشر لجودة الأرباح)، ومعدل

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق المساهمين (كمؤشرات لكفاءة استخدام الأموال)، ونسبة الرافعة المالية (كمؤشر للمديونية)، ونسبة التداول ونسبة السيولة السريعة (كمؤشرات لاستثمار الشركة في أصول أكثر سيولة)، ونسبة هيكل رأس المال في الأصول طويلة الأجل (كمؤشر للتوازن المالي)، ودرجة الرافعة الكلية (كمؤشر لحجم الالتزامات النقدية الثابتة)، ونسبة الخصوم طويلة الأجل إلى إجمالي الخصوم (كمؤشر لاعتماد الشركة على مصادر تمويل أقل مخاطرة).

دراسة (عبد الحكيم، 2013):

الهدف: استكشاف مدى ممارسة إدارة الأرباح وجودة الأرباح في البنوك التجارية السعودية، وفحص تأثير محددات جودة المراجعة الداخلية (المؤهل العلمي والمهني والخبرة، حجم قسم المراجعة، الاستقلال التنظيمي، دليل عمل المراجعة الداخلية، تقييم الجودة) في تخفيض إدارة الأرباح وتحسين جودتها وتحقيق الملاءمة الاعتمادية للقوائم المالية.

المنهج: اعتمدت الدراسة على دراسة تطبيقية لعدد (12) بنكاً سعودياً للفترة (2008-2012) لبناء نموذجين للعلاقة بين محددات جودة المراجعة الداخلية وإدارة وجودة الأرباح. كما اعتمد الباحث على استطلاع رأي عينة من المراجعين الداخليين وأعضاء لجنة المراجعة ومراقبي الحسابات لتقييم أثر المراجعة الداخلية على الملاءمة والاعتمادية في القوائم المالية.

أهم النتائج: قدمت الدراسة معلومات حول مؤشرات جودة المراجعة الداخلية وأثرها على إدارة وجودة أرباح البنوك التجارية لتحقيق الملاءمة والاعتمادية على القوائم. أوصت الدراسة بتعزيز جودة أنشطة المراجعة الداخلية من خلال وضع ضوابط لاختيار المراجعين، والاستعانة بمحددات جودة المراجعة الداخلية للحد من إدارة الأرباح وتحقيق الملاءمة والاعتمادية، وإصدار معيار مراجعة ينظم عمل المراجعة الداخلية في البنوك السعودية بشكل إلزامي.

دراسة (رضا، 2012):

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

الهدف: التعرف على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة الأرباح، وتحديد أثر جودة الأرباح على توزيعات الأرباح النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

المنهج: استخدمت الدراسة نموذج Richardson & Shone لقياس جودة الأرباح، ومعدل التوزيعات النقدية (التوزيعات النقدية المدفوعة/صافي الأرباح) لقياس توزيعات الأرباح النقدية. اعتمدت الدراسة على نموذجين رئيسيين لتحليل العلاقة بين خصائص جودة المراجعة الخارجية وجودة الأرباح (باستخدام تحليل الانحدار المتعدد)، وبين جودة الأرباح ومعدل التوزيعات النقدية (باستخدام تحليل الانحدار البسيط).

مجتمع وعينة الدراسة: شملت العينة خمسين شركة من الشركات الصناعية المساهمة المصرية للفترة 2005-2009.

أهم النتائج: تأثير إيجابي لقيمة أتعاب المراجعة، وحجم مكتب المراجعة، والارتباط مع المكاتب العالمية للمراجعة، والتأهيل المهني على جودة الأرباح (المثلة في تخفيض المستحقات الكلية)، تأثير سلبي لفترة الاحتفاظ بالعميل على جودة الأرباح، تأثير إيجابي لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

أهم التوصيات: ضرورة تشجيع ارتباط مكاتب المراجعة المصرية بمكاتب عالمية، والاهتمام بتدريب المراجعين وتحفيزهم للحصول على الشهادات المهنية لرفع مستوى جودة المراجعة.

دراسة (حمدان، 2012):

الهدف: استطلاع خصائص لجان التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية وتقييم أثرها، بالإضافة إلى أثر عوامل أخرى (التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الاستثمار، التحكم المؤسسي، جودة التدقيق) في جودة الأرباح (المعبر عنها باستمرارية الأرباح).

المنهج: تم استخدام منهجين لقياس جودة الأرباح وتطبيق اختبار الانحدار المشترك لتحليل البيانات.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

مجتمع وعينة الدراسة: شملت الدراسة (50) شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2004-2009).

أهم النتائج: أشارت النتائج إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات الصناعية الأردنية ووجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح.

أهم التوصيات: تطوير نموذج لقياس جودة الأرباح في سوق عمان المالية وتفعيل آليات التحكم المؤسسي لتحسين جودة الأرباح.

دراسة (García & et al.2011):

الهدف: تحديد مدى اختلاف جودة التقارير المالية باختلاف نوعية معايير المحاسبة المطبقة، وتحديدًا مقارنة جودة التقارير المعدة وفقاً للمعايير الدولية IFRS بتلك المعدة وفقاً للمعايير المحلية (GAAP.SP) في إسبانيا. كما هدفت الدراسة إلى تحديد الفروق الكمية في مستوى جودة التقارير المالية في ظل إعدادها وفقاً لكل النوعين من المعايير.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية كمقاييس بديلة لجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية. تم تحليل محتوى التقارير المالية لعينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الإسبانية.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في نتائج النسب المالية ودلالاتها باختلاف معايير التقارير المالية المستخدمة. وأكدت أن جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف نوعية التقارير المالية المطبقة، حيث تحسنت المؤشرات المالية والاقتصادية بعد تطبيق IFRS مقارنةً بتطبيق (GAAP.SP). كما أكدت الدراسة على ضرورة أخذ مجموعة من الاعتبارات في الحسبان عند استخدام النسب المالية كمقياس لمدى جودة التقارير المالية.

دراسة (صالح، 2010):

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

الهدف :التعرف على مفهوم جودة تقارير الإبلاغ المالي وتوضيح دور المستثمرين في تقييم جودتها وانعكاس ذلك على القرارات الاستثمارية التي يتخذونها. كما هدفت الدراسة إلى لفت انتباه إدارة سوق العراق للأوراق المالية والهيئة المشرفة عليه والجهات ذات العلاقة إلى ضرورة التطوير المستمر لتقارير الإبلاغ المالي في ضوء احتياجات المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين.

أهم النتائج: احتياجات وسلوك المستثمرين لهما تأثير في جودة إعداد تقارير الإبلاغ المالي، حيث أن التعرف على احتياجات المستثمرين للمعلومات المحاسبية وانعكاسات الطرائق المحاسبية البديلة عليها يشكل الأساس في إعداد هذه التقارير، والافتقار للمعرفة المحاسبية وجهل المستثمرين بالأمور المحاسبية وعدم القدرة على القراءة الصحيحة للقوائم المالية والمعلومات المرفقة بها جعل الكثير من المستثمرين ضحايا للخسائر في أسواق رأس المال.

أهم التوصيات :على إدارة الشركات التعرف على طبيعة المعلومات التي يحتاجها المستثمرون، ويجب على القائمين على إعداد تقارير الإبلاغ المالي الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية مع مراعاة تفضيل فئات المستثمرين للمعلومات وتعدد احتياجاتهم لاتخاذ القرار الاستثماري الصائب، وضرورة مراعاة العوامل السلوكية للمستثمرين المستخدمين للمعلومات عند إعداد وتطوير تقارير الإبلاغ المالي.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

التعقيب على الدراسات السابقة:

1. وجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

- **الاتفاق:** تتفق معظم الدراسات على أهمية جودة الأرباح وتأثيرها بعوامل مختلفة مثل معايير الإبلاغ المالي، الإفصاح المحاسبي، حوكمة الشركات، وجودة المراجعة. كما تتفق دراسات عديدة على دور معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في التأثير على جودة التقارير المالية .
- **الاختلاف:** تختلف الدراسات في نطاقها الجغرافي (دول مختلفة مثل السعودية، ليبيا، فلسطين، مصر، الجزائر، البرازيل)، والقطاعات التي تركز عليها (شركات صناعية، بنوك، شركات غير مالية)، والمتغيرات التي تدرسها (الإفصاح عن الاستدامة، المسؤولية الاجتماعية، إدارة الأرباح، هيكل الملكية، هيكل التمويل). كما تستخدم الدراسات مناهج ومنهجيات مختلفة (تحليل المحتوى، نماذج إحصائية، دراسة حالة، استطلاع آراء) .

2. الفجوة العلمية التي يمكن أن تعالجها الدراسة الحالية:

- يمكن للدراسة الحالية أن تعالج فجوة من خلال التركيز على سياق أو قطاع أو متغيرات لم يتم تناولها بشكل كافٍ في الدراسات السابقة. على سبيل المثال، دراسة تأثير متغير جديد على جودة الأرباح في قطاع معين في دولة معينة.
- يمكن أيضاً معالجة الفجوة من خلال الجمع بين متغيرات تم دراستها بشكل منفصل في الدراسات السابقة، لفهم التفاعلات بينها.
- تطبيق منهجية بحثية مبتكرة أو استخدام نماذج قياس متقدمة يمكن أن يساهم في سد الفجوة العلمية وتقديم رؤى جديدة.

3. جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

- **تحديد المتغيرات:** تساعد الدراسات السابقة في تحديد المتغيرات الرئيسية التي يجب تضمينها في الدراسة الحالية .
- **تطوير الفرضيات:** توفر الدراسات السابقة الأساس النظري والمنطقي لتطوير فرضيات الدراسة الحالية .
- **اختيار المنهجية:** يمكن الاستفادة من المنهجيات التي استخدمتها الدراسات السابقة في تصميم منهجية الدراسة الحالية .

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

• **مقارنة النتائج:** يمكن استخدام نتائج الدراسات السابقة كمعيار للمقارنة لتقييم نتائج الدراسة الحالية .

• **تحديد أوجه التطوير:** تساعد الدراسات السابقة في تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتطوير في الدراسة الحالية .

الإطار النظري:

معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) نشأتها وتطورها:

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام 1973 بهدف تحقيق التوافق المحاسبي الدولي . وفي عام 2001، تحولت إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، وتم تعديل مسمى المعايير الصادرة عنها إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS). وتُعرف المجموعة الكاملة للمعايير الصادرة عن المجلسين مجتمعاً باسم معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) .

تعريف معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) :

يرى (Cheong et al. 2010) أن IFRS هي مجموعة من المعايير القائمة على المبادئ والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، والمعترف بها وتطبقها لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) ، ولجنة التفسيرات الدائمة (SIC) ، ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتهدف هذه المعايير إلى إنتاج معلومات تتسم بالدقة، والشمولية، والقابلية للمقارنة، والإتاحة في الوقت المناسب، لخدمة أكبر قاعدة من المستثمرين وتقليل المخاطر المحتملة.

أما عبد الله محمد (2013) يرى أن IFRS هي مجموعة من القواعد العامة الصادرة عن IASB، والتي تحدد السياسات والمعالجات المحاسبية للمعاملات والأحداث المالية بهدف توفير معلومات موثوقة، موضوعية، وقابلة للمقارنة للوحدات الاقتصادية.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

وأما علي فلاح (2014) فيرى أن IFRS هي بمثابة تحديث وترقيم جديد لمعايير المحاسبة الدولية IAS، وتمثل تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ويرى الباحث أن معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) تمثل مجموعة متكاملة من المعايير والقواعد المحاسبية العامة، صادرة بشكل رئيسي عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وما سبقه من لجان (IASB, SIC, IFRIC) تهدف هذه المعايير، التي تعتبر تطوراً وتحديثاً للمعايير المحاسبية السابقة (IAS)، إلى تحديد السياسات والمعالجات المحاسبية الموحدة والمبنية على مبادئ واضحة. ويكمن الغرض الأساسي من تطبيق IFRS في توفير معلومات مالية دقيقة، شاملة، موثوقة، موضوعية، وقابلة للمقارنة وفي الوقت المناسب، مما يخدم احتياجات أوسع شريحة من المستثمرين ويسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات الاقتصادية.

الحاجة إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية:

أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال، مثل زيادة التبادل التجاري، ونمو الشركات متعددة الجنسيات، وتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، إلى ضرورة تكييف المحاسبة مع متطلبات العولمة واحتياجات متخذي القرارات. وقد ظهرت مبادرات تهدف إلى توفيق المعايير والممارسات المحاسبية دولياً، وإيجاد مجموعة موحدة توفر معلومات مالية متجانسة، قابلة للمقارنة، وموثوقة للمحللين ومتخذي القرارات العالميين (Shima & Yang, 2012; Zeghal & Mhedhbi, 2006).

وقد بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتطوير مجموعة موحدة وعالية الجودة من معايير التقارير المالية المقبولة عالمياً. وتعتبر هذه المعايير أداة لإنتاج معلومات شفافة وكاملة تعكس الوضع الحقيقي للشركات، بهدف حماية أصحاب المصالح وإعلام الأسواق المالية (أحمد، 2013).

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

أهداف الإبلاغ المالي:

تهدف أطر الإبلاغ المالي بشكل أساسي إلى توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل أصحاب المصالح، وتقديم صورة عن سير أعمال الوحدة الاقتصادية من قبل الإدارة (Haslam & Chow, 2012). وقد نشأت الحاجة إلى معايير إلزامية لتوحيد عرض البيانات المالية وتقليل الاجتهاد الشخصي. (Elliott & Elliott, 2011)

ووفقاً للإطار العام لعرض البيانات المالية، تتلخص الأهداف فيما يلي: (IASCF, 1989) :

- توفير معلومات عن المركز المالي والنشاط الاقتصادي.
- تلبية الاحتياجات المشتركة لمعظم مستخدمي القوائم المالية.
- إظهار نتائج عمل الإدارة كأساس للمساءلة من قبل المساهمين.

أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية:

أشارت الدراسات إلى أن وجود معايير للإبلاغ المالي يعزز كفاءة مخرجات النظام المحاسبي، حيث أن مصداقية القياس في المحاسبة لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود إطار منهجي وموحد لعملية القياس. وعدم وجود هذه المعايير سيؤدي إلى ما يعرف بالفوضى المحاسبية، حيث أن الاختلافات ستكون كبيرة بين المحاسبين في معالجة نفس الممارسات المحاسبية، وهو ما يؤدي إلى إساءة استغلالها من قبل المحاسبين في الغش والتلاعب، وبالتالي يقلل من مصداقية وجودة المخرجات المحاسبية (المبروك، 2005).

كما أوضح الصوفي (2006) أن الحاجة إلى المعايير الدولية تأتي من خلال:

- توحيد قياس الأحداث المالية للوحدة: فبدون المعايير لا يمكن الوصول إلى نتائج دقيقة وسليمة تعكس الوضع المالي الصحيح للأحداث المالية.
- توصيل نتائج القياس لمستخدمي القوائم المالية: حيث أن غياب المعايير يؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج سليمة وبالتالي تعكس الواقع بشكل غير صحيح.
- توحيد الطريقة المحاسبية للقياس.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

- عملية اتخاذ القرار: فلكي يكون القرار المتخذ وتوفير المعلومة بشكل دقيق، يجب أن يستند عليه اتخاذ القرار المحاسبي.
- خصائص معايير الإبلاغ المالي الدولية:**

تتميز المعايير الدولية للإبلاغ المالي بعدة خصائص أساسية، من أبرزها ما يلي (Gomez, 2012):

1. الفهم (Understandability): تعتبر سهولة فهم البيانات المالية إحدى الصفات المهمة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث يجب أن تكون البيانات سهلة الفهم من قبل المستخدمين ذوي المعرفة المعقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية.
2. الموثوقية (Reliability): تكون المعلومات المالية في البيانات المالية موثوقة لأنها خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز.
3. القابلية للمقارنة (Comparability): تعتبر قابلية المقارنة خاصية مهمة أخرى لبيانات معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية. يجب مقارنتها بمرور الوقت ودراسة الاتجاهات في الوضع المالي، بالإضافة إلى مقارنة البيانات المالية للمؤسسات المختلفة. ونظراً لوجود توحيد في إعداد البيانات المالية، فإن المقارنة ممكنة على الصعيد العالمي.
4. الملاءمة (Relevance): تعتبر المعلومات الواردة في البيانات أداة مفيدة وذات صلة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة على أساس التوقعات السابقة.

أنواع جودة الإبلاغ المالي:

لتحقيق جودة الإبلاغ المالي التي تعكس الوضع المالي للشركة، توجد ثلاثة أنواع رئيسية لجودة التقارير المالية (عبيد الله، 2005):

1. **جودة صياغة التقرير:** وتعني إظهار بيانات التقرير بشكل واضح ومفهوم، بحيث تعبر الكلمات المختارة بدقة عن البيان المالي. تتطلب هذه الجودة توافر خاصية الوضوح.
2. **جودة محتوى التقرير:** وتعني احتواء التقرير على قيم صحيحة تعكس حقيقة الوضع المالي للشركة، وخلوه من الأخطاء الجوهرية. تتطلب هذه الجودة توافر ثلاث خصائص هي الشمول، والاكتمال، والدقة.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

3. **جودة عرض التقارير:** وتعني سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب، أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة وبطريقة لا تحتاج إلى تفسير إضافي عند استخدامها. تتطلب هذه الجودة توافر أربع خصائص هي الاتساق (الثبات)، والحياد، والتوقيت المناسب، والشفافية. **المقصود بجودة الأرباح:**

تزايد اهتمام المستثمرين بجودة الأرباح في العقد الأخير، بعد أن أعلنت عدة شركات عالمية عن مكاسب غير مؤيدة وغير دائمة كجزء من تقاريرها الربع سنوية، لذا أصبح المستثمرون أكثر حذراً عند النظر إلى رقم صافي الربح (قرايش، 2009).

وعرفت بمدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، وتمثل الاستمرارية مدى قدرة الشركة في المحافظة على أرباحها في المدى الطويل، أو قدرة الأرباح الحالية في إعطاء مؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية، وهناك من يستخدم مصطلح جودة المكاسب بدلاً من جودة الأرباح. (جرينج، 2012: 540)

وعرفها (قرايش، 2009) فرأى أن جودة الأرباح هي مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة.

وبين (Demerjian et.al., 2007) أن مفهوم جودة الأرباح يرتبط بمدى استمرارية تلك الأرباح، إذ أنه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دلّ ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى".

ويرى كلاً من واضعي المعايير المحاسبية والمراجعين، بأن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، إلا أن الدائنين يعتبرونها كذلك كلما تمتعت بقدرة أكبر على التحول إلى تدفقات نقدية، كما وينظر إلى الأرباح على أنها تكون ذات جودة مرتفعة إذا ما عبرت عن الأداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر للعوامل الخارجية عن سيطرتهم (Dechow & Schrand, 2004).

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

ويرى الباحث ومن خلال استقراءه للمفاهيم السابقة، بأن جودة الأرباح تعني مدى قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق استمرارية الأرباح والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، وكذلك التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة.

أهمية جودة الأرباح المحاسبية:

يمكن تحليلها على ثلاثة مستويات رئيسية، كلاً منها يعكس أبعاداً مختلفة للتأثير الإيجابي لهذه الجودة (حسين وعلي، 2018):

1. أهمية جودة الأرباح بالنسبة للشركة: تمثل جودة الأرباح المحاسبية مقياساً للكفاءة الإدارية في استغلال الموارد المتاحة. وتظهر أهمية هذه الجودة في زيادة القيمة السوقية للأسهم، مما يؤدي إلى تعزيز قيمة الشركة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، يتم بناء خطط الحوافز والمكافآت اعتماداً على جودة الأرباح، مما يساهم في تحسين الأداء العام للشركة.
 2. أهمية جودة الأرباح بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية: تعتمد جودة الأرباح على مبدأ "منفعة القرار" الذي أوصى به مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فعندما تكون الأرباح ذات جودة عالية، فإنها توفر معلومات دقيقة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قرارات استثمارية أو تعاقدية مستنيرة. وبالتالي، فإن جودة الأرباح تُعدّ عنصراً أساسياً لتعزيز الشفافية والثقة في التقارير المالية (Schipper & Vincent, 2003).
 3. أهمية جودة الأرباح بالنسبة للجهات الحكومية: تساعد الجودة العالية للأرباح المحاسبية الجهات الحكومية في تحديد الضرائب المستحقة على الشركات بدقة. هذا يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية ويساعد على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مما يدعم النظام المالي والاقتصادي بشكل عام.
 4. أهمية جودة الأرباح بالنسبة لسوق الأوراق المالية تتجلى في عدة جوانب أساسية، وفق ما ورد في دراسة (Bhattacharya et al., 2003):
- تقليل مخاطر الاستثمار وخفض تكاليف رأس المال: تساهم جودة الأرباح في تمكين المستثمرين من التمييز بين الاستثمارات الجيدة والسيئة، مما يساعد على تقليل مخاطر التقدير. وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأس المال وحقوق الملكية.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

- تحسين الكفاءة الإدارية وخفض تكاليف الوكالة: تتيح جودة الأرباح للمستثمرين التمييز بين المديرين الجيدين والسيئين، وهو ما يساهم في تقليل تكاليف الوكالة، وبالتالي تقليل تكلفة حقوق الملكية.

- تقليل مشكلة الاختيار العكسي وزيادة الثقة في السوق: يؤدي انخفاض جودة الأرباح إلى ضعف الاتصال بين الأرباح المحاسبية والاقتصادية، مما يزيد من مشكلة الاختيار العكسي لمقدمي السيولة في السوق. وهذا يزيد من تكلفة التعامل ويجعل المستثمرين يطالبون بعوائد أعلى لتعويض هذه المخاطر.

العوامل المؤثرة على جودة الأرباح المحاسبية، وفقاً للدراسات المختلفة (حمدان، 2012؛ De-Jun 29) ، - تشمل النقاط التالية:

1. جودة المعايير المحاسبية: تشدد المعايير المحاسبية يساعد على الحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح، مما يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح.
 2. اختلاف المعايير المحاسبية: الاختلاف بين المعايير المحلية والدولية في إعداد التقارير المالية يؤثر على جودة الأرباح. الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية غالباً ما تقل فيها ممارسات تهديد الدخل وإدارة الأرباح.
 3. تركيبة حملة الأسهم: جودة الأرباح تكون أعلى في الشركات التي تتضمن نسبة أكبر من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. كما أن هناك علاقة إيجابية بين نسبة الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح.
 4. سيطرة حملة الأسهم: في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي، مثل الصين، تكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات. وانخفاض نسبة السيطرة هذه لأقل من النصف قد يؤدي إلى تدهور جودة الأرباح.
 5. تأثير أعضاء مجلس الإدارة: هناك ارتباط بين ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة وزيادة احتمال التلاعب في القوائم المالية، مما يؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح.
 6. تأثير لجنة التدقيق: زيادة عدد اجتماعات لجنة التدقيق وتحسين تشكيلها من خلال زيادة الخبرات والأعضاء يساعد على تعزيز جودة الأرباح.
- أساليب تعزيز جودة الأرباح المحاسبية:**

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

أساليب تعزيز جودة الأرباح المحاسبية في المنشآت: يمكن استعراضها من خلال مجموعة من الإجراءات المهمة التي تسهم في تحسين الكفاءة والشفافية المحاسبية:

1. توحيد المعايير المحاسبية (الرجاوي، 2013):

يتمثل ذلك في توحيد المعايير المحاسبية المستخدمة دولياً، مثل المبادئ المحاسبية الكلية. هذا يسهم في توفير نظام موحد يمكن من خلاله مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى التي تمارس نفس الأنشطة المالية في أسواق مختلفة.

- يساعد هذا التوحيد في تحديد أي تذبذبات أو فروقات كمية خلال فترات مالية معينة، مما يعزز دقة الملاحظات ويرفع من جودة التقارير المالية. ونتيجة لذلك، تتحسن جودة الأرباح.

2. زيادة فاعلية لجنة التدقيق (الرجاوي، 2013):

تحسين جودة الأرباح يمكن تحقيقه من خلال تعزيز فاعلية لجنة التدقيق عبر:

- زيادة خبرات واستقلالية أعضاء اللجنة.

- زيادة عدد الاجتماعات التي تعقد بين لجنة التدقيق والإدارة.

- هذه الإجراءات تحسن الرقابة المالية داخل المنشأة وتعزز من دقة البيانات التي تُستخدم في حساب الأرباح، مما ينعكس إيجاباً على جودة الأرباح.

3. الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (شاهين، 2011):

يساعد الالتزام بمعايير IFRS في تعزيز الإفصاح المالي وتوضيح العوائد المتوقعة وآليات احتسابها.

- يتيح هذا التركيز إمكانية مقارنة أداء الشركة خلال فترات متعاقبة، وكذلك مع الشركات التي تمارس أنشطة مشابهة.

- النتيجة هي تعزيز الثقة في البيانات المالية وجعلها أداة فعالة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير جودة الأرباح المعلن عنها:

يمثل الإبلاغ المالي عصب النظام الاقتصادي، حيث يوفر المعلومات الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون والدائنون والأطراف الأخرى في اتخاذ قراراتهم الرشيدة. وتعتبر جودة الإبلاغ المالي حجر الزاوية في بناء الثقة في هذه المعلومات، إذ تشير إلى مدى ملاءمتها وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة والفهم. وعندما تتسم التقارير المالية بالجودة العالية، فإنها تعكس بشكل أمين الأداء المالي الحقيقي للشركات، مما يقلل من احتمالية التضليل أو التحريف.

في هذا السياق، تبرز جودة الأرباح المعلن عنها كأحد المخرجات الهامة للإبلاغ المالي. فالأرباح ليست مجرد رقم في قائمة الدخل، بل هي مؤشر حيوي على قدرة الشركة على تحقيق قيمة مستدامة. وتتأثر جودة الأرباح بعدة عوامل، من بينها مدى استدامة هذه الأرباح وقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فضلاً عن خلوها من التشوهات الناتجة عن ممارسات محاسبية انتهازية.

تلعب جودة الإبلاغ المالي دوراً محورياً في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها. فعندما تلتزم الشركات بمعايير محاسبية دقيقة وشفافة، وتطبق سياسات إفصاح شاملة، فإن ذلك يحد من قدرتها على ممارسة إدارة الأرباح بشكل مضلل. فالإفصاح الواضح عن السياسات المحاسبية والتقديرات الهامة، وتقديم تفسيرات كافية للأحداث الاقتصادية التي تؤثر على الأداء المالي، يمكن المستثمرين من تقييم جودة الأرباح بشكل أفضل وتمييز الأرباح المستدامة من الأرباح الزائفة.

علاوة على ذلك، فإن وجود نظام رقابة داخلية فعال وبيئة حوكمة رشيدة، وهما من الركائز الأساسية لجودة الإبلاغ المالي، يساهم في ضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية وبالتالي جودة الأرباح المعلن عنها. فأنظمة الرقابة القوية تقلل من فرص حدوث الأخطاء والتلاعب، بينما تعزز الحوكمة الرشيدة مساءلة الإدارة وتوجهها نحو تقديم تقارير مالية تعكس الأداء الحقيقي للشركة.

بالنسبة لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين، فإن جودة الإبلاغ المالي تكتسب أهمية مضاعفة نظراً لدور هذه الشركات في الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات. فالمعلومات المالية ذات الجودة العالية

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

تعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وتساهم في كفاءة سوق رأس المال، وتقلل من تكلفة رأس المال على الشركات. وبالتالي، فإن تطوير مستوى جودة الإبلاغ المالي في هذه الشركات يمثل خطوة حاسمة نحو تعزيز جودة الأرباح المعلنة وزيادة جاذبية الاستثمار في فلسطين.

في الختام، يمكن القول بأن هناك علاقة وثيقة وتكاملية بين جودة الإبلاغ المالي وجودة الأرباح المعلنة. فكلما ارتفعت جودة الإبلاغ المالي، كلما زادت مصداقية الأرباح المعلنة وقدرتها على عكس الأداء الحقيقي للشركات، وهو أمر بالغ الأهمية لجميع الأطراف ذات العلاقة، وخاصةً في سياق الشركات المساهمة العامة المقيدة في بورصة فلسطين.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لدراسة دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين، وبلغ عدد الشركات (12) شركة بعدد موظفين بلغ (112) موظف حسب احصائيات صادرة عن بورصة فلسطين لعام 2025، حيث قام الباحث باتباع أسلوب الحصر الشامل وذلك لقلّة حجم مجتمع الدراسة، وقد قام الباحث بتصميم استبانة الكترونية وتم توزيعها على مجتمع الدراسة خلال الفترة الزمنية ما بين 24 ابريل حتى 8 مايو 2025، وتم استرداد (95 من أصل 112) استبانة بنسبة استرداد (84.82%) وتعتبر نسبة الاسترداد ممتازة وتمكن الباحث من تحليل النتائج وتعميم نتائجها.

وصف الاستبانة:

تتكون الاستبانة من قسمين رئيسيين، ويتمثل القسم الأول بالبيانات الشخصية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة)، أما القسم الثاني يتكون هذا القسم من متغيرين رئيسيين، يتمثل

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

المتغير الأول (المستقل: جودة الإبلاغ المالي مكون من 3 أبعاد: دقة الإبلاغ المالي، ملاءمة الإبلاغ المالي، التوقيت المناسب للإبلاغ المالي) ويتكون من هذا المتغير من (21) فقرة وبعد التأكد من صلاحية الاستبانة تم حذف فقرة واحدة من المحور فيصبح المتغير مكون من (20)، بينما يتمثل المتغير الثاني (التابع: جودة الأرباح) ويتكون من هذا المتغير من (10) فقرات وبعد التأكد من صلاحية الاستبانة تم حذف ثلاثة فقرات فيصبح المتغير مكون من (7) فقرات.

الصدق والثبات الاستبانة

التحليل العاملي الاستكشافي:

جدول (1): نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لأبعاد جودة الإبلاغ المالي وجودة الأرباح

جودة الإبلاغ المالي وجودة الأرباح				نتائج التحليل العاملي	
جودة الأرباح	التوقيت المناسب للإبلاغ المالي	ملاءمة الإبلاغ المالي	دقة الإبلاغ المالي		
0.786	0.752	0.819	0.799	(KMO)	
279.12	266.02	202.40	170.30	كاي تربيع	اختبار
0.000	0.000	0.000	0.000	الدالة	بارتليت
*	0.606	0.576	*	الفقرة 1	درجة التشبع
0.734	0.812	0.677	0.705	الفقرة 2	
*	0.794	0.774	0.625	الفقرة 3	
0.777	0.700	0.621	0.700	الفقرة 4	
*	0.716	0.780	0.771	الفقرة 5	
0.744	0.730	0.669	0.855	الفقرة 6	
0.780	0.663	0.718	0.583	الفقرة 7	
0.664				الفقرة 8	
0.727				الفقرة 9	
0.718				الفقرة 10	

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

تم حذف الفقرات من الاستبانة وذلك لعدم تحقق معايير درجة التشبع اقل من 0.5 (الفقرة $1=0.288$ من البعد الأول، الفقرة $1=0.317$ والفقرة $3=0.469$ والفقرة $5=0.436$)

تشير النتائج الموضحة في الجدول (1) معايير التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل (جودة الإبلاغ المالي وجودة الأرباح) إلى تحقق معايير التحليل العاملي الاستكشافي، حيث تراوحت مقياس (KMO) ما بين (0.752، 0.819) ويزيد المعيار عن 0.5، ونتائج اختبار باريتيت ذو دلالة إحصائية اقل من 0.05، المعيار أقل من 0.05، ودرجة التشبع تراوحت القيم ما بين (0.576، 0.855)، يزيد المعيار عن 0.5 باستثناء الفقرات (الفقرة $1=0.288$ من البعد الأول، الفقرة $1=0.317$ والفقرة $3=0.469$ والفقرة $5=0.436$).

ثبات الاستبانة:

جدول (2): يوضح نتائج الثبات من خلال مؤشرات كرونباخ ألفا ووميجا الموزونة

المحاور	البعد	وصف المتغير	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	اوميجا الموزونة	النتيجة
المحور الأول	الأول	دقة الابلاغ المالي	6	0.801	0.810	ثبات عالي
	الثاني	ملاءمة الابلاغ المالي	7	0.815	0.824	ثبات عالي
	الثالث	التوقيت الابلاغ المالي	7	0.840	0.844	ثبات عالي
المتغير المستقل: جودة الإبلاغ المالي			20	0.926	0.929	ثبات ممتاز
المتغير التابع: جودة الأرباح			7	0.856	0.857	ثبات عالي

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى تحقق معيار الثبات باستخدام مؤشرات كرونباخ ألفا ووميجا الموزونة حيث بلغ مؤشر كرونباخ ألفا لجودة الإبلاغ المالي 0.926 أما ووميجا الموزونة $= 0.929$ ، في حين بلغ مؤشر كرونباخ ألفا لجودة الأرباح $= 0.856$ وكذلك الأمر لمؤشر ووميجا الموزونة $= 0.857$ ، وهذه النتائج تؤكد على وجود ثبات عالي للاستبانة.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت الدراسة في تحليل بيانات الاستبانة لدراسة دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير للشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين باستخدام البرنامج (SPSS& AMOS 25) وفيما يلي عرض للاختبارات الإحصائية:

التحليل العاملي الاستكشافي، وكرونباخ الفا واوميجا الموزونة، والتكرارات والنسبة المئوية والاشكال البيانية، والوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل المسار

التحليل الوصفي للبيانات الشخصية:

تشير النتائج الموضحة في الجدول أدناه الى التحليل الوصفي للبيانات الشخصية متمثلة ب (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة) من وجهة نظر الموظفين العاملين في الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

جدول (3): التحليل الوصفي للبيانات الشخصية (العدد = 95 موظف)

المتغير		العدد	%	المتغير		العدد	%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	61	.64	التخصص العلمي	محاسبة	87	91.6
	ماجستير	22	.23		علوم مالية ومصرفية	4	4.2
	دكتوراه	12	.13		اقتصاد	4	4.2
المركز الوظيفي	رئيس مجلس الإدارة	10	.11	سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	25	26.3
	نائب رئيس مجلس الإدارة	8	.08		6-10 سنوات	21	22.1
	عضو مجلس الإدارة	71	.75		11-15 سنة	14	14.7
	مدقق حسابات	7	.07		16-20 سنة	17	17.9
					21 سنة فأكثر	18	18.9

7.1 التحليل الاحصائي لمتغيرات (جودة الإبلاغ المالي وجودة الأرباح):

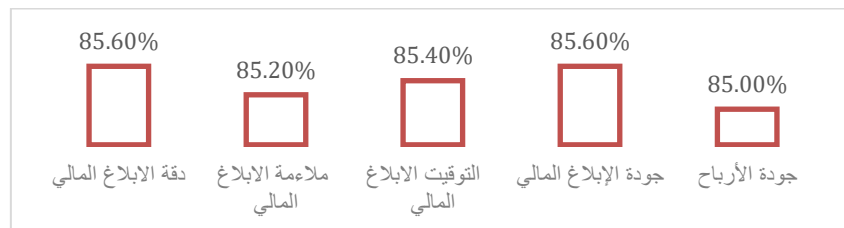
تشير النتائج الموضحة في الجدول (3.4) الي وجود درجة موافقة مرتفع جداً (الجودة الإبلاغ المالي) حيث بلغ قيمة الوسط الحسابي (4.28 من 5) بوزن نسبي 85.6% بانحراف معياري 0.43، أما نتائج الأبعاد تراوحت النتائج بين دقة الإبلاغ المالي واحتل بالمرتبة الأولى وبلغ الوسط الحسابي (4.28 من 5) بوزن نسبي 85.6% وتشير هذه النتيجة عن الموافقة المرتفعة جداً، وملاءمة الإبلاغ المالي احتل هذا البعد بالمرتبة الأخيرة وبلغ قيمة الوسط الحسابي (4.26 من 5) بوزن نسبي (85.2%) وتعتبر هذه النسبة عن وجود موافقة المرتفعة جداً، وفيما يتعلق بمتغير جود الأرباح بلغ الوسط الحسابي

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

(4.25 من 5) بوزن نسبي (85%) وتشير هذه النسبة الى وجود موافقة مرتفعة جداً والشكل البياني (1) يوضح مستويات الموافقة على لمتغيرات الدراسة.

جدول (4): نتائج التحليل الوصفي لجودة الإبلاغ المالي وجودة الأرباح

الأبعاد	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى الموافقة
1. دقة الإبلاغ المالي	95	4.28	0.47	85.6%	1	مرتفع جداً
2. ملاءمة الإبلاغ المالي		4.26	0.47	85.2%	3	مرتفع جداً
3. التوقيت الإبلاغ المالي		4.27	0.50	85.4%	2	مرتفع جداً
المتغير المستقل: جودة الإبلاغ المالي		4.28	0.43	85.6%		مرتفع جداً
المتغير التابع: جودة الأرباح		4.25	0.53	85.0%		مرتفع جداً



الشكل البياني (1) يوضح مستويات الإجابة على متغيرات الدراسة

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

8.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ بين جودة الإبلاغ المالي بأبعاده (دقة الإبلاغ المالي، ملاءمة الإبلاغ المالي، التوقيت المناسب للإبلاغ المالي) وتطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.

تشير النتائج في الجدول (5) الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين جودة الإبلاغ المالي بأبعاده (دقة الإبلاغ المالي، ملاءمة الإبلاغ المالي، التوقيت المناسب للإبلاغ المالي) وتطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين، حيث بلغ قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.947) بمستوى دلالة 0.000 اقل من 0.05 وهذا يشير الى وجود ارتباط طردي عالي جداً بين المتغيرين، وفيما يتعلق بالارتباط الأبعاد، احتل بعد التوقيت الإبلاغ المالي الأعلى قوة ويليهما بعدي دقة الإبلاغ المالي وملاءمة الإبلاغ المالي.

وهذه النتيجة تؤكد رفض الفرضية التي تفترض: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ بين جودة الإبلاغ المالي بأبعاده (دقة الإبلاغ المالي، ملاءمة الإبلاغ المالي، التوقيت المناسب للإبلاغ المالي) وتطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

جدول (5): يوضح العلاقة بين جودة الإبلاغ المالي وجودة الأرباح

جودة الأرباح				المتغيرات المستقلة/ التابع	
قوة الارتباط	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	عدد المشاهدات		
قوية جداً	0.000	0.847**	95	دقة الإبلاغ المالي	الإبلاغ
قوية جداً	0.000	0.847**		ملاءمة الإبلاغ المالي	
عالية جداً	0.000	0.919**		التوقيت الإبلاغ المالي	
عالية جداً	0.000	0.947**		جودة الإبلاغ المالي	

** معنوية عند مستوى 0.01.

ويفسر الباحث بأنه وبالنظر إلى أبعاد جودة الإبلاغ المالي، فإن التوقيت المناسب للإبلاغ المالي كان العامل الأكثر تأثيراً في تحسين جودة الأرباح، يليه دقة الإبلاغ المالي، ثم ملاءمة الإبلاغ المالي. هذا يشير إلى أن الشركات الاستثمارية في بورصة فلسطين تولي أهمية قصوى للتوقيت في الإبلاغ المالي، مما يساعدها في اتخاذ قرارات أكثر كفاءة تؤثر إيجاباً على جودة الأرباح.

وقد اتفقت النتيجة مع دراسة محمد: (2020) أشارت إلى أن مستوى الإفصاح عن عمليات الاستدامة يؤثر على جودة الأرباح المحاسبية، لكن هذا الارتباط كان ضعيفاً بسبب تعدد العوامل المؤثرة الأخرى، مما يتماشى مع عدم وجود علاقة ارتباط قوية في دراستك.

ودراسة رشوان: (2018) وجدت أن تطبيق معايير FRS اساهم في تحسين جودة التقارير المالية، لكنه لم يكن كافياً بمفرده لتحسين جودة الأرباح بشكل مباشر، ما يدعم عدم وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين جودة الإبلاغ المالي وتحسين الأرباح.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

واختلفت النتيجة مع دراسة العبادلة (2023): بينت وجود علاقة طردية بين معايير IFRS وجودة المعلومات المحاسبية، مما يشير إلى إمكانية وجود تأثير لجودة الإبلاغ المالي على جودة الأرباح، وهو ما يتعارض مع نتيجة البحث. ودراسة Wongchoti & al et (2021): أكدت أن جودة الأرباح تؤثر إيجابياً على استقرار أسعار الأسهم، مما يوحي بأن جودة الإبلاغ المالي قد تلعب دوراً مهماً في تحسين مستوى الأرباح على المدى الطويل. ودراسة جاسم والجنابي (2021): أشارت إلى دور معايير التقييم الدولية في تحسين جودة الإبلاغ المالي وملاءمة المعلومات المحاسبية، مما يعزز من تأثير جودة الإبلاغ المالي على الأرباح.

الفرضية الثانية: لا يوجد دور ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ لجودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.

تشير النتائج الموضحة في الجدول (6) إلى وجود دور إيجابي ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ لجودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين حيث بلغ مستوى الدلالة = 0.000 اقل من 0.05، وبلغ قيمة الدور 0.95، وهذا يشير إلى زيادة جودة الإبلاغ المالي بدرجة واحدة سيؤدي إلى زيادة الدور جودة الأرباح بقيمة (0.95).

وفيما يتعلق بقياس دور أبعاد جودة الإبلاغ المالي متمثلة ب (الدقة والملاءمة والتوقيت) في تطوير مستوى جودة الأرباح، حيث تشير النتائج إلى وجود دور إيجابي عاد جودة الإبلاغ المالي متمثلة ب (الدقة والملاءمة والتوقيت) في تطوير مستوى جودة الأرباح وبلغ قيم مستويات الدلالة اقل من 0.05.

وفيما يتعلق بمعامل التحديد النموذج لدور أبعاد جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح بلغ 91%، حيث بلغت نسبة معامل التحديد بان المتغير المستقل (أبعاد جودة الإبلاغ المالي) فسرت في المتغير التابع تطوير مستوى جودة الأرباح بنسبة 91%، وبلغ قيمة مستوى دلالة اختبار كاي سكوير = 0.000 اقل من 0.05 وهذا يعزز من جودة النموذج المستخدم في الدراسة

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

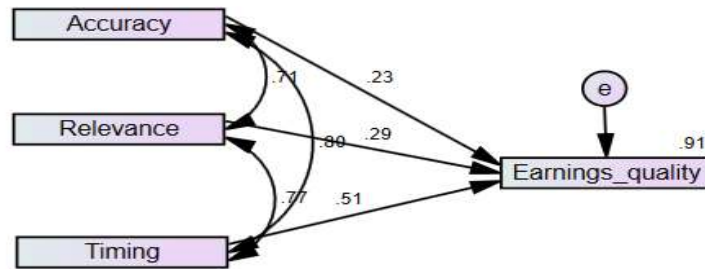
وهذه النتيجة تؤكد رفض فرضية الدراسة: لا يوجد دور ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ لجودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.

وفيما يتعلق بمعامل التحديد النموذج الرئيسي لدور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح بلغ 89.7%، حيث بلغت نسبة معامل التحديد بان المتغير المستقل (جودة الإبلاغ المالي) فسرت في المتغير التابع تطوير مستوى جودة الأرباح بنسبة 89.7%، وبلغ قيمة مستوى دلالة اختبار كاي سكوير = 0.000 اقل من 0.05 وهذا يعزز من جودة النموذج المستخدم في الدراسة، والشكل البياني (2.4) يوضح نموذج الهيكل البنائي للدراسة.

جدول (6): يوضح دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح

نتائج الأثر للمتغيرات	قيمة الأثر	مستوى الدلالة	اتجاه الأثر	صحة الفرضية
الدقة --> جودة الأرباح	0.23	0.000	إيجابي	رفض
الملاءمة --> جودة الأرباح	0.29	0.000	إيجابي	رفض
التوقيت --> جودة الأرباح	0.51	0.000	إيجابي	رفض
معامل التحديد	0.91	91%	جودة النموذج	305.84 (0.000)
جودة الإبلاغ المالي --> جودة الأرباح	0.95	0.000	إيجابي	رفض
معامل التحديد	0.897	89.7%	جودة النموذج	813.32 (0.000)

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية



الشكل البياني (2): يوضح النموذج الهيكلي البنائي للدراسة باستخدام تحليل المسار

ويفسر الباحث أن هذه النتائج تدعم فكرة أن الشركات التي تستثمر في تطوير نظم الإبلاغ المالي الخاصة بها يمكن أن تحقق أرباحاً بجودة أعلى، مما يؤثر بشكل إيجابي على استدامة أعمالها وثقة المستثمرين فيها.

وقد اتفقت النتيجة مع نتيجة دراسة محمد: (2020) أوضحت أن الإفصاح المحاسبي عن عمليات الاستدامة يؤثر على جودة الأرباح، لكن هذا التأثير كان ضعيفاً بسبب تعدد العوامل المؤثرة، مما يدعم عدم وجود تأثير قوي لجودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى الأرباح. ودراسة رشوان: (2018) أكدت أن تطبيق معايير IFRS يساعد في تحسين جودة التقارير المالية، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين جودة الأرباح بشكل مباشر، مما يتماشى مع عدم وجود دور دال إحصائياً لجودة الإبلاغ المالي في تطوير الأرباح. ودراسة عبد الحليم: (2021) بينت أن الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة يرتبط بجودة الأرباح المحاسبية، لكن العلاقة ليست قوية بما يكفي لتكون دالة إحصائياً، مما يدعم النتيجة المطروحة.

واختلفت نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة العبادلة: (2023) أظهرت علاقة طردية موجبة بين جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير IFRS وجودة الأرباح، مما يتعارض مع النتيجة الحالية.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

ودراسة: (2021) Wongchoti et al. وجدت أن جودة الأرباح ترتبط بانخفاض مخاطر انهيار أسعار الأسهم، مما يشير إلى أن جودة الإبلاغ المالي قد تؤثر بشكل غير مباشر على جودة الأرباح. ودراسة جاسم والجنابي: (2021) أكدت أن معايير التقييم الدولية تعزز جودة الإبلاغ المالي، مما ينعكس إيجابياً على جودة الأرباح المحاسبية.

تعليق عام: التباين في نتائج الدراسات قد يكون ناتجاً عن اختلاف البيئات الاقتصادية والتنظيمية، بالإضافة إلى تباين التعريفات والمعايير المستخدمة في قياس جودة الإبلاغ المالي وجودة الأرباح. من المفيد دراسة العوامل الوسيطة أو المعدلة التي قد تؤثر على هذه العلاقة، مثل حجم الشركة، التدفقات النقدية، أو نوع الصناعة.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

نتائج الدراسة:

1. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ بين جودة الإبلاغ المالي بأبعاده (دقة الإبلاغ المالي، ملاءمة الإبلاغ المالي، التوقيت المناسب للإبلاغ المالي) وتطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.
2. لا يوجد دور ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ لجودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح من وجهة نظر الشركات الاستثمارية المقيدة في بورصة فلسطين.

توصيات الدراسة:

1. ضرورة مراجعة معايير الإبلاغ المالي لاستكشاف العوامل غير المقاسة التي قد تؤثر على جودة الأرباح.
2. العمل على استكشاف متغيرات وسيطة أو معدلة قد تلعب دوراً في العلاقة بين جودة الإبلاغ المالي وتحسين جودة الأرباح.
3. تعزيز فهم تأثير السياق الاقتصادي والسياسي على العلاقة بين جودة الإبلاغ المالي وجودة الأرباح.
4. إبراز أهمية إجراء دراسات مقارنة لتحليل تأثير الأنظمة المالية المختلفة على العلاقة بين جودة الإبلاغ المالي وجودة الأرباح.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

قائمة المراجع:

- إبراهيم، فردي محرم فريد (2014): "العلاقة بين جودة الأرباح واحتمال تعرض الشركة لمخاطر التعثر المالي"، جامعة عين شمس، كلية التجارة، **مجلة الفكر المحاسبي**، العدد الأول، مصر.
- أحمد، عادل حسين ثابت. (2013). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL والأثر على الإفصاح والشفافية وقرارات المستثمرين، **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد السابع عشر، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 167-198.
- أسامة، عبد الوهاب أحمد، 2017، مدى ملائمة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS لبيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة بقنا، جامعة جنوب الوادي
- بغدادي، أحمد. (2019). أثر جودة الأرباح على حساسية الاستثمار الرأسمالي للتدفقات النقدية في البيئة المصرية: دراسة امبريقية. **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**, 2(1) , 866-914.
- جاسم، خالد والجنابي، عامر. (2021). دور معايير التقييم الدولية (IVS) في تعزيز جودة الإبلاغ المالي. **مجلة دراسات محاسبية ومالية**, 16 (57), 154-186.
- الجرجاوي، مي عبد ربه (2013). الكفاءة الائتمانية وعلاقتها بإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر - غزة.
- جرنج، طريف كاسم (2012). تأثير العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح على أسعار الاسهم، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- الجريد محمد عبد العزيز، الميهي، عادل عبد الفتاح. (2025). أثر الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على جودة الأرباح المحاسبية في الشركات السعودية غير المالية (2020-2023)، **المجلة الدولية للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية**, 7 (12)، ص 439-492.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين - دراسة تطبيقية

- حسين، علي إبراهيم، وعلى آلاء غالب. (2018). أثر الخصائص التنظيمية للمصارف في جودة الأرباح المحاسبية دراسة تجريبية في العراق. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 3(43)، 1-17.

- حفاصة، أمينة وفرحات، عباس. (2021). أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS/IAS على تقييم الأداء المالي للمؤسسة المدرجة في البورصة - دراسة حالة مجمع بيوفارم الجزائر لفترة 2019 - مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 8(1)، 271-287.

- حمدان، علام محمد موسى، (2012). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 20(1)، 265-301.

- رشوان، عبد الرحمن. (2018). دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جودة معلومات التقارير وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين - دراسة ميدانية على بورصة فلسطين. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 10(17)، 27-40.

- رضا، سامح محمد (2012). "أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاساتها على التوزيعات النقدية في الشركات المساهمة الصناعية المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 8(4)، عمان، الاردن.

- شاهين، على (2014). إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية - غزة.

- صالح، آية مدحت. (2023). أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على جودة الأرباح: دراسة نظرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(3)، 1047-1100.

- صالح، عمار عبد القادر (2010). دور المستثمرين في تقييم جودة الإبلاغ المالي وانعكاساته على اتخاذ القرار الاستثماري - دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

- الصوفي، فارس جلال. (2006). تحليل مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي لشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. رسالة دكتوراه.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في بورصة فلسطين - دراسة تطبيقية

- العبادلة، هاني سلامة. (2023). أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معدي التقارير المالية في فلسطين، *مجلة البحوث الاقتصادية*، 3 (1)، 68-87.
- عبد الحكيم، مجدي مليجي (2013): "أثر أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية"، جامعة طنطا، كلية التجارة، *المجلة العلمية*، 1 (4)، مصر.
- عبد الحليم، أحمد حامد؛ محمد، نبيل ياسين؛ سرور، عبير عبد الكريم. (2021). العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن تقارير استدامة الشركات وجودة الأرباح المحاسبية وانعكاساتها على تكلفة رأس المال-دراسة تطبيقية على البيئة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة للاتحاد الجامعات العربية*، 10 (3)، 55-63.
- عبيد الله، فايز محمود محمد (2005): "إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس الأداء المتوازن مع دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- علي فلاح حسن. (2014) تحليل أثر التطور في المعايير الدولية للتقارير المالية على مصداقية تقارير مراقبي الحسابات بالتطبيق على سوق الأوراق المالية في جمهورية العراق. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- قراقيش، سائد (2009): "تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح -دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- المبروك، محمد أبو زيد. (2005). *المحاسبة الدولية*، 58-61.
- محمد، كريمة حسن. (2020). تقييم مدى فاعلية مستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة على جودة الأرباح المحاسبية في البنوك المصرية - دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، 2 (1)، 7-118.
- محمد، مصطفى قايد. (2023). جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وانعكاسها على أسعار الأسهم، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث لمالية والتجارية*، 4 (2)، 953-1006.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

– معيوف، بوبكر خالد؛ العموري، زينب عمر. (2024). العلاقة بين جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الليبية. *مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية*، 14 (1)، 9-75.

– مليجي، مجدي مليجي. (2015). أثر الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في البورصة السعودية. *الفكر المحاسبي*، 19 (5)، 75-92.

- Bhattacharya, U., Daouk, H., & Welker, M. (2003). The World Price of Earnings Opacity. **The Accounting Review**, 78(03), 641-678
- Brown, A., & Jones, M. (2019). *The Role of Financial Reporting in Market Stability*. **Financial Insights**, 10(3), 98-112.
- Cheong, C.S., Kim, S. & Zurbruegg, R., (2010), The impact of IFRS on financial analysts 'forecast accuracy in the Asia pacific region: The case of Australian, Hong Kong and Newzealand, **Pacific Accounting Review**, 22(3), 124-146.
- Dechow, P., M., and I D, Dechiv, (2002): "The Quality of Accruals and Earning; The Role of Accruals Estimation Errors", **The Accounting Review**, Vol. 77 (Supplement); 35-59.
- De-jun, WU., (2009). What are affecting earnings quality: A summarization. **Journal of Modern Accounting and Auditing**, 5(5): 53-58.
- Demerjian, R., Peter, Lev, B., Lewis, M., and Mcvay, S., (2013): "Managerial Ability and Earning quality, **The Accounting Review**, Vol. (88), No. (2), pp. 463-498.
- Doe, R. (2018). *Case Study on Financial Reporting in Palestinian Companies*. **Middle East Financial Journal**, 20(1), 33-47.
- Elliott, Barry, Elliott, Jamie, (2011): "Financial Accounting and Reporting 14ed" Ppearson Education Limited, UK, 2011, pp. 1-897.
- García Jara, E., Cuadrado Ebrero, A., & Eslava Zapata, R. (2011). Effect of international financial reporting standards on financial information quality. **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 9(2), 176-196.
- Gomez, Clifford, **AUDITING AND ASSURANCE: Theory and Practice**© (2012)by PHI Leaming Private Limited, New Delhi. Connaught Circus, NewDelhi-110001 and printed by Mudrak.

دور جودة الإبلاغ المالي في تطوير مستوى جودة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية لشركات الاستثمار المقيدة في
بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية

- Haslam, J., Chow, D., (2012): "**Financial Reporting**", University of London International Programmers, AC3091, UK, pp. 1-66.
 - Hillier et al. (2016). IFRS and secrecy: Assessing accounting value relevance across Africa. **Journal of International Financial Management and Accounting**, Vol. 27, Issue 3, PP. 237-26
 - IASCF, (1989): "Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements", **International Accounting Standards Board Framework**, United Kingdom, pp. 73-93.
 - Jeong, K. H., & Choi, S. U. (2019). Does real activities management influence earnings quality and stock returns in emerging markets? Evidence from Korea. **Emerging Markets Finance and Trade**, 55(12): 2834- 2850
 - Johnson, L. (2021). *Evaluating Financial Reporting Quality in Emerging Markets*. **Emerging Markets Finance**, 12(4), 77-95.
 - Schipper, K. and Vincent. (2003): "Earning Quality Accounting Harizons. Vol. 17. (Supplement); 97-110.
 - Shima, K. M., & Yang, D. C. (2012). Factors affecting the adoption of IFRS. **International journal of business**, 17(3), 276.
 - Smith, J. (2020). *Financial Reporting and its Impact on Profit Quality*. **Journal of Financial Studies**, 15(2), 45-62.
 - Veronica, S. F., (2018), informativeness of stock prices affects IFRS adoption in Brazil, **Journal of Multinational Financial Management**, 47(48), 46-59.
 - Williams, P. (2022). *Innovative Solutions for Financial Reporting Challenges*. **Global Financial Review**, 18(1), 89-103
 - Wongchoti, U., Tian, G., Hao, W., Ding, Y., & Zhou, H. (2021). Earnings quality and crash risk in China: an integrated analysis. **Journal of Asian Business and Economic Studies**, 28(1): 2-19.
- Zeghal. D & Mhedhbi. K ،(2006). An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries, **The International Journal of Accounting** ،Vol 41 ،PP. 373–386.

الذكاء الاصطناعي في الصيرفة الإسلامية الفرص والتحديات

Artificial intelligence in Islamic banking. Opportunities and challenges

م. د. عمار صالح جاسم القيسي

الاختصاص: فقه مقارن

مكان العمل: دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

البلد: العراق

الايمل

Dr.amarsalh@taleemdeny.edu.iq932

رقم الهاتف:

07702291296

تاريخ قبول البحث: 6 / 9 / 2025

تاريخ استلام البحث: 6 / 7 / 2025

ملخص البحث

يهدف هذا البحث الى استكشافات تأثير الذكاء الاصطناعي على قطاع الصيرفة الإسلامية من خلال تحليل الفرص و التحديات المرتبطة بتطبيق هذه التكنولوجيا.

يتناول البحث كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية وتعزيز تجربة العملاء وتطوير المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة. كما يتطرق الى التحديات التي تواجه هذا القطاع، بما في ذلك القضايا الشرعية والندرة في البيانات والتحديات التقنية والأمنية ، الكلمات الاستفتاحية : المرابحة ، المشاركة ، المضاربة ، الإجارة ، الأمن السبيرياني.

Summary of research

This research aims to explore the impact of artificial intelligence on the Islamic banking sector by analysing the opportunities and challenges associated with the application of this technology. The research examines how artificial intelligence can improve the operational efficiency of Islamic banks, enhance the customer experience, and develop Shariah-compliant financial products. It also addresses the challenges facing this sector, including legal issues, data scarcity, technical and security challenges.

opening words: Murabaha, participation, speculation, Ijara, and *security*

المقدمة

شهد العالم تطوراً هائلاً في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، حيث أصبح هذا المجال يشكل ركيزة أساسية في مختلف القطاعات، ومنها القطاع المصرفي، ومع التطور المستمر في الخدمات المصرفية لم تكن الصيرفة الإسلامية بمنأى عن هذا التحول والرقمي، حيث بدأت المؤسسات المالية الإسلامية في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءتها وتعزيز الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

مشكلة البحث: من أهم المشكلات التي تواجه هذا البحث هي :-

- 1- حيث تفتقر المصارف الإسلامية إلى البيانات الضرورية لتطوير أنظمة ذكاء اصطناعي فعالة، مما يعيق تطبيق هذه التقنيات.
- 2- صعوبة تحديد مدى توافق تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع الأحكام الشرعية الإسلامية، مما يتطلب اجتهادات جديدة من الفقهاء.
- 3- الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي يزيد من المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني بما في ذلك تهديدات الاختراق وسرقة البيانات.
- 4- تمثل تكاليف الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي تحدياً كبيراً للمصارف الإسلامية خاصة في ظل المنافسة المتزايدة.
- 5- غياب التنظيمية المناسبة التي تدعم استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي الإسلامي يعيق الابتكار.

أسئلة البحث

- 1- كيف يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الإنتاجية؟
- 2- كيف يمكن تكييف القوانين الشرعية مع تقنيات الذكاء الاصطناعي؟

3- ماهي المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في هذا القطاع ؟

4- ماهي الاستراتيجيات والتوصيات اللازمة لتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي ؟

5- كيف أثرت هذه التطبيقات على أداء المصارف الإسلامية ورضا العملاء؟

اهداف البحث

1- استكشاف كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين العمليات المصرفية الإسلامية ، وزيادة الكفاءة ، وتقديم خدمات مالية مبتكرة .

2- دراسة التحديات الشرعية والتقنية والاقتصادية التي تواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية .

3- تقديم دراسات حالة لمؤسسات مالية إسلامية قامت بتطبيق الذكاء الاصطناعي وكيف أثر ذلك على أدائها .

4- رفع مستوى الوعي بين العاملين في القطاع المصرفي الإسلامي حول أهمية الذكاء الاصطناعي وفوائده المحتملة .

أهمية البحث

تزايد أهمية الذكاء الاصطناعي في العالم المالي بشكل عام ، ولا سيما في مجال الصيرفة الإسلامية ، والتي تحتاج الى ابتكار لمواجهة المنافسة في الأسواق المالية الحديثة . هذا البحث يقدم فهما لبعض التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية ، مما يساهم في تعزيز فعالية وكفاءة هذه المؤسسة ، كما يوفر هذا البحث مساعد للباحثين والمهنيين في المجال ويساعد أيضا صانعي القرار في وضع استراتيجيات فعالة لبنى هذه التقنيات.

المبحث الأول : مقدمة حول الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول : مفهوم الذكاء الاصطناعي لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي لغة:

الذكاء : من مادة (ذ ك ي) ويشير الى الفطنة وجودة الفهم ، وقوة الادراك ، وتمتم القوة في الفهم ، يقال : رجل ذكي القلب أي سريع الفهم¹

الاصطناعي :وهو من الصنع ، أي ما يصنع أو يبتكر ، ويعني المصنوع والمبتكر ، أي القدرة المصطنعة على فهم والادراك².

ثانياً : تعريف الذكاء الاصطناعي اصطلاحاً

يُعرّف الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) بأنه قدرة الأنظمة الحاسوبية على محاكاة الذكاء البشري من خلال التعلم، الاستنتاج، واتخاذ القرارات بناءً على البيانات المتاحة. وقد شهد هذا المجال تطوراً كبيراً منذ منتصف القرن العشرين حتى اليوم، حيث أصبح يشمل تطبيقات متقدمة مثل التعلم العميق (Deep Learning) والتعلم الآلي (Machine Learning)³.

المطلب الثاني :نشأة الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي

ينظر : لسان العرب لابن منظور 358\14، مقاييس اللغة لابن فارس 282\2، صحاح اللغة للجوهري 1078\3

ينظر: صحاح اللغة للجوهري 1093\3، لسان العرب لابن منظور 208\8.²

ينظر: الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الاقتصاد، د. عبد السلام دخان ص25، الذكاء الاصطناعي المفاهيم والتطبيقات ، د. عبد الكريم محمد ص 14.³

لقد نشأ الذكاء الاصطناعي بوصفه حقلا معرفيا ناشئا في قلب الثورة التقنية الحديثة، متأثرا بتطورات علم الحاسوب والرغبة لدى الانسان في تطور قدراته الذهنية ويعد الذكاء الاصطناعي حديث العهد نسبيا ، وأن كانت جذوره التقنية تعود الى قرون سابقة.

ظهرت بذور الفكرة الحقيقية للذكاء الاصطناعي بصيغة حديثة تعود الى منتصف القرن العشرين حيث استطاعة العلماء إدخال النظريات الرياضية في بناء النماذج الحسابية للمعلومات ، وذلك على يد من الرواد عام 1950م ما يعرف ب(اختيار تورنج) ، وهو معيار لقياس ذكاء الآلة من خلال قدرتها على تقليد السلوك البشري العقلي بطريقة لا يستطيع الانسان تمييزها عن أداء البشر¹.

شهدت العقود التالية تطورا متسارعا في هذا المجال، ففي الستينات و السبعينات ركزت الجهود على تصميم برامج حاسوبية قادرة على حل المسائل إلا أن محدودية قدرات الحواسيب والبيانات المتاحة حالت دون التقدم السريع ، وفي الثمانينات ظهرت الأنظمة الخبيرة التي كانت قادرة على اتخاذ قرارات مبنية على قواعد معرفية².

وأما العقود الأخيرة وتحديدا منذ مطلع القرن الحادي والعشرون ، فقد انتقل الذكاء الاصطناعي من النظريات الى التطبيقات العملية مدفوعا بالثورة في قدرة معالجة الحاسوب وتوفير كميات هائلة من البيانات ، مما أدى الى بروز تقنيات التعلم العميق والشبكات العصبية الاصطناعية التي أتاحت تطور نماذج ذكية قادرة على التعرف على الصور، والترجمة الآلية ، والتنبؤ ، واتخاذ القرار ، بل والابداع الفني كذلك³

أن التطور التاريخي للذكاء الاصطناعي يعكس انتقاله من حلم الى واقع تقني ومن مختبرات البحث الى جميع مجالات الحياة ، وهو يجعل دراسة أبعاد الأخلاقية والشرعية خاصة في سياقات الإسلامية أمرا بالغ الأهمية.

ينظر: الحوسبة والذكاء ، ألان تورنج ص41. ¹

ينظر: تاريخ الذكاء الاصطناعي، جورج لوجان ص88²

ينظر: مدخل الى الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة ، تيمور ألين ص104-105 ³

المطلب الثالث : التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي

أدى التطور المتسارع في الذكاء الاصطناعي الى توسيع نطاق استخدامه في مجالات الحياة المختلفة ، وقد تجاوزت تطبيقاته مجرد الاستخدام التقني الى حضور فاعل في بنى الاقتصاد ، والتمويل ، والتعليم ، والقانون بل وحتى في العلوم الشرعية و الفقهية، مما يفرض إعادة النظر في دور الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة منهجية متقدمة تساهم في تحسين وتسهيل اتخاذ القرار في مجالات متعددة منها:-

أولاً: في المجال الاقتصادي والمالي

اصبح الذكاء الاصطناعي أداة أساسية في الاقتصاد الرقمي حيث تستخدم خوارزميات التعلم الآلي في تحليل الأسواق وتوقع الاتجاهات الاقتصادية وإدارة المخاطر وتطوير الأنظمة المصرفية الذكية التي تقدم خدمات للعملاء بناء على تحليل بياناتهم وتسهيل التعاملات الرقمية عبر تقنيات حديثة مثل التحقق الآلي¹.

وفي الأسواق المال، تستخدم برامج التداول الذكي لاتخاذ قرارات استثمارية آلية بناء على معطيات ضخمة بما يحقق سرعة وكفاءة تتجاوز القدرات البشرية ، وقد استخدمت لتطوير أدوات تمويل جديدة في المصارف الإسلامية : مثل تصميم صيغ عقود تتوافق مع الشريعة من خلال برمجيات ذكية².

ثانياً: في مجال التعليمي

دخل الذكاء الاصطناعي ميدان التعليم في أوسع أبوابه ، إذ يستخدم في أنظمة التعليم الذكي لتوفير محتوى تعليمي مخصص حسب قدرات المتعلم ، كما يمكنه متابعة تقدم الطالب وتحليل نقاط ضعفه واقتراح خطط تطوير فردية، وتوظيف الروبوتات التعليمية وبرمجيات المعلم الافتراضي لتقديم المعلومات بطريقة تفاعلية ، مما يعزز من فعالية التعليم عن بعد³. وتقوم بعض الأنظمة بتحليل بيانات الأداء الأكاديمي للطلبة وتقديم

ينظر : الاقتصاد المعرفي والذكاء الاصطناعي ، حازم البيلالي ص137¹.

ينظر: الاقتصاد الإسلامي والقضايا المعاصرة ، علي السالوس ص 205²

ينظر : التعليم الذكي ، صادق عفيفي ص65³.

تنبؤات دقيقة حول نتائجهم ، وهذا الامر يساعد الإدارات التعليمية على اتخاذ قرارات مبنية على البيانات وتحسين جودة التعليم .

ثالثا: في مجال القانون

برز استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل القانوني وصياغة العقود واللوائح وتقديم الاستشارات القانونية من خلال روبوتات ذكية مثل برنامج روز في القانون الأمريكي ، كما تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل السوابق القضائية و التنبؤ بأحكام المحاكم ومساعدة القضاة في اتخاذ قرارات عادلة من خلال مقارنة نصوص قانونية وتحليلات سابقة¹. وكذلك أدخل الذكاء الاصطناعي في أنظمة المحاكم الالكترونية لتقليل الزمن القضائي ، وتسهيل الوصول الى العدالة وخاصة في الدول المتقدمة.

رابعا في مجال الفقه الإسلامي

رغم أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الفقه لا تزال في بداياتها ، إلا أن هناك مبادرات لاستخدامه في مجال الفتوى الذكي حيث تغذي بآلاف النصوص الفقهية و الفتاوى المعاصرة ، فتقدم إجابات آلية مبدئية يمكن تطويرها بالتعاون مع العلماء ، كما يستخدم في البحوث المعمقة بتحليل قواعد الفقه المقارن واستخلاص الأحكام من كتب التراث بدقة متناهية².

وشرعت بعض المؤسسات الوقفية ومراكز الفتوى بتطوير موسوعات فقهية رقمية ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي في الربط بين المسائل الفقهية ، وتقديم فتاوى تراعي الزمان والمكان وحال المستفتي مما قد يفتح آفاق جديدة في الاجتهاد الجماعي .

المبحث الثاني :الصيرفة الإسلامية وخصائصها:

ينظر : الذكاء الاصطناعي والقانون ، صبري احمد حسن ص 89¹

ينظر : الاجتهاد في الشريعة الاسلامية ، يوسف القرضاوي ص 112².

المطلب الأول : تعريف الصيرفة الإسلامية لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف الصيرفة الإسلامية لغة :-

الصيرفة : مأخوذة من مادة (صرف) و الصرف تقلب الشيء عن وجهه، وصرف المال أي تحويله من صورة الى أخرى ، والصرف : البيع ، والمصارف : الدراهم والدنانير¹.

ثانياً : تعريف الصيرفة اصطلاحاً : هي مجموعة من العمليات المصرفية التي تدار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، ويستبعد التعامل بالربا وتعتمد على صيغ تمويلية مشروعة كالمربحة ، والمضاربة ، والمشاركة، والإجارة وغيرها².

المطلب الثاني : الفرق بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية

يعد التمييز بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية أمراً أساسياً لفهم طبيعة النظام المصرفي الإسلامي وأسس قيامه ، وأهدافه الشرعية ، فبينما تنطلق الصيرفة التقليدية من مبادئ اقتصادية وضعية، وتقوم على تحقيق الربح المطلق ، فإن الصيرفة الإسلامية ترتكز على قواعد الشريعة الإسلامية التي تنظم المعاملات المالية بما يحفظ التوازن بين مصالح الأفراد والمجتمع ويحقق العدالة³.

حيث تعتمد الصيرفة الإسلامية على مصادر التشريع من القرآن والسنة و الإجماع والقياس بينما تتبنى الصيرفة التقليدية قوانين وضعية مأخوذة من الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية التي تفصل بين الدين والمعاملات المالية وهذا الفرق اختلاف جذري في العقود وأهداف النشاط المصرفي⁴.

من المظاهر التي تعتمد الصيرفة الإسلامية في أسلوب تحقيق الربح من خلال المشاركة في النشاط الاقتصادي ،مثل التجارة أو الصناعة عبر عقود مشروعة كالمربحة والمضاربة والمشاركة والسلم

ينظر : لسان العرب لابن منظور 189٩¹.

ينظر : الفقه الاسلامي وأدلته ، لوهبة الزحيلي 4013١5².

ينظر : الفقه الاسلامي وأدلته ، لوهبة الزحيلي 4013١5-4020³.

ينظر: الاقتصاد الاسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة ، علي السالوس ص 126 - 139، الفقه الاسلامي وأدلته ، لوهبة

الزحيلي 4013١5-4020⁴.

والاستصناع، ولا تعتمد على نظام الفائدة (الربا)، أذ تحرم الشريعة الإسلامية الفائدة مطلقاً ، وتعدّها من الكبائر بناء على نصوص قطعية كقوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا)¹ ، في حين تقوم المصارف التقليدية الى تحقيق الأرباح من خلال الإقراض الربوية او الاستثمار في أدوات مالية ذات طبيعة دين ،وتكون إقراض المال بفائدة ثابتة أو متغيرة ، وتعد الفائدة مصدر دخل رئيسياً².

كما تعتمد الصيرفة الإسلامية على مبدأ تقاسم الربح والخسارة وفق ضوابط شرعية محدد، وتحت هيئات رقابية شرعية تتولى مراجعة العقود والمعاملات المالية وضمان توافقها مع أحكام الشرعية ، بخلاف الصيرفة التقليدية التي تعتمد أرباحها على الفائدة بغض النظر عن نتائج المشروع ومع وجود الجهات الرقابية المالية والرسمية³

وهكذا يتبين أن الصيرفة الإسلامية ليست مجرد بديل شكلي عن النظام التقليدي ، بل هي منظومة متكاملة ذات أهداف تربوية واجتماعية واقتصادية ،تسعى لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة والحفاظ على المال لتحقيق مقاصد الشريعة.

المطلب الثالث: دور الذكاء الاصطناعي في الصيرفة الإسلامية وتطبيقاته

شهد الصيرفة الإسلامية تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة ، مدفوعة بالحاجة الى التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي ، ومن ابرز أدوات هذا التطور الذكاء الاصطناعي الذي بات دور رئيس في تعزيز كفاءة الخدمات المالية الإسلامية ، وتوسيع قاعدة المتعاملين معها ورفع مستوى الامتثال لأحكام الشريعة .

أولاً: دور الذكاء الاصطناعي في الصيرفة الإسلامية

سورة البقرة: الآية 275.¹

ينظر: الاقتصاد الاسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة ، علي السالوس ص 126- 139.²

ينظر: الصيرفة الاسلامية ، حسين شحاتة ص 45-59، البنوك الاسلامية ، محمد شوقي ص 75-82.³

يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز أداء البنوك الإسلامية من خلال تحليل البيانات الضخمة المتعلقة بالسوق والعملاء ، مما يساعد في تقديم منتجات مالية ملائمة تتوافق مع الضوابط الشرعية ، كتمويل المراجعة ، والاجارة ، المشاركة¹.

وكذلك يساعد الذكاء الاصطناعي على سير العمليات المالية والتأكد من تطابقها مع العقود الشرعية ، وتسهيل الرقابة من قبل هيئات الفتوى الداخلية للبنوك².

بالإضافة الى ذلك ، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدم حلولاً لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية التي تمثل تحدياً كبيراً نظراً لاختلاف أدواتها عن البنوك التقليدية ، حيث تسهم تقنيات التعلم الآلي في توقع التدفقات النقدية وتوزيع السيولة بطرق تحقق الاستقرار المالي وتقلل المخاطر .

ثانياً: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الصيرفة الإسلامية :- تشمل التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي في الصيرفة الإسلامية ما يلي :

1- المستشار المالي الذكي : حيث توفر بعض المؤسسات أدوات استشارية قائمة على الذكاء الاصطناعي لتقديم اقتراحات استشارية متوافقة مع أحكام الشريعة بناء على الملف الشخصي للعميل³.

2- كشف الاحتيال والتلاعب : تساعد خوارزميات الذكاء الاصطناعي في رصد الأنماط

غير المعتادة في المعاملات البنكية واكتشاف محاولات الاحتيال بما يحفظ أموال العملاء ويعزز الثقة في المصرفية الإسلامية⁴.

ينظر: تطور المصارف الإسلامية والذكاء الاصطناعي ، محمد شوقي ص 89¹.

ينظر : الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية ، عادل عبد العزيز ص122².

ينظر: المالية الإسلامية والابتكار التقني ، عبدالله الحيدر ص174³

ينظر : أمن المعلومات في المصارف الإسلامية ، صالح الخطيب ص58⁴

3- أتمتة خدمة العملاء : حيث تستخدم البنوك الإسلامية روبوتات المحادثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي للإجابة عن استفسارات العملاء على مدار الساعة وتقديم معلومات شرعية حول المنتجات المالية المتاحة¹.

4- التصنيف الشرعي للتقائ للمنتجات : تعمل بعض الأنظمة على تصنيف المنتجات المالية الجديدة من حيث توافقها مع الشريعة الإسلامية ، وذلك من خلال تحليل بنود العقود والنصوص الفقهية ذات الصلة².

وقد بدأت بعض المؤسسات المصرفية الإسلامية في الخليج وماليزيا باعتماد هذه التقنيات ضمن استراتيجياتها للتحويل الرقمي ، الأمر الذي يتوقع ان يسهم في تعزيز تنافسية هذا القطاع في بيئة مالية متسارعة التغير .

المبحث الثالث : الفرص التي توفرها الذكاء الاصطناعي في الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول : تعزيز كفاءة العمليات المصرفية الإسلامية

يعد الذكاء الاصطناعي من أبرز أدوات التكنولوجيا المالية التي أسهمت في تحسين كفاءة المؤسسات المصرفية عموما ، ولا سيما في قطاع الصيرفة الإسلامية الذي يواجه تحديات تنظيمية وشرعية تتطلب دقة وتوفيقا بين المتطلبات الفقهية والمعايير المالية الحديثة .

ويقصد بكفاءة العمليات المصرفية الإسلامية قدرة البنك الإسلامي على تقديم خدماته المالية المتوافقة مع الشريعة بأعلى درجات الجودة وبأقل التكاليف، وفي أقل وقت ممكن مع مراعاة الضوابط الشرعية . وقد ساهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق هذه الكفاءة من خلال الوسائل التالية :-

ينظر: التحويل الرقمي وأثره ، احمد علي ص 112-115¹.

ينظر: الذكاء الاصطناعي والتمويل الاسلامي ، احمد البكر ص 102²

- 1- أتمتة الإجراءات المصرفية الشرعية : يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة العديد من العمليات التي تتطلب عادة تدخلا بشرا ، مثل التحقق من توافق المعاملات مع أحكام الشريعة كقيود التمويل بالمضاربة أو الاجارة أو المراجعة ، فمن خلال خوارزميات التعلم الآلي ، يمكن إنشاء أنظمة تقوم بتحليل العقود ومقارنتها بالمعايير الشرعية المعتمدة ، ويسرع من عمليات التدقيق الشرعي ¹.
- 2- تحسين إدارة الموارد البشرية والمالية : يعتمد الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات الكبيرة لتوزيع الموارد البشرية بشكل أكثر فعالية وتحديد المجالات التي تحتاج الى تعزيز الكفاءة أو تقليص الهدر ، فمثلا يمكنه توقع الطلب على منتجات التمويل الإسلامي في فروع معينة وتخصيص الموارد بناء على ذلك ، ما ينعكس إيجابا على تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الإنتاجية ².
- 3- تقليل وقت المعالجة و زمن الانتظار: أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل روبوتات الدردشة وخوارزميات الرد التلقائي في تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم الاستجابات الفورية والاستشارات المالية على مدار الساعة ، مما يقلل من الوقت المستغرق في معالجة الطلبات والاستفسارات ويزيد من رضا العملاء ويعزز ثقتهم بالبنك الإسلامي ³.
- 4- إدارة المخاطر بشكل أكثر دقة : تمتلك تقنيات الذكاء الاصطناعي القدرة على تحليل البيانات المالية والاقتصادية بسرعة وكفاءة مما يمكن البنوك الإسلامية من التنبؤ بالمخاطر المحتملة والتصرف بشكل استباقي ، وهذا يعزز قدرة البنك على الحفاظ على مستوى منخفض من المخاطر المتوافقة مع مبادئ الشريعة والتي تمنع الربا والغرر والمقامرة ⁴.
- 5- دعم اتخاذ القرار الشرعي والمالي : يوفر الذكاء الاصطناعي أدوات تحليل قوي يمكن أن تعين الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية على دراسة النوازل المالية المعقدة بسرعة من خلال تحليل التشريعات والفتاوي

ينظر : الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في البنوك الإسلامية، عبدالله بن علي زايد ص45. ¹

ينظر : التكنولوجيا المالية واثرها ، خالد عبد المجيد ص 87. ²

ينظر: التحويل الرقمي في المصارف الإسلامية ، هناء إبراهيم مرعي ص116. ³

ينظر : التمويل الإسلامي وإدارة المخاطر، محمد سليم ص 203. ⁴

والنماذج السابقة، كما يسهم في تقديم توصيات مالية وإدارية دقيقة مبنية على نماذج التنبؤ والتحليل البياني¹.

لابد الإشارة الى أن هذه التطبيقات التكنولوجية على الرغم من فاعليتها يجب أن تخضع لمراقبة البشرية وتدقيق مستمر من قبل الهيئات الشرعية لضمان التزامها بالقيم والمقاصد الإسلامية.

المطلب الثاني : تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية .

يعد تطوير المنتجات والخدمات المالية أحد المحاور الأساسية في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية لا سيما في ظل بيئة مالية متغيرة وسريعة التطور ، ومن أبرز ما وفره الذكاء الاصطناعي في هذا الجانب ، وهو تمكين البنوك الإسلامية من تصميم منتجات متجددة تلبي احتياجات السوق مع مراعاة الضوابط الشرعية في تكيفها مع تغير سلوك العملاء .

وقد ساهم الذكاء الاصطناعي في تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية عبر المحاور التالية :
أولاً: تصميم منتجات مالية مخصصة : بفضل تقنيات تحليل البيانات الضخمة والتعلم الآلي ، أصبح بإمكان المصارف الإسلامية تقديم منتجات مالية مخصصة حسب احتياجات كل عميل ، مثل عقود مربحة تلائم دخله ونفقاته أو حسابات ادخار مبنية على المضاربة تتوافق مع سلوكه المالي².

ثانياً: ابتكار نماذج تمويلية جديدة : يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تحليل النماذج التمويلية التقليدية واستخلاص نقاط الضعف والقوة ، مما يسمح بابتكار صيغ جديدة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والامتثال الشرعي ، مثل تطوير صيغ هجينة بين الاستصناع والإجارة أو بين السلم والوكالة³.

ينظر : دور الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار المال ص 74¹.

ينظر : التكنولوجيا المالية وأثرها ، خالد عبد المجيد ص112²

ينظر : الابتكار المالي الاسلامي ، حسين الزواوي ص56³

ثالثاً: التطوير المستمر للخدمات الرقمية الإسلامية : ساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين تطبيقات الهواتف الذكية الخاصة بالبنوك الإسلامية من خلال دمج خاصيات المساعد الذكي القائم على اللغة الطبيعية والذي يقدم الفتاوى المصرفية ، ومقارنات بين العقود وإرشادات استثمارية وفق الضوابط الشرعية¹.

رابعاً: التوسع في الخدمات الوقفية والتمويل الاجتماعي : يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات المجتمعات وتحديد المناطق أو الفئات الأكثر احتياجاً، ما يتيح تصميم خدمات مالية اجتماعية مثل صناديق الزكاة الرقمية أو حسابات الوقف الذكي بحيث تدار بكفاءة عالية².

إن قدرة الذكاء الاصطناعي على التكيف مع احتياجات السوق وخلق حلول مبتكرة تمثل فرصة استراتيجية أمام البنوك الإسلامية لتوسيع نطاق منتجاتها وتحقيق رسالتها التنموية مع الحفاظ على الأطر الشرعية المنضبطة.

المطلب الثالث: تحسين إدارة المخاطر والامتثال الشرعي

تعد إدارة المخاطر والامتثال الشرعي من القضايا الحيوية التي تواجه البنوك الإسلامية في العصر الرقمي ، حيث تترتب على أي خلل في هذه الجوانب تداعيات كبيرة على سمعة المصرف واستقراره المالي يسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين هذه الجوانب من خلال العديد من التطبيقات التكنولوجية التي تزيد من دقة التنبؤ بالمخاطر وتساعد في ضمان التزام المصارف الإسلامية بالمبادئ الشرعية.

يمكن تلخيص أبرز مجالات تأثير الذكاء الاصطناعي في هذا المجال كما يلي :

1- تنبؤ وتقييم المخاطر المالية : يعتمد الذكاء الاصطناعي على تقنيات التحليل البياني والتعليم الآلي في تحليل البيانات التاريخية والتنبؤ بالمخاطر المحتملة التي قد تواجه البنك الإسلامي سواء كانت مرتبطة

ينظر: الصيرفة الرقمية الإسلامية ،سامي عوض ص 89¹

ينظر: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز التمويل الاجتماعي والإسلامي ، هدى فؤاد ص 33²

بالائتمان أو السيولة أو السوق هذه الأدوات تساعد على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وتوقع الأزمات المالية قبل وقوعها مما يسمح للبنك بالتعامل مع هذه المخاطر بشكل أكثر استباقية¹.

2- تحسين الامتثال الشرعي : يسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين الامتثال لأحكام الشريعة من خلال أتمتة العمليات التي تتطلب مراقبة دقيقة مثل التحقق من توافق المعاملات مع قواعد التمويل الإسلامي ، يتم ذلك من خلال خوارزميات ذكية قادرة على تدقيق العقود المالية وتحديد ما إذا كانت تتوافق مع الشروط الشرعية أم لا ، ما يساعد في تقليل المخاطر الشرعية².

3- مراقبة الالتزام بشكل مستمر: من خلال أدوات الذكاء الاصطناعي يمكن مراقبة المعاملات المالية على مدار الساعة وتحديد أي معاملات قد تكون مخالفة للضوابط الشرعية أو قد تتطلب تدقيقاً إضافياً ، هذا التوجه يعزز القدرة على التصدي لأي خلل قد يحدث في عمليات البنك ويقلل من مخاطر التي قد تهدد سمعة البنك الإسلامي³.

4- تحسين الإجراءات الوقائية ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب : يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين نظم الكشف عن الأنشطة غير القانونية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تحليل المعاملات المالية بشكل فوري ، وتحديد الأنماط

المشبوهة ، يستخدم الذكاء الاصطناعي في هذا السياق تقنيات مثل التعلم العميق والشبكات العصبية لتحليل المعاملات بشكل دقيق والحد من الأخطاء البشرية في عمليات التدقيق⁴.

5- تحسين الكفاءة في تقارير الامتثال : يسهم الذكاء الاصطناعي في تسريع وتسهيل عمليات إعداد التقارير المتعلقة بالامتثال للهيئات الرقابية و الشرعية من خلال أتمتة الإجراءات وتوفير تحليل دقيق للمعلومات

ينظر : إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، سامي عوض ص 142¹

ينظر: أثر الذكاء الاصطناعي ، علي الزهري ص 78²

ينظر : دور الذكاء الاصطناعي على امتثال الشرعي ي البنوك الإسلامية ، مروة شريف ص 23³

ينظر: الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الجرائم المالية ، محمد سليم ص 115⁴

المالية ، يمكن للبنك توفير تقارير شاملة وشفافة تلتزم بالمعايير المحلية والدولية للامتثال الشرعي والمالي¹.

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة المخاطر والامتثال الشرعي يوفر للبنك الإسلامي الأدوات اللازمة لضمان استدامتها المالية والشرعية على المدى الطويل ، كما يساعد هذه المؤسسات على التكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة المالية العالمية مع الحفاظ على مبادئ الشريعة .

المبحث الرابع : التحديات التي تواجه الذكاء الاصطناعي في الصيرفة الإسلامية

مع تعدد الفرص والإمكانيات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي برزت مجموعة من التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه التقنيات وتشمل هذه التحديات ابعاد شرعية وتشريعية ، وأخرى تقنية وبنوية ، بالإضافة الى قضايا أمنية وأخلاقية ، ما يتطلب مواجهة منهجية متكاملة تجمع بين الفقهاء والمبرمجين والاقتصاديين وصناع القرار .

ينظر: تطوير نظم الامتثال الشرعي ، عبد الرحمن هلال ص 92¹

المطلب الأول : التحديات الشرعية والتشريعية

تعد التحديات الشرعية والتشريعية من أبرز العوائق أمام توظيف الذكاء الاصطناعي في الصيرفة الإسلامية نظرا للطبيعة الخاصة لهذا النظام الذي يعتمد على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ويخضع لإشراف رقابي شرعي دقيق .

- غياب الضوابط الفقهية المنظمة للتقنيات الحديثة : لاتزال التطبيقات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي تقتصر الى تأصيل فقهي دقيق في كثير من تفاصيلها مثل العقود الذكية وخوارزميات التوصية التلقائية وأتمتة الفتاوى المالية ، وهذا الغموض الفقهي يجعل من الصعب على الهيئات الشرعية إصدار احكام واضحة في شأن استخدامها ¹.

- عدم مواكبة التشريعات المصرفية للتطور التقني : معظم التشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية لم تصمم في الأصل للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي مما يؤدي الى فراغ تشريعي أو تضارب في الصلاحيات التنظيمية ، ويزيد من تعقيد الأمر غياب معايير موحدة بين الدول الإسلامية، بشأن تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في البنوك ².

- إشكالية المسؤولية الشرعية والأخلاقية : عند استخدام الأنظمة الذكية لاتخاذ قرارات مصرفية مثل الموافقة على التمويل او تقييم العميل ، تثار إشكالية تحديد المسؤولية عند وقوع الخطأ أو الضرر . هل تقع المسؤولية على المصرف أم على المبرمج أم على مصمم النظام ؟ هذا التساؤل يطرح تحديا فقهيًا معقدا يحتاج الى مزيد من الدراسة ³.

ينظر: الذكاء الاصطناعي والتحديات الفقهية المعاصرة ،خالد عبد المجيد ص 173.

ينظر : التحول الرقمي والتحديات القانونية في البنوك الإسلامية ، ناصر القحطان ص 101.

ينظر : الذكاء الاصطناعي وحكم المسؤولية في المعاملات المالية فاطمة الزهراء عبد الرؤوف ص 64 ³

- تباين اجتهادات الهيئات الشرعية : يؤدي اختلاف اجتهادات الهيئات الشرعية في تفسير التقنية الى تضارب في المواقف من بنك الى بنك آخر وهو ما يعوق توحيد الرؤية الشرعية بشأن تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل المصرفي¹.

المطلب الثاني : التحديات التقنية والبنية التحتية

تشكل التحديات التقنية وضعف البنية التحتية الرقمية من ابرز العوائق التي تقف في وجه توظيف الذكاء الاصطناعي بكفاءة في القطاع المصرفي الإسلامي ، إذ أن الذكاء الاصطناعي يعتمد بدرجة كبيرة على توفر بيئة رقمية متقدمة ، وشبكات معلوماتية آمنة وسريعة و قوى عاملة مؤهلة للتعامل مع هذه التقنيات ، وهي أمور قد لا تكون متوفرة بالقدر الكافي في كثير من الدول الإسلامية.

ومن هذه الأمور : أولاً : ضعف البنية التحتية الرقمية :- تعاني العديد من المصارف الإسلامية خصوصاً في الدول النامية من المحدودية في البنية التحتية التقنية بما يشمل سرعة الإنترنت ومراكز البيانات وشبكة الاتصالات ، ويؤدي هذا الضعف الى صعوبة في تنفيذ مشاريع الذكاء الاصطناعي التي تتطلب بيئة عالية الكفاءة من حيث التخزين والمعالجة والتأمين².

ثانياً : نقص الكوادر البشرية المؤهلة :- تقتصر كثير من البنوك الإسلامية الى موظفين يمتلكون المهارات اللازمة في مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات وتعلم الآلة والبرمجيات ، مما يعرقل عملية التحول الرقمي الشامل . كما أن ضعف التفاعل بين خبراء التقنية والهيئات الشرعية يزيد من فجوة الفهم بين المتطلبات الفنية والضوابط الشرعية³.

ثالثاً: ارتفاع تكاليف الابتكار التقني :- تتطلب تقنيات الذكاء الاصطناعي استثمارات كبيرة في البنية التحتية والبرمجيات وتدريب الموظفين ، مما يشكل عبئاً على بعض المصارف الإسلامية ، خاصة الصغيرة

ينظر : هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ص 55¹

ينظر: البنية الرقمية في القطاع المالي الإسلامي ، حسام الدين ناصر ص 95².

ينظر : التحديات التقنية في توظيف الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية ، خالد الهاشمي ص 49³.

منها ، وقد يؤدي هذا التحدي الى تأخرها في الحاق بركب المنافسة او اعتمادها على حلول جاهزة لا تتوافق تماما مع خصوصية التمويل الإسلامي¹.

رابعا: الاعتماد على البرمجيات الجاهزة :- نتيجة لضعف القدرات التقنية المحلية ، تعتمد كثير من البنوك الإسلامية على برمجيات ذكاء اصطناعي مطورة من قبل شركات أجنبية ما يثير إشكالات تتعلق بمدى توافق هذه الأنظمة مع القيم والأحكام الإسلامية ويحد من إمكانية تخصيصها أو تعديلها وفقا للاحتياجات الشرعية².

خامسا: ضعف الامن السيبراني :- في ظل غياب أنظمة حماية قوية تصبح المصارف عرضة لاختراقات تهدد سلامة البيانات المالية وسرية الحسابات ، خاصة عند استخدام خوارزميات تعلم ذاتي تعتمد على الوصول الى بيانات حساسة وتزداد خطورة الامر عند عدم وجود لوائح تنظيمية واضحة للأمن السيبراني في المصارف الإسلامية³.

إن التغلب على هذه التحديات التقنية يتطلب استراتيجيات وطنية متكاملة تشمل الاستثمار في البنية التحتية وتدريب الكفاءات والتعاون مع المؤسسات البحثية ووضع معايير واضحة تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية ، بما يضمن توظيفه ضمن إطار شرعي وأخلاقي محكم .

المطلب الثالث : التحديات الأخلاقية والأمنية

تشير تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصيرفة الإسلامية جملة من التحديات الأخلاقية والأمنية ، لما تنطوي عليه هذه التقنيات من قدرات عالية على جميع البيانات وتحليلها واتخاذ القرارات بشكل شبه مستقل ، وهو

ينظر تكاليف الابتكار التكنولوجي في البنوك الإسلامية، يوسف العمري ص112

ينظر : التحول الرقمي في المصارف الإسلامية ، احمد سيف ص 141.2

ينظر: أمن المعلومات في المصارف الإسلامية في ظل الذكاء الاصطناعي ، فاطمة عبده ص3.77

ما قد يتعارض مع مبادئ العدالة و الخصوصية والأمان التي تحرص عليها الشريعة الإسلامية والنظم الأخلاقية في العمل المصرفي .

ومن هذه التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية هي:-

1- انتهاء الخصوصية : تعتمد خوارزميات الذكاء الاصطناعي على تحليل كميات ضخمة من البيانات بما في ذلك الشخصية للعملاء وسلوكياتهم المالية ، مما يثير قلقاً بشأن انتهاك الخصوصية في حالة إساءة استخدام هذه البيانات أو اختراقها وتؤكد الشريعة الإسلامية على حرمة خصوصية الافراد ، وهوما يتطلب آليات صارمة لحماية هذه البيانات اثناء استخدامها¹.

2-التحيز في الخوارزميات: تظهر بعض خوارزميات الذكاء الاصطناعي تحيزاً غير مقصود نتيجة البيانات التي تدربت عليها أو الآليات المستخدمة في تصميمها وقد يؤدي هذا الى اتخاذ قرارات مالية غير عادلة ، مثل رفض طلبات التمويل أو تقييد الوصول الى الخدمات بناء على معايير غير منصفة وهو ما يخالف مبادئ العدالة والمساواة في الشريعة² .

3-تهديد الأمن السيبراني : يمثل استخدام الذكاء الاصطناعي في المصاف الإسلامية تحدياً أمنياً يتمثل في خطر الهجمات السيبرانية ، حيث قد يستهدف المخترقون الخوارزميات المستخدمة أو قواعد البيانات الخاصة بالمعاملات المصرفية ، مما يعرض البيانات المالية والمعلومات الحساسة للخطر³ .

4- صعوبة تحديد المسؤولية الأخلاقية : عند اتخاذ خوارزميات الذكاء الاصطناعي قرارات مالية تلقائية يبرز تحد أخلاقي في تحديد المسؤولية عند حدوث خطأ أو ضرر سواء كان بسبب خلل في الخوارزمية أو في البيانات المستخدمة ، ما يثير إشكالية شرعية وأخلاقية تتعلق بمسؤولية المصرف ومبرمجي النظام⁴.

ينظر: حماية البيانات في العمل المصرفي الاسلامي ، عبد الرحمن الصاوي ص¹127

ينظر : التحيز الاخلاقي في خوارزميات الذكاء الاصطناعي ، خالد ابراهيم ص²58

ينظر : أمن المعلومات والتهديدات السيبرانية في المصارف الاسلامية ، هالة عبد الكريم ص³42

ينظر : الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الاخلاقية ، محمود الجنابي ص⁴93

5- غياب السياسات الأخلاقية المنظمة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي : تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في ضبط تطبيقات هذه التقنيات بما ينسجم مع مبادئ الشفافية والعدالة التي تؤكد عليها الشريعة الإسلامية كما يؤدي ذلك الى تفاوت الممارسات بين المصارف في التعامل مع البيانات واتخاذ القرارات المالية وتقديم الخدمات مما يؤثر سلبا على ثقة العملاء واستقرار العمل المصرفي الإسلامي¹.

إن معالجة هذه التحديات تستلزم وضع ضوابط شرعية ومعايير أخلاقية واضحة لتوجيه استخدام الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية وتعزيز القدرات الأمنية والتشريعية لضمان الاستخدام الأمثل لهذه التقنيات ، بما يحقق أهداف الصيرفة الإسلامية في تقديم خدمات عادلة وآمنة تحترم مبادئ الشريعة وحقوق العملاء .

الخاتمة

بعد دراسة موضوع الذكاء الاصطناعي في الصيرفة الإسلامية والفرص والتحديات المرتبطة به تبين أن توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل المصرفي الإسلامي يمثل خطوة استراتيجية للنهوض بالخدمات المالية وتطوير كفاءتها مع الحفاظ على الضوابط الشرعية ، وقد أتاح الذكاء الاصطناعي فرصا مهمة في تعزيز كفاءة العمليات المصرفية، وتطوير المنتجات والخدمات وتحسين إدارة المخاطر والامتثال الشرعي إلا أن هذه الفرص تواجه تحديات شرعية وتشريعية وتقنية وأخلاقية وأمنية تحتاج الى معالجة متكاملة لضمان استدامة توظيف هذه التقنيات في القطاع المصرفي الإسلامي . أولا: النتائج : اهم النتائج التي توصلت اليه هي :-

ينظر : إدارة الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية الإسلامية ، عبد الرحمن الصاوي ص 154.

- أ- يعد الذكاء الاصطناعي وسيلة فعالية في تعزيز كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال الأتمتة وتقليل الوقت و التكاليف وتحسين إدارة المخاطر.
- ب- أسهم الذكاء الاصطناعي في تطوير منتجات مالية إسلامية جديدة تتناسب مع احتياجات العملاء مع الالتزام بالضوابط الشرعية.
- ج- أظهر الذكاء الاصطناعي قدرة كبيرة في تحسين إدارة المخاطر والامتثال الشرعي عبر أدوات التحليل التنبئي و الرقابة المستمرة على المعاملات المالية .
- د- تواجه الصيرفة الإسلامية تحديات شرعية وتشريعية تتمثل في غياب المعايير الموحدة والضوابط المنظمة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وفق الشريعة .
- و- توجد تحديات تقنية تعيق الذكاء الاصطناعي بشكل واسع في المصارف الإسلامية بسبب نقص الكفاءات التقنية.
- ي- تبرز تحديات أخلاقية وأمنية متعلقة بحماية الخصوصية ومنع التحيز في الخوارزميات وضمان أمن البيانات ضمن إطار ينسجم مع القيم الشرعية.
- ثانيا: التوصيات :- اهم التوصيات التي اشير اليها في هذ البحث هي:-
- وضع ضوابط شرعية ومعايير أخلاقية واضحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية بالتعاون بين الفقهاء وخبراء التقنية.
- تطوير تشريعات مالية متخصصة تستوعب التحولات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي بما يضمن توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- تعزيز البنية التحتية الرقمية في الدول الإسلامية من خلال استثمارات استراتيجية لتسهيل التحول الرقمي في المصارف الإسلامية .

- إطلاق برامج تدريب وتأهيل الكفاءات في المصارف الإسلامية على مهارات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات وأمن المعلومات .
- إنشاء وحدات رقابة شرعية تقنية لمتابعة توافق الخوارزميات مع أحكام الشريعة وضمان عدالة القرارات المالية المأخوذة باستخدام الذكاء الاصطناعي .
- تعزيز التعاون بين المصارف الإسلامية ومراكز الأبحاث لتطوير تطبيقات ذكاء اصطناعي تلبي احتياجات المصارف وفق ضوابط شرعية .

وفي الختام، فإن اعتماد الذكاء الاصطناعي في الصيرفة الإسلامية ضرورة لمواكبة التحولات الرقمية في الأسواق المالية العالمية وهو يتطلب وعياً شرعياً وتقنياً متكاملاً لضمان توافق هذه التطبيقات مع مقاصد الشريعة في تحقيق العدالة والشفافية وحماية مصالح المجتمع بما يساهم في بناء نظام مالي إسلامي رقمي متكامل قادر على المنافسة عالمياً.

المصادر

- 1- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي (ت711هـ) ، دار صادر - بيروت .
- 2-مقاييس اللغة ، لأبي الحسين احمد بن فارس زكريا (ت295هـ) ، دار الفكر - بيروت (1399هـ).
- 3- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (393هـ) ، تحقيق احمد عبد الغفور، دار الملايين -بيروت 1990م.
- 4- الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الاقتصاد ، عبد السلام دخان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ط1 الأردن - عمان (2020م).
- 5- الذكاء الاصطناعي المفاهيم و التطبيقات ، عبد الكريم محمد يوسف ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ط1 الأردن - عمان (2018م).
- 6- الفقه الإسلامي وادلته ، وهبة الزحيلي ، دار الفكر ط4 سوريا - دمشق (1997م)
- 7- الاقتصاد الإسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة ، علي سالوس ، دار الثقافة ط1 قطر - الدوحة(1998م).
- 8- الصيرفة الإسلامية المفهوم والضوابط ، حسين شحاتة ، دار السلام للنشر ط2 مصر - القاهرة (2006م).
- 9- البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم ، محمد شوقي الفنجري ، دار الوفاء ط2 القاهرة (2002م).
- 10- الحوسبة والذكاء الاصطناعي ، (ألان تورينج) ترجمة محمد عطية، دار الفرقد، سوريا - دمشق (2005م).
- 11-تاريخ الذكاء الاصطناعي من المنطق الى الآلة المتكلمة ، جورج لوجان، عالم المعرفة العدد417 ، الكويت (2026م).

- 12- مدخل الى الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة ، تيموث ألين، دار الكتاب الجامعي ، العين - الامارات (2019م).
- 13- الاقتصاد المعرفي والذكاء الاصطناعي ، حازم البيلاوي، دار الفكر، سوريا - دمشق (2021م).
- 14- التحول الرقمي وأثره في تطوير خدمات العملاء، احمد عبد الله علي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ط1 (2021م).
- 15- التعليم الذكي والذكاء الاصطناعي ، صادق عفيفي ،دار الشروق، القاهرة (2020م).
- 16- الذكاء الاصطناعي والقانون ، صبري احمد حسن، دار النهضة العربية ،القاهرة (2019م).
- 17- الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ، يوسف القرضاوي ، مكتبة وهبة ، القاهرة - ط2 (2002م).
- 18- تطور المصارف الإسلامية والذكاء الاصطناعي ، محمد شوقي الفنجري ، دار النهضة العربية ، القاهرة (2021م).
- 19- الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وتحديات العصر الرقمي ، عادل عبد العزيز ، دار الفلاح ، الكويت (2020م).
- 20- المالية الإسلامية والابتكار التقني ، عبد الله الحيدري ، دار النفائس ،الأردن - عمان (2022م).
- 21- أمن المعلومات في المصارف الإسلامية ، صالح الخطيب ، مركز الدراسات المصرفية ، الامارات - دبي (2021م).
- 22- الذكاء الاصطناعي والتمويل الإسلامي ، احمد البكري ، معهد الإسلامي للبحوث ، كوالالمبور (2022م).
- 23- الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في البنوك الإسلامية ، عبد الله بن علي زايد، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد 14، مصر - الإسكندرية (2021م).

- 24- التكنولوجيا المالية وأثرها على كفاءة العمل المصرفي الإسلامي ، خالد عبد المجيد ، دار النهضة ، القاهرة (2020م).
- 25- التحول الرقمي في المصارف الإسلامية ، هناء إبراهيم مرعي ، المجلة العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مجلة 10- العدد 1 (2022م).
- 26- التمويل الإسلامي وإدارة المخاطر ، محمد سليم الحوا ، دار الفكر ، سوريا - دمشق ، ط 2 (2019م).
- 27- دور الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار المالي ، احمد فوزي الرفاعي ، مجلة الدراسات المالية و المصرفية ، العدد 8 (2020م).
- 28- الابتكار المالي الإسلامي في ضوء الذكاء الاصطناعي ، حسين الزواوي ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي ، العدد 6 (2022م).
- 29- الصيرفة الرقمية الإسلامية الواقع والمستقبل ، سامي العوضي ، مركز الفكر الإسلامي ، الأردن - عمان (2021م).
- 30- دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز التمويل الاجتماعي الإسلامي ، هدى فؤاد ، المجلة العربية للتمويل والتنمية ، مجلة 3 ، العدد 2 (2022م).
- 31- تطوير نظم الامتثال الشرعي باستخدام الذكاء الاصطناعي في البنوك الإسلامية ، عبد الرحمن هلال ، المجلة العربية للدراسات المصرفية ، العدد 10 (2023م).
- 32- الذكاء الاصطناعي والتحديات الفقهية المعاصرة ، خالد عبد المجيد ، دار النهضة - القاهرة (2021م).
- 33- التحول الرقمي والتحديات القانونية في البنوك الإسلامية ، ناصر القحطاني ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي ، البحرين - العدد 9 (2022م).
- 34- الذكاء الاصطناعي وحكم المسؤولية في المعاملات المالية ، فاطمة الزهراء عبد الرؤوف ، مجلة فقه النوازل المالية ، مصر - القاهرة ، العدد 6 (2023م).

- 35- البنية الرقمية في القطاع المالي الإسلامي ، حسام الدين الناصر، دار المعارف ، بيروت (2020م).
- 36- التحديات التقنية في توظيف الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية ، خالد الهاشمي ، مجلة الاقتصاد الرقمي الإسلامي ، الجزائر ، العدد 7 (2022م).
- 37- تكاليف الابتكار التكنولوجي في البنوك الإسلامية ، يوسف العمري ، مجلة العلوم المالية المصرفية ، فلسطين ، المجلة الرابعة ، العدد 2 (2021م).
- 38- التحول الرقمي في المصارف الإسلامية الفرص والتحديات ، احمد سيف الدين ، مركز الفكر المالي ، الرياض (2021م).
- 39- أمن المعلومات في المصارف الإسلامية في ظل الذكاء الاصطناعي ، فاطمة عبده ، المجلة العربية للتقنيات المالية، الجزائر، العدد 3 (2023م).
- 40- حماية البيانات في العمل المصرفي الإسلامي ، عبد الرحمن الصاوي ، دار الفكر ، القاهرة (2020م).
- 41- التحيز الأخلاقي في الخوارزميات الذكاء الاصطناعي ، خالد إبراهيم ، مجلة الدراسات المالية الإسلامية، العدد 4 (2022م).
- 42- أمن المعلومات والتهديدات السيبرانية في المصارف الإسلامية ، هالة عبد الكريم ، المجلة العربية للأمن السيبراني ، المجلة 2 ، العدد 1 (2023).
- 43- الذكاء الاصطناعي و المسؤولية الأخلاقية في النظام المالي الإسلامي ، محمود الجنابي ، دار الاشراف ، بيروت (2021م).

الأوضاع الديموغرافية في قضاء الكورة في متصرفية جبل لبنان بين عامي 1861 و 1914 من خلال الاحصاءات السكانية

جان توفيق إبراهيم

(طالب دكتوراه في جامعة بيروت العربية – لبنان)

إشراف

أ.د خالد الكردي (مشرف رئيسي)

أ.د محمد علي القوزي (مشرف مشارك)

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 18

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 16

ملخص

تلعب الديموغرافيا السكانية دوراً محورياً في فهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأي منطقة أو بلد. فالسكان ليسوا فقط رقماً احصائياً، بل هم القوة المحركة لأي تنمية، وهم صانعوا الماضي والحاضر والمستقبل.

إنّ دراسة الخصائص السكانية، مثل الحجم، التوزع الجغرافي، التركيب الطائفي والتزايد العددي تتيح للباحثين والمؤرخين فهم الأحوال والخصائص العامة للمجتمع وانعكاسها على مختلف جوانب الحياة. بالإضافة إلى ذلك تكتسب دراسة الأوضاع الديموغرافية في قضاء الكورة خلال فترة متصرفية جبل لبنان (1861-1914) أهمية بالغة في إطار فهم ديناميكيات المنطقة ومسارات تطورها الاجتماعي والاقتصادي. ففي تلك المرحلة التاريخية، لم يكن قضاء الكورة مجرد تقسيم إداري ضمن بنية المتصرفية، بل كان يمثل نسيجاً اجتماعياً متشابكاً تتداخل فيه البنية الطائفية مع الأنماط الاقتصادية السائدة، في انعكاس واضح للتوازنات السياسية والاجتماعية التي ميزت جبل لبنان آنذاك.

من هنا جاء اختياري للموضوع انطلاقاً من حرصي على دراسة تاريخ متصرفية جبل لبنان وقضاء الكورة، أحد أقضية هذه المتصرفية، بطريقة علمية صحيحة بناءً على المعطيات الديموغرافية وتغيّراتها وانعكاساتها.

Abstract

Population demography plays a pivotal role in understanding the social, economic, and political realities of any region or country. Population figures are not merely statistical data; rather, they represent the driving force behind development, serving as the makers of the past, the present, and the future.

The study of demographic characteristics—such as population size, geographical distribution, sectarian composition, and patterns of growth—enables researchers and historians to grasp the general conditions and defining features of a society, as well as their impact on various aspects of life. In this regard, the examination of demographic conditions in the Koura District during the period of the Mount Lebanon Mutasarrifate (1861–1914) acquires particular importance for understanding the region’s dynamics and the trajectories of its social and economic evolution. During this historical era, Koura was not simply an administrative subdivision within the Mutasarrifate’s framework; rather, it embodied a complex social fabric in which sectarian structures intertwined with prevailing economic patterns, clearly reflecting the political and social balances that characterized Mount Lebanon at the time.

This consideration forms the basis of my choice of topic, stemming from a commitment to study the history of the Mount Lebanon Mutasarrifate—and the Koura District as one of its constituent regions—through a rigorous scholarly approach grounded in demographic data, their transformations, and their implications.

أهمية البحث

إنّ للموضوع الذي يعالجه هذا البحث، بعنوان "تطور الأوضاع الديموغرافية في قضاء الكورة في متصرفية جبل لبنان (1861 - 1914) من خلال الإحصاءات السكانية"، جانب كبير من الأهمية، من حيث تناول تاريخ الكورة من زاوية الحالة الديموغرافية، وهو ما يسمح بتقديم دراسة تاريخية جديدة، بمنظار مختلف يسمح بالاضاءة على أحداث لم تتل الأهمية المطلوبة سابقاً وبمفهوم مختلف عما سبق، وهذا ما يُغني المكتبة التاريخية المرتبطة بتاريخ لبنان بشكل عام ومنطقة الكورة بشكل خاص.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث لإعطاء صورة واضحة عن "الوضع الديموغرافي في قضاء الكورة" منذ إنشاء متصرفية جبل لبنان عام 1861 وحتى بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914، ودراسة عدد السكان في أفضية المتصرفية وازدهار بنيتها الطائفية والجنسية والانطلاق منها لتسليط الضوء على الواقع الديموغرافي في قضاء الكورة من مختلف النواحي. ومن أهداف هذا البحث أيضاً، دراسة تطور الحالة الديموغرافية خلال نصف قرن من عمر المتصرفية، ومراقبة الزيادة السكانية بشكل عام وبشكل مفصل من حيث تطوّر أعداد كل طائفة وكل ناحية في قضاء الكورة بين عامي 1861 و 1914، ما يسمح بتحديد موقع هذا القضاء وأهميته بين أفضية متصرفية جبل لبنان.

حدود البحث

يَتَّخِذ هذا البحث من "قضاء الكورة" في متصرفية جبل لبنان إطاراً جغرافياً له، وكان هذا القضاء يمتد في حينه بين وادي قاديشا ووادي هاب ووادي نهر الجوز والسلسلة الغربية والبحر المتوسط. أمّا الحدود الزمنية لهذه الدراسة فهي بين سنة 1861، تاريخ إنشاء متصرفية جبل لبنان وإلحاق قضاء الكورة بها، حتى سنة 1914، تاريخ بداية الحرب العالمية الأولى التي أنهت فعلياً مرحلة الاستقلال الذاتي التي عرفت أراضى المتصرفية وقضاء الكورة ضمناً.

إشكالية البحث

عرفت الكورة عام 1861 انتقالاً إدارياً من منطقة تتبع للقائمقامية المسيحية ضمن نظام القائمقاميتين إلى قضاء في متصرفية جبل لبنان. إنّ هذا الانتقال إلى إطار سكاني أكبر من الإطار السابق ومختلف من حيث التركيبة الطائفية، أثر على موقع الكورة على الخريطة السكانية في الكيان الناشئ. وعلى حجم ودور الطوائف في هذا القضاء وعلى الزيادة السكانية فيه.

لذلك، لا بدّ من التأكيد، بأنّ الإشكالية ستتضمّن دراسة لتطور الأوضاع الديموغرافية في قضاء الكورة في متصرفية جبل لبنان بين عامي 1861 و 1914، نظراً لأهميّة دراستها.

فرضيات البحث

لِلدراسة عدّة فرضيات منها:

- 1- عرفت متصرفية جبل لبنان نمواً سكانياً كبيراً خلال فترة وجودها والذي دام حوالي النصف قرن ونيف وكان طبيعياً أن يتأثر قضاء الكورة إيجاباً فازداد عدد سكانه بنسبٍ عالية.
- 2- لطالما ارتبط أهالي قضاء الكورة بعلاقات اجتماعية وإقتصادية متينة مع محيطهم، دون أن تشكّل الأمور الطائفية أي عائق. إنّ هذا الانفتاح انسحب على علاقة أبناء الكورة، على اختلاف انتماءاتهم الطائفية، مع بعضهم البعض وهو ما انعكس بالاختلاط السكاني في النواحي الكورانية.

منهج البحث

من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وموثقة، كان لا بدّ من اعتماد المنهج التاريخي، فضلاً عن التحليل عند طرح المعلومات، بالإضافة إلى أهميّة الإستعانة بالمنهج الكميّ المقارن الذي يقوم على جمع وتحليل لبيانات والأرقام الواردة في الإحصاءات واستخلاص النتائج منها، بالإضافة إلى الى المقارنة بين المعطيات المستخلصة من مختلف الوثائق والمصادر.

وأمام تعدّد المصادر والمراجع التاريخية بمعلوماتها المتشعبة والمتناقضة أحياناً، آثرت اعتماد الموضوعية والحياد والتجرّد في التعاطي مع هذه الوثائق والإحصاءات.

خطة البحث

- مقدمة
- أولاً: التعريف بمتصرفية جبل لبنان.
- ثانياً: التعريف بقضاء الكورة: حدوده وتقسيماته.
- ثالثاً: الواقع السكاني في ضوء إحصاء عام 1862.
- رابعاً: التطور الديموغرافي بناءً على إحصاء عام 1911.
- الخاتمة.

مقدمة

إن التطرق الى بحث موضوع الديموغرافيا التاريخية لمنطقة من مناطق لبنان هو مسألة دقيقة وتصبح أدق عندما يتعلق بقضاء الكورة، هذا القضاء الذي عرف الكثير من التبدلات في حدوده الجغرافية، حيث كانت تُسلخ عنه قرى لتعاد اليه بعد فترة ليعود ويخسر مناطق أخرى وكل ذلك لأسباب طائفية بحتة.

ويتطلب السلوك العلمي الصحيح دراسة الواقع السكاني في متصرفية جبل لبنان والانطلاق منه لدراسة الحالة الديموغرافية في قضاء الكورة وتطورها خلال نصف قرن من تاريخ المتصرفية وإبراز التركيبة الطائفية للمجتمع اللبناني والكوراني ونسبة الزيادة بين أبناء كل طائفة.

لبلوغ الأهداف كان لا بد لنا من الاعتماد على الإحصاءات السكانية الموثوقة والبناء عليها وتحليل ما ورد فيها من أجل تقديم المعلومات بكل موضوعية وبشكل علمي لا لبث فيه. وإذا كان إحصاء عام 1911 الرسمي الصادر عن متصرفية جبل لبنان مصدراً موثقاً يمكننا اعتبار الأرقام الواردة فيه دقيقة إلى حد بعيد فإننا وقعنا في حيرة من أمرنا بما يتعلّق بالإحصاءات السكانية خلال السنوات الأولى من عمر المتصرفية. فبين إحصاء البعثة العسكرية الفرنسية عام 1860 وإحصاء الكلونيل برنابي عام 1861 وإحصاء النقيب فان عام 1863 و 1865 اختلفت الأرقام ووقع الضياع، أمام هذا الواقع وجدنا أن الإحصاء الرسمي لعدد الذكور المكلفين عام 1862 الوارد في رسائل القنصل الروسي في بيروت قسطنطين بتكوفيتش هو أكثر المصادر التي يمكن الاعتماد عليها لتلك الفترة خاصة إذا ما قارنا الأرقام الواردة فيه بأرقام السالنامات العثمانية خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر وإحصاء عام 1911 ودراسة الزيادة السكانية بطريقة علمية خلال تلك السنوات.

بناءً على ما تقدّم، فإننا سنورد في سياق هذا البحث إحصاء عدد الذكور لتكون قاعدة الانطلاق نحو فهم وتحليل الواقع الاجتماعي والسكاني المستهدف.

أولاً: التعريف بمتصرفية جبل لبنان

تعرض لبنان منذ منتصف القرن التاسع عشر لانقسامات طائفية كانت المنطلق لتكوين الأنظمة السياسية التي عرفها بعد نهاية الإمارة، بدءاً بالقائمقاميتين مروراً بالمتصرفية وانتهاءً بلبنان الكبير. على أثر الأحداث الطائفية، وازدياد تدخل الدول الأجنبية، عقدت لجنة دولية تمثلت الدول الأوروبية العظمى اجتماعاً في إسطنبول بمشاركة الدولة العثمانية في حزيران 1861 حيث تقرر إنشاء متصرفية جبل لبنان وتقسيمها إلى سبعة أقضية هي جزين، الشوف، المتن، زحلة، كسروان، البترون والكورة بالإضافة إلى مديريتين ممتازتين هما مديرية الهرمل ومديرية دير القمر، وكان كل قضاء يشمل عدة مديريات أو نواحي.

كانت متصرفية جبل لبنان، التي قامت بين عامي 1861 و 1918، كياناً إدارياً شبه مستقل تحت الحكم العثماني، تميز بتركيبة سكانية فريدة ومتنوعة. لم تكن هذه المتصرفية مجرد تقسيم إداري، بل كانت بوتقة انصهرت فيها طوائف مختلفة، وإن كانت ذات أغلبية مسيحية واضحة. هذه التركيبة لعبت دوراً محورياً في تشكيل نظام الحكم والإدارة الذي تأسس عليها.

ثانياً: التعريف بقضاء الكورة: حدوده وتقسيماته

تقع منطقة الكورة الطبيعية في شمال لبنان بين وادي قاديشا ووادي هاب ووادي نهر الجوز والسلسلة الغربية والبحر المتوسط. كانت مساحة هذه الرقعة تبلغ 19864 هكتاراً تتغير إدارياً تبعاً لقوة ونفوذ الحاكمين والمشرفين عليها عبر التاريخ وخاصة في العهد العثماني.

بحسب التقسيمات العثمانية القديمة لإيالة طرابلس تشكل مقاطعة الكورة إحدى المقاطعات الثمانية التي تتشكل منها الإيالة¹. ومنذ أواخر القرن الثامن عشر دخلت الكورة ميدان التجاذب بين الولاية والإمارة الشهابية في جبل لبنان، إذ بعد انتصار الأمير يوسف في معركة أميون عام 1766 على المشايخ الحمادية وطردهم من الكورة أضحت تدخل الشهابيين مسألة حتمية في كافة جوانب الحياة الكورانية وقاموا بتحويل إنتاجية مساحات واسعة من أراضي البكليك لحساب مطابخهم الشخصية².

¹ - حقي اسماعيل، 1918، لبنان: مباحث علمية واجتماعية، عُنِي بنشره لجنة من الأدباء، المطبعة الأدبية، بيروت،

² - سابا رفعت، 1999، جوانب من تاريخ الكورة في العهد العثماني، إعلاميا، طبعة أولى، ص 119

عام 1842 حاول العثمانيون فصل بلاد جبيل والمقاطعات الشمالية بما فيها الكورة عن القانمقامية المسيحية لكنهم رضخوا لضغط الفرنسيين والانكليز وتخلوا عن سعيهم¹. وفي العام 1861 شكلت الكورة أحد الاقضية السبعة في متصرفية جبل لبنان².

جاء في المادة الثانية من بروتوكول لبنان عام 1864 ما يلي: "ينبغي أن يقسم جبل لبنان إلى سبع قضاوت، الأول يشتمل على الكورة والجهة التحتية والأراضي المجاورة الآهلة بأقوام على مذهب الروم، إلا أن قسبة القلمون التي على ساحل البحر ومعظم سكانها من أهالي الإسلام هي مستثناة من ذلك..."³

بناءً على هذه المادة تمّ توحيد معظم أراضي الكورة وأعيدت إليها مقاطعة القويطع. وقد قُسم قضاء الكورة إلى أربع نواحٍ أو أقسام إدارية هي:

- ناحية الكورة الشمالية وتضم قرى: بكفتين، بجورة، بدبهون، برغون، برسا، بكمرا، كفرقاهل، دده، النخلة، بتوراتيش، رأس مسقه، جديدة البزاعنة (أي شهر العين).
- ناحية الكورة الوسطى وتضم قرى: كوسبا، كفرعقا، كفرصارون، مزرعة نهر أبو علي، بصرما، عابا، بدبا، بشمزين، عفصديق، أنفه، مزرعة الحريشة، ذكرون، قلحات، فيع، بترومين، بطرام.
- ناحية القويطع وتضم قرى: كفتون، كفريا، رأس نحاش، حامات، وجه الحجر، حنّوش، كلباتا، بدنايل، كفرحاتا، بتعبورة، المجر، اجدعبرين.
- وجُعِلَت أميون مركزاً للقضاء وأُلحقت بها القرى الآتية: كفرحزير، مجيدل، وطا القوب، شكا، الهري، بزيزا، دار شمزين، دار بعشتار، كفر الشرقي، صناط⁴.

ثالثاً: الواقع السكاني في ضوء إحصاء عام 1862.

¹ - الخازن فيليب وفريد، (تعريب)، مجموعة من المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان (1840 -

1910)، مطبعة الصبر، جونية، م. 1، ص 113 - 121

² - حقي اسماعيل، مرجع سابق ص 52

³ - الأسود إبراهيم، 1906، دليل لبنان، المطبعة العثمانية، بعبداء، ص 13

⁴ - الأسود إبراهيم، مصدر سابق، ص 53 - 54

1. الوضع الديمغرافي في متصرفية جبل لبنان

بلغ عدد السكان الذكور في متصرفية جبل لبنان عام 1862 تسعة وتسعون ألفاً وتسعمائة وسبعة مقسمة طائفيًا على الشكل التالي¹:

- مسلمون سنة: 3177 ذكر أي ما نسبته 3.18 % من السكان الذكور في المتصرفية
- موارنة: 57548 ذكر أي ما نسبته 57.6 % من السكان الذكور في المتصرفية
- دروز: 12190 ذكر أي ما نسبته 12.2 % من السكان الذكور في المتصرفية
- أرثوذكس: 13967 ذكر أي ما نسبته 14 % من السكان الذكور في المتصرفية
- روم كاثوليك: 8703 ذكر أي ما نسبته 8.7 % من السكان الذكور في المتصرفية
- شيعة: 4142 ذكر أي ما نسبته 4.14 % من السكان الذكور في المتصرفية
- بروتستانت: 173 ذكر أي ما نسبته 0.17 % من السكان الذكور في المتصرفية
- أرمن: 7 ذكور أي ما نسبته 0.01 % من السكان الذكور في المتصرفية.

وفي قراءة أولية للأرقام يظهر واضحاً التفوق الديموغرافي الواضح للموارنة بحيث يشكلون لوحدهم حوالي 58 % من سكان المتصرفية وهم ينتشرون في جميع مناطق المتصرفية وأقضيّتها. فالموارنة يشكلون الأغلبية السكانية في أقضية كسروان (86 % من السكان) والمتن (59.6 % من السكان) والبترون (84 % من السكان) وجزير (57 % من السكان) ودير القمر (85.7 % من السكان) في حين أنهم يشكلون 30.7 % من سكان قضاء الشوف وحوالي 16 % من السكان في قضاء الكورة وزحلة.

وتأتي طائفة الروم الأرثوذكس في المرتبة الثانية من حيث عدد الذكور في متصرفية جبل لبنان بنسبة 14 %، ويشكل أبناء الطائفة الأغلبية في قضاء واحد هو قضاء الكورة حيث يشكلون 74.5 % من السكان، كما أن لهم تواجد فاعل وملحوظ في قضاء المتن حيث أن نسبتهم من مجمل عدد السكان تبلغ

¹ - بتكوفيتش قسطنطين، 1986، لبنان واللبنانيون، قدمت له الباحثة أ. م. سميليانسكايا، نقله الى العربية يوسف عطا الله، راجع النص مسعود ضاهر، دار المدى للطباعة والنشر، ط 1، ص 55 - 56 - 57.

21 % . وللأرثوذكس وجود مقبول في قضاء زحلة بنسبة 13.6 % من السكان وقضاء الشوف بنسبة 9.8 % وقضاء البترون بنسبة 7.3 %، فيما ينعلم وجود أبناء الطائفة في جزين ودير القمر .

أما الدروز الذين لعبوا على مدى قرون دوراً كبيراً في قيادة الجبل، فقد شكلوا 12.2 % من السكان الذكور في المتصرفية، وانحصر وجودهم في قضاءين، حيث شكلوا النسبة الأكبر من السكان في قضاء الشوف (41 %) وحوالي العشرة بالمئة من سكان قضاء المتن .

بالنسبة لباقي الطوائف، تشكل طائفة الروم الملكيين الكاثوليك حوالي 8.7 % من السكان، ويتركز وجود أبناءها في قضاء زحلة بأغلبية 69 % من السكان، بالإضافة إلى وجودهم الفاعل في قضاء جزين (28 % من السكان) أما في باقي الأفضية فهم حوالي 8 % من السكان في قضاءي الشوف والمتمن وحوالي 1.5 % في قضاءي البترون وكسروان ويغيب وجودهم في قضاء الكورة. أما الطائفة الشيعية فيشكل أبناءها حوالي الأربعة بالمئة من السكان، ينتشرون في معظم الأفضية لكن بنسب متفاوتة كما يلي:

- 13.2 % من السكان في قضاء جزين
- 8.7 % من السكان في قضاء كسروان
- 6 % من السكان في قضاء البترون
- 2 % من السكان في قضاء المتن
- 1 % وما دون في أفضية الشوف والكورة وزحلة.

ويشكل الذكور المسلمون السنة ما نسبته 3.18 % من مجمل السكان الذكور في متصرفية جبل لبنان، ويسكن القسم الأكبر منهم في قضاء الشوف حيث يبلغ عددهم الألفين ومئة وسبعة وثلاثون لكنهم رغم ذلك لا يشكلون سوى 9 % من السكان الذكور في القضاء هي نفس نسبتهم في قضاء الكورة، أما في باقي الأفضية فهي لا تتعدى الواحد في المئة.

جدول 1: احصاء السكان الذكور في متصرفية جبل لبنان حسب الطوائف والأقضية عام 1862¹

المجموع	مسلمون سنة	موارنة	دروز	أرثوذكس	روم كاثوليك	شيعية	أرمن	بروتستانت	القضاء
6010	539	968	0	4483	0	20	0	0	الكورة
15696	166	13213	0	1138	227	952	0	0	البترون
19995	195	17233	0	519	292	1749	7	0	كسروان
23161	18	13815	2330	4903	1644	414	0	37	المتن
23981	2137	7378	9821	2343	1894	272	0	136	الشوف
1360	0	1166	14	0	180	0	0	0	قصة دير القمر
5442	86	3091	25	0	1520	720	0	0	جزين
4262	36	684	0	581	2946	15	0	0	زحلة
99907	3177	57548	12190	13967	8703	4142	7	173	مجموع

2. الوضع الديمغرافي في قضاء الكورة من خلال احصاء عام 1862

بلغ عدد السكان الذكور في قضاء الكورة وفق احصاء عام 1862 ستة آلاف وعشرة أي حوالي 6 % من السكان الذكور في متصرفية جبل لبنان والبالغ تسعة وتسعون ألفاً وتسعمائة وسبعة. وقد احتل قضاء الكورة المرتبة الخامسة بين أقضية المتصرفية من حيث عدد السكان بعد أقضية الشوف والمتن وكسروان والبترون. وتركزت الكثافة السكانية في ناحية الكورة الوسطى التي بلغ عدد الذكور القاطنين فيها الألفين وثلاثمائة وتسعة وستين، فيما حلت ناحية أميون ثانياً بألف ومئة وتسعة وأربعين ذكراً، في حين بلغ عدد الذكور في ناحية القويطع ثمانمائة وإثنين وتسعين وفي الناحية الشمالية سبعمئة وخمسة وعشرين².

¹ - تم تحضير هذا الجدول استناداً الى المعلومات الواردة في كتاب "لبنان واللبنانيون"، مصدر سابق

² - أنظر جدول رقم 2

على الصعيد الطائفي في قضاء الكورة فقد كانت، بحسب احصاء عام 1862، كما يلي¹:

- مسلمون سنة: 539 ذكر أي ما نسبته 9 % من السكان الذكور في الكورة و 17 % من السكان الذكور المسلمين السنة الموجودين في متصرفية جبل لبنان.
- موارد: 968 ذكر أي ما نسبته 16 % من السكان الذكور في الكورة و 1.7 % من السكان الذكور الموارد الموجودين في متصرفية جبل لبنان.
- أرثوذكس: 4483 ذكر أي ما نسبته 74.67 % من السكان الذكور في الكورة و 32 % من السكان الذكور الأرثوذكس الموجودين في متصرفية جبل لبنان.
- شيعة: 20 ذكر أي ما نسبته 0.33 % من السكان الذكور في الكورة و 0.48 % من السكان الذكور الشيعة الموجودين في متصرفية جبل لبنان.

ويتضح لنا من الاحصاء غياب أبناء الطوائف الدرزية والبروتستانتية والأرمنية والرومية الكاثوليكية عن النسيج الاجتماعي في قضاء الكورة.

وبتحليل المعلومات والارقام الواردة في احصاء عام 1892 نستنتج أن حوالي ثلث ارثوذكس متصرفية جبل لبنان كانوا يعيشون في قائممقامية الكورة ومثلهم تقريباً في قائممقامية المتن والثلث الأخير موزع في باقي مناطق المتصرفية. غير أن ما يميّز الكورة أن الارثوذكس فيها وحدة متراسة تشكل الأغلبية، حيث أن ثلاث أرباع سكان هذا القضاء كانوا من الارثوذكس.

أما بالنسبة لتواجدهم الجغرافي²، فقد كانوا منتشرين في جميع النواحي ومعظم القرى الكورانية. فالارثوذكس يشكلون حوالي 92 % من سكان الناحية الوسطى، حيث قرى كوسبا وكفرعقا وبطرام وأنفه وفيق وقلحات وغيرها من القرى التي جميع سكانها تقريباً من الارثوذكس، وحوالي 63.5 % من سكان ناحية أميون حيث يتركز وجودهم في أميون عاصمة القضاء وأكبر بلداته وفي كفرحزير، وحوالي 77.3 % من سكان ناحية القويطع حيث يتمركزون في قرى حامات وكفرحاتا وبتعبورة ووجه الحجر وكفتون، و38 % من سكان

¹ - جميع الأرقام والنسب تستند إلى المعلومات الواردة في الجدول رقم 2

² - جميع الأرقام والنسب تستند إلى المعلومات الواردة في الجدول رقم 2

الكورة الشمالية وهي ناحية متوازنة من حيث التوزع الطائفي للسكان وتعتبر قرية دده أكبر قرراها وعيش فيها العدد الأكبر من ارثوذكس هذه الناحية.

للطائفة المارونية حضور فاعل في الكورة، فهم يشكلون بحسب احصاء عام 1862 حوالي 16 % من سكان الكورة، يعيش 64 % من موارد الكورة في ناحية أميون حيث يشكلون 34 % من السكان، وتحتوي هذه الناحية على تجمعات مارونية خاصة في قرى دار بعشتار وشكا وبزيزا ، كما أن 24.5 % من سكان ناحية الكورة الشمالية هم من الموارد، أما تواجدهم في ناحية القويطع فلا يتعدى 7 % من مجموع السكان وفي ناحية الكورة الوسطى الأربعة بالمئة.

وتتميز قائممقامية الكورة بأنها تضم ثاني أكبر تجمع للمسلمين السنة في متصرفية جبل لبنان بعد قضاء الشوف، أذ يعيش فيها حوالي 17 % من سنة الجبل، ويشكلون 9 % من مجموع سكان قضاء الكورة. وبالنسبة لانتشارهم الجغرافي في قرى القضاء، فيتركز وجودهم في الناحية الشمالية حيث يشكلون ما نسبته 37.5 % من سكان الناحية و 50 % من المسلمين السنة في الكورة، وفي هذه الناحية قرى دده وبتوراتيج والنخه وكفرقاهل وبرغون وبدبهون حيث الغالبية السنية باستثناء دده التي تضم أكبر تجمع لأبناء هذه الطائفة لكنها تضم أيضاً عدد كبير من الارثوذكس كما سبق وذكرنا.

يبقى أن نلفت النظر إلى وجود عدد قليل من السكان الشيعة في قائممقامية الكورة يشكلون 0.3 % من السكان يتواجدون في قرية بزيزا إحدى قرى ناحية أميون.

جدول 2: احصاء السكان الذكور في قائممقامية الكورة حسب الطوائف والنواحي عام 1862									
قضاء الكورة	بروتستان	أرم	شيع	روم	أرثوذك	درو	موار	مسلمو	المجمو
ت	ن	ة	كاثوليك	س	ز	نة	ن سنة	ع	
ناحية الكورة الوسطى	0	0	0	0	2369	0	112	101	2582
ناحية أميون	0	0	20	0	1149	0	617	25	1811
ناحية الكورة الشمالية	0	0	0	0	275	0	178	272	725

الأوضاع الديموغرافية في قضاء الكورة في متصرفية جبل لبنان بين عامي 1861 و 1914 من خلال الاحصاءات السكانية

892	141	61	0	690	0	0	0	0	ناحية القويطع
6010	539	968	0	4483	0	20	0	0	المجموع

رابعاً: التطور الديموغرافي بناءً على إحصاء عام 1911.

1. التطور الديموغرافي في متصرفية جبل لبنان

بحسب احصاء عام 1911 أصبح عدد السكان الذكور في متصرفية جبل لبنان 229514 أي بزيادة بلغت 129607 عن عام 1862، ما يعني أن عدد سكان المتصرفية ازداد بنسبة 129.72% خلال نصف قرن تقريباً. غير أن هذه الزيادة لم تكن بالحجم نفسه في جميع الأضية وبين مختلف الطوائف.

كان النمو السكاني الأكبر من نصيب قسبة دير القمر حيث ارتفع عدد السكان الذكور من 1360 عام 1862 إلى 4632 عام 1911¹ أي بزيادة بلغت 240.6%. أما على صعيد الأضية، كانت الزيادة السكانية في قضاء البترون هي الأعلى حيث بلغت 190.5% فتضاعف عدد سكان هذا القضاء ثلاث مرات تقريباً خلال 49 سنة. ويأتي قضاء جزين في المرتبة الثالثة من حيث نسبة النمو السكاني حيث بلغ 156.5%، وقضاء الشوف رابعاً بنسبة زيادة 133.9% ليقى أكبر تجمع سكاني في المتصرفية. أما قضاء الكورة فقد ازداد عدد السكان فيه بنسبة 116.7% بين عامي 1862 و 1911، وبلغت الزيادة في قضاء المتن 116.1%، وفي قضاء كسروان 93.8%. أما النمو السكاني الابطأ فقد كان في قضاء زحلة والذي بلغ 73.3% فقط خلال نصف قرن.

جدول 3: تطور أعداد السكان الذكور في أضية متصرفية جبل لبنان					
عام 1911 ²			عام 1862 ³		
ترتيب	القضاء	عدد السكان	ترتيب	القضاء	عدد السكان

¹ - أنظر جدول رقم 3² - حقي إسماعيل، مصدر سابق، ص 531³ - أنظر جدول رقم 1

الأوضاع الديموغرافية في قضاء الكورة في متصرفية جبل لبنان بين عامي 1861 و 1914 من خلال الاحصاءات السكانية

1	الشوف	23981	1	الشوف	56099
2	المتن	23161	2	المتن	50065
3	كسروان	19995	3	البترون	45595
4	البترون	15696	4	كسروان	38757
5	الكورة	6010	5	جزين	13957
6	جزين	5442	6	الكورة	13021
7	زحلة	4262	7	زحلة	7388
8	قصة دير القمر	1360	8	قصة دير القمر	4632
	المجموع	99907		المجموع	229514

أما من الناحية الطائفية¹، فقد بقي الموارد الأكثر عدداً بزيادة نسبتها 132% عن العام 1862، وبقيت طائفة الروم الأرثوذكس في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان، وقد بلغت نسبة زيادة أبنائها 109% خلال 49 عام، وهي نسبة أقل من الزيادة العامة لسكان المتصرفية البالغ 130%، واللافت في الموضوع أنّ نسبة زيادة الأرثوذكس في قضاء المتن بلغت 77% فقط، وهي نسبة قليلة جداً وينبغي التوقف عندها. وارتفع عدد الذكور لدى الدروز الى 26253 لتبقى الطائفة الثالثة من حيث العدد ونسبة زيادة بلغت 115.3%. وانعكس ضعف النمو السكاني في قضاء زحلة على نسبة النمو عند الروم الملكيين الكاثوليك بما أنّه يشكل أكبر تجمع سكاني لهذه الطائفة في لبنان، فبلغت نسبة الزيادة لديهم حوالي 106%. أما الشيعة، فقد كانوا الأعلى نسبة من حيث الزيادة السكانية بين الطوائف الست الكبرى في المتصرفية بنسبة 219.5%، حيث ارتفع عدد الذكور لديهم من 4142 عام 1862 إلى 13234 عام 1911. أما الزيادة عند المسلمين السنّة فقد تضاعفت بنسبة 146.7%. اللافت في إحصاء عام 1911 هو الزيادة الكبيرة في عدد البروتستانت، ففي حين اقتصر وجودهم عام 1862 على 173 ذكر، ارتفع بعد نصف قرن ليصبح

¹ - جميع الأرقام والنسب تستند إلى المعلومات الواردة في الجدول رقم 4

1548 ذكر، أي أنّ عددهم تضاعف 9 مرّات خلال هذه الفترة. وقد ورد في هذا الاحصاء ذكر السريان واليهود، فيما لم يرد ذكرهم في احصاء عام 1862.

جدول 4: تطور أعداد السكان الذكور لدى كل طائفة في متصرفية جبل لبنان					
عام 1911 ¹			عام 1862 ²		
عدد الذكور	الطائفة	ترتيب	عدد الذكور	الطائفة	ترتيب
133392	موارنة	1	57548	موارنة	1
29178	روم أرثوذكس	2	13967	روم أرثوذكس	2
26253	دروز	3	12190	دروز	3
17987	روم كاثوليك	4	8703	روم كاثوليك	4
13234	شيعة	5	4142	شيعة	5
7839	مسلمون سنّة	6	3177	مسلمون سنّة	6
1548	بروتستانت	7	173	بروتستانت	7
36 47	أرمن وسريان يهود	8	7	أرمن	8
229514	المجموع		99907	المجموع	

¹ - حقي إسماعيل، مصدر سابق، ص 531

² - أنظر جدول رقم 1

2. التطور الديموغرافي في قضاء الكورة

عرف قضاء الكورة نمواً سكانياً مهماً بين عامي 1892 و 1911، فقد ازداد عدد السكان بنسبة 116.7% وهي خامس أكبر نسبة نمو في متصرفية جبل لبنان¹، لكن رغم ذلك فقد تراجع ترتيب القضاء إلى المركز السادس بين أقضية المتصرفية من حيث عدد السكان، وقفز قضاء جزين إلى المركز الخامس بدلاً منه مستفيداً من تفوقه بنسبة النمو التي بلغت 156.5% كما سبق وذكرنا.

لكن هل كان هذا النمو هو نفسه عند مختلف طوائف القضاء؟

الزيادة الأكبر بين طوائف الكورة كانت لدى الروم الارثوذكس، فقد ارتفع عدد الذكور بنسبة 129.7%، حيث كان 4483 عام 1862 وأصبح 10299 عام 1911، وبالتالي أصبح أبناء هذه الطائفة يشكلون 79% من سكان الكورة بعد أن كانوا عام 1862 حوالي 74.6% من السكان. هذه الزيادة الكبيرة جعلت قضاء الكورة يحتل المرتبة الاولى بين أقضية متصرفية جبل لبنان من حيث عدد الارثوذكس فيه متوقفاً على قضاء المتن ذلك أن نسبة زيادة الارثوذكس فيه خلال نصف قرن لم تتخط 77% وهي نسبة منخفضة، وبالتالي أصبح ارثوذكس الكورة يشكلون 35.3% من السكان الارثوذكس في المتصرفية.

أما المسلمون السنّة فقد ازداد عددهم بنسبة 101% لكن رغم ذلك تراجعت نسبتهم قياساً إلى عدد سكان قضاء الكورة إلى 8.3% بعد أن كانت حوالي 9% عام 1862، كما أصبحوا يشكلون حوالي 14% من سنّة المتصرفية بعد أن كانوا عام 1862 يشكلون حوالي 17%. أما النمو الأقل فقد كان للطائفة المارونية حيث بلغ 65% فقط، ما انعكس سلباً على تواجدتها في الكورة، ففي عام 1862 كان الموارنة يشكلون 16% من الأهالي لتراجع نسبتهم عام 1911 إلى 12.2% ولعل أبرز أسباب هذا التراجع هي النزوح الداخلي والهجرة إلى الخارج. أما الشيعة فقد بقي عددهم ضئيلاً جداً وبلغت نسبة الزيادة السكانية لديهم 15% فقط، وبقي وجودهم محصور في قرية بزيّا.

¹ - جميع الأرقام والنسب تستند إلى المعلومات الواردة في الجدول رقم 5

جدول 5: تطور عدد السكان الذكور من الناحية الطائفية في الكورة										
إحصاء	مسلمون سنة	ماروني	درزي	روم ارثوذكس	روم كاثوليك	شيعة	بروتستانت	ارمن وسريان	يهود	المجموع
1862 ¹	539	968	0	4483	0	20	0	0	0	6010
1911 ²	1084	1598	0	10299	5	23	12	0	0	13021

وإذا درسنا النمو الديموغرافي في النواحي الكورانية³، نجد أنّ عدد سكان ناحية أميون أو ناحية القرى الملحقة بمركز القضاء إرتفع من 1811 ذكر عام 1862 إلى 6336 ذكر عام 1906 بنسبة زيادة بلغت 250% وهي نسبة مرتفعة جداً قياساً بمعدل النمو السكاني في الكورة في تلك الفترة وهذا ما جعل من هذه الناحية، الاولى من حيث عدد السكان في قضاء الكورة، وقد ارتفع عدد الذكور الارثوذكس فيها من 1149 إلى 5549 أي أنّ عددهم تضاعف حوالي الخمس مرّات خلال أقل من نصف قرن وهو أمر ملفت جداً، في حين أنّ نسبة الزيادة السكانية عند باقي الطوائف كانت أقل بكثير، فالموارنة مثلاً لم تتخطى نسبة الزيادة السكانية لديهم في هذه الناحية العشرين بالمئة وهي نسبة متدنية جداً.

بالنسبة للناحية الوسطى، فقد بلغت نسبة الزيادة السكانية فيها 66% بين عامي 1862 و 1906 وهي أقل بكثير من معدل النمو السكاني في قضاء الكورة خلال هذه الفترة والبالغ 109%. وارتفع عدد الذكور من 725 إلى 1048 في الناحية الشمالية بنسبة زيادة بلغت 44.5%، أمّا ما يلفت الانتباه بقوة فهو الوضع الديموغرافي في ناحية القويطع حيث بقي عدد السكان كما هو تقريباً (بزيادة 43 ذكر فقط)، وهو ما ينبغي دراسته بتمعّن ويستحق بحث خاص.

¹ - أنظر جدول رقم 1

² - حقي إسماعيل، مصدر سابق، ص 531

³ - جميع الأرقام والنسب تستند إلى المعلومات الواردة في الجدول رقم 6

جدول 6 احصاء السكان الذكور في قوائمقامية الكورة حسب الطوائف والنواحي عام 1906 ¹									
الناحية	بروتستانت	أرمن	شيعة	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	دروز	موارنة	مسلمون سنة	المجموع
القرى الملحقة بمركز القضاء	0	0	25	0	5549	0	741	21	6336
الناحية الوسطى	10	0	0	3	4015	0	209	50	4287
الناحية الشمالية	0	0	0	0	366	0	184	498	1048
مديرية القويطع	0	0	0	0	680	0	53	202	935
المجموع	10	0	25	3	10610	0	1187	771	12606

¹ - المعلومات الواردة في هذا الجدول تستند إلى المعلومات الواردة في كتاب دليل لبنان، إصدر سابق، من ص 689 حتى 702

الخاتمة

خلال نصف قرن، شهدت متصرفية جبل لبنان تزايداً سكانياً ملحوظاً يتناسب مع معدلات النمو السكاني التي كانت سائدة في المناطق العربية من السلطنة العثمانية، لكن هذا النمو لم يكن متوازناً من الناحيتين المكانية والطائفية حيث عرفت بعض الأفضية تزايداً سكانياً يفوق بكثير أفضية أخرى، كما تفوقت طوائف على أخرى في هذا المجال. غير أنّ هذا التفاوت لم يصل لمرحلة التغيير في عمق التركيبة الطائفية في المتصرفية وبالتالي لم يؤثر كثيراً على التوازنات السياسية المرتبطة بعمق بالأرقام الطائفية.

بالنسبة لقضاء الكورة، فقد شكّلت عاصمة الارثوذكس بامتياز. صحيح أنّ بعض المناطق كالمتن تفوقت خلال العقود الأولى من زمن المتصرفية على الكورة بعدد سكانها الارثوذكس، لكن هؤلاء في المتن لم يشكلوا وحدة سكانية مترابطة، كما أنّ حجم تملكهم للأراضي كان خجولاً في ظل السيطرة العقارية للموارنة في تلك المنطقة. ومن الناحية السياسية والإدارية كانت الكورة القائمقامية الارثوذكسية الوحيدة في المتصرفية يعيش فيها أبناء مختلف الطوائف سويةً في جو من التآلف والتعاون، في حين أنّ منطقة المتن التي تضم ستة مديريات لم يُعطَ للارثوذكس فيها سوى مدير مديرية الشوير.

وبالرغم من الطابع الأرثوذكسي لقضاء الكورة، غير أنّ التنوع كان من سمات هذه المنطقة أيضاً، حيث تواجد المسلمون بكثرة في الناحية الشمالية وبشكل مقبول في ناحية القويطع، كما كان للموارنة حضور فاعل في القرى المحيطة بأميون، عاصمة القضاء، والتابعة لها إدارياً.

إنّ الزيادة السكانية في قضاء الكورة بين عامي 1862 و 1911، ملفتة للنظر من حيث انخفاضها قياساً بالنسبة العامة في المتصرفية، وهو أمرٌ يحمل في طياته الكثير من الاحتمالات والاسباب التي يجب دراستها بتأنٍ وموضوعية، في منطقة كانت جزءاً من الكيان الصغير المسمّى متصرفية جبل لبنان وحافظت على أمتن العلاقات مع الفضاء الكبير من خلال مدينة طرابلس وباقي مناطق شمال لبنان.

مصادر ومراجع البحث

- الأسود إبراهيم، 1906، دليل لبنان، المطبعة العثمانية، بعيدا
- بتكوفيتش قسطنطين، 1986، لبنان واللبنانيون، قدمت له الباحثة أ. م. سميليانسكايا، نقله الى العربية يوسف عطا الله، راجع النص مسعود ضاهر، دار المدى للطباعة والنشر، ط 1.
- حقي اسماعيل، 1918، لبنان: مباحث علمية واجتماعية، عُنِيَ بنشره لجنة من الأدباء، المطبعة الأدبية، بيروت.
- الخازن فيليب وفريد، (تعريب)، مجموعة من المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان (1840 – 1910)، مطبعة الصبر، جونية، م. 1
- سابا رفعت، 1999، جوانب من تاريخ الكورة في العهد العثماني، إعلاميا، طبعة أولى

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية
وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية

وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

د. عائشة مبارك الضبعة الكتبي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة زايد

Ayesha.Alketbi@zu.ac.ae

Protecting the rights of creditors upon the dissolution or dissolution of joint-stock companies, a jurisprudential study of the legal provisions in accordance with Federal Decree-Law No. (32) of 2021 regarding commercial companies

Dr. Ayesha Mubarak Aldhabah Alketbi

College of Humanities and Social Sciences – Zayed University

Dr.Ayesha.Alktebi@outlook.com

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 18

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 16

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

ملخص البحث

يروم هذا البحث إلى دراسة مسألة حماية حقوق الدائنين عند حلّ وانحلال الشركات المساهمة، دراسة تحليلية وفقهية للأحكام القانونية الواردة في المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021م بشأن الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال التعريف بمفاهيم هذه الدراسة، وبيان أسباب انقضاء شركات المساهمة، وطرق حماية الدائنين عند وجود أحد هذه الأسباب، وقد استقامت دراستها من خلال جانبين، الأول: حماية الدائنين عند انقضاء الشركة المساهمة لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء، والثاني: حماية الدائنين عند انقضاء الشركة المساهمة لأسباب خارجة عن إرادة الشركاء. ومن النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة: أن حقوق الدائنين قد حفظت بموجب القانون في حال حل أو انحلال الشركات سواء لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء أو لأسباب خارجة عن إرادتهم؛ فحق الاعتراض على امتداد الشركة عند انتهاء المدة المحددة في عقد الشركة أو نظامها الأساسي، وحق الاعتراض على امتداد الشركة عند انتهاء الغرض الذي قامت الشركة من أجله، وحق الدائنين في عدم الإضرار بهم عند إجماع الشركاء أو أغلبيتهم على حل الشركة، وحقهم في الاعتراض على قرار اندماج الشركة، وحقهم في رفع دعوى أمام المحكمة المختصة بطلب حل الشركة عند الخسارة المؤثرة وشهر إفلاس الشركة؛ كل ذلك من الحقوق مكفولة ومحفوظة لكل ذي مصلحة من خلال تقدمه إلى المحكمة المختصة عند الشعور بالغبن أو ضياع حقوقه في حال انقضاء الشركة. وحتى يستوفى الغرض من هذه الدراسة اتبعت المنهج الوصفي: القائم على استقراء المادة من مظانها؛ وتتبع النصوص وما كتب في هذا الموضوع في كتب الفقه والقانون، ورصد مجالاتها ونصوصها. كما التزمت المنهج التحليلي؛ وذلك بدراسة ما كتب حول هذا الموضوع. كما التزمت المنهج المقارن؛ وذلك بطرح بعض المسائل عن طريق جمع المذاهب والآراء في كل مسألة تعرضت لبحثها من مراجعها الموثوقة، وبيان أدلة كل مذهب والمقارنة بينها.

الكلمات الدالة: الشركات المساهمة، انقضاء الشركة، الدائنين، انحلال الشركة، حل الشركة.

Abstract:

This research aims to study the issue of protecting the rights of creditors when dissolving and dissolving joint-stock companies, through an analytical jurisprudential study of the legal provisions contained in Federal Decree-Law No. (32) of 2021 regarding commercial companies in the United Arab Emirates, by defining the concepts of this study, clarifying the reasons for the dissolution of joint-stock companies, and the methods of protecting creditors when one of these reasons occurs. Some of these reasons are due to the will of the partners, as stipulated in the company's internal regulations, while others are due to force majeure reasons unrelated to the will of the partners, and instead are based on judicial or legal grounds. One of the most important findings reached is that creditors' rights are preserved by law in cases of company dissolution or termination, whether for reasons subject to the will of the partners or beyond their control. These include the right to object to the continuation of the company upon the expiry of the period specified in the company's contract or bylaws, the right to object to its continuation upon the completion of the purpose for which the company was established, the right to prevent harm when partners unanimously or by majority agree to dissolve the company, the right to object to a merger decision, and the right to file a lawsuit before the competent court requesting the dissolution of the company due to significant loss or bankruptcy. All of these rights are guaranteed and protected for any party with interest by resorting to the competent court if they feel aggrieved or fear for the loss of their rights in the event of company dissolution. In order to fulfill the purpose of this study, the descriptive method was followed: based on the induction of material from its original sources, the tracking of texts and what was written on this topic in books of jurisprudence and law, and the observation of their fields and texts. The analytical method was also adopted, through studying what was written on this topic. The comparative method was likewise followed, by presenting certain issues through collecting the schools of thought and opinions on each issue discussed, from their reliable references, clarifying the evidence, and comparing them.

Keywords: Joint-stock companies, company dissolution, creditors, company termination, company liquidation.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل به، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده وسوله، أما بعد: فإن لحماية الدائنين المتعاملين مع الشركات المساهمة عدد من الغايات والأهداف، من أهمها ضمان حفظ الحقوق المالية لدائني شركات المساهمة، حيث أن مقصد حفظ المال هو من المقاصد الشرعية المعتمدة في الفقه الإسلامي.

وتشكل حماية الدائنين المتعاملين مع الشركات المساهمة أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار المعاملات المالية وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، وتبرز أهمية هذه الحماية من خلال تفعيل الضمانات القانونية بما يضمن للدائن استيفاء حقه في حال انقضاء الشركة.

وتعد الشركات المساهمة المتمثلة في الشركة المساهمة العامة والشركة المساهمة الخاصة من أهم الشركات التي عرفت في الميدان الاقتصادي إلى هذا الوقت، وانقضاء الشركات المساهمة هو انحلال الرابطة التي تجمع الشركاء، وتتعدد الأسباب التي تنقضي بها هذه الشركات، فمنها ما يرجع إلى إرادة الشركاء وفق ما ينص عليه النظام الداخلي للشركة، ومنها ما يرجع إلى أسباب قهرية لا دخل لإرادة الشركاء فيها، بل سنده القضاء والقانون.

وفي هذا البحث سوف نحاول كيفية حماية الدائنين عند انقضاء الشركة المساهمة، والله ولي التوفيق.

أسباب اختيار الموضوع:

وقد حدثني إلى اختيار الموضوع دواع ذاتية وموضوعية، أعد منها:

- 1- شغفي بالفقه وأصوله، وما يختص بالشركات الحديثة ومقارنتها بما وجد في كتب الفقهاء، وفي رحابها طوفت باحثة ومنقبة مدة غير قصيرة من الزمن.
- 2- إمطة اللثام عن كيفية حماية الدائنين عند انقضاء الشركة المساهمة.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

- 3- الاسهام في ربط مقصد حفظ المال بحفظ الحقوق المالية للدائنين المتعاملين مع الشركات المساهمة، هذه الشركات التي تميزت بضخامتها وتشابك المصالح وسرعة التعامل التي تبني عليها المعاملات التجارية معها، مما استدعى ضرورة بيان كيفية حفظ حقوق المتعاملين معها.
- 4- استجلاء منهج وطرق حماية الدائنين عند انقضاء الشركات المساهمة.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من خلال ما يأتي:

1. محاولة التعريف بطرق حماية الدائنين عند انقضاء شركات المساهمة بما قد يسهم في إثراء المكتبة الوطنية بدراسة جديدة في موضوع الشركات المساهمة.
2. أن هذه الدراسة تحاول وضع صورة حية لبيان طرق وأدوات حماية الدائنين عند انقضاء الشركات المساهمة، مما قد يسهم في تبصرة المتعاملين بأهمية حفظ حقوق الدائنين عند انقضاء الشركات المساهمة.
3. احتياج الواقع المعاصر لمثل هذا النوع من البحوث، لما يشهده العالم من متغيرات وحوادث مستجدة تستدعي مراعاة حقوق الناس عموماً، وحقوق الدائنين خصوصاً، حيث يعد موضوع حماية الدائنين عند انقضاء الشركات المساهمة من أهم الموضوعات الحيوية والشائكة المؤثرة في الاقتصاد وحياة الأفراد والمجتمعات.

إشكالية البحث:

تدور الدراسة في هذا البحث على الجواب عن سؤال إشكالي كان المنطلق في البحث والمحفز له، وهو كيف تتجلى مسألة حماية الدائنين لشركة المساهمة عند حلّ الشركة لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء أو انحلالها لأسباب خارجة عن إرادة الشركاء. وبناءً على ما سبق سوف تسعى الدراسة تحديداً للإجابة عن عدد من التساؤلات وهي كالتالي:

1. ما مفهوم حماية دائنين الشركة المساهمة؟
2. ما هي طرق حماية الدائنين في حالة حلّ الشركة لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء؟
3. وما هي طرق حماية الدائنين في حالة الانحلال لأسباب خارجة عن إرادة الشركاء؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق جملة أهداف منها:

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

1. التعريف بمفهوم حماية دائنين الشركة المساهمة.
2. استجلاء طرق حماية الدائنين في حالة حلّ الشركة لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء.
3. استجلاء طرق حماية الدائنين في حالة الانحلال لأسباب خارجة عن إرادة الشركاء.
4. توضيح الأحكام الفقهية المتعلقة بذلك كله.

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على فهارس المكتبات ومراكز البحث ن أهم الرسائل العلمية والأطروحات والدراسات والبحوث المحكمة ذات الصلة بالموضوع، لم أطلع -فيما وقفت عليه- على دراسة لحمت بين حماية الدائنين عند انقضاء الشركة المساهمة، وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية والفقه الإسلامي، ولكن وجدت بعض الكتابات حولها ف منها:

1. بحث بعنوان: "نحو نظرية لحماية الغير حسن النية المتعاملين مع الشركات التجارية"، من إعداد: الدكتور حسن سرحان، وهو عبارة عن رسالة دكتوراه تناول فيها الباحث حماية الغير المتعاملين مع الشركات في القانون المصري. أما دراستي هذه فهي تعني بدراسة حماية الدائنين عند انقضاء الشركة المساهمة، وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية والفقه الإسلامي.
 2. بحث بعنوان: "حماية الغير اثناء تصفية الشركة المساهمة"، من إعداد: كيوه حميد صالح المزوري، والدكتور مهند إبراهيم علي الجبوري، وهو بحث قانوني نشرته مجلة الشرق الأوسط. أما دراستي هذه فهي تعني بدراسة حماية الدائنين عند انقضاء الشركة المساهمة، وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية والفقه الإسلامي.
- وبناء على ما سبق فإن دراستي حوت إضافات علمية أرجو أن تكون ذات فائدة.

منهج البحث:

إن منهجية هذا البحث موضحة في الطرق الآتية:

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

1. المنهج الوصفي: القائم على استقراء المادة من مظانها، والتعرف على عناصر الموضوع عبر الاطلاع والقراءة، وتتبع كلام الكتاب، من خلال الاعتماد على كتب الفقه المعتبرة في المذاهب المختلفة ونصوص القانون المعتمدة.
2. المنهج التحليلي: دراسة ما كتب حول هذه القاعدة، وربط ما له علاقة بها، وتحليل كل ذلك والزيادة عليه ما أمكن واعتماد المنهج التحليلي السليم، وقصدت بذلك:
 - اعتماد المصادر والمراجع الأصلية في العزو.
 - عزو الآيات القرآنية إلى سورها وتخريج الأحاديث الشريفة.
 - دراسة المسائل الواردة في البحث من الناحية الفقهية والتاريخية.
3. المنهج المقارن: طرح بعض المسائل عن طريق جمع المذاهب والآراء في كل مسألة تعرضت لبحثها من مراجعها الموثوقة، وبيان أدلة كل مذهب من تلك المذاهب، والمقارنة بينها وبين القانون.

خطة البحث:

أما الخطة البحثية فقد توزعت إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة:

المقدمة: تحتوي على أهمية البحث، ومشكلته وأسئلته، وأهدافه وأسباب اختياره، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة، والإضافة العلمية.

التمهيد: في بيان الإطار المفاهيمي لحماية الدائنين في الشركات المساهمة.

المبحث الأول: حماية الدائنين عند انقضاء الشركة المساهمة لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء قانوناً وفقهاً، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حماية الدائنين عند حل الشركة المساهمة قانوناً.

المطلب الثاني: حكم الفقه الإسلامي في حماية الدائنين عند حل الشركة المساهمة.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

المبحث الثاني: حماية الدائنين عند انقضاء الشركة المساهمة لأسباب خارجة عن إرادة الشركاء قانوناً وفقهاً، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حماية الدائنين عند انحلال الشركة المساهمة قانوناً.

المطلب الثاني: حكم الفقه الإسلامي في حماية الدائنين عند انحلال الشركة المساهمة.

الخاتمة: في بيان نتائج وتوصيات البحث.

تمهيد: الإطار المفاهيمي لحماية الدائنين في الشركات المساهمة

أولاً: تعريف الحماية:

أ - الحماية لغة: الحماية مصدر من الفعل (حمى)، و "ح م ي: (حماه) يحميه (حماية) دفع عنه وهذا شيء (حمى) أي محظور لا يقرب. و (أحميت) المكان جعلته حمى" ⁽¹⁾، "وحمى حميته حماية، إذا دفعت

(1) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، 1420هـ / 1999م، ص 82.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

عنه، وهذا شيء حمى، على فعل، أي محظور لا يقرب" (1)، و "والحمى موضع فيه كلاً يحمى من الناس، وحميت القوم حماية ومحمية. وكل شيء دفعت عنه فقد حميته" (2).

ب - الحماية اصطلاحاً: جاءت كلمة الحماية عند الفقهاء في كثير من المواضع بالمعنى اللغوي العام، ولم يرد مصطلح الحماية في الكتب الفقهية كمصطلح فقهى مستقل، وإنما استعمل في سياقات متعددة مرتبطة بصيانة المصالح ودفع المفاسد والحفظ والرعاية ومنع الاعتداء (3). ومن ذلك قول السرخسي: " ثبوت حق الأخذ باعتبار الحاجة إلى الحماية بخلاف سائر أموال التجارة" (4). والحماية في المصطلح القانوني هي: " الوسائل التي منحها المشرع لصاحب الحق أو المصلحة لرد أي اعتداء يقع على حق من حقوقه" (5). ويمكن لنا أن نعرف الحماية بأنها: " صيانة المصالح ودفع المفاسد بما يحقق حفظ الحقوق ورعاية الأمن وفق الأحكام الشرعية والقانونية".

ثانياً: تعريف الدائنين:

(1) الجوهرى، إسماعيل بن حماد الفارابي (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987 م، 2319/6.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت 170هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، 312/3.

(3) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (ت 483 هـ)، المبسوط، مطبعة السعادة - مصر، دار المعرفة - بيروت، لبنان، 170/2.

(4) انظر: اللخمي علي بن محمد الربيعي (ت 478 هـ)، التنبصرة، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، 1432 هـ - 2011 م، 2071/5. الرملي، أحمد بن حمزة الأنصاري الشافعي (ت 957هـ)، فتاوى الرملي، المكتبة الإسلامية، 298/4. العثيمين، محمد بن صالح، الشرح الممتع على زاد المستنقع، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1422 - 1428 هـ، 306/9.

(5) الشيخ، أحمد محمد عبد العزيز، "الحماية القانونية للمصلحة العامة وتطبيقاتها المعاصرة"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا، مصر، 21-22 أكتوبر 2019م، ص 337. شوهد يوم (10 يوليو 2025) على الرابط: https://mksq.journals.ekb.eg/article_240361_b3cea339fe244ae8b964285042507a5e.pdf

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

أ-الدائنين لغة: الدائنين جمع ومفردهما دائن، من المادة (د ي ن)، قال الرازي: "د ي ن: (الدين) واحد (الديون) وقد (دانه) أقرضه فهو (مدين) و (مديون). و (دان) هو أي استقرض فهو (دائن) أي عليه دين وبإيهما باع. قلت: فصار دان مشتركا بين الإقراض والاستقراض وكذا الدائن" (1). وجاء في المصباح المنير: "دان الرجل يدين دينا من المداينة قال ابن قتيبة لا يستعمل إلا لازما فيمن يأخذ الدين" (2).

ب- الدائنين في الاصطلاح: الدائنين جمع دائن، والدائن هو "صاحب الدين وهو الطرف الأول الذي يقوم بإعطاء الدين للطرف الثاني ويكون صاحب ومالك الحق في المبلغ أو الشيء الذي يمثل الدين" (3).

والدين هو استلاف شخص لمبلغ أو خدمة أو أي شيء معين يملكه شخص آخر بالتراضي والاتفاق، على أن يرجعه له خلال فترة معينة بعد الاتفاق بين الطرفين، وتتعدد أشكال الديون وأوقات سدادها، فمنها ما هو طويل الأجل ومنه ما هو متوسط الأجل، ومنها ما هو قصير الأجل، ومنه ما يكون على شكل قرض أو تمويل تترتب عليه فائدة، أو ضمان (4).

(1) الرازي، مختار الصحاح، ص110.

(2) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت 770 هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت، 205/1.

(3) محمد، هبة حازم، وحنون عطية عبد الرحيم. "الدائن والمدين في العراق القديم". مجلة كلية التربية 2 (47)، (يونيو، 2022)، 85-94. شوهد يوم (10 يوليو 2025) على الرابط: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol2.Iss47.3028>

(4) انظر: السنهاوري، الوسيط في شرح القانون المدني، 2008م، 96/2.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

ثالثاً: تعريف الشركة المساهمة

أ- **الشركة في اللغة:** الشركة هي المخالطة والاشتراك مطلقاً، يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركوا وشارك أحدهما الآخر ⁽¹⁾. قال تعالى: **سَمَحَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ** سجي [النساء: 12]. قال صلى الله عليه وسلم: **"الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْكَلِّ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ"** ⁽²⁾.

ب- **الشركة في الاصطلاح:** هي: "الاجتماع في استحقاق أو تصرف" ⁽³⁾. قال القرطبي: "والشركة بالجملة عند فقهاء الأمصار على أربعة أنواع: شركة العنان، وشركة الأبدان، وشركة المفاوضة، وشركة الوجوه. واحدة منها متفق عليها، وهي شركة العنان" ⁽⁴⁾. ولقد عرف المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية في المادة (8) منه الشركة بأنها: "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر؛ بأن يشارك كل منهم في مشروع اقتصادي يستهدف الربح، وذلك بتقديم حصة من مال أو عمل، واقتسام ما ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة" ⁽⁵⁾.

ت- **الشركة المساهمة في القانون:** لشركة المساهمة نوعان: الشركة المساهمة العامة، والشركة المساهمة الخاصة. أما الشركة المساهمة العامة فقد عرفت في المادة (105) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية بأنها: "الشركة التي يُقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة وتكون قابلة للتداول ويكتتب المؤسسون بجزء من هذه الأسهم بينما يُطرح باقي الأسهم على الجمهور

(1) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت711)، لسان العرب، الحواشي لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414، 448/10، (شرك).

(2) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لبنان، كتاب الإجارة، باب في منع الماء، رقم الحديث 3477، 278/3.

(3) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي الحنبلي (ت620 هـ)، المغني، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1417 هـ / 1997م، 109/7.

(4) القرطبي، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد المالكي (ت595 هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 1425 هـ / 2004 م، 35/4.

(5) انظر: حكومة الإمارات العربية المتحدة، تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، المادة (8). متاح على الرابط (شاهد يوم 2025/6/16):

<https://uaelegislation.gov.ac/ar/legislations/1542>

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

في اكتتاب عام، ولا يسأل المساهم فيها إلا بقدر حصته في رأس المال⁽¹⁾. بينما عرفت المادة (257) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية الشركة المساهمة الخاصة بأنها: " الشركة التي لا يقل عدد المساهمين فيها عن اثنين، ويُقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة الاسمية، تدفع قيمتها بالكامل دون طرح أي منها في اكتتاب عام، وذلك عن طريق التوقيع على عقد تأسيس والالتزام بأحكام هذا المرسوم بقانون فيما يتعلق بالتسجيل والتأسيس، ولا يسأل المساهم في الشركة إلا في حدود ما يملكه من أسهم فيها"⁽²⁾.

المبحث الأول: حماية الدائنين عند حلّ الشركة المساهمة لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء قانوناً وفقهاً.

انقضاء الشركة المساهمة يعود إلى أسباب عديدة يرجع بعضها إلى إرادة الشركاء وفق ما ينصّ عليه النظام الداخلي للشركة، ويرجع بعضها الآخر إلى أسباب لا دخل لإرادة الشركاء فيها، حيث نصت عليه المادة (302) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية: "مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بانقضاء كل شركة، تنحل الشركة لأحد الأسباب الآتية: 1- انتهاء المدة المحددة في العقد أو النظام الأساسي ما لم تجدد المدة طبقاً للقواعد الواردة بعقد الشركة أو نظامها الأساسي. 2- انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله. 3- هلاك جميع أموال الشركة أو معظمها بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً. 4- الاندماج وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون. 5- إجماع الشركاء على إنهاء مدتها ما لم ينص عقد الشركة على الاكتفاء بأغلبية معينة. 6- صدور حكم قضائي بحل

(1) انظر: حكومة الإمارات العربية المتحدة، تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، المادة (105). متاح على الرابط (شاهد يوم 2025/6/16):

<https://uaelegislation.gov.ac/ar/legislations/1542>

(2) انظر: حكومة الإمارات العربية المتحدة، تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، المادة (257). متاح على الرابط (شاهد يوم 2025/6/16):

<https://uaelegislation.gov.ac/ar/legislations/1542>

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

الشركة".⁽¹⁾. وسنخصص هذا المبحث لدراسة حماية الدائنين عند انقضاء الشركة المساهمة نتيجة توفر أحد الأسباب الخاضعة لإرادة الشركاء.

ويُقَسَّم هذا المبحث إلى مطلبين، يخصص الأول منه لدراسة حماية الدائنين في حالة حل الشركة المساهمة لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء، ويخصص المطلب الثاني حكم الفقه الإسلامي في هذه الحماية.

المطلب الأول: في حال الحل لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء:

تتقضي الشركة وينتهي وجودها لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء، كانتهاء المدة المحددة في العقد أو النظام الأساسي ما لم تجدد المدة طبقاً للقواعد الواردة بعقد الشركة أو نظامها الأساسي، وانتهاء الغرض الذي قامت الشركة من أجله، وإجماع الشركاء على إنهاء مدتها ما لم ينص عقد الشركة على الاكتفاء بأغلبية معينة، والاندماج. وفيما يلي عرض لهذه الأسباب، ولما ورد في قانون الشركات التجارية الإماراتي وفق المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية من طرق حماية الدائنين:

أولاً : انتهاء المدة المحددة في العقد أو النظام الأساسي ما لم تجدد المدة طبقاً للقواعد الواردة بعقد الشركة أو نظامها الأساسي:

تنتهي الشركة قانوناً بانتهاء المدة المحددة لها في عقد تأسيسها، حتى لو لم تكن قد حققت الغرض الذي أنشئت من أجله، ومع ذلك يجوز استمرار الشركة بعد انتهاء مدتها إذا وجد اتفاق بين الشركاء قبل ذلك يقضي باستمرار الشركة وعدم انتهائها، أي تمديدتها ومثل هذا الاتفاق يكون في نص صريح في عقد الشركة، أما إذا انقضت الشركة فعلاً بانتهاء مدتها ثم تجمع الشركاء بعد ذلك واتفقوا على استمرارها فإن هذا الاتفاق يعد عقداً جديداً، ولا بد من اتباع إجراءات الشهر والإعلان عند تمديد الشركة، وتعد الشركة شركة جديدة بشخصية معنوية جديدة، وبشروط الشركة المنحلة، ولكن يستطيع الدائنين من دائني الشركاء

(1) انظر: حكومة الإمارات العربية المتحدة، تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن

الشركات التجارية، المادة (302). متاح على الرابط (شاهد يوم 2025/6/16):

<https://uaelegislation.gov.ac/ar/legislations/1542>

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

الشخصيين الاعتراض على اتفاق إطالة أجل الشركة؛ لأن مد أجل الشركة يمنعهم من التنفيذ على حصص الشركاء، ويترتب على اعتراض الدائن لأحد الشركاء عدم تجديدها في مواجهته ويستطيع التنفيذ على نصيب مدينه الشريك في موجودات الشركة باعتبارها انقضت، ولا أثر لهذا الاعتراض في مواجهة باقي الشركاء فالشركة قائمة فيما بينهم، ويسأل الشريك المحجوز على حصته في مواجهة الشركاء عما تسبب فيه من ضرر لهم وللشركة (1).

ثانياً: انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله:

إذا انتهى الغرض أو العمل الذي قامت الشركة من أجل تنفيذه وفقاً للعقد المبرم بين الشركاء، كبناء نفق أو مستشفى معين أو مطار معين، فإن الشركة تنقضي قانوناً بمجرد الانتهاء من بناء هذا النفق أو المستشفى أو المطار، حتى لو لم تنته المدة المحددة لذلك؛ وذلك لأن الشركة تكون قد استنفدت الغاية من وجودها. كما يحدد الشركاء في بعض الأحيان أجل الشركة بأقرب الأجلين إما بانتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله أو مدة معينة، لأن العبرة بما قصده المتعاقدون، والأرجح أنهم أرادوا انتهاء الشركة حين ينتهي الغرض من تأسيسها. وإذا انتهى الغرض الذي أسست الشركة من أجله وواصل الشركاء رغم ذلك نفس النشاط الذي أنشئت الشركة من أجله، استمرت الشركة باعتبارها شركة جديدة بذات شروط الشركة الأولى، ويجوز هنا لدائني أحد الشركاء الشخصيين الاعتراض على هذا الاستمرار ويترتب على اعتراضه وقف أثر الشركة في حق الشريك (2).

(1) انظر: فايز، نعيم رضوان، الشركات التجارية طبقاً للقانون الاتحادي، كلية شرطة دبي، دبي، الطبعة الثالثة، ص103. سامي، فوزي محمد، الشركات التجارية في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، الطبعة الثانية، ص69.

(2) انظر: معوض، نادية محمد، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م، ص104. المصري، عباس مصطفى، تنظيم الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ص35.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

ثالثاً: إجماع الشركاء على إنهاء مدتها ما لم ينص عقد الشركة على الاكتفاء بأغلبية معينة:

قد يتفق جميع الشركاء أو أغليبيتهم على إنهاء الشركة، ويحدث ذلك عندما تكون الشركة مستمرة في نشاطها وموسرة وقادرة على الوفاء بديونها، ويقرر الشركاء بإرادتهم حل هذه الشركة بعد ملاحظتهم قلة الأرباح أو لكون الشركة مهددة بالخسارة أو لأي سبب معتبر آخر، ويعتبر هذا الاتفاق جائز قانوناً، أما إذا كانت الشركة قد توقفت عن سداد ديونها وشارفت على الإفلاس، فلا يعتد بهذا الاتفاق والذي يقصد به غالباً التهرب من دفع الديون المستحقة على الشركة، والتهرب من أحكام الإفلاس، فالأصل أن قرار إنهاء مدة الشركة يأتي بإجماع جميع الشركاء على ذلك، ولكن إذا نص عقد الشركة على الاكتفاء بأصوات أغلبية معينة من الشركاء فيكتفى بهم كما هو الحال في الشركات المساهمة التي يتعذر اجماع الشركاء فيها نظراً لطبيعتها⁽¹⁾. وتتجلى حماية الدائنين في حالة إجماع الشركاء أو أغليبيتهم على حل الشركة باشتراط عدم الإضرار به أو بالآخرين عند اتخاذ مثل هذه القرارات، خاصة إذا كانت هذه الشركة من الشركات الكبرى التي تتعلق بها مصالح الأمة.

رابعاً: الاندماج وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية :

تنتهي الشركة باندماجها بشركة أخرى، حيث يجوز أن تندمج الشركة في شركة أخرى من نوعها أو من نوع آخر، ويحدث الاندماج لأسباب كثيرة منها البحث عن الحجم الأمثل للمشروع، وتخفيض نفقات الإنتاج، ويكون الاندماج بإحدى الطريقتين الآتيتين:

أ- **الاندماج بطريق الضم:** وهو حل شركة أو أكثر ونقل ذمتها إلى شركة قائمة، حيث يصدر قرار من الشركة المندمجة بحلها، وتقوم صافي أصول الشركة المندمجة، ثم تصدر الشركة الدامجة قراراً بزيادة رأس مالها وفقاً لنتيجة تقويم الشركة المندمجة، وتوزع زيادة رأس المال على الشركاء في الشركة المندمجة بنسبة حصصهم فيها، وفي هذه الحالة تسأل الشركة الدامجة عن كل التزامات

(1) انظر: خطاب، رشا، وأحمد قاسم فرح، الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشارقة، الشارقة، الطبعة الأولى، ص 87.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

الشركة المدموجة قبل الدائنين، وتصبح الذمة المالية للشركة الدامجة هي الضامنة لحقوق الدائنين والضامنة لجميع الديون⁽¹⁾.

ب- **الاندماج بطريق المزج**: وهو حل شركتين أو أكثر وتأسيس شركة جديدة تنتقل إليها ذمة كل من الشركات المندمجة، ويخصص لكل شركة مدمجة عدد من الحصص أو الأسهم يعادل حصتها في رأس مال الشركة الجديدة وتوزع هذه الحصص بين الشركاء في كل شركة مدمجة بنسبة حصصهم فيها⁽²⁾.

والاندماج بكلتا صورتيه يعتبر سبباً لانقضاء الشركة المساهمة سواء في حالة الاندماج بالضم حيث تنقضي الشركة المندمجة ويدخل الشركاء فيها في الشركة الدامجة، أو في حالة الاندماج بالمزج حيث تنحل كلا الشركتين وتنقضي، وينفذ قرار الاندماج بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إشهاره بالقيد في السجل التجاري⁽³⁾.

ويؤدي الاندماج إلى انقضاء الشخصية الاعتبارية للشركة أو الشركات المندمجة وحلول الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة محلها أو محلهم في جميع الحقوق والالتزامات، وتكون الشركة الدامجة خلفاً قانونياً للشركة أو الشركات المندمجة⁽⁴⁾.

وتتجلى حماية الدائنين في حالة الاندماج بإلزام المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية جميع الشركات الداخلة في عملية الاندماج إعلان الدائنين بقرار الاندماج، وهو ما نصت عليه المادة (290) من المرسوم، حيث جاء فيها: " يجب على كل شركة دامجة أو مدمجة إخطار دائنيها

(¹) انظر: رضوان، فايز النعيم، الشركات التجارية وفقاً للقانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1984 المعدل بمقتضى القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 1988 لدولة الإمارات العربية المتحدة. دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، كلية شرطة دبي، الطبعة الأولى، 1989م، ص 108.

(²) انظر: معوض، الشركات التجارية، ص 112.

(³) انظر: أحكام اندماج الشركات في المواد (285-293). حكومة الإمارات العربية المتحدة، تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية. متاح على الرابط (شاهد يوم 2025/6/16):

<https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1542>

(⁴) انظر: أحكام اندماج الشركات في المواد (285-293) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

خلال (10) عشرة أيام عمل من تاريخ موافقة الجمعية العمومية على الاندماج، ويشترط في هذا الإخطار ما يأتي: 1. أن يبين أن نية الشركة هي الاندماج مع شركة واحدة محددة أو أكثر. 2. أن يُرسل كتابةً إلى كل دائن للشركة بإخطاره بالاندماج. 3. أن ينشر في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران في الدولة تكون إحداها باللغة العربية. 4. أن ينص على حق أي من دائني الشركة أو الشركات (الدامجة والمندمجة) وحملة سندات القرض أو الصكوك ولكل ذي مصلحة في الاعتراض على الاندماج لدى مقر الشركة الرئيسي، وتسليم الوزارة أو الهيئة حسب الأحوال نسخة الاعتراض شريطة أن يتم ذلك خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار⁽¹⁾.

ويترتب على هذا الإخطار حق دائن الشركة بالاعتراض على الاندماج؛ فإذا أخطرت الشركة باعتراضه ولم يتم الوفاء بمطالبته أو تسويتها من جانب الشركة خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار، فله أن يتقدم إلى المحكمة المختصة، للحصول على أمر بوقف الاندماج، فإذا ثبت للمحكمة عند التقدم إليها بطلب وقف الاندماج، أن الاندماج سيؤدي إلى تعريض مصالح مقدم الطلب للأضرار بغير وجه حق، جاز لها أن تصدر أمراً بوقف الاندماج وذلك مع التقيد بأية شروط أخرى تراها ملائمة، ويظل الاندماج موقوفاً ما لم يتنازل المعارض عن معارضته أو تقضي المحكمة برفضها بحكم بات أو تقوم الشركة بوفاء الدين إذا كان حالاً أو بتقديم ضمانات كافية للوفاء به إذا كان آجلاً⁽²⁾.

(1) انظر: حكومة الإمارات العربية المتحدة، تشريعات الإمارات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، المادة (290). متاح على الرابط (شاهد يوم 2025/6/16):

<https://uaelegislation.gov.ac/ar/legislations/1542>

(2) انظر: خطاب، الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 87. أحكام اندماج الشركات من قانون الشركات التجارية الاتحادي. أحكام اندماج الشركات في المواد (285-293) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

المطلب الثاني: حكم الفقه الإسلامي في حماية الدائنين عند حل الشركة المساهمة:

عند تتبع كتب الفقه الإسلامي، يتبين أن الفقهاء لم يستخدموا مصطلح "الحل" أو "الانحلال" للتعبير عن انتهاء الشركة، كما هو في السياق القانوني، بل استخدموا كلمات تعبر عن المفهوم، مثل "الفسخ" أو "الانفساخ"، وغيرها من الألفاظ التي تدل على انتهاء العلاقة التعاقدية بين الشركاء، ولقد عني الفقه الإسلامي بتفاصيل في شروط انتهاء الشركات على تعدد أسباب ذلك الإنهاء، وقد ذكر الفقهاء المسلمون عدداً من الأسباب التي تؤدي إلى نهاية الشركة، منها أسباب مبنية على الاعتبار الشخصي: كوفاة أحد الشركاء، أو فسخ أحد الشريكين للعقد أو إنكاره له، والحجر على الشريك لسفه أو جنون، أو عزل أحد الشركاء من الشركة، أو لأسباب عامة: كمخالفة شروط العقد، أو انتهاء مدتها أو تحقق الغرض منها، أو هلاك جميع أموال الشركة أو معظمها، وغيرها من الأسباب⁽¹⁾.

وسنعرض في هذا المطلب حكم الفقه الإسلامي في طرق حماية الدائنين في حالة حلّ الشركة لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء، وذلك كالآتي:

(1) انظر: الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت، 1982م، الطبعة الثانية، 78/6. ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 2000م، 312/4. الحطاب، محمد بن عبد الرحمن المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1971م، 5/122. الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت، 215/2. النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 4/283. ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر، بيروت، 1405، الطبعة الأولى، 15/5. الزحيلي، وهبة، العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والقانون المدني الأردني، دار الفكر، دمشق، 1987م، الطبعة الأولى، ص163.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

أولاً : انتهاء المدة المحددة في العقد أو النظام الأساسي ما لم تجدد المدة طبقاً للقواعد الواردة بعقد الشركة أو نظامها الأساسي:

ومن أسباب انحلال الشركة انتهاء المدة المحددة لها عند القائلين بجواز توقيت الشركة بمدة معينة يعتبرها الشركاء كافية لتحقيق الغرض من إنشائها بحيث إذا انتهت المدة المحددة فإن الشركة تنتهي بعدها. حيث اختلف الفقهاء في جواز توقيت الشركة بوقت محدد إلى مذهبين:

المذهب الأول: يجوز توقيت الشركة كما يصح تعليقها على شرط معين؛ لأن الشركة تتضمن الوكالة وهي مما يجوز توقيتها وهو مذهب الحنابلة، ورواية عند الحنفية⁽¹⁾.

المذهب الثاني: عدم جواز توقيت الشركة بمدة معينة، لأنها عقد معاوضة يقع مطلقاً فيبطل بالتوقيت كالبيع، كما أن التوقيت ليس من مقتضى العقد ولا يحقق مصلحة للشركة. والتوقيت مفسد لشركة المضاربة، لأن العامل فيها يستحق البيع لأجل الربح، فإذا شرط المنع منه فقد شرط ما ينافي مقتضاه فلا تصح كما أنه إذا حدد المضارب وقتاً معيناً فإنه يحتمل ألا يروج في تلك المدة بضاعته فلا تتحقق الفائدة من العقد، وهو مذهب المالكية والشافعية، ورواية عن الحنفية في غير المضاربة⁽²⁾.

والراجح هو جواز التوقيت: لأن الشركة مبنية على الوكالة وكما يجوز توقيت الوكالة يجوز توقيت الشركة، ولأن توقيت الشركة يكون بناء على رضا الشركاء جميعاً واتفاقهم على ذلك في العقد وقد أمر الدين الإسلامي بالوفاء بالعقود قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [سورة المائدة: 1]، ولأنه ليس في التوقيت مخالفة لنص أو قاعدة شرعية، ولذلك يترجح القول بجوازه⁽³⁾.

وإذا حل الموعد المحدد لانتهاء الشركة جاز استمرارها إذا اتفق الشركاء على استمرارها، حيث نجد في الفقه ما يدل على أنه إذا لم يتقاسم الشركاء المال بعد انتهاء مدتها فإنها تبقى مستمرة، أما إذا تقاسموا

(1) انظر: ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، 4/ 312. ابن قدامة، الشرح الكبير لابن قدامة، 5/ 138.

(2) انظر: الشربيني، مغني المحتاج، 2/ 211. البجيرمي، حاشية البجيرمي، 3/ 148.

(3) ينظر: الزحيلي، العقود المسماة، ص 293.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

المال فإن الشركة تحلّ ولا بد من إنشاء عقد جديد لاستمرارها. ويتفق ما جاء في القانون مع ما جاء في مذهب الحنابلة والحنفية في رواية من جواز توقيت الشركة؛ لأن الشركة مبنية على الوكالة وهي مما يجوز توقيتها، ولأن توقيت الشركة يكون بناء على رضا الشركاء جميعاً واتفاقهم على ذلك في العقد وقد أمر الدين الإسلامي بالوفاء بالعقود⁽¹⁾. أما ما نص عليه القانون من اشتراط عدم الإخلال بحقوق الدائنين عند انحلال الشركة، وحق الاعتراض على امتداد الشركة عند انتهاء المدة المحددة في عقدها أو نظامها الأساسي، فترى الباحثة أنه لا يتعارض مع الأحكام الفقهية التي أوردناها، فلا يخفى على كل ذي نظر عناية الفقه الإسلامي بحفظ الحقوق وصيانتها، وحماية حق أصحابها، فإن وقع ضرر باستمرار الشركة على أحدهم لزم رفع الضرر عنه بناء على القاعدة الفقهية "الضرر يزال"⁽²⁾، فإن ترتب على استمرار الشركة مضرة لزم رفع الضرر قبل وقوعه ولو كان الاتفاق على امتداد الشركة مباحاً.

ثانياً: انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله:

أما حلّ الشركة بانتهاء غرضها، فقد تنعقد الشركة على المتاجرة بصورة دائمة وقد تكون خاصة بشراء أو بيع سلعة معينة، كأن يتفق اثنان أو أكثر على شراء كمية من الملابس أو الحبوب يتاجران فيها ثم تنتهي شركتهما بتصفية تلك الملابس أو الحبوب، ففي هذه الحالة تعتبر الشركة منحلة بمجرد انتهاء عملها⁽³⁾.

وكما يجوز للشركاء أن يحددوا وقتاً للشركة تنقضي عند انتهائه، فإنه يجوز لهم أن يضمنوا عقد الشركة الأول شرطاً يقضي بتجديدها تلقائياً لمدة سنة أو أكثر أو بمقدار المدة التي حددت لها ما لم يطلب أحد من الشركاء عدم تجديدها؛ لأن اشتراط ما لا يخالف نصاً من نصوص الشرع جائز، بالإضافة إلى

(¹) ينظر: ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، 312/4. ابن قدامة، الشرح الكبير، 4/ 138. الخفيف، علي، الشركات في الفقه الإسلامي، بحوث مقارنة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ص 52. الزحيلي، العقود المسماة، ص 293.

(²) عبدالرحمن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ، الطبعة الأولى، 86/1.

(³) ابن عابدين، الدر المختار، 329/4.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

أن شريعة الإسلام لا تمنع أي أسلوب يهدف إلى تنمية موارد الفرد والجماعة ما دام لا يتعارض مع قواعده وأنظمتها⁽¹⁾.

ولا يوجد مانع شرعي من استمرار الشركة بالعمل بعد انتهاء الغرض الذي أنشئت من أجله متى كان اتفاقهم مبنياً على التراضي بينهم، مع مراعاة ما مر معنا سابقاً من اشتراط عدم الإخلال بحقوق الدائنين عند امتداد الشركة.

أما إذا وقع ضرر فيطبق هنا ما قيل عن حق المتضرر في الاعتراض على امتداد الشركة عند انتهاء الغرض الذي قامت الشركة من أجله، وترى الباحثة أنه بالرغم من حق الشركاء في امتداد الشركة، إلا أن على الإنسان مراعاة حقوق غيره، فلا يحق له أن يلحق ضرراً بهم، فلا يصح مد الشركة إن كان ذلك سيضر بدائني الشركة أو بدائني أحد الشركاء؛ وذلك بناءً على قاعدة "تصرف الإنسان في خالص حقه إنما يصح إذا لم يتضرر به غيره"⁽²⁾.

ثالثاً: إجماع الشركاء على إنهاء مدتها ما لم ينص عقد الشركة على الاكتفاء بأغلبية معينة:

تحلّ الشركة باجماع الشركاء أو أغليبيتهم على حل الشركة، سواء أكانت مدة الشركة محدودة أو غير محدودة، لأن الشركاء هم الذين اتفقوا على إنشائها برضاها، فلمهم أن يتفقوا على حلها برضاها؛ وذلك لأن عقد الشركة غير لازم عند جمهور الفقهاء⁽³⁾، وقد ذهب المالكية⁽⁴⁾ في قول إلى أن عقد الشركة عقد لازم

(1) ينظر: ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، 312/4. ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد المقدسي (1347)، الشرح الكبير لابن قدامة، (مطبعة المنار، القاهرة، الطبعة الثانية، تحقيق: محمد رشيد رضا، 5/ 138. الزحيلي، العقود المسماة، ص 293. الخفيف، الشركات في الفقه الإسلامي، ص 52.

(2) البورنو، محمد، موسوعة القواعد الفقهية، مكتبة التوبة، الرياض، 1997م، الطبعة الثانية، 309/4.

(3) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، 6/ 78. الحطاب، مواهب الجليل، 5/ 122. الشربيني، مغني المحتاج، 2/ 215. ابن قدامة، المغني، 5/ 15.

(4) انظر: الحطاب، مواهب الجليل، 5/ 122. الشاذلي، علي الصعيدي المالكي، كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2/ 261.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

لا يجوز فسخه وهو القول المشهور عندهم، وقد جاء في المذهب: " فإن قال أحدهما فسخت الشركة انعزلاً جميعاً لأن الفسخ يقتضي رفع العقد من الجانبين فانعزلاً"⁽¹⁾.

وقد قيد الفقهاء جواز حل عقد الشركة بأن لا يكون من ورائه ضرر، فلا يجوز حل الشركة إذا كان في ذلك ضرر سواء أكان الضرر واقعاً بأحد الشركاء أو الدائنين المتعاملين مع الشركة، أو كان ضرراً مؤثراً على اقتصاد الأمة أو على حياتها التجارية، فإن لم يكن هنالك ضرر على أحد الشركاء أو على المصلحة العامة للأفراد والوطن جاز الفسخ، أما إن وجد الضرر فلا يجوز الفسخ؛ لما قد يصيب المصالح العامة بالضرر البالغ، مثال ذلك فسخ الشركات ذات النشاط الاقتصادي الأساسي في الدولة كشركات استيراد المواد الغذائية، أو الأدوية، أو المواصلات كما مر معنا سابقاً، فلا يصح فسخ أو حلّ الشركة في هذه الحالة؛ لأن الضرر والإضرار ممنوعان، كما أن درأ المفاسد مقدم على جلب المصالح، ولأنه يجب تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام، فالتقييد بعدم الضرر والاستغلال والإساءة إلى اقتصاد المجتمع ضروري⁽²⁾.

رابعاً: اندماج الشركة

لم يعتبر الفقه الإسلامي الاندماج كسبب من أسباب فسخ الشركة لأنه لم يكن معروفاً، ولكن بما أن للشركات اليوم شخصية اعتبارية تمثلها، والاندماج يترتب عليه انتهاء شخصية الشركة المندمجة، فيمكن القول بأن الاندماج بالصورة التي هو عليها اليوم هو فسخ للشركة القديمة وإنشاء لشركة جديدة فتطبق عليها الأحكام الخاصة بذلك⁽³⁾.

(¹) المطيعي، محمد نجيب، تكملة المجموع شرح المذهب، مطبعة الامام، مصر، 1/ 348.

(²) انظر: زين الدين ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق- (بيروت: دار المعرفة)، الطبعة الثانية، 5/ 200. السيوطي، الأشباه والنظائر، 1/ 8.

(³) المرزوقي، صالح بن زابن، شركة المساهمة في النظام السعودي، مطابع الصفا، مكة، 1406هـ، ص 529.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

فلا مانع من اندماج الشركات في الفقه الإسلامي، ما دام الاندماج قائماً على تراضي الشركاء أو من يمثلهم، فقد نص الفقهاء على أنه ليس لشريك أن يشارك بمال الشركة في شركة أخرى إلا إذا اتفق الشركاء على ذلك، أو أطلقوا لمدير الشركة التصرف كأن قالوا له: اعمل برأيك، أو نصوا عليه في عقد الشركة، فإذا اتفق عليه الشركاء أو من يمثلهم وهي الجمعية العمومية كما نص عليه القانون في المادة (283) فهو جائز، فما دام الاندماج يتم بتراضي الشركاء أو من يمثلهم ويحقق المصلحة لهم فهو جائز، حيث أن التراضي هو أساس العقود، قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (سورة النساء: 29).

أما إذا ترتب على الاندماج مفسدة أو ضرر يقع بالآخرين، سواء أكانوا من دائني الشركة، أو مفسده عامة تقع على الأمة في حال كانت الشركة من شركات الخدمات الأساسية للدولة جاز عند ذلك وقف الاندماج بأمر القضاء طبقاً لقاعدة "درء المفسد أولى من جلب المصالح" ⁽¹⁾.

المبحث الثاني: حماية الدائنين عند انحلال الشركة المساهمة لأسباب خارجة عن إرادة الشركاء قانوناً وفقهاً.
تتحل الشركة لأسباب خارجة عن إرادة الشركاء، كهلاك رأس مال الشركة، أو الخسارة المؤثرة أو الإفلاس، أو حكم القضاء، وفيما يلي عرض لهذه الأسباب، ولما ورد في قانون الشركات التجارية الإماراتي من طرق لحماية الدائنين في هذه الحالات، وحكم الفقه الإسلامي فيه:

المطلب الأول: حماية الدائنين عند انحلال الشركة المساهمة قانوناً.

قد يحصل سبب عارض فتتحل الشركة لأسباب خارجة إرادة الشركاء، فكيف تتم حماية دائني الشركة عند ورود أحد هذه الأسباب، سنبين ذلك كالاتي:

أولاً: هلاك جميع أموال الشركة أو معظمها بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً:

تتحل الشركة بهلاك جميع رأس المال أو بهلاك معظمه، حيث يصبح من المتعذر عليها مواصلة نشاطها دون رأس المال، فتتقضي الشركة لاستحالة تحقق الغرض الذي أسست من أجله، وهذه الاستحالة

(1) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ص 87.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

المادية يترتب عليها انحلال الرابطة التعاقدية بقوة القانون، ومثاله أن يهلك رأس المال بسبب حريق للأسطول التجاري البحري موضوع نشاط الشركة، أو أن تؤسس شركة لاستغلال حق امتياز ثم يسحب منها، أو براءة اختراع قدمها أحد الشركاء كحصة؛ ثم تبين بعد ذلك أن براءة الاختراع مستحقة للغير أو حُكِمَ بطلانها، فيترتب على ذلك زوال الحصة التي كانت تشكل جزءاً مهماً من موضوع استغلالها⁽¹⁾.

ويعد في حكم هلاك مال الشركة أن يصبح نشاطها غير مشروع لدى الدولة كما لو حرمت الدولة الاتجار بسلعة معينة أو سحبت الدولة الترخيص بإنشاء الشركة.

كذلك تنقضي الشركة إذا تعرضت لخسارة مؤثرة في رأسمالها، حيث نصت المادة (309) مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، على أنه: " 1. إذا بلغت الخسائر المتراكمة للشركة المساهمة نصف رأس مالها المصدر، وجب على مجلس الإدارة خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الإفصاح للوزارة أو للهيئة - كل حسب اختصاصه - عن القوائم المالية الدورية أو السنوية، دعوة الجمعية العمومية للاجتماع خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الدعوة، للنظر في اتخاذ قرار خاص باستمرارية الشركة في مباشرة نشاطها أو حلها قبل الأجل المحدد لها، وإذا لم يقر مجلس الإدارة بالدعوة لاجتماع الجمعية العمومية أو تعذر على هذه الجمعية إصدار قرار في الموضوع جاز لكل ذي مصلحة رفع دعوى أمام المحكمة المختصة بطلب حل الشركة وتصفياتها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون"⁽²⁾.

إذ لا يجوز الانتظار حتى هلاك جميع أموال الشركة لتقرير حلها، بل ينبغي متى بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المبادرة إلى دعوة الجمعية العمومية للانعقاد للتداول في مصير الشركة. وللجمعية

(¹) انظر: رضوان، الشركات التجارية وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات، ص 106. سامي، الشركات التجارية في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 70. غنايم، حسين يوسف، الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، 1989م، ص 72.

(²) انظر: حكومة الإمارات العربية المتحدة، تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، المادة (309). متاح على الرابط (شاهد يوم 2025/6/16):

<https://uaelegislation.gov.ac/ar/legislations/1542>

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

العمومية في هذه الحالة الخيار بين إصدار قرار بحلها أو الإبقاء عليها واتخاذ ما يلزم من تدابير لاستمرار الشركة، فإذا إرتأت الجمعية استمرار الشركة، وجب عليها إعادة رأس المال إلى أصله من خلال الاقتطاع من الاحتياجات المالية المتوفرة لديها، أو تخفيض رأس المال بنسبة الخسارة في حال لم تكن الاحتياطات المالية كافية لجبر هذه الخسارة ⁽¹⁾.

أما إذا قررت الجمعية العمومية حل الشركة بسبب بلوغ خسائر الشركة نصف رأس مالها، فإن الحل لا يكون صحيحاً إلا إذا تم بموجب قرار خاص صادر بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع رأس المال ⁽²⁾.

فإذا أهمل مجلس الإدارة الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية أو تعذر على الجمعية العمومية إصدار قرار في الموضوع، جاز للدائنين ولكل ذي مصلحة _حفظاً لحقوقه القانونية ودفعاً للغبن والخسارة_ رفع دعوى أمام المحكمة المختصة بطلب حل الشركة؛ وذلك للمحافظة على ما تبقى من رأس مال الشركة كضمان للدائنين لأن استمرارها برأس مال قليل قد لا يكون مجدياً بل مهلكاً لهذا المتبقي.

ثانياً: إشهار إفلاس الشركة :

إذا عجزت الشركة عن الوفاء بتعهداتها التجارية، فإنه يجوز طلب إشهار إفلاسها سواء أكانت الشركة فعلية أو في حالة التصفية إذا توقفت عن دفع ديونها التجارية في مواعيد استحقاقاتها. وطلب إشهار إفلاس الشركة يؤدي إلى وقف كل طلب بتصفيتها قضائياً أو وضعها تحت الحراسة القضائية، وكما هو معلوم فإن إشهار إفلاس الشركة لا يتم إلا بموجب حكم قضائي بناء على طلب من كل ذي مصلحة سواء من دائني الشركة، أو أحد ممثلي الشركة ذاتها، كما يمنع الشريك غير الدائن من طلب إشهار إفلاسها بصورة فردية وكذلك الأمر بالنسبة لمجلس الإدارة دون الحصول على إذن بذلك من الجمعية العمومية باجتماع غير عادي، وتقريراً لقاعدة مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وأخذاً بمعيار الرجل الحريص يجوز للمحكمة

(¹) انظر: خطاب، الشركات التجارية، ص 311-312.

(²) انظر: خطاب، الشركات التجارية، ص 311-312.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

التي شهرت الإفلاس أن تأمر بإلزام أعضاء مجلس الإدارة بدفع ديون الشركة كلاً أو بعضاً ما لم يثبتوا أنهم بذلوا في إدارتها عناية الرجل الحريص⁽¹⁾.

وكما هو جلي فقد لاحظ المشرع القانوني حماية حقوق الدائنين من الخسارة أو الضياع في حال إشهار إفلاس الشركة.

ثالثاً: صدور حكم قضائي بحل الشركة:

أجاز مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية للدائنين ولكل ذي مصلحة رفع دعوى أمام المحكمة المختصة لطلب حل الشركة، وذلك في حال بلغت خسائر الشركة نصف رأسمالها ولم يتم مجلس إدارة الشركة بدعوى الجمعية العمومية لاتخاذ قرار بحل الشركة، وذلك عن طريق فتح ملف لدى لجنة التوفيق والمصالحة في المحكمة التي تحاول أن تجمع الأطراف المعنية بالشركة لكي تتوصل معهم إلى اتفاق مرضٍ بين الجميع، فإن حصل اتفاق يتم الصلح ويوقع الأطراف مع أعضاء اللجنة ويعتمد من قاضي لجنة التوفيق والمصالحة، ويكون هذا الاتفاق بمثابة السند التنفيذي غير القابل للاستئناف أو الطعن، وفي حال لم يتفق الأطراف تقوم لجنة التوفيق والمصالحة بإعطاء المدعي إفادة بعدم الصلح، وبعدها يحق له رفع دعوى قضائية للنظر في طلبه ويعرض على القاضي للفصل فيه⁽²⁾.

وتتمتع المحكمة بسلطة تقدير مدى جدية الأسباب وإذا كانت تسوغ حل الشركة أو لا، مع مراعاة أن بقاء الشركة أولى من حلها حرصاً على حقوق الدائنين وعلى الاقتصاد الوطني. ويترتب على صدور حكم المحكمة بحل الشركة فسخ عقد الشركة، وليس لهذا الفسخ أثر رجعي بل تتحل الشركة بالنسبة للمستقبل

(1) انظر: غنايم، الشركات التجارية في دولة الإمارات، ص 77. رضوان، الشركات التجارية وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات، ص 111. العكيلي، عزيز، الشركات التجارية في القانون الأردني دراسة مقارنة مع قوانين الشركات في كل من العراق وسوريا ولبنان والسعودية ومصر، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1995م، ص 97.

(2) انظر: حكومة الإمارات العربية المتحدة، تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، المادة (302). متاح على الرابط (شاهد يوم 2025/6/16):

<https://uaelegislation.gov.ac/ar/legislations/1542>

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

ولا تتأثر الأعمال السابقة لصدور حكم الحل⁽¹⁾. ونشهد هنا مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية بالريادة في هذا الجانب إذ أجاز لكل ذي مصلحة رفع دعوى لطلب حل الشركة بحكم قضائي.

وإذا انقضت الشركة يجب على الجهة المفوضة بإدارة الشركة إخطار السلطة المختصة والمسجل في حال تحقق أحد الأسباب الموجبة لحل الشركة، كما يجب قيد حل الشركة في السجل التجاري لدى السلطة المختصة، إضافة إلى نشره في صحيفتين محليتين يوميتين تصدر إحداهما باللغة العربية، وهو ما نصت علي المادة (313) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، حيث جاء فيها: " يجب على مديري الشركة أو رئيس مجلس الإدارة أو المصفي بحسب الأحوال قيد حل الشركة بالسجل التجاري لدى السلطة المختصة ونشره في صحيفتين محليتين يوميتين تصدر إحداهما باللغة العربية ولا يحتج قبل الغير بحل الشركة إلا من تاريخ ذلك القيد "⁽²⁾. ولا يحتج قبل الدائنين بحل الشركة إلا من تاريخ ذلك القيد، وجزاء عدم شهر انقضاء الشركة عدم إمكانية الاحتجاج بانقضاء الشركة على الدائنين، فيجوز التعامل مع مدير الشركة كما لو كانت الشركة قائمة، ويسأل مجلس الإدارة عن التصرفات التي تباشرها الشركة.

ويستخلص مما عرضناه أن حقوق الدائنين قد حفظت بموجب القانون في حال حل أو انحلال الشركات سواء لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء أو لأسباب خارجة عن إرادتهم؛ فحق الاعتراض على امتداد الشركة عند انتهاء المدة المحددة في عقد الشركة أو نظامها الأساسي، وكذلك حق الاعتراض على امتداد الشركة عند انتهاء الغرض الذي قامت الشركة من أجله، وحق الدائنين في عدم الإضرار بهم عند إجماع الشركاء أو أغلبيتهم على حل الشركة، وحقهم في الاعتراض على قرار اندماج الشركة، وحقهم في رفع دعوى أمام

(1) انظر: خطاب، الشركات التجارية، ص 90.

(2) انظر: حكومة الإمارات العربية المتحدة، تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن

الشركات التجارية، المادة (313). متاح على الرابط (شاهد يوم 2025/6/16):

<https://uaelegislation.gov.ac/ar/legislations/1542>

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

المحكمة المختصة بطلب حل الشركة عند الخسارة المؤثرة وشهر إفلاس الشركة؛ كل ذلك من الحقوق مكفول ومحفوظ لكل ذي مصلحة من خلال تقدمه إلى المحكمة المختصة عند الشعور بالغبن أو ضياع حقوقه في حال انقضاء الشركة، فله مثلاً أن يحصل بموجب حكم قضائي على أمر بوقف الاندماج أو امتداد الشركة أو شهر إفلاسها إذا كان ذلك يعرض حقوقه أو مصالحه للضرر بغير وجه حق.

المطلب الثاني: حكم الفقه الإسلامي في حماية الدائنين عند انحلال الشركة المساهمة.

وسنعرض في هذا المطلب حكم الفقه الإسلامي في طرق حماية الدائنين في حالة انحلالها لأسباب خارجة عن إرادة الشركاء، وذلك كالآتي:

أولاً: هلاك جميع أموال الشركة أو معظمها بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً:

يعتبر هلاك مال الشركة من أسباب انقضاء الشركة في الفقه الإسلامي، والمقصود بهلاك المال هلاكه كله أو هلاك جزء كبير منه، فإذا هلك مال الشركة فإنه يتمتع عندها استمرارها؛ لأن الشركة عقدت لاستثمار المال فلا يتصور وجودها بعد هلاكه⁽¹⁾.

وقد يهلك مال الشركة بسبب خطأ من أحد الشركاء أو وكيلهم أو مجاوزته لما رسم له، أو مخالفته لنصوص عقد الشركة ونظامها، وقد يكون الهلاك ناتجاً عن أعمال الشركة المشروعة أو بسبب من الأسباب الخارجة عن إرادة الإنسان، فإذا كان هلاك مال الشركة بسبب تعدد ممثل الشركاء؛ وهو مجلس الإدارة، حيث تجاوز ما نص عليه العقد أو ارتكب مخالفة لنظام الشركة، فإن الشركة تتحل لانعدام المحل، أما بالنسبة للضمان فإنه ينظر في تصرفات مجلس الإدارة فإن كانت تصرفاته غير ما رسم له فإنه يضمن ما أتلّف من أموال الشركة لوجود التعدي أو التفريط أو لعدم قيامه بتنفيذ إلتزامه على الوجه المتفق عليه؛ لأن

(1) انظر: شيخ زاده، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: خليل عمران المنصور، الطبعة الأولى، 2/ 554. الكاساني، بدائع الصنائع، 6/ 78. الرملي، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين (ت 1004هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، 1984م، 7/5.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

مجلس الإدارة يعتبر أميناً وتعدي الأمين يحمله الضمان _ وإذا دفع الشريك ذلك ورضي الشركاء باستمرار الشركة فلا مانع من استمرارها _، أما إذا كان الهلاك بسبب قاهر خارج عن إرادته ومن غير تعد منه كحريق ثبتت براءته منه، فإن الشركة تتحل بتلف المال ولا يضمن لأنه أمين غير متعد⁽¹⁾. وكذلك الحال بالنسبة للقانون فإنه يتفق في ذلك مع الشريعة الإسلامية.

أما ما يلحقه القانون بهلاك مال الشركة إذا أصبح نشاطها غير مشروع، فإن الفقه الإسلامي يرى أن للدولة أو ولي الأمر أن يقرر الأوامر التي تراها مجدية وصالحة للمجتمع المسلم، وتمنع ما فيه ضرر، وأما ما نص عليه في القانون من أن الشركة تنقضي إذا بلغت خسائر الشركة المساهمة نصف رأس مالها، فهو صحيح شرعاً لأنه لا يخالف ما ورد الشرع به، لأن المؤمنين عند شروطهم.

ثانياً: إشهار إفلاس الشركة

الإفلاس⁽²⁾ نظام قانوني قننته التشريعات الوضعية وهو أحد وسائل التنفيذ على أموال المدين (الشركة/التاجر)، إلا أن هذا النظام يجد له أصلاً في الشريعة الإسلامية إذ تعرض الفقهاء إلى المدين المحجور عليه مما أجاز للحاكم إذا ظهرت ماطلة المدين في أداء دينه وطلب الغرماء بيع ماله وتأدية الدين، حجز الحاكم مال المدين على التفصيل المبين في المذاهب وإن اختلفوا لجهة الحجز على مال المدين حسبما يكون الدين نقدًا، ويملك المدين نقدًا أو عروصًا، فلا ضير شرعاً من تنظيم قواعد الإفلاس

(1) انظر: ابن مودود، عبد الله بن محمود الموصلي الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، الطبعة الثالثة، 22/3- الرملي، نهاية المحتاج، 10/4.

(2) الإفلاس في الشرع يطلق على معنيين أحدهما أن يستغرق الدين مال المدين فلا يكون في ماله وفاء بديونه، والثاني أن لا يكون له مال معلوم أصلاً. انظر: ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر، بيروت، 2/ 213.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

بما يساير متطلبات التعامل في العصر الحالي وبما لا يخرج معه التنظيم عن الأحكام القطعية في الشريعة الإسلامية الغراء⁽¹⁾.

ثالثاً: صدور حكم قضائي بحل الشركة

إن الفقهاء لم يتعرضوا لطلب حل الشركة من القاضي نظراً لأنهم قد قرروا الحق لكل شريك في فسخ عقد الشركة، ولا يلجأ للقاضي إلا عند حدوث النزاع، فإن وجد النزاع وتقدم للقاضي بدعوى صحيحة تتعلق بالحقوق خشية ضياع الأموال، ورأى القاضي المصلحة في قطع المخاصمة وحسمها بالحكم بحل الشركة؛ فلا يوجد ما يمنع ذلك شرعاً⁽²⁾.

وعلى ذلك يجوز طلب الحكم بحل الشركة قضاءً للحفاظ على الحقوق والتي منها الحقوق المالية المتعلقة بذمة الشركة إذا وجدت الخصومة نتيجة أحد الأسباب التالية: استحالة تنفيذ غرض الشركة، واختلاف الشركاء في إمكانية استمرار الشركة، أو عدم وفاء الشريك بما تعهد به من التزامات والتي يستحيل استمرار الشركة دونها، أو بسبب سوء تصرف أحد الشركاء أو تقصيره.

أما إذا بلغت خسائر الشركة المساهمة نصف رأس مالها، فينبغي للجمعية العمومية اتخاذ القرار بحل الشركة، فإن لم تقم بذلك جاز لكل ذي مصلحة رفع الأمر للقاضي للحكم بانحلالها، وهذا جائز وصحيح شرعاً؛ لأنه لا يخالف ما ورد الشرع به، ولأن المؤمنين عند شروطهم، وقد شرط في العقد انحلال الشركة إذا هلك نصف رأس مالها.

يتبين لنا مما سبق أن ما جاء في المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية قد ضمن حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، وأن ما جاء فيه متوافق

(1) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، 78/6. الرملي، نهاية المحتاج، 11/5. الشربيني، مغني المحتاج، 2/ 215. ابن قدامة، المغني، 15/5.

(2) انظر: الشيرازي، المهذب، 348/1. ابن قدامة، المغني، 15/5. مؤسسة كارخانه. جمعية المجلة، مجلة الأحكام العدلية، كارخانه تجارت كتب، الهند، تحقيق: نجيب هوايني، المادة (1786).

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

مع ما وجد في عند الفقهاء الأربعة، وأن كل ما يضمن حفظ الضرورات الخمس عامة، وحفظ المال خاصة يدعو على حفظ حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بفضلله تتم الصالحات، طوفت هذه الدراسة في حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، وتطبيقاتها ومسائلها، وخلصت على النتائج والتوصيات الآتية:

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

النتائج:

1. اتضح أن حقوق الدائنين قد حفظت بموجب القانون في حال حل أو انحلال الشركات سواء لأسباب خاضعة لإرادة الشركاء أو لأسباب خارجة عن إرادتهم.
2. اتضح أن من حق الدائنين الاعتراض على امتداد الشركة عند انتهاء المدة المحددة في عقد الشركة أو نظامها الأساسي، والاعتراض على امتداد الشركة عند انتهاء الغرض الذي قامت الشركة من أجله، والاعتراض على قرار اندماج الشركة.
3. اتضح أن من حق الدائنين في عدم الإضرار بهم عند إجماع الشركاء أو أغلبيتهم على حل الشركة، بناء على القاعدة الفقهية " لا ضرر ولا ضرار".
4. اتضح أنه يحق لدائنين رفع دعوى أمام المحكمة المختصة بطلب حل الشركة عند الخسارة المؤثرة وشهر إفلاس الشركة؛ وذلك من خلال تقديمهم إلى المحكمة المختصة عند الشعور ضياع حقوقه في حال انقضاء الشركة، فقد أجاز المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية لكل ذي مصلحة رفع دعوى لطلب حل الشركة بحكم قضائي.
5. اتضح أنه يجوز للمحكمة عند التقدم إليها بطلب وقف الاندماج، إذا ثبت أن الاندماج سيؤدي إلى تعريض مصالح مقدم الطلب للأضرار بغير وجه حق.
6. أن ما جاء في القانون في مسألة حماية الدائنين عند انقضاء الشركات المساهمة متوافق مع ما هو موجود في الفقه الإسلامي إذ إن الأصل في الفقه حفظ الحقوق وصيانتها، فإن وقع ضرر عند انقضاء الشركة على الدائنين لزم رفع الضرر عنه بناء على القاعدة الفقهية " الضرر يزال"، ولا ضير شرعاً من تنظيم القواعد والأحكام بما يسائر متطلبات التعامل في العصر الحالي وبما لا يخرج عن الأحكام الشريعة الإسلامية.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

التوصيات:

توصي الباحثة بالآتي:

1. مواصلة البحث في الدراسات الموضوعية التي تعني بالشركات، والتي يمكن التعرف على الجديد منها بالاستقراء.
 2. ضرورة اهتمام المناهج التعليمية بتضمين المقررات الدارسية الموضوعية للشركات، وإبراز دور الشركات في التنمية والاستثمار، والاطلاع على الكتب الفقهية على المذاهب الأربعة، والتي احتوت أغلبها على فصول وأبواب كاملة في مسائل الشركات.
 3. تطويع التقنيات والتطبيقات الحديثة في بث أحكام الشركات ونشرها، وذلك بتيسير المعلومات من مصدرها الأصلية.
- وفق الله الجميع لما يحب ويرضى، وجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. البورنو، محمد، موسوعة القواعد الفقهية، مكتبة التوبة، الرياض، 1997م، الطبعة الثانية.
3. الجوهري، إسماعيل بن حماد الفارابي (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987 م، 2319/6.
4. خطاب، رشا، وأحمد قاسم فرح، الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشارقة، الشارقة، الطبعة الأولى.
5. الخطاب، محمد بن عبد الرحمن المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1971م.
6. حكومة الإمارات العربية المتحدة، تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، المادة (8). متاح على الرابط (شاهد يوم 2025/6/16): <https://uaelegislation.gov.ac/ar/legislations/1542>
7. الخفيف، علي، الشركات في الفقه الإسلامي، بحوث مقارنة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية.
8. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لبنان.
9. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، 1420 هـ / 1999م.
10. ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر، بيروت.
11. رضوان، فايز النعيم، الشركات التجارية وفقاً للقانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1984 المعدل بمقتضى القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 1988 لدولة الإمارات العربية المتحدة. دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، كلية شرطة دبي، الطبعة الأولى، 1409 هـ - 1989م.
12. الرملي، أحمد بن حمزة الأنصاري الشافعي (ت 957هـ)، فتاوى الرملي، المكتبة الإسلامية.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

13. الرملي، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين (ت 1004هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، 1984م.
14. الزحيلي، وهبة، العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والقانون المدني الأردني، دار الفكر، دمشق، 1987م، الطبعة الأولى.
15. زين الدين ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق - (بيروت: دار المعرفة)، الطبعة الثانية.
16. سامي، فوزي محمد، الشركات التجارية في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010م، الطبعة الثانية.
17. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (ت 483 هـ)، المبسوط، مطبعة السعادة - مصر، دار المعرفة - بيروت، لبنان.
18. السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، 2008م.
19. الشاذلي، علي الصعيدي المالكي، كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان.
20. الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت.
21. الشيخ، أحمد محمد عبد العزيز، "الحماية القانونية للمصلحة العامة وتطبيقاتها المعاصرة"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا، مصر، 21-22 أكتوبر 2019م، ص 337. شوهذ يوم (10 يوليو 2025):
https://mksq.journals.ekb.eg/article_240361_b3cea339fe244ae8b964285042507a5e.pdf
22. شيخ زاده، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: خليل عمران المنصور، الطبعة الأولى.
23. ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 2000م.
24. عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ، الطبعة الأولى.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

25. العثيمين، محمد بن صالح، الشرح الممتع على زاد المستقنع، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1422 - 1428 هـ.
26. العكيلي، عزيز، الشركات التجارية في القانون الأردني دراسة مقارنة مع قوانين الشركات في كل من العراق وسوريا ولبنان والسعودية ومصر، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1995م.
27. غنايم، حسين يوسف، الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية، 1989م.
28. فايز، نعيم رضوان، الشركات التجارية طبقاً للقانون الاتحادي،: كلية شرطة دبي، دبي، الطبعة الثالثة.
29. الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت 170هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
30. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت 770 هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت.
31. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي الحنبلي (620 هـ)، المغني، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 1417 هـ / 1997م.
32. ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر، بيروت، 1405، الطبعة الأولى.
33. ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد المقدسي (1347)، الشرح الكبير، مطبعة المنار، القاهرة، الطبعة الثانية، تحقيق: محمد رشيد رضا.
34. القرطبي، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد المالكي (ت 595هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 1425 هـ / 2004 م.
35. الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت، 1982م، الطبعة الثانية.

حماية حقوق الدائنين عند حلّ أو انحلال الشركات المساهمة، دراسة فقهية للأحكام القانونية وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية

36. اللخمي علي بن محمد الربيعي (ت 478 هـ)، التبصرة، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، 1432 هـ - 2011 م.
37. محمد، هبة حازم، وحنون عطية عبد الرحيم. "الدائن والمدين في العراق القديم". مجلة كلية التربية 2 (47)، (يونيو، 2022)، 85-94. شوهد يوم (10 يوليو 2025) على الرابط: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol2.Iss47.3028>
38. المرزوقي، صالح بن زابن، شركة المساهمة في النظام السعودي، مطابع الصفا، مكة، 1406 هـ.
39. المصري، عباس مصطفى، تنظيم الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.
40. المطيعي، محمد نجيب، تكملة المجموع شرح المذهب، مطبعة الامام، مصر.
41. معوض، نادية محمد، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001 م.
42. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت 711)، لسان العرب، الحواشي لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414.
43. مؤسسة كارخانه. جمعية المجلة، مجلة الأحكام العدلية، كاراخانه تجارت كتب، الهند، تحقيق: نجيب هوايني.
44. ابن مودود، عبد الله بن محمود الموصللي الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، الطبعة الثالثة.
45. النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية.

دور العوامل الوراثية والبيئية في تشكيل الموهبة والتفوق

م.د. أموش عبدالقادر محمود الزهيري

جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم العلوم التربوية والنفسية

dr.amosh@uomosul.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 16

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 18

مقدمة:

أن الإنجازات العلمية الكبيرة ترجع بالأساس إلى مجهودات فئة الأفراد الموهوبين، كما أنه تعقد الحياة يؤدي إلى تعقد أساليبها وتكثر مشكلاتها وتتنوع بحيث يستوجب مستويات عقلية مرتفعة لحلها، وبما أن فئة الأشخاص الموهوبين تمثل أعلى مستويات القدرة البشرية التي يحتاج إليها المجتمع أشد الاحتياج لمواكبة التقدم السريع في العلم والمعرفة فإن كل ذلك يلقي على التربويين عبء في تنمية هذه القدرات ورعايتها، لذلك أصبح الآن الشغل الشاغل للمجتمعات المتقدمة الكشف عن هؤلاء الموهوبين، وبات من الضروري أن تتحو الدول النامية نفس المنحى وتتجه لزيادة الاهتمام بهذه الفئة، هذا الاهتمام يكون بواسطة نظام التربية والتعليم الذي يصقل البشرية نوعاً ومستوى، والأكد أن الاهتمام بالطفل الموهوب داخل المجتمع له الأثر البالغ في نوعية الاعتراف الرسمي بتلك الفئة وبالتالي رعايتها من خلال تبني استراتيجية واضحة المعالم تلبي احتياجاتهم النوعية خاصة في ظل الإصلاحات التربوية الجارية (عشيشي وآخرون، 2021: 853).

تعريف الموهوب

لقي مفهوم الموهبة والموهوبين نقطة جدال واختلاف بين العلماء والمختصين، الأمر الذي انعكس على جوانب عديدة في دراسات الموهبة مثل: تحديد نسبة الموهوبين في المجتمع والأساليب المتبعة في الكشف عنهم، وطرق رعايتهم والتعامل معهم وغيرها. وحتى نتجاوز هذه الاختلافات نحاول إبرازه فيما يلي:

يعرف الموهوب بأنه الشخص الذي يحقق أداءً متميزاً مقارنة مع أداء أفراد مجموعته العمرية في بعد أو أكثر من الأبعاد الرئيسية التي تمثل السمات العقلية والشخصية التي يتميز بها الموهوب عن غيره

وعرف **الموهوب** بأنه الفرد الذي يتمتع بقدرة ذهنية عالية ... ويستعمل مفهوم الموهبة للدلالة أيضاً على الملكة الفنية كقول الشعر والرسم والموسيقى وغير ذلك من النشاطات التي تلعب فيها الميول المبكرة في مرحلة الطفولة والمراهقة دوراً كبيراً في بروزها (عشيشي وآخرون، 2021: 853).

التعريف الفيدرالي الأمريكي المعدل (المطور)

في عام 1978 راجعت لجنة من الكونغرس الأمريكي تعريف الموهوبين وتوصلت إلى التعريف الآتي:

إن الموهوبين هم أطفال جرى تحديدهم في فترة ما قبل المدرسة الابتدائية أو الثانوية على أنهم يمتلكون قدرات كامنة ذات إثبات وبرهان تشير إلى قدرتهم على الأداء الراقي وامتلاكهم قدرات فكرية أو إبداعية أو أكاديمية محددة ويتمتعون بفن القيادة، ويستطيعون ممارسة الفنون البصرية والعملية، لهذه الأسباب مجتمعة يحتاجون إلى (خدمات ونشاطات لا تجري في المدرسة العادية النظامية، بغرض تطوير تلك القدرات بشكل كامل) (قطناني، 2011: 68).

أهمية اكتشاف الموهبة:

يمكن ان نصور الموهبة بأنها كنز من كنوز الطبيعة تحتاج إلى بحث وتنقيب ومع أننا لا ننكر أن بعض كنوز الطبيعة تكشف عن نفسها، كما أن نسبة الاكتشاف من خلال الصدفة صعبة ومتدنية بشكل كبير لذلك لابد من التخطيط بدقة والبحث عن الوسائل والطرق التي من خلالها يتم التنقيب عن الموهوبين والكشف عنهم قبل أن تظهر الموهبة وينطفئ بريقها، فكم من زهرة فواحة العطر ذبلت وانتهت لأنها لم تجد اهتمام والرعاية التي تستحقها، وقد أشار ماك كيلاند الى أن الموهبة يمكن أن تُطمس أو يقضى عليها بسبب بعض العوامل كانهخفاض مستوى التحصيل الدراسي أو الحرمان الاقتصادي والعجز المالي، أو نقص الدافعية، إن هذه العوامل تتفاعل مع بعضها وتؤثر في بعضها البعض، فالبحث عن الموهبة ضرورة ترتقي إلى مستوى الواجب (مختار وبن حماموش، 2017: 14)، و ترجع بدايات اهتمام الغرب بدراسة المتفوقين عقلياً إلى دراسات جالتون في العام 1892م والتي أشار فيها إلى دور العوامل الوراثية في التفوق والموهبة، وقد مثل الاهتمام بالموهبة والموهوبين والإبداع والمبدعين والتفوق والمتفوقين مدخلاً هاماً وأساسياً من مداخل الرقي الحضاري الذي التزمت به الدول الصناعية الكبرى فحققت تفوقاً باهراً في كافة المجالات التكنولوجية والفنون الإبداعية المختلفة، وبفضل جهود الموهوبين وعطائهم الفكري انتقلت البشرية بأسرها إلى حياة أفضل، وقد أدركت هذا السر العديد من الدول الناهضة والساعية إلى التقدم والرفاه، فانتظمت بها ثورات

تأسيسية لمشروعات وطنية للكشف عن موهبيها والعمل وفق برامج كبرى تعمل على تنمية وتطوير تلك المواهب ورعايتها، ف "الدول المتقدمة، كانت وما زالت أكثر من غيرها إدراكا لأهمية التفوق العقلي والموهبة والإبداع والابتكارية ورعايتها لدى الأبناء منذ طفولتهم، وأصبحت رعاية المجتمع لأبنائه من المتفوقين من الدلائل الجوهرية على مدى تقدم المجتمعات ونضجها، وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين حركة واسعة تدعو إلى تنشيط الاهتمام بالموهوبين والمبدعين، وتركز على ضرورة الكشف عنهم وتشخيصهم في سن مبكرة.

(الطالب، 2012: 29).

خصائص الموهوبين

توصل الباحثون المهتمون بالموهوبين وأصحاب القدرات العالية إلى مجموعة من الخصائص المميزة والتي يمكن تصنيفها كالتالي:

أولاً: خصائص جسمية وتتحدد كالتالي: التحكم بسهولة في أدوات صغيرة كالمقصات والأقلام. القدرة على تحديد الموقع في الفراغ. الوعي المبكر بالاتجاهات (اليمين اليسار). القدرة على تركيب الصور المجزأة الجديدة والصعبة، القدرة على عمل أشكال أو نماذج شيقة بالأشياء، وامتلاك مستويات عالية من الطاقة الجسمية الحركية.

ثانياً: خصائص عقلية وتتحدد كالتالي: القدرة على الانتباه لفترة أطول. حب الاستطلاع. القدرة على طرح أسئلة تدعو للتفكير. الذاكرة القوية. استخدام الأشياء المتعلمة سابقا في سياقات جديدة. مناقشة وتفصيل / إتقان الأفكار. الملاحظة الجيدة. القدرة على تحديد المشكلات وحلها. القدرة على الإدارة الذاتية للتعلم الخاص، وهو ما يرتبط بمهارات ما وراء المعرفة.

ثالثاً: خصائص لغوية وتتحدد كالتالي الفهم المبكر واستخدام المشابهات والقدرة على اتباع التعليمات اللفظية، لأداء أشياء متعددة بنجاح. القدرة على تبسيط اللغة للأطفال الأقل نضجاً لغوياً، امتلاك مفردات لغوية متقدمة. استعمال مفردات وتراكيب لغوية معقدة. الاستمتاع باللعب بالكلمات.

رابعاً: **خصائص وجدانية** وتتحدد كالتالي متمثلة بالحساسية الانفعالية والنمو المبكر لمفهوم الذات، والوعي بالاختلاف عن الآخرين. الثقة بالنفس. السعي نحو الإتقان لديهم معايير عالية للإنجاز، الحساسية العالية للنقد. وتقبل المسؤولية، وعدم المسايرة، الرغبة في العمل باستقلالية. امتلاك روح الدعابة. الاستعداد للمثابرة في المهام التي تتحدى التفكير. الاهتمام بالموضوعات الاجتماعية والأخلاقية. امتلاك مهارات قيادية. التعاطف مع الآخرين. قدرة فائقة على التعبير عن المشاعر والأحاسيس.

خامساً: **خصائص مرتبطة بالمجالات الابتكارية** متمثلة بالتمتع بخيال قوي. استخدام الأدوات والألعاب والألوان بطرق ابتكارية، القدرة على تأليف الأغاني والقصص بتلقائية، القدرة على حل المشكلات بطرق متفردة. اظهار تفوق غير عادي في الفن أو الموسيقى أو الدراما الابتكارية. (المنير، 2011: 27-30).

تصنيف الموهبة

قام خبراء التربية والمهتمون بفئة الموهوبين بتصنيفات لفئات متعددة للموهوبين فقد أورد الجهني تصنيف كرونشاك Crunckshank للموهوبين إلى مستويات ثلاثة هي كما يلي:

أولاً: **الأذكاء المتفوقون**: وحددت نسبة ذكائهم بين (١٢٠-١٣٥) ويشكلون ما نسبته (5%-10%).

ثانياً: **الموهوبون**: تتراوح نسبة ذكائهم بين (١٣٥ - ١٤٠) إلى (١٧٠) ويشكلون ما نسبته (1%-3%).

ثالثاً: **العابرة**: تتراوح نسبة ذكائهم (١٧٠) فأكثر وهم يشكلون (0.00001%) أي ما نسبته واحد من كل مئة ألف.

فئات الطلاب الموهوبين وهي كالتالي: -

- **الموهوبون الناجحون** ومن أهم خصائصهم الإنجاز التحصيلي المرتفع واتباع التعليمات والتوجيهات ومسايرة التقاليد الاجتماعية، والرغبة في الوصول إلى الكمال.

- **الموهوبون المتحدون** ومن أهم خصائصهم الإبداع، والشعور بالملل والإحباط، ولديهم حب المخاطرة، ولديهم نوع من التمرد والثورة.
- **الموهوبون المجهولون** ومن أهم خصائصهم أنه يظهر عليهم الهدوء والخلل، ولديهم مفهوم ضعيف عن الذات.
- **الموهوبون الانسحابيون** ومن أهم خصائصهم أنه يظهر عليهم العنف والغضب، وذلك من خلال تصرفات تدل على الاكتئاب، والانسحاب.
- **الموهوبون ذوو التصنيف المزدوج** ومن أهم خصائصهم أنهم يعانون من إعاقة جسدية أو عاطفية أو الموهوبون من ذوي صعوبات التعلم، وتقديرهم للواتهم ضعيفة ويشعرون بالعجز والإحباط.
- **الموهوبون المستقلون** وأهم ما يميزهم إحساس قوي بذواتهم، ودافعية للتعلم وحماس، ويتميزون بمستوى عال من الصحة النفسية.
- **الموهوبون المعاقون** يتمتع عدد غير قليل من الطلاب المعوقين باستعدادات عالية ومهارات متميزة، ولاسيما أولئك الذين يعملون من إعاقات جسمية وبصرية وسمعية إلا أن مواهبهم تكون أكثر عرضة للتجاهل والإهمال من أولياء الأمور والمعلمين والاختصاصيين، ومن ثم لا يتم اكتشافهم ويغفل ترشيحهم للالتحاق ببرامج الموهوبين في أحيان كثيرة.
- **الموهوبون المتأخرون دراسياً:** وهم الطلاب الذين يتناقض مستوى أدائهم التحصيلي المدرسي بشكل ملحوظ مع مستوى قدراتهم العقلية، حيث تكون معدلاتهم التحصيلية أقل من المتوسط، وفي الوقت ذاته يحصلون على درجات ذكاء وإبداع مرتفعة تضعهم ضمن فئة الموهوبين.
- **الموهوبون ذوو صعوبات التعلم** وهم الطلاب الذين يملكون مواهب أو إمكانيات عقلية غير عادية بارزة تمكنهم من تحقيق مستويات أداء أكاديمية عالية لكنهم يعانون من صعوبات نوعية في التعلم تجعل بعض مظاهر التحصيل أو الإنجاز الأكاديمي صعبة، وأداءهم فيها منخفضاً انخفاضاً ملموساً.

- الموهوبون ذوو اضطرابات الانتباه يوجد تداخل ملحوظ بين بعض المظاهر والخصائص المميزة لنقص الانتباه ونقص الانتباه المصحوب بالنشاط الحركي المفرط وبعض الخصائص السلوكية لدى الأطفال الموهوبين (الرفاعي: 2012: 52).

المشكلات التي يعاني منها الطلبة الموهوبين والمتفوقين

لخص سليمان (2004) مشكلات الأطفال الموهوبين على النحو الآتي:

أولاً: مشكلات ذاتية تتعلق بالطفل نفسه: وأهمها بطء المهارات الجسمية، وغياب التوازن بين النضج الانفعالي والنضج العقلي، والبحث عن الكمال المثالية، والإفراط في محاسبة النفس، والبحث عن معنى للحياة

ثانياً: مشكلات أسرية: وأهمها اللامبالاة من جانب الوالدين، وإهمال الطفل المتفوق أو الموهوب والسخرية منه والمبالغة في تقدير الوالدين لتفوق الطفل، وإهمال إشباع الحاجات الأساسية لديه، وسوء توافق الموهوب مع إخوته.

ثالثاً: مشكلات مدرسية: وأهمها تجاوز الطفل الموهوب لسرعة التعلم في المدرسة العادية، وإخفاقها في إشباع حاجاته، وفقدان حماسه تدريجياً، وتدني التحصيل كنتيجة لغياب التشجيع، وتحول المدرسة إلى مركز طرد للطفل الموهوب.

رابعاً: مشكلات ذات صلة بالتوافق الاجتماعي: وأهمها صعوبة تكوين صداقات مع الأقران، وصعوبة التواصل اللغوي معهم، والبحث عن أصدقاء، ومشكلة تخطي سنوات الدراسة، وشعور الطفل الموهوب عقلياً بالاغتراب والنقص وتشكيل الأنظمة والقوانين.

خامساً: مشكلات أخرى: وأهمها تجنب المخاطرة والبعد عن المغامرة، وتعدد قدرات الطفل الموهوب، والموهوبون المعاقون جسمياً، وتوقعات الآخرين (القمش، 2013: 375).

حاجات الموهوبين:

أولاً: الحاجات النفسية: كالحاجة إلى التحمل، الحاجة إلى العطف، الحاجة إلى التغيير، لوم الذات السيطرة، التحصيل، المعاضدة، التواد التأمل، النظام الاستقلال، الاستعراض.

ثانياً: الحاجات العقلية المعرفية: يوجد عدد من الحاجات العقلية المعرفية للموهوبين ومنها: الحاجة إلى الإثارة العقلية، الحاجة إلى الفهم لاستثارة الموهوب للبحث عن المعرفة. والحاجة إلى وضع برنامج دراسي للنشاط غير الصفّي، يتضمن الزيارات الميدانية لإشباع رغبة الموهوب لمزيد من الإنجاز.

ثالثاً: الحاجات الاجتماعية: كما يوجد عدد من الحاجات الاجتماعية منها: الحاجة إلى مزيد من الرعاية والاهتمام من الأهل والمعلمين، لدفعهم إلى مزيد. من الإنجاز، والحاجة إلى مزيد من تقدير الآخرين ليتناسب مع ما يشعرون به من تقدير ذواتهم.

رابعاً: الحاجة إلى الاندماج الاجتماعي: الذي يوفر لهم الأصدقاء المناسبين.

خامساً: حاجات الموهوبين وفقاً لما تراه الاتحادات القومية للتربية (N.E.A) ومن أبرز تلك الحاجات ما يلي: الحاجة إلى الدراسة بشكل مستقل، والبحث بنفسه وأن يكتب المهارة في تقويم الذات، والحاجة إلى إتقان مهارات الاتصال، والحاجة إلى استثارة الخيال والتخيل، وتنمية مهارات التفكير الابتكاري.

الحاجة إلى رؤية عميقة وإدراك لإمكانات المستقبل وحقائق الحاضر وتراث الماضي. وأشار موسى (٢٠١٠) إلى ضرورة إشباع الحاجات التالية: الحاجة المادية والجسدية، الحاجة إلى الحب الشعور بالأمن، الانتماء، تعليم المسايرة السلوكية، التقدير الاجتماعي، الحرية والاستقلال، تقبل السلطة، النجاح والإنجاز، تحقيق وتقدير الذات اللعب (الرفاعي: 2012: 59).

أولاً: دور العوامل الوراثية والبيئية في الموهبة والتفوق

يعد تحديد العوامل الأساسية، التي تؤثر في الفروق الفردية، من المشكلات التي أثارت مناقشات نظرية وفلسفية طويلة، وقد تركز الجدل فترة طويلة على الدور الذي تلعبه كل من الوراثة والبيئة في تحديد الفروق بين الأفراد. وقد حددت الوراثة بأنها انتقال الصفات من الآباء والأجداد إلى الأبناء، عن طريق المورثات أثناء تكوين البويضة المخصبة. أما البيئة فقد حددت بأنها مجموع المثيرات التي يتعرض لها

الفرد طوال حياته، وقد استخدمت مناهج متعددة في دراسة أثر كل من الوراثة والبيئة دراسة موضوعية. ومن أهم هذه الطرق المقارنة بين التوائم المتماثلة وغير المتماثلة، وقد كانت معظم النتائج تؤكد الدور الأكبر للعوامل الوراثية في تحديد الفروق بين الأفراد، على أن هذه النتيجة يجب أن ننظر إليها بحذر شديد، فتربية التوائم بعيدا عن بعضهما لا يعنى بالضرورة أنهما يعيشان في بيئتين مختلفتين اختلافا كبيرا، فقد أجريت دراسات أخرى على الأطفال في بيوت التبني والمؤسسات، وقد أثبتت هذه الدراسات أن البيئة الجيدة تساعد على النمو العقلي للأطفال، كذلك تناولت بعض الأبحاث بالدراسة العلاقة بين ذكاء الأطفال وبين بعض الظروف البيئة المحددة، مثل مهن الوالدين مستوى تعليم الآباء، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، كما أجريت مقارنات بين سكان الريف والحضر للكشف عن الفروق في الذكاء، كما ت دراسة العلاقة بين مستوى التعليم الذي حصل عليه الأفراد ومستوى ذكائهم، وكانت النتائج كلها مؤيدة للأثر الهام الذي تلعبه العوامل البيئية في تحديد الفروق بين الأفراد، وهكذا اتضح لنا، أنه على الرغم من أن الوراثة تلعب دورا في تحديد الفروق بين الأفراد، وبالتالي في تحديد ذكائهم، فإن الباحثين يتفقون على تأثر النمو العقلي ونسبة الذكاء تأثراً كبيراً بالخصائص والظروف البيئية التي ينشأ فيها الطفل. أما فيما يتعلق بنبات نسبة الذكاء، فقد أثبتت البحوث أنها تتميز بالثبات النسبي، على الرغم من أن برامج الإثراء يمكن أن يكون لها تأثير في زيادة نسبة ذكاء الأطفال، كما أن الآثار التراكمية للتعليم المدرسي، يمكن أن يكون لها تأثير في رفع نسبة الذكاء، خاصة بالنسبة للأطفال الذين يأتون من بيئات محرومة ثقافياً (الشيخ، 2014: 52-53).

ثانياً: أساليب الكشف والتعرف على الأشخاص المتفوقون والموهوبون

أولاً: اختبارات الذكاء

أ - اختبارات الذكاء الفردية

إن استخدام اختبارات الذكاء الفردية في التعرف على الطلبة الموهوبين له ما يبرره نظرا لمزايا هذه الاختبارات، إذ أنها تتمتع بخصائص سيكومترية جيدة وقدرة تنبؤية جيدة بالنجاح الأكاديمي، فضلاً عن تزويد الفاحص بمعلومات على درجة كبيرة من الأهمية يمكن أن يحصل عليها عن طريق الملاحظة أثناء

تطبيق الاختبار، ومن أشهر اختبارات الذكاء الفردية وأكثرها استخداماً مع الطلبة الموهوبين والمتفوقين ما يلي:

مقياس ستانفورد - بينيه، مقياس وكسلر الذكاء الأطفال، بطارية تقييم كوفمان للأطفال، مقياس مكارثي لتقييم قدرات الأطفال.

ب - اختبارات الذكاء الجمعية

ومن أهم اختبارات الذكاء الجمعية التي تستخدم في التعرف على الطلبة الموهوبين والمتفوقين مصفوفات ريفن التتابعية المتقدمة والتي تتألف من تصاميم هندسية حذف جزء منها وعلى المفحوص أن يختار من بين البدائل البديل الذي يكمل التصميم. تتميز هذه المصفوفات بسهولة تطبيقها وتصحيحها وتحويل الدرجات الخام إلى نسب ذكاء انحرافيه.

ثانياً: مقاييس التقدير السلوكية

تركز هذه المقاييس على فحص الخصائص السلوكية التي أكدت الدراسات على أنها تمثل الأشخاص الموهوبين والمتفوقين وذلك من خلال عبارات تصاغ بطريقة إجرائية تعكس هذه الخصائص، ومن الأمثلة على تلك المقاييس مقياس رنزولي هارتمان وكلاهان (Hartman Callahan Scale-Renzuli).

ثالثاً: ترشيح المعلمين:

يطلب من المعلمين ترشيح عدد من الطلبة الذين يعتقدون أنهم يظهرون أو لديهم إمكانية أن يكونوا موهوبين أو متفوقين، ولكن هذه الطريقة قد لا تكون دقيقة وذلك بسبب تحيزات المعلمين وعدم دقتهم وتركيز ترشيحاتهم على الطلبة المتفوقين تحصيلياً واستبعاد منخفضي التحصيل أو الطلبة المبدعين.

رابعاً: ترشيح الوالدين:

يمكن أن تكون ترشيحات الوالدين أكثر دقة من ترشيحات المعلمين إذا ما طلب منهم الاستجابة أو إبداء آرائهم وملاحظاتهم عن سلوك أبنائهم بطريقة دقيقة، كالطلب منهم ذكر هوايات واهتمامات الطفل

الحالية، والكتب التي يستمتع بقراءتها، وتزداد دقة ترشيحات الوالدين إذا كانوا متعلمين أو مثقفين وعلى وعي بمفهوم الموهبة والتفوق، لذلك يجب عدم الاعتماد على هذا الترشيح لوحده بل يجب اللجوء إلى وسائل وإجراءات أخرى.

خامساً: ترشيح الزملاء (الأقران):

ويتضمن الطلب من الأقران أو الزملاء في الصف أن يذكروا زميلهم الذي يمكن أن يساعدهم في بعض المهمات والمشاريع أو من هو المتميز في موضوع أكاديمي محدد أو من الذي لديه أفكار أصيلة أو إلى أي زميل سيذهبون للمساعدة في موقف محدد.

سادساً: الحوار مع الطفل الموهوب

قد تتوجه إلى الموهوب بأسئلة عن جوانب الإبداع والموهبة التي يعتقد أنه يمتلكها، كالسبب الذي دفعه لأن يعتقد بأنه موهوب. ولعل من المفيد هنا أن نشير إلى أن طريقة الحوار مع الموهوب قد أثبتت فاعلية كبيرة في عمليات تشخيص الموهوبين في مراحل عمرية متقدمة.

سابعاً: مقاييس المهارات الأكاديمية التحصيل الأكاديمي:

تعد اختبارات التحصيل من أكثر الاختبارات شيوعاً، وهي ثلاثة أنواع هي: اختبارات التحصيل التشخيصية واختبارات التحصيل المسحية، واختبارات قياس مستوى التهيئة في مجال ما فضلاً عن بطاريات اختبارات التحصيل العامة، وبطاريات اختبارات التحصيل الخاصة (الجوالدة ومصطفى، 2015: 84-89).

أنواع البرامج الخاصة بالطلبة المتميزين والمتفوقين

هناك العديد من نماذج البرامج التعليمية الخاصة بالطلبة المتفوقين المتميزين في العالم وغالبية هذه البرامج يمكن تصنيفها في مجموعات تتشابه وتتشارك فيما بينها حيث الأهداف وطبيعة العمل والتنفيذ وتكون على الشكل التالي:

أولاً: برنامج رعاية الأطفال المتفوقين ضمن الصفوف العادية.

ثانياً: برنامج رعاية الأطفال المتفوقين ضمن الصفوف المتفردة).

ثالثاً: برنامج رعاية الأطفال المتفوقين ضمن نظام المجموعات، متجانسة وتشمل:

أ- أسلوب الصفوف الخاصة.

ب- أسلوب المدارس الخاصة بالمتفوقين.

ت- أسلوب التجميع للأطفال المتفوقين بعد انتهاء اليوم الدراسي.

رابعاً: برنامج الإسراع

خامساً: برنامج الأشرار .

ومن أكثر البرامج استعمالاً هم: -

أولاً: برنامج الإسراع

يرى بعض الباحثين أن التسريع أسلوب عملي وهو السماح للطفل المتفوق أن يدرس المواد الدراسية المتخصصة لصف معين في فترة زمنية أقل من المعتاد وكذلك من المعتاد وكذلك هو السماح للطفل المتفوق بالالتحاق بمرحلة تعليمية ما في عمر أقل من زملائه العاديين أو اجتيازه لمرحلة تعليمية ما في مدة زمنية أقل من التي يحتاجها الطفل العادي ومن أهم مزايا الإسراع أنها:

أ- تحقق للمتفوق النمو العقلي المطلوب.

ب- زيادة المتعة للتعليم والحياء وتخفيض الملل من المدرسة.

ج- تعزيز وتطوير الشعور بقيمة الشخص وإنجازه

د- يتيح للطلبة فرصة اكمال تعليمهم في وقت أقصر والبداية بحياتهم العمرية في سن مبكر.

هـ- يوفر الكثير من الأموال على الآباء فمثلاً قفز صف واحد يوفر تكاليف سنة دراسية.

ثانياً: برنامج الاثراء

ويقصد به تزويد الطفل المتفوق أياً كانت المرحلة التعليمية بنوع جديد من الخبرات التعليمية عن طريق تدعيم البرنامج أي تقديم مناهج اضافية للمتفوقين الى جانب المناهج العادية بحيث ينمي مواهب الطفل وقدراته وخاصة

1- القدرة على الربط بين المفاهيم والأفكار المختلفة.

2- القدرة على خلق آراء جديد وابتكار طرق جديدة في التفكير.

3- القدرة على مواجهة المشاكل المعقدة بتفكير سليم وفهم المواقف الجديدة.

وان من الاكتشاف يكون غالباً في المراحل العمرية المبكرة، فهناك من يرى أنه يكون بين سن (٥-٨) سنوات وهناك من يرى في السن المناسب سنوات، كما تعد لغة الطفل من عوامل الكشف المبكر عن الموهبة والتفوق. وينقسم المؤشر إلى نوعين وهناك اتجاهان أساسيان في المنهج الاضافي للاثراء:

الاتجاه الأول: أن يتصل المنهج الاضافي اتصالاً وثيقاً بالمنهج الأصلي أي تزويد المتفوقين بخبرات غنية في عدد من الموضوعات المدرسية.

الاتجاه الثاني: أن يكون المنهج الاضافي غير مقيد وليس له علاقة بالمواضيع المدرسية.

ومن أهم مزايا الاثراء أنه:

- يساعد الطالب المتفوق على التخصص في المجال الذي يعطى باهتمامه.
- يسمح للطالب البقاء مع اقرانه من نفس الفئة العمرية وفي إطار المدرسة العادية.
- يمتاز بقلّة التكاليف مقارنة بالأساليب الأخرى.

أشهر الموهوبين في العالم

الرسام العالمي دافنشي ليوناردو دافينشي:

يعد من أشهر فناني النهضة الايطاليين على الإطلاق وهو مشهور كرسام، نحّات معماري وعالم. كانت مكتشفاته وفنونه نتيجة شغفه الدائم للمعرفة والبحث العملي، له آثار عديدة على مدارس الفن بإيطاليا امتد لأكثر من قرن بعد وفاته صاحب اللوحة العالمية (الموناليزا).



الموسيقي بيتهوفن لورفيج



فان بيتهوفن ١٧٧٠ - ١٨٢٧م مؤلف موسيقي ألماني ولد عام ١٧٧٠م في مدينة بون، يعتبر من أبرز عباقرة الموسيقى في جميع العصور، وأبدع أعمالاً موسيقية خالدة له الفضل الأعظم في تطوير الموسيقى الكلاسيكية قدم أول عمل موسيقي وعمره 8 سنوات. تشمل مؤلفاته للاوركسترا تسعة سيمفونيات

وخمس مقطوعات موسيقية على البيانو ومقطوعة على الكمان كما ألف العديد من المقطوعات الموسيقية كمقدمات للأوبرا. بدأ بيتهوفن يفقد سمعه في الثلاثينيات من عمره الا ان ذلك لم يؤثر على انتاجه الذي ازداد في تلك الفترة وتميز بالإبداع من أجمل اعماله السمفونية الخامسة والسادسة والتاسعة وقد توفي في فيينا عام ١٨٢٧م.

بيل جينس

مؤسس شركة مايكروسوفت ويعتبر من أغنى رجال الأعمال بالعالم.



المصادر

1. عشيبي، نوري وآخرون (2021): تصورات المعلمين للموهبة والطفل الموهوب في البيئة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (21)، العدد (1).
2. قطناني، محمد حسن (2011): أسس رعاية وتعليم الموهوبين والمتفوقين، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، الأردن.
3. مختار، معمري وحسين بن حماموش (2017): إسماعيل بن صخرية موهبة لا تعرف المستحيل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.
4. الطالب، محمد عبد العزيز (2012): البيئة الأسرية الداعمة لنمو الموهبة كما يدركها التلاميذ الموهوبون وعلاقتها ببعض المتغيرات الديمغرافية (دراسة ميدانية على تلاميذ مدارس الموهوبين بولاية الخرطوم)، المجلة العربية لتطوير التفوق، العدد (5).
5. المنير، راندا عبدالعليم (2011): برامج رعاية الموهوبين والمتفوقين في رياض الأطفال، دار الفكر العربي. القاهرة، مصر.
6. الرفاعي، غالية بنت حامد بن شديد (1433هـ)، التحديات التي تواجه رعاية الموهوبين من وجهة نظر المختصين في منطقة مكة المكرمة وطرق مواجهتها في ضوء التربية الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية.
7. القمش، مصطفى نوري (2013): مقدمة في الموهبة والتفوق العقلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
8. الجوالدة، فؤاد عيد ومصطفى نوري القمش (2015): التربية الخاصة للموهوبين، الطبعة الأولى، الاصدار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أثر نمو المعروض النقدي على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية
خلال الفترة من 1993م – 2023م

The Effect Of Money Supply Growth On Sustainable Economic Growth In
Saudi Arabia From 1993 To 2023

الباحثين

م. علي راشد الغامدي

د. محمد احمد سعيد

أستاذ مساعد, قسم الاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز, المملكة العربية السعودية

msaed@kau.edu.sa

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 18

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 20

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر نمو المعروض النقدي على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1993م إلى 2023م؛ حيث تم اختيار هذا الموضوع نظرًا للأهمية المتزايدة للسياسات النقدية في توجيه دفة الاقتصاد الوطني، لا سيما في سياق التحولات الاقتصادية والهيكلية التي تشهدها المملكة في إطار رؤية 2030.

اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي كمي، تم من خلاله بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات المعتمدة، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وذلك بناءً على نتائج اختبارات الاستقرار لجذور الوحدة، كما تم إدراج التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي المستدام، في حين عُدَّ المعروض النقدي (BM) المتغير المستقل الرئيس، إلى جانب عدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر، معدل البطالة، معدل التضخم، معدل الصادرات، ومعدل الالتحاق بالتعليم العالي ومؤشر الاستدامة البيئية المركب.

أظهرت نتائج الدراسة أن للمعروض النقدي أثرًا متفاوتًا على النمو الاقتصادي المستدام؛ حيث اتضح أن تأثيره في الأجل القصير غير معنوي إحصائيًا إلى جانب معنوية الصادرات بأثر إيجابي وكل من معدل البطالة والاستثمار الأجنبي بأثر سلبي، غير أن نتائج الأجل الطويل كشفت عن علاقة سلبية ضعيفة ومعنوية للمعروض النقدي؛ مما يدل على أن التوسع النقدي المفرط قد لا ينعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي المستدام، خاصة إذا لم يكن مقترنًا بإصلاحات هيكلية داعمة للنمو. كما أبرزت النتائج أثرًا سالبًا لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الاستدامة البيئية المركب في الأجل الطويل.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة إعادة النظر في وتيرة التوسع النقدي، والعمل على ربط السياسة النقدية بأهداف التنمية المستدامة، من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية، ورفع كفاءة الإنفاق، وتعزيز دور التعليم والبيئة ضمن المنظومة الاقتصادية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: المعروض النقدي، النمو الاقتصادي المستدام، السياسة النقدية، مؤشرات الاستدامة، نموذج ARDL.

Abstract

This study aims to analyze the impact of broad money growth on sustainable economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia during the period from 1993 to 2023. The selection of this topic is driven by the growing importance of monetary policies in steering national economies, especially in light of the structural and economic transformations currently underway in the Kingdom within the framework of Vision 2030.

The study adopts a quantitative analytical approach, building an econometric model to measure the relationship between the selected variables using an ARDL model. This model was chosen based on unit root tests for stationarity. The change in real GDP per capita was used as a proxy for sustainable economic growth, while broad money (BM) was considered the primary independent variable, alongside other macroeconomic indicators such as foreign direct investment (FDI), unemployment rate, inflation rate, export rate, higher education enrollment rate, and the composite environmental sustainability index.

The results reveal in the short run, broad money showed no statistically significant effect, while exports had a positive and significant impact, and both the unemployment rate and FDI exerted negative and significant effects. However, in the long run, broad money demonstrated a weak statistically significant negative relationship with sustainable economic growth, indicating that excessive monetary expansion may not positively influence sustainable economic development with a negative effect of both foreign direct investment and the environmental sustainability index.

The study concludes with several recommendations, most notably the need to reconsider the pace of monetary expansion and to align monetary policy more closely with sustainable development goals. This can be achieved by encouraging productive sectors, improving spending efficiency, and enhancing the roles of education and environmental sustainability within the broader economic system.

Keywords: Money Supply, Sustainable Economic Growth, Monetary Policy, Sustainability Indicators, ARDL Model.

أولاً: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

1-تمهيد

تسعى الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وعديد من الأهداف الأخرى بالاعتماد على سياساتها الاقتصادية، والتي يتمثل أهمها في كل من السياسة النقدية والمالية، فعلى مستوى السياسة النقدية توجد عديد من النظريات والدراسات التطبيقية التي تفسر دورها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، والتي من أهمها التأثير على النمو الاقتصادي المتحقق في الدولة؛ حيث إنه مما لا شك فيه أن للتغيرات والنمو في المعروض النقدي تأثيرات على مستويات الناتج المحلي الإجمالي المتحققة في الدولة؛ ولذلك تزايدت الأهمية المرتبطة بالدراسات التي تسعى للتحقق من هذه العلاقة على أرض الواقع (Msizi, 2023).

لا شك في أن للسياسة النقدية وأدواتها مجموعة من التأثيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي من خلال امتلاك القدرة في التأثير على قرارات الاستثمار المختلفة؛ حيث يمكن من خلال أدوات السياسة النقدية التأثير في توجيه الاستثمارات نحو مجالات الاستدامة والنمو الاحتوائي أو المستدام (مصطفى، 2023)، وهو ذلك النوع من النمو الاقتصادي الذي يضمن مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية التنمية، ويحرص على توزيع ثمار هذا النمو بشكل عادل، بما يعزز العدالة الاجتماعية، ويقلل من الفقر والتفاوت، وعليه لا يقتصر ذلك على زيادة الناتج المحلي، بل يهتم أيضاً بخلق فرص عمل، وتحسين سبل الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الأفراد، أما النمو الواسع النطاق، فهو يركز على تنويع مصادر النمو الاقتصادي، بحيث يشمل مختلف القطاعات الاقتصادية (مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات)، ويغطي مناطق جغرافية متعددة داخل الدولة، بهدف تحقيق تنمية متوازنة ومستقرة لا تعتمد على قطاع واحد فقط، وعليه يهتم النمو الاحتوائي بالجانب الاجتماعي للعدالة والمساواة، بينما يركز النمو الواسع النطاق على الجانب الاقتصادي للتنويع والاستدامة، ويُعد الجمع بينهما أمراً ضرورياً لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعود بالنفع على المجتمع ككل (أغاروال، 2024).

2- مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى تؤثر السياسة النقدية من خلال المعروض النقدي على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2023م؟
- ما أثر كل من معدل البطالة، الصادرات، صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية، مؤشر الاستدامة البيئية ومؤشر التعليم على غرار التغير في المعروض النقدي في النمو الاقتصادي المستدام؟
- هل تأثير التغير في المعروض النقدي على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية تأثير معنوي إحصائيًا؟

3- أهداف الدراسة:

تتمثل أهم أهداف الدراسة التي تسعى لتحقيقها في الآتي:

- توضيح النمو الاقتصادي المستدام من حيث المفهوم والأهمية والمتطلبات والآثار.
- تحديد السياسة النقدية من حيث المفهوم والأهمية والأهداف وآثارها الاقتصادية الكلية.
- تحليل طبيعة العلاقة بين التغير في المعروض النقدي والنمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية.
- تحديد مستويات التطور في السياسة النقدية بالمملكة ومستويات التوجه نحو النمو الاقتصادي المستدام.
- تحليل أثر عدد من المؤشرات الكلية المميزة للواقع الاقتصادي السعودي على النمو الاقتصادي إلى جانب المعروض النقدي.
- تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن من خلالها زيادة فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية.

4-أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في كونها تُسهم في فهم طبيعة العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي المستدام وتحليلها، وكيفية التأثير من خلال أدوات السياسة النقدية بما يعني مساهمة نظرية في تحليل تلك العلاقة في ظل النظريات والدراسات المختلفة.

الأهمية التطبيقية:

تحقق الدراسة أهمية تطبيقية في كونها تساعد في بيان وضع المملكة العربية السعودية في استخدام المعروض النقدي كأداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في كافة الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي التعرف إلى الفرص والمعوقات التي تواجه المملكة في استخدامها للسياسة النقدية ودورها في النمو الاقتصادي، وبالتالي القدرة على تقديم مجموعة من التوصيات التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بصورة أكثر فعالية وكفاءة.

يضاف إلى ذلك أهمية تقديم تحليل معمق للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المؤثرة في مسار التنمية على المستوى الاقتصادي الذي يتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن جهة أخرى، فإن اختيار مجموعة من المتغيرات الكلية مثل معدل البطالة، الصادرات، صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية، مؤشر الاستدامة البيئية ومؤشر التعليم، يعكس مقارنة شاملة تراعي الميكانيكيات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

5- الدراسات السابقة:

توجد مجموعة متنوعة ومتعددة من الدراسات سواء العربية أو الأجنبية التي تركز على طبيعة العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي بصورة عامة، والنمو الاقتصادي المستدامة بصورة خاصة، ويمكن بيان بعض هذه الدراسات على النحو التالي:

دراسة (مصطفى، 2023):

تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تحليل التأثير الناتج عن السياسة المالية التي تتمثل في الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، وأيضاً تأثير السياسة النقدية التي تتمثل في كل من عرض النقود وأسعار الفائدة على النمو الاحتوائي الشامل أو المستدام في مصر؛ وذلك بالتطبيق على الفترة الزمنية من عام 1990 إلى عام 2022م، ولتحقيق هدف الدراسة، تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفترة الإبطاء الموزعة، ومن خلال تطبيق هذا النموذج تم التوصل إلى مجموعة من الأهداف، أهمها وجود تأثير لكل من الإنفاق الحكومي بشكل عام، والإنفاق الحكومي على التعليم والصحة بشكل خاص على النمو المستدام أو الاحتوائي، وكانت العلاقة طردية ومعنوية في الأجل الطويل، وقد أشارت النتائج إلى أن العلاقة كانت عكسية ومعنوية في الأجل القصير، وخاصة التأثير العكسي للإيرادات الضريبية على النمو المستدام أو الاحتوائي في الأجل القصير والطويل، بالإضافة إلى تأكيد نتائج الدراسة على أن المعروض النقدي بالمفهوم الواسع له تأثير عكسي ومعنوي على النمو الاحتوائي أو المستدام في كل من الأجل القصير والطويل.

يُلاحظ أن الدراسة السابقة اقتصرَت على تحليل تأثير السياسات المالية والنقدية التقليدية في النمو الاقتصادي المستدام، مع تركيز محدود على بعض أبعاد النمو الاحتوائي. وفي المقابل، اتَّسمت الدراسة الحالية بجوانب منهجية ومضمونية أكثر شمولاً؛ إذ وسَّعت نطاق التحليل ليشمل أثر مجموعة أوسع من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل معدل التضخم، والصادرات، ومعدل البطالة، مؤشر الاستدامة البيئية ومؤشر التعليم، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي. كما اعتمدت الدراسة الحالية في قياس النمو المستدام معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي أتاح بعداً تحليلياً أعمق يتجاوز ما تناولته الدراسة السابقة، ويعكس التطور المفاهيمي والعملية لمفهوم الاستدامة في التحليل الاقتصادي المعاصر.

دراسة (الانصاري وبليلة، 2023):

استهدفت هذه الدراسة بصورة رئيسة تحليل تأثير العرض النقدي على معدلات النمو الاقتصادي المتحققة في المملكة العربية السعودية؛ وذلك من خلال التطبيق على الفترة الزمنية من عام 2001 إلى عام 2021م، ومن أجل تحقيق هذا الهدف الأساسي للدراسة تم استخدام متغيرات الدراسة المتمثلة في العرض النقدي بالمعنى الواسع كمتغير أساسي مستقل؛ وبالاعتماد على منهجية الاقتصاد القياسي تم

التوصل إلى مجموعة من النتائج التي كان من أهمها عدم وجود تأثير معنوي لعرض النقود المعبر عن السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي الحقيقي في المملكة معبراً عنه بالمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن السبب الأساسي في عدم معنوية تأثير عرض النقود على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية هو عدم فعالية السياسة النقدية المتبعة في المملكة نتيجة الاستمرار في اتباع سياسة سعر الصرف الثابت، بالإضافة إلى تأكيد نتائج الدراسة أيضاً على أن هناك تأثيراً للسياسة النقدية معنوياً سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي من خلال قناة سعر الفائدة، وبالتالي وجود تأثير سلبي لمعدل الفائدة على النمو الاقتصادي المتحقق في المملكة العربية السعودية.

ويلاحظ أن الدراسة السابقة انحصرت في تحليل أثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي، ودون التوسع في تناول الأبعاد البيئية أو الاجتماعية ضمن المتغيرات المستقلة، وعلى خلاف ذلك، اتسمت الدراسة الحالية بشمولية أوسع في الإطار التحليلي واتساع نطاق المتغيرات المدروسة؛ إذ تناولت بجانب المعروض النقدي مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل معدل التضخم، والصادرات، ومعدل البطالة، مؤشر الاستدامة البيئية ومؤشر التعليم، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي، بما يتيح فهماً أعمق للعوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي المستدام كمؤشرات نوعية حديثة يمنحها بعداً تحليلياً أكثر تكاملاً وتوافقاً مع متطلبات التنمية الاقتصادية المعاصرة.

دراسة (Sunaryo et al, 2024):

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تحليل تأثير كل من عرض النقود والصادرات على التنمية الاقتصادية المتحققة من خلال تحسين مستوى الصرف الأجنبي، وذلك بالتطبيق على عينة من الدول الآسيوية في الفترة الزمنية من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٢٠م، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، واستخدام المنهج الكمي بطريقة المربعات الصغرى لتحليل العلاقة بين المتغيرات في الدراسة، وقد توصلت الدراسة من خلال هذا المنهج إلى مجموعة من النتائج أهمها أن كل من عرض النقود والصادرات على المدى الطويل لهما تأثير إيجابي معنوي في تحسين مستوى السيولة الخارجية لمجموعة الدول الشرق آسيوية التي تم اختيارها، وبالتالي أكدت نتائج الدراسة على أن نمو

المعروض النقدي في الدول الآسيوية له تأثير جوهري في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المستهدف في هذه الدول؛ ولذلك فقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أهمها ضرورة التأكيد والحفاظ على الاحتياطات الأجنبية كمصدر أساسي للسيولة الخارجية من أجل زيادة القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف في هذه الدول، مع ضرورة تركيز الحكومة على السياسات التي يمكن من خلالها تحسين مستوى الأداء في قطاع الصادرات.

يلاحظ أن الدراسة السابقة انحصرت في تحليل تأثير عرض النقود والصادرات على التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على تحسين مستوى السيولة الخارجية لمجموعة من الدول الآسيوية. في المقابل، وسَّعت الدراسة الحالية نطاق الإطار التحليلي والأبعاد المدروسة، إذ ركَّزت على النمو الاقتصادي المستدام عبر دمج مجموعة أوسع من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم، والبطالة، مؤشر الاستدامة البيئية ومؤشر التعليم في النشاط الاقتصادي، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي.

دراسة (Jothr, 2023):

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تحليل تأثير السياسة النقدية على المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة في العراق، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على متغيرات أساسية للسياسة النقدية، وهي سعر الفائدة، وسعر الصرف، وكمية النقود، بالإضافة أيضًا إلى استخدام مؤشرات للتنمية المستدامة المتمثلة في نسبة السكان أقل من خط الفقر، ونسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، والتغير في كفاءة استخدام المياه والطاقة المتجددة، ونسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك النهائي للطاقة، ومعدل النمو الاقتصادي المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، وقد تم الاعتماد على خمسة انحدرات أساسية لدراسة هذه العلاقات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن هناك تأثيرًا إيجابيًا لسعر الصرف على مؤشرات الفقر والكفاءة في استخدام الموارد المائية ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي على إمكانية الوصول للمياه الصالحة للشرب، كما أكدت نتائج الدراسة على أن كمية النقود لها تأثير إيجابي على تخفيض معدلات الفقر.

يُلاحظ أن الدراسة السابقة تناولت أثر بعض أدوات السياسة النقدية على مؤشرات مختارة للتنمية المستدامة في العراق، مع التركيز على أبعاد اجتماعية وبيئية محددة مثل الفقر والمياه والطاقة. وفي

المقابل، اعتمدت الدراسة الحالية مقارنة أكثر شمولاً من خلال دمج تلك المتغيرات ذاتها مع مؤشرات إضافية شملت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التنمية البشرية، مؤشر الاستدامة البيئية ومؤشر التعليم، وقد أتاح هذا الإطار التحليلي المتكامل بعداً أعمق وأكثر اتساقاً مع الاتجاهات الحديثة في تقييم مسار التنمية الاقتصادية المستدامة.

دراسة (2020) AGUS EKO SUJIANTO et al.,

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة السببية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التنمية البشرية (HDI)، ومؤشر إدراك الفساد (CPI) في إندونيسيا، وذلك من خلال اختبار ثلاث فرضيات رئيسية؛ حيث تم جمع البيانات من مصادر دولية موثوقة؛ مثل البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك للفترة الممتدة بين 1995 و2018م، ثم اعتمد الباحثون على اختبار جذر الوحدة (ADF) للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، تلاه اختبار السببية لغرانجر لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات.

وعليه فقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات مستقرة، وبين التحليل أن مؤشر التنمية البشرية هو الذي يفسر التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا، وليس العكس، مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5%. وبمعنى آخر، فإن التحسين في أبعاد التنمية البشرية – مثل الصحة والتعليم والدخل – هو ما يدفع بالنمو الاقتصادي على مستوى الفرد (SUJIANTO, MASHUDI, & MUFIDATI, 2019).

يُلاحظ أن الدراسة السابقة انحصرت في إطار تحليلي محدود، إذ لم تتناول متغيرات اقتصادية واجتماعية مهمة مثل معدل البطالة، ونمو الكتلة النقدية، والصادرات، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي، ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، كما اقتصر نطاقها على سياق دولة واحدة فقط. وفي المقابل، وسَّعت الدراسة الحالية الإطار التحليلي ليشمل هذه المتغيرات إلى جانب مؤشر الاستدامة البيئية ومؤشر التعليم.

6- فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة التحقق من مجموعة الفرضيات التالية:

- يوجد ارتباط موجب بين التغير في المعروض النقدي والتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2023م.
- يوجد تأثير إيجابي معنوي للتغير في المعروض النقدي في المملكة العربية السعودية على التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال الفترة 1990-2023م.
- لكل من معدل البطالة، الصادرات، صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية، مؤشر الاستدامة البيئية ومؤشر التعليم أثر معنوي على التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2023م.

7- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي؛ لأنه يلائم طبيعة التحليل، ويناسب جمع البيانات وتحليلها بما يضمن الوصول لتفسير طبيعة العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في ظل الإطار النظري والدراسات السابقة بالاعتماد على مصادر البيانات الثانوية، كما تطبق الدراسة أيضاً الأسلوب الكمي من خلال تصميم نموذج قياسي يستهدف بصورة أساسية تحليل العلاقة بين نمو المعروض النقدي ومؤشرات النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2023م؛ حيث يتم الاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية time series في تفسير هذه العلاقة.

8- متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: النمو الاقتصادي المستدام معبراً عنه بالمؤشر التالي: نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد GDPPCV.

المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في الآتي:

- المعروض النقدي بالمعنى الواسع BM .
- صادرات السلع والخدمات EXPORT .
- معدل البطالة UNEMPLOYMENT .
- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI .
- معدل الالتحاق بالتعليم العالي ENROLLMENT .
- مؤشر الاستدامة البيئية المركب CESI .

وتشير α_0 إلى الجزء الثابت في المعادلة.

وتشير المعلمات β_i, α_i إلى معلمات النماذج.

وتشير μ إلى حد الأخطاء العشوائية.

9-حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: التركيز على موضوع أثر التغير في المعروض النقدي على النمو الاقتصادي المستدام معبراً عنه بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

الحدود المكانية: التركيز على المملكة العربية السعودية (الاقتصاد السعودي).

الحدود الزمانية: التركيز على فترة الدراسة المتمثلة في الفترة من عام 1990 إلى عام 2023م، وهي آخر سنة توافرت فيها بيانات المواقع الدولية؛ مثل البنك الدولي.

10- خطة الدراسة:

أولاً: الإطار العام للدراسة.

ثانياً: الإطار النظري للسياسة النقدية.

ثالثاً: الإطار النظري للنمو الاقتصادي المستدام.

رابعاً: الدراسات السابقة.

خامساً: العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي المستدام.

سادساً: النموذج القياسي لقياس العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية.

سابعاً: تحليل النتائج.

ثامناً: التوصيات.

11- النتائج المتوقعة للدراسة:

تتوقع الدراسة تحقق الفرضيات الخاصة بها من حيث وجود ارتباط موجب بين نسبة التغير في المعروض النقدي بالمعنى الواسع والنمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية، إلى جانب المتغيرات الكلية الأخرى المختارة في هذه الدراسة (من معدل البطالة، الصادرات، صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية، مؤشر الاستدامة البيئية ومعدل الالتحاق بالتعليم العالي)، وأيضاً التأثير الإيجابي المعنوي لنمو المعروض النقدي على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية، وأخيراً استخدام المملكة لأدوات السياسة النقدية لتوجيه الاستثمارات نحو الاقتصاد المستدام.

ثانياً: الإطار للنظري للدراسة

1- مفهوم المعروض النقدي وأهميته الاقتصادية

يأتي المعروض النقدي ضمن المفاهيم بالغة الأهمية في الاقتصاد الكلي؛ لما له من دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية للدولة؛ حيث عُرِفَ بأنه "إجمالي كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة معينة"، ويشمل ذلك النقود الورقية والمعدنية المتاحة للاستخدام الفوري (M1)، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب وشبه النقود (M2 و M3)، بحسب درجة السيولة المتوافرة في كل مكون (Blanchard & Johnson, 2013)، كما عُرِفَ بأنه "الكمية الكلية للنقود المتداولة بين الأفراد والمؤسسات، والتي تُستخدم في شراء السلع والخدمات، وتسوية الالتزامات" (الجبوري و جاسم، 2015).

يمكن أن تظهر الأهمية الاقتصادية للمعروض النقدي من خلال استخدامه كأحد أدوات توجيه السياسة النقدية للبنوك المركزية من أجل الاستقرار الاقتصادي؛ حيث يمكن أن تؤدي زيادة المعروض النقدي في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة السيولة المتاحة للاستثمار والاستهلاك، كما قد تؤدي أيضًا إلى ضغوط تضخمية إذا تجاوزت قدرة الاقتصاد الحقيقية على الإنتاج.

وعليه، يعد التوازن بين المعروض النقدي والنشاط الاقتصادي ضرورة لضمان الاستقرار الكلي؛ إذ أشارت النظرية الكمية للنقود، التي تعود إلى فكر ميلتون فريدمان، إلى أن التغيرات في المعروض النقدي تؤدي إلى تغيرات مباشرة في المستوى العام للأسعار على المدى الطويل؛ مما يبرز العلاقة الجوهرية بين النقود والتضخم (Friedman, 1968)

ومن جهة أخرى فالتحكم في المعروض النقدي يستخدم كأداة لتحقيق أهداف متعددة؛ مثل دعم النمو، خفض البطالة، والتحكم في معدلات الفائدة؛ ففي الاقتصادات النامية تبرز أهمية المعروض النقدي بشكل أكبر نتيجة الاعتماد المتزايد على التمويل النقدي، والقيود المفروضة على أدوات السياسة المالية؛ حيث إن فعالية السياسة النقدية تتوقف - إلى حد كبير - على قدرة السلطات النقدية على إدارة المعروض النقدي، وضبطه بما يتناسب مع أهداف الاقتصاد الكلي، مع مراعاة طبيعة الاقتصاد، وسرعة دوران النقود (Mishkin, 2019)، ومما سبق، تتضح أهمية المعروض النقدي، وأهمية تحليل تأثيراته كشرط أساسي لصياغة سياسات اقتصادية متوازنة؛ للمساهمة في تعزيز الاستقرار والنمو معًا.

2- مفهوم النمو الاقتصادي المستدام وأبعاده

تتعدد المؤشرات الاقتصادية الدالة على تقدم الدول وتفاوتها في مستوى استغلالها لمواردها المادية والبشرية؛ حيث يُعد النمو الاقتصادي من أبرز مؤشرات أدائها الاقتصادي، قدرتها على زيادة إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة؛ حيث يقاس النمو الاقتصادي عادة بمعدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من منظور تقليدي، أو بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، مع أخذ معدلات التضخم بعين الاعتبار (Todaro & Smith, 2020)؛ حيث يركز هذا المفهوم على افتراض أن التوسع الكمي في الإنتاج يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستويات المعيشة، وخلق فرص العمل وتحقيق الرخاء.

يرتكز مفهوم النمو الاقتصادي التقليدي أساسًا على البعد الكمي، من خلال زيادة الموارد الإنتاجية، وتراكم رأس المال، وتحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، مع افتراض كفاءة السوق في توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل. ووفقًا لهذا المنظور، يتأثر النمو بالتغيرات في حجم الاستثمار، والتقدم التكنولوجي، والنمو الديموغرافي، مما يجعله موضع اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية، ولا سيما في مراحل ما بعد التعافي من الأزمات (Blanchard و Johnson &، 2013)، ويُعزى ذلك إلى ارتباطه بالتوسع الإنتاجي والقدرة على إنتاج كميات أكبر من السلع والخدمات، إضافة إلى النمو السكاني المصحوب بزيادة القوة العاملة، وتحسن الإنتاجية الناتج عن التعليم، والبحث والتطوير، وتراكم رأس المال. ومع ذلك، يُؤخذ على هذا المفهوم إغفاله للأبعاد الاجتماعية والبيئية، خصوصًا في ظل تنامي الفوارق الاجتماعية واستنزاف الموارد الطبيعية في بعض التجارب التنموية، وهو ما أثار عديدًا من الانتقادات. ورغم ذلك، لا يزال النمو التقليدي يحتفظ بموقع مركزي في تحليل الأداء الاقتصادي، خاصة في التقارير الاقتصادية الدولية.

وعليه، يأخذ مفهوم النمو الاقتصادي المستدام في اعتباره البُعد البيئي والاجتماعي، حيث يتم دمجها ضمن الأهداف الاقتصادية إلى جانب البُعد الكمي، بما يضمن تحسين مؤشرات الرفاه الإنساني دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة. ويُنظر إلى هذا النوع من النمو بوصفه المسار الذي يحقق التوازن بين التوسع الاقتصادي من جهة، والحفاظ على البيئة وتعزيز رأس المال البشري من جهة أخرى. وقد أكدت تقارير البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أهمية دمج الاستدامة في سياسات النمو، وعدم الاكتفاء بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي، بل اعتماد مؤشرات بديلة مثل التنمية البشرية، والحوكمة البيئية، وكفاءة استخدام الموارد (OCDE, 2019) (WB, 2020).

3 - مفهوم النمو الاقتصادي المستدام وتمييزه عن النمو التقليدي

لقد ظهر مفهوم النمو الاقتصادي المستدام كنتيجة لمحدودية استخدام مفهوم النمو التقليدي الذي ركز على الجانب الكمي للأداء الاقتصادي للدول؛ حيث تجاهل في كثير من الأحيان الآثار البيئية والاجتماعية المصاحبة للتوسع الاقتصادي، وعليه، عرّفت لجنة برونتلاند في تقريرها الشهير عام 1987 النمو الاقتصادي المستدام بأنه النمو الاقتصادي الذي يُلبى حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال

القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة (WCED, 1987) ، وهذا ما جلب مفهوماً أكثر توازناً وشمولاً للنمو الاقتصادي؛ إذ لا يقتصر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل يسعى إلى تحقيق عدالة اجتماعية، وحماية بيئية، ونمو اقتصادي طويل الأجل من الناحية الاقتصادية بضمان زيادة الإنتاجية ورفع مستويات الدخل مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ومن الناحية الاجتماعية من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية، وتعزيز العدالة في توزيع الدخل، وتوسيع فرص التعليم والصحة والعمل، ومن الناحية البيئية، من خلال إدارة الموارد الطبيعية بشكل مسؤول، وتقليل الانبعاثات والتلوث، وتعزيز الكفاءة البيئية في الإنتاج والاستهلاك (OCDE, 2019) (Barbier, 1987) (Barbier, 1987; OECD, 2019).

وإنه من خلال المقارنة بين النمو التقليدي والنمو المستدام، يتضح أن النمو التقليدي يركز أساساً على توسيع الناتج بغض النظر عن مصادره وتبعاته، في حين يراعي النمو الاقتصادي المستدام جودة النمو وأثره على الإنسان والبيئة على المدى الطويل. ومن ثَمَّ، فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لا يكتمل إلا بمراعاة البُعد البيئي وتوفير فرص الحياة الكريمة. وقد أظهرت التجارب الدولية أن الاعتماد المفرط على النمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي قد يؤدي إلى تدهور بيئي وتفاقم اجتماعي، الأمر الذي يجعل التوجّه نحو نماذج النمو المستدام خياراً أكثر إلحاحاً في السياسات الاقتصادية المعاصرة (الزهران، 2021).

3- الإطار النظري للعلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي

لقد أصبحت العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي من أبرز القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي الكلي، لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر في مختلف المؤشرات الكلية. فمنذ بدايات الفكر الكلاسيكي، مروراً بالمدارس النقدية والكينزية، وصولاً إلى المقاربات المعاصرة، تزايد الاهتمام بهذه العلاقة من حيث طبيعتها، واتجاهها، ومدى استقرارها عبر الزمن. ويُنظر إلى المعروض النقدي بوصفه أحد أهم أدوات السياسة النقدية المركزية في توجيه النشاط الاقتصادي، سواء من خلال تحفيز الطلب الكلي أو عبر تأثيره في معدلات التضخم وسلوك الاستثمار.

وعليه يتضمن هذا المبحث استعراضاً للخلفية النظرية لآلية تأثير الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي، مع التركيز على التوجهات الفكرية المختلفة، سواء التي تؤمن بفعالية السياسة النقدية أو التي

تركز على العوامل الحقيقية في النمو الاقتصادي، كما سيتم التطرق إلى النماذج الحديثة التي جمعت بين المتغيرات النقدية والهيكلية في تحليل النمو الاقتصادي المستدام، مع الإشارة إلى بعض الدراسات التطبيقية ذات الصلة، وذلك من أجل وضع الأساس العلمي لفهم طبيعة العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي، والمساهمة في تأصيل الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة.

4-تأثير المعروض النقدي في النمو الاقتصادي المستدام

إنه من غير الممكن عزل السياق المؤسسي والاقتصادي العام الذي تعمل فيه السياسة النقدية من أجل فهم العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي المستدام، فرغم أن النظريات الكلاسيكية والكينزية وغيرها تركز على حجم الكتلة النقدية، فإن الأثر الفعلي لهذه السيولة يتوقف بدرجة كبيرة على جودة المؤسسات المالية والنقدية، ومدى كفاءة النظام المصرفي، وكذلك استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن الضغوط السياسية أو العجز المالي؛ حيث تؤدي القنوات الوسيطة مثل الائتمان، الاستثمار الإنتاجي، وسوق العمل دوراً محورياً في توجيه تأثير المعروض النقدي نحو النمو المستدام.

لقد أظهرت عدة دراسات أن العلاقة بين النقود والنمو تختلف باختلاف البيئة المؤسسية، حيث يكون تأثير السياسات النقدية أقوى في الدول التي تمتلك بنوكاً مركزية مستقلة، وأسواقاً مالية متطورة، ومؤسسات رقابية فعالة (Mishkin, 2019)، وبالتالي، فإن تحقيق أثر إيجابي ومستدام للمعروض النقدي لا يعتمد فقط على حجمه، بل على وجود منظومة متكاملة تضمن حسن توجيهه واستعماله.

5-تأثير المعروض النقدي على النمو الاقتصادي المستدام في الأجل القصير:

يمكن للمعروض النقدي أن يؤثر بشكل كبير في تحفيز النشاط الاقتصادي على الأجل القصير عبر قنوات متعددة، أبرزها قناة الطلب الكلي. فعندما يقوم البنك المركزي بزيادة الكتلة النقدية، سواء من خلال خفض أسعار الفائدة أو شراء الأصول، ترتفع مستويات السيولة المتاحة في الاقتصاد؛ مما يؤدي إلى تحفيز الاستهلاك والاستثمار على المدى القصير، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتظهر هذه العلاقة بوضوح أكبر في الاقتصادات التي تعاني من فجوة انكماشية؛ حيث لا تُستخدم الموارد الاقتصادية بكامل طاقتها؛ إذ يمكن للتوسع النقدي في هذه الحالة أن يعزّز الإنتاج وفرص العمل دون أن يخلق ضغوطاً

تضخمية كبيرة. غير أن هذا التأثير يظل مشروطاً بمدى فعالية النظام المصرفي في تمرير السيولة إلى السوق، ومستوى تجاوب الفاعلين الاقتصاديين.

من جهة أخرى يشير بعض الباحثين إلى أن تأثير المعروض النقدي في الأجل القصير قد يكون محدوداً إذا كانت القنوات النقدية معطّلة، كما في حالات عدم الثقة، أو ارتفاع معدلات البطالة الهيكلية، أو ضعف الاستثمار الخاص (Mishkin, 2019) كما إن الاستخدام المفرط للأدوات النقدية التوسعية قد يؤدي إلى تشوهات في السوق، ويخلق توقعات تضخمية قد تقوض المكاسب المتحققة على المدى القصير، أما من الناحية التطبيقية، فقد توصلت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة موجبة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، شريطة توافر إدارة نقدية مرنة وتنسيق فعال مع السياسات المالية (Sims & Zha, 2006).

6- تأثير المعروض النقدي على النمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل:

في الأجل الطويل، تصبح العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي أكثر تعقيداً؛ إذ تدخل عوامل هيكلية ومؤسسية في تحديد مدى فعالية التوسع النقدي، بخلاف التأثيرات التحفيزية قصيرة الأجل. فقد يؤدي التوسع النقدي غير المنضبط على مدى زمني ممتد إلى نتائج عكسية، ولا سيما إذا لم يواكبه نمو في الإنتاجية الحقيقية أو تحسّن في كفاءة تخصيص الموارد. ووفقاً للنظرية النقدية الكلاسيكية الجديدة، فإن زيادة المعروض النقدي على المدى الطويل تقضي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من دون إحداث تأثير دائم في الناتج الحقيقي، وهو ما يعكس مبدأ حيادية النقود في الأجل الطويل، حيث تعود المتغيرات الحقيقية إلى مستوياتها الطبيعية بعد امتصاص الصدمات النقدية (Blanchard و Johnson، 2013). من جهة أخرى، تشير الأدبيات الحديثة إلى أن العلاقة قد تتوقف على جودة المؤسسات المالية والنقدية، ومدى قدرة السياسة النقدية على دعم الابتكار والاستثمار الإنتاجي؛ حيث إنه إذا تركزت التوسعات النقدية في قطاعات غير إنتاجية أو خلقت فقاعات في الأصول، فإن آثارها على النمو قد تكون سلبية. وهذا ما أكدته بعض الدراسات التطبيقية التي ربطت بين الإفراط في التوسع النقدي وارتفاع التضخم، وتراجع النمو الاقتصادي المستدام في بعض الدول النامية، كما أن سوء إدارة المعروض النقدي بشكل فعال، قد يؤدي إلى تقلبات دورية وعدم استقرار اقتصادي، وهو ما يعطل جهود الاستدامة طويلة الأجل وبالتالي

يبقى الأثر الإيجابي المحتمل للمعروض النقدي في الأجل الطويل مشروطاً بمدى قدرة السياسة النقدية على دعم الاقتصاد الحقيقي بدلاً من تغذية اختلالات مالية (Friedman، 1968).

ثالثاً: الدراسة التطبيقية لأثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1993-2023م

1- اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية

في هذه المرحلة، سيتم إجراء اختبار استقرارية لكل سلسلة زمنية، والذي يقتضي التحقق من استقلال عزومها من الدرجة الأولى والثانية عن الزمن، إضافةً إلى التأكد من عدم وجود جذر وحدة في مكوناتها العشوائية، وذلك باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسّع (ADF)، ويرتكز هذا الاختبار على فرضية العدم التي تفترض وجود جذر وحدة. وبناءً عليه، سنعمل على اختبار السلاسل الزمنية لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفق الآتي:

جدول (3-1): اختبار الاستقرار السلاسل الزمنية

Variables	اختبار جذر الوحدة								
	عند المستوى			عند الفرق الأول			عند الفرق الثاني		
	دون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	دون حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	دون حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	دون حد ثابت واتجاه عام
GDPPCV									
5% t-Statistic		- 4.9897							
Prob		0.004							
ENROLLMENT									
5% t-Statistic	2.66				-3.78				
Prob	0.997				0.0078				
BM									
5% t-Statistic			-1.19			-7.65			
Prob			0.2077			0.0000			
Export									
5% t-Statistic			-1.138			-4.7943			
Prob			0.627			0.0000			
Unemployment									
5% t-Statistic		-2.63				-4.635			
Prob		0.098				0.0000			
FDI (FDIt)									
5% t-Statistic	-4.92					-4.989			
Prob	0.0022					0.0000			
CESI									
5% t-Statistic		- 2.299			-5.948				
Prob		0.179			0.0000				

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

1.1- التغير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد GDPPCV:

من خلال نتائج الجدول (2) الخاصة باختبار استقرارية السلسلة (GDPPCV) دون مركبة الاتجاه العام ومع وجود الحد الثابت، نلاحظ أن قيمة الاحتمال ($\text{prob} = 0.001$) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وبالتالي يمكن القول إن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى، أي $I(0)$.

2.1- معدل الالتحاق بالتعليم العالي ENROLLMENT:

يتضح من نتائج اختبار استقرارية السلسلة (ENROLLMENT) بوجود مركبة الاتجاه العام والحد الثابت أن قيمة الاحتمال ($\text{prob} = 0.997$) أكبر من 0.05 ، وهو ما يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة وعدم تحقق الاستقرارية. وبناءً عليه، كان من الضروري إجراء الفروق الأولى للحصول على السلسلة $D(\text{ENROLLMENT})$. ومن خلال اختبار ديكي-فولر الموسع دون اتجاه عام ودون حد ثابت، تبين أن قيمة الاحتمال ($\text{prob} = 0.0078$) أقل من 0.05 ، وهو ما يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وبالتالي تحقق الاستقرارية للسلسلة $D(\text{ENROLLMENT})$ ، فإن السلسلة الأصلية (ENROLLMENT) متكاملة من الدرجة الأولى أي $I(1)$.

3.1-نسبة التغير في العرض النقدي BM:

من خلال نتائج اختبار استقرارية السلسلة BM، دون إدراج مركبة الاتجاه العام ودون الحد الثابت، نلاحظ أن قيمة $\text{prob} = 0.2077$ ، وهي أكبر من 0.05 . وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة من النوع DS. وبناءً على ذلك، كان من الضروري إجراء الفروق الأولى لجعلها مستقرة، فنحصل على السلسلة الجديدة $D(BM)$. وعند تطبيق اختبار ديكي-فولر الموسع على هذه السلسلة (بدون اتجاه عام وبدون حد ثابت)، نلاحظ أن قيمة $\text{prob} = 0.0000$ ، وهي أقل من 0.05 ، ما يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وبالتالي تحقق الاستقرارية. وعليه، يمكن القول إن السلسلة الأصلية BM متكاملة من الدرجة الأولى، أي $I(1)$.

4.1- الصادرات Export:

من خلال نتائج اختبار استقرارية السلسلة Export دون مركبة الاتجاه العام ودون الحد الثابت نلاحظ قيمة $prob=0.627$ وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم تحقق الاستقرارية؛ مما يتطلب إجراء الفروق الأولى لنتحصل على السلسلة $D(Export)$ ، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت على السلسلة نلاحظ قيمة $prob=0.0000$ وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية للسلسلة $D(Export)$ بمعنى أن السلسلة الأصلية Export متكاملة من الدرجة 1 أو $I(1)$.

5.1- معدل البطالة Unemployment:

يتضح من خلال نتائج اختبار استقرارية السلسلة Unemployment، دون مركبة الاتجاه العام وبوجود الحد الثابت نلاحظ قيمة $prob=0.098$ وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم تحقق الاستقرارية؛ مما يتطلب إجراء الفروق الأولى لنتحصل على السلسلة $D(Unemployment)$ ؛ حيث يتضح لنا من خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام وحد ثابت قيمة $prob=0.0000$ وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية للسلسلة $D(Unemployment)$ بمعنى أن السلسلة الأصلية Unemployment متكاملة من الدرجة 1 أو $I(1)$.

6.1- الاستثمارات الأجنبية FDI:

وأخيراً من خلال نتائج اختبار استقرارية السلسلة FDI، ومن خلال اختبار جذر الوحدة بوجود مركبة الاتجاه العام، وبوجود الحد الثابت نلاحظ قيمة $prob=0.0022$ وهي أقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية وجود جذر الوحدة، غير أنه بوجود مركبة الاتجاه العام يعني أنها غير مستقرة من النوع TS، أي إنها تتبع الاتجاه العام، وبفصله عن السلسلة تصبح مستقرة لنتحصل على السلسلة $FDIt$ ، وعليه وباختبار استقرارية السلسلة $FDIt$ التي هي نتيجة فصل مركبة الاتجاه العام للسلسلة الأصلية FDI نلاحظ قيمة $prob=0.0000$ وهي أقل من 0.05 بمعنى رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها مستقرة أو $I(0)$.

7.1- مؤشر الاستدامة البيئية المركب CESI:

من خلال اختبار استقرارية السلسلة CESI دون مركبة الاتجاه العام، وبوجود الحد الثابت نلاحظ قيمة $\text{prob}=0.179$ وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول فرضية وجود جذر الوحدة، بمعنى أنها غير مستقرة من النوع DS، وهذا ما يستدعي إجراء الفروق الأولى لجعلها مستقرة، ونتحصل بذلك على السلسلة الجديدة $D(\text{CESI})$ ، وعليه ومن خلال اختبار ديكي فولر الموسع بدون اتجاه عام ووجود حد ثابت لهذه السلسلة نلاحظ قيمة $\text{prob}=0.0000$ وهي أقل من 0.05 بمعنى رفض فرضية وجود جذر الوحدة، وهذا يعني تحقق الاستقرارية، بمعنى أنها مستقرة، بمعنى أن السلسلة الأصلية CESI متكاملة من الدرجة 1 أو $I(1)$.

2-النموذج القياسي لقياس العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية

يأتي هذا العنصر لاختبار فرضيات الدراسة، التي تفترض وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكلٍ من العرض النقدي، ومعدل الالتحاق بالتعليم العالي، والصادرات، ومعدل البطالة، والاستثمارات الأجنبية، ومؤشر الاستدامة البيئية على النمو الاقتصادي المستدام، ممثلاً في معدل النمو المسجل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال نموذج العلاقة بين المتغيرات.

غير أن عدم استقرارية معظمها يفسح المجال لاحتمال وجود تكامل مشترك بينها، ومن ثم يكون النموذج الأنسب لتقدير العلاقة في المدى القصير هو نموذج تصحيح الخطأ، في حال ثبوت وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل عبر اختبار الحدود. وبما أننا نعتمد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، التي تسمح بوجود سلاسل مستقرة وأخرى متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، فإن الخطوة التالية تتمثل في اختيار النموذج المناسب وتقديره بغرض اختبار فرضيات الدراسة.

جدول (3-2): اختبار الحدود للعلاقة في الأجل الطويل

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.726724	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (3-3) الخاصة باختبار الحدود، يتضح وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك لأن قيمة $F\text{-statistic} = 8.726724$ تفوق الحد الأعلى $I(1) = 3.28$ عند مستوى معنوية 5%. وعليه، سننتقل إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ لقياس العلاقة في المدى القصير.

جدول (3-3): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة في الأجل القصير لنموذج الدراسة

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDPPCV)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 1, 1, 1, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 09/19/25 Time: 15:12				
Sample: 1993 2023				
Included observations: 27				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPORT)	0.001131	0.000132	8.540640	0.0000
D(UNEMPLOYMENT)	-0.025872	0.007183	-3.601681	0.0024
D(FDIT)	-3.17E-12	6.43E-13	-4.927731	0.0002
CointEq(-1)*	-0.904048	0.090244	-10.01785	0.0000
R-squared	0.869629	Mean dependent var	-0.001620	
Adjusted R-squared	0.852624	S.D. dependent var	0.046688	
S.E. of regression	0.017923	Akaike info criterion	-5.069483	
Sum squared resid	0.007389	Schwarz criterion	-4.877507	
Log likelihood	72.43802	Hannan-Quinn criter.	-5.012399	
Durbin-Watson stat	2.278949			

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (3-4) والمتعلق بنتائج نموذج تصحيح الخطأ، يتضح أن معامل تصحيح الخطأ CointEq (1-) يحمل قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً عند -0.904048، بمستوى دلالة أقل من 1% (0.0000)، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ويشير إلى أن النموذج يصحح حوالي 90% من الانحراف عن هذا التوازن خلال الفترة التالية، وهو ما يعكس استجابة سريعة للنمو الاقتصادي لأي صدمة في المتغيرات المستقلة.

في الأجل القصير، تُظهر الصادرات $D(EXPORT)$ أثراً موجباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي بمقدار 0.001131 ومستوى دلالة 0.0000، مما يعكس الدور الإيجابي للصادرات في دعم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال الفترة القصيرة، وهو ما يتماشى مع الأثر المتوقع للقطاع الخارجي، من جهة أخرى يتضح أن معدل البطالة $D(UNEMPLOYMENT)$ قد سجل أثراً سالباً ومعنوياً بمقدار -0.025872 عند مستوى دلالة 0.0024 ما يعكس أن تزايد البطالة يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي كمؤثر سلبي لهذا المؤشر على الأداء الكلي للاقتصاد.

وبالنسبة لتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر $D(FDIT)$ ، فقد جاء أثره سالباً ومعنوياً كذلك، بقيمة $-3.17E-12$ ومستوى دلالة 0.0002، مما قد يشير إلى ضعف الأثر الإيجابي المتوقع لهذه التدفقات في الأجل القصير، ربما بسبب تركّزها في قطاعات غير إنتاجية أو لغياب استثمار موجه نحو خلق القيمة المضافة محلياً.

من حيث جودة النموذج، يُظهر معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared قيمة مرتفعة تبلغ 0.869629، وهو ما يدل على أن النموذج قادر على تفسير جزء كبير من التغيرات في المتغير التابع. كما أن إحصائية Durbin-Watson البالغة 2.278949 تقترب من القيمة المثالية (2)، مما يضعف من احتمالية مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي، ويدعم موثوقية النموذج في تقديم نتائج مستقرة.

جدول (3-4): نتائج تقدير نموذج العلاقة في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BM	-0.281867	0.143715	-1.961299	0.0675
ENROLLMENT	-4.06E-05	0.000423	-0.096029	0.9247
EXPORT	-1.85E-05	0.000154	-0.120504	0.9056
UNEMPLOYMENT	0.016421	0.010549	1.556641	0.1391
FDIT	-7.15E-12	2.59E-12	-2.757755	0.0140
CESI	-0.223820	0.084692	-2.642761	0.0177
C	0.391943	0.164613	2.380994	0.0300

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام معطيات الدراسة وباستخدام برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (3-5) المبين لنتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة لدراستنا؛ يتضح أن هناك ثلاث متغيرات مستقلة فقط أظهرت دلالة معنوية، حيث سجل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDIT) تأثيراً معنوي سالب على التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، بمستوى دلالة 0.0140، مما يشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة المدروسة لم تؤدي إلى تحسين مستدام في النمو، وربما يعكس ذلك ضعف توطين هذه الاستثمارات أو تركزها في قطاعات غير منتجة أو غير مولدة للقيمة المضافة، كما أظهر مؤشر الاستدامة البيئية المركب (CESI) علاقة عكسية مع مؤشر النمو الاقتصادي المستدام بمستوى دلالة 0.0177، ما قد يشير إلى أن الجهود البيئية لم تكن مصحوبة بإصلاحات اقتصادية موازية تكفل تفعيل تأثيرها الإيجابي على الناتج المحلي للفرد، ويبقى للمعروض النقدي (BM) غير معنوي إلا في حدود مستوى معنوية 0.0675 أكبر من 5% ولكن يمكن اعتمادها في عند مستوى 10% الأمر الذي يعكس ضعف تأثيره في المدى الطويل وبأثر سالب، ومن جهة أخرى، جاءت قيمة الثابت (C) موجبة ومعنوية أيضاً، بمستوى دلالة 0.0300، وهو ما يدل على أن هناك عوامل خارج النموذج تسهم إيجاباً في تفسير النمو الاقتصادي.

أما باقي المتغيرات، مثل التعليم (ENROLLMENT) والصادرات (EXPORT) ومعدل البطالة (UNEMPLOYMENT)، فقد جاءت غير معنوية من الناحية الإحصائية، رغم أن بعضها اتخذ الإشارة

أثر نمو المعروض النقدي على النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1993م – 2023م

المتوقعة، مما يعني أن تأثيرها في النمو على المدى الطويل ليس بالحجم أو بالثبات الكافي لاعتباره مؤثراً وفق النموذج المقدر.

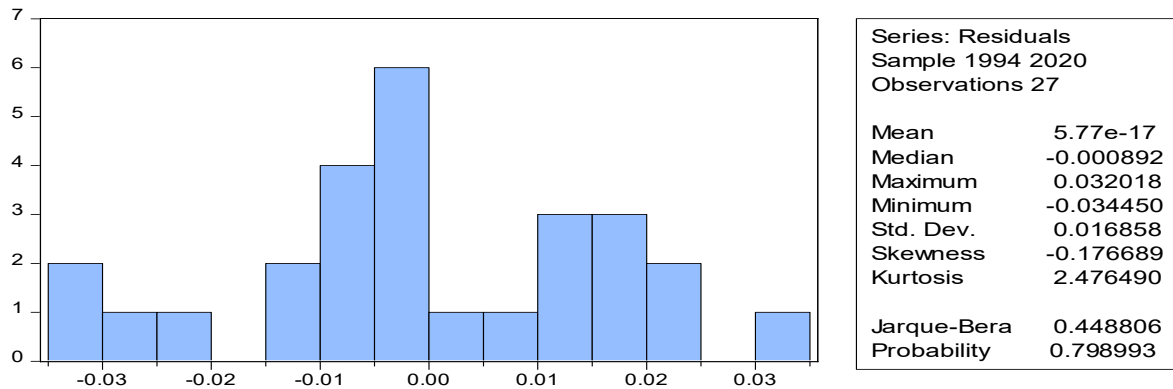
جدول (3-5): اختبار استقلال الأخطاء العشوائية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.859988	Prob. F(2,14)	0.4444
Obs*R-squared	2.954160	Prob. Chi-Square(2)	0.2283

جدول (3-6): اختبار تجانس تباين الأخطاء العشوائية

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.938882	Prob. F(10,16)	0.5255
Obs*R-squared	9.984637	Prob. Chi-Square(10)	0.4418
Scaled explained SS	2.588483	Prob. Chi-Square(10)	0.9895

شكل (3-1): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



يتضح وفق اختبار كل من Breusch-Godfrey Serial Correlation LM لارتباط البواقي واختبار Breusch-Pagan-Godfrey لتجانس تباينها وأيضاً اختبار Jarque – Bera بالنسبة لنموذج GDPPC تحقق كل من استقلال الأخطاء العشوائي، وتجانس تباينها وكذلك توزيعها الطبيعي، وذلك باعتبار قيمة Prob لكل الاختبارات أكبر من 0.05

3- النتائج والتوصيات

1.3-تحليل النتائج:

المدى القصير:

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (المدى القصير) أن الاقتصاد السعودي يتمتع بقدرة عالية على تصحيح الاختلالات المؤقتة والعودة إلى التوازن بسرعة، حيث جاءت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، مما يعكس مرونة النظام الاقتصادي واستجابته السريعة للتقلبات، أما من حيث تأثير المتغيرات فقد:

أسفرت النتائج على وجود علاقات معنوية واضحة بين عدد من المتغيرات والتغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السعودي كمؤشر للنمو الاقتصادي المستدام، إذ يظهر لقطاع الصادرات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي المستدام، مما يعكس دور القطاع الخارجي في دعم الاقتصاد الوطني، في المقابل، يظهر لمعدل البطالة تأثير سلبي معنوي يضعف النشاط الاقتصادي، أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد سجل أيضا أثرا سلبيا، وهو ما قد يفسر بتركيز الاستثمارات الأجنبية على قطاعات غير منتجة أو ذات مساهمة محدودة في النمو الحقيقي، كما بينت نتائج معامل تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وأن النموذج قادر على تصحيح الانحرافات نحو هذا التوازن بوتيرة سريعة، مما يعكس ديناميكية قوية في أداء الاقتصاد تجاه الصدمات قصيرة الأجل.

المدى الطويل:

تشير النتائج الخاصة بالأجل الطويل إلى أن عددا محدودا من المتغيرات حافظ على دلالة معنوية، حيث يستمر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتجاه السلبي، وهو ما يبرز استمرار محدودية مساهمته في دعم النمو حتى على المدى البعيد، كما أن لمؤشر الاستدامة البيئية أثر سلبي ومعنوي، ما قد يعكس تحديات تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات الاستدامة البيئية، بينما لم تظهر باقي المتغيرات دلالة معنوية ما عدا المعروض النقدي الذي تثبت معنويته في حدود 10%، وهو ما يشير إلى أن تأثيرها على النمو الاقتصادي قد يكون غير مستقر أو مشروط بعوامل وسيطة، أو أنها تتطلب فترات أطول ليتضح أثرها في الأجل الطويل، أو لمبدأ حياد النقود في الأجل الطويل

2.3- خلاصة:

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي المستدام كما تم قياسه بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، والمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وهو ما تؤكد دلالة معامل تصحيح الخطأ الذي جاء سالبا ومعنويا، حيث يعكس المعامل قدرة النموذج على تصحيح نسبة كبيرة من الاختلال عن التوازن خلال كل فترة زمنية، وهو ما يعزز مصداقية النموذج في تمثيل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات المدروسة.

حيث أظهرت الصادرات أثرا موجبا ومعنويا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير ، مما يؤكد على أهمية القطاع الخارجي في دفع النمو، خصوصا في ظل تحسن الأسواق الخارجية أو ارتفاع أسعار السلع المصدرة، كما اتضح أن كلاً من معدل البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثيرات سلبية ومعنوية على النمو الاقتصادي، وهو ما يمكن تفسيره بضعف فاعلية الاستثمارات الأجنبية أو محدودية قدرتها على توليد قيمة مضافة محلية، إلى جانب الآثار السلبية المباشرة للبطالة على النشاط الاقتصادي. أما في الأجل الطويل، فقد تبين أن المعروض النقدي لا يؤثر في النمو الاقتصادي إلا في حدود ضيقة، الأمر الذي قد يعزى إلى مبدأ حياد النقود في الأجل الطويل، كما بينت النتائج غياب دلالة إحصائية لتأثير كل من معدل الالتحاق بالتعليم العالي، معدل البطالة، والصادرات على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مما قد يعزى إلى طبيعة هذه المتغيرات أو إلى متغيرات وسيطة تؤثر في العلاقة، في المقابل، أظهر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الاستدامة البيئية تأثيرا سلبيا ومعنويا، مما يشير إلى أن هذه المتغيرات، رغم أهميتها، قد تكون مقيدة للنمو إذا لم تُدار ضمن استراتيجية متكاملة توازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وبالنظر إلى فرضيات الدراسة، تشير النتائج إلى أن العلاقة بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي المستدام لم تكن إيجابية، بل اتسمت بالسلبية في حدود ضيقة، ما يدعو إلى ضرورة مراجعة السياسات النقدية الموجهة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، كما تبين أن تأثير بعض المتغيرات الأخرى مثل التعليم والصادرات لم يكن معنويا في الأجل الطويل، ما يحد من قوة الفرضيات المتعلقة بها، ومع ذلك، أظهرت بعض المتغيرات الأخرى كالاستثمار الأجنبي والبطالة والصادرات في الأجل القصير تأثيرا معنويا، ما يمنح

دعما جزئيا لبعض فرضيات الدراسة، ويعكس أهمية التمييز بين الآجال الزمنية في تفسير العلاقة بين المتغيرات.

3.3- التوصيات:

بعد تقدير نموذج العلاقة بين النمو الاقتصادي المستدام متمثلاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر كل من المعروض النقدي، ونمو الكتلة النقدية، ومعدل التضخم، والصادرات، ومعدل البطالة، وصافي تدفق الاستثمارات الأجنبية، ومؤشر الاستدامة البيئية المركب، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تعزيز استقرار المعروض النقدي والنمو النقدي المدروس، وذلك من خلال تبني سياسات نقدية متوازنة تحافظ على استقرار المعروض النقدي دون التسبب في تضخم مفرط، كاستخدام سياسات نقدية توسعية مستهدفة لدعم النمو الاقتصادي في أوقات الركود، إلى جانب تجنب ضخ سيولة مفرطة قد تؤدي إلى تضخم مرتفع يؤثر سلباً على القوة الشرائية والاستثمار.
2. التحكم في التضخم عند مستويات معتدلة، وذلك من خلال اعتماد سياسات نقدية ومالية فعالة للسيطرة على التضخم عند مستوى مستدام، الأمر الذي يتم من خلال تبني أدوات السياسة النقدية التقليدية؛ مثل سعر الفائدة والاحتياطي الإلزامي لضبط التضخم،
3. تشجيع الإنتاج المحلي للحد من تأثير تقلبات الأسعار الخارجية، ودعم الأسواق التنافسية لمنع الاحتكارات التي ترفع الأسعار بشكل غير مبرر.
4. دعم الصادرات وتنويعها وزيادة القيمة المضافة للصادرات لتعزيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم حوافز للمصدرين؛ مثل تخفيض الضرائب على الصادرات الإستراتيجية، والاستثمار في البنية التحتية اللوجستية (الموانئ، الطرق، السكك الحديدية) لتقليل تكاليف التصدير، إلى جانب توقيع اتفاقيات تجارية دولية لتوسيع نطاق الأسواق المستهدفة.
5. تقليل معدلات البطالة وتعزيز خلق الوظائف، وذلك من خلال تبني إستراتيجيات تنموية تهدف إلى تقليل معدلات البطالة، وزيادة فرص العمل، عن طريق تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات

- الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الميسر والدعم الفني، إلى جانب تطوير برامج التدريب المهني لرفع مهارات القوى العاملة، وجعلها متوافقة مع احتياجات سوق العمل، مع تحفيز الاستثمار في القطاعات المولدة للوظائف مثل التكنولوجيا، الزراعة الحديثة، والطاقة المتجددة.
6. من المهم اعتماد إطار وطني شامل يهدف إلى تحسين ترتيب الدولة في مؤشرات الأداء البيئي العالمية، من خلال خطط متكاملة تشمل تقليل الانبعاثات، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتحسين جودة المياه والهواء.
7. ضرورة تعزيز برامج التوعية البيئية ضمن مختلف قطاعات المجتمع، لخلق ثقافة بيئية تدعم التحولات المستدامة على المستويين الفردي والمؤسسي.
8. اعتماد مؤشرات أداء بيئي ضمن تقييم السياسات الاقتصادية لتشمل أيضًا أثرها المباشر وغير المباشر على الاستدامة البيئية.
9. تعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، من خلال وضع سياسات داعمة لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل؛ حيث إن تعزيز دور المرأة يُسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة، إلى جانب توفير خدمات رعاية الأطفال بأسعار معقولة لدعم الأمهات العاملات.
10. تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوضع إستراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مع ضمان أنه يُسهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار من خلال إزالة العوائق البيروقراطية، وتسهيل إجراءات تأسيس الأعمال، إلى جانب تقديم حوافز ضريبية وانتفاعية للمستثمرين الأجانب في القطاعات الإستراتيجية، مع ضمان استدامة الاستثمارات عبر فرض شروط على المستثمرين لنقل المعرفة والتكنولوجيا إلى الشركات المحلية، مع تعزيز البحث العلمي والتطوير (R&D) لتحفيز الابتكار، وخلق اقتصاد قائم على المعرفة.

المراجع

أولاً-المراجع العربية:

- الأنصاري، حميد صالح، وبليله، باسل ياسر. (2023). العرض النقدي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2001 – 2021 م. *المجلة العلمية لنشر البحوث*. الجبالي، م. (2011). النظرية الكينزية والسياسات الاقتصادية. *مجلة البحوث الاقتصادية*، جامعة قسنطينة. الجبوري، هاشم جاسم. (2015). *الاقتصاد الكلي*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع. الجشعمي، محمد عبد الأمير. (2021). *السياسة النقدية في الاقتصاد الكلي*. بغداد: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
- الزهران، ه. ف. (2021). *الاستدامة الاقتصادية والتنمية الشاملة: منظور تحليلي معاصر*. القاهرة: دار الكتاب الجامعي.
- عبد الرزاق، ق. (2021). دور المؤشرات البيئية في دعم سياسات النمو الاقتصادي المستدام. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*، 9(1)، 77-95.
- العبيدي، محمد سعيد. (2018). *السياسات النقدية في الدول النامية: محدداتها وأدواتها*. بغداد: دار الكتب الوطنية.
- القحطاني، فراج محمد، والديب، خالد ذكي. (2023). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في الفترة (1991 – 2020). *المجلة العربية للنشر العلمي*، (48).
- الكرعاوي، حيدر صاحب صالح، والأعرجي، كاظم سعيد عبد الرضا. (2023). تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق (رسالة ماجستير). جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- المخزنجي، أماني صلاح، ومحمد، هبة الله سمير. (2024). الاقتصاد الأخضر كآلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق متطلبات التنمية البشرية في مصر. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، 5(4/1).
- مصطفى، مروة محمد علي. (2023). دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاحتوائي: دراسة قياسية. *مجلة التجارة والتمويل*، (4). كلية التجارة، جامعة طنطا.

ثانياً-المراجع الأجنبية:

- Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). *Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty*. Crown Publishing Group.
- Ahmad, A. (2024). Impact of money supply and inflation on economic growth. *International Corporate Finance Management and Banking System*, 4(4).
- Barbier, E. B. (1987). The concept of sustainable economic development. *Environmental Conservation*, 14(2), 101–110.
- Bernanke, B. S. (2020). *21st century monetary policy: The Federal Reserve from the Great Inflation to COVID-19*. W. W. Norton & Company.
- Blanchard, O., & Johnson, D. R. (2013). *Macroeconomics* (6th ed.). Pearson. <https://home.ufam.edu.br/andersonlfc/MacroI/Livro%20Macro.pdf>
- Blanchard, O., & Leigh, D. (2013). Growth forecast errors and fiscal multipliers. *American Economic Review*, 103(3), 117–120.
- Bloom, D. E., Canning, D., & Sevilla, J. (2004). The effect of health on economic growth: A production function approach. *World Development*, 32(1), 1–13. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2003.07.002>
- Buthelezi, E. M. (2023). Impact of money supply in different states of inflation and economic growth in South Africa. *Economies*, 11.
- Cecchetti, S. G., & Schoenholtz, K. L. (2021). *Money, banking and financial markets* (4th ed.). McGraw-Hill Education.
- Dikau, S., & Volz, U. (2021). Central banking, climate change and green finance. In *Handbook of green finance*. Springer.
- ECB. (2021). ECB presents action plan to include climate change considerations in its monetary policy strategy. *European Central Bank*. <https://www.ecb.europa.eu>
- Fontana, G. (2003). Post Keynesian approaches to endogenous money: A time framework explanation. *Review of Political Economy*, 15(3), 291–314. <https://doi.org/10.1080/09538250308430>
- Friedman, M. (1968). The role of monetary policy. *American Economic Review*, 58(1), 1–17. https://public.econ.duke.edu/~kdh9/Courses/Graduate%20Macro%20History/Readings-1/Friedman_Role%20of%20Monetary%20Policy.pdf
- Hanafī, A. S., Aisyah, S. T. R., & Samudro, B. R. (2024). The role of relationship between money supply and exports in the context of economic development through increasing the resilience of foreign exchange reserves: Evidence from selected Asian countries. *International Journal of Current Science Research and Review*, 7(5).
- IMF. (2020). *Fostering sustainable and inclusive growth*. <https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLS/fostering-sustainable-and-inclusive-growth>

- Jothr, O. A., Jummaa, A. I., Aji, D. K., & Ambariyani. (2023). The impact of monetary policy instruments on sustainable development. *Revenue Journal: Management and Entrepreneurship*, 1(1).
- Lucas, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. *Journal of Monetary Economics*, 22(1), 3–42. [https://doi.org/10.1016/0304-3932\(88\)90168-7](https://doi.org/10.1016/0304-3932(88)90168-7)
- Mishkin, F. S. (2019). *The economics of money, banking and financial markets*. Pearson.
- Montiel, P. J. (2003). *Macroeconomics in emerging markets*. Cambridge University Press.
- OECD. (2019). *Measuring the distance to the SDG targets 2019*. OECD Publishing.
- Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. *Journal of Political Economy*, 98(5), S71–S102. <https://doi.org/10.1086/261725>
- Schoenmaker, D., & van Tilburg, R. (2016). What role for financial supervisors in addressing environmental risks? *Comparative Economic Studies*, 58(3), 317–334. <https://doi.org/10.1057/ces.2016.11>
- Sims, C. A., & Zha, T. (2006). Were there regime switches in U.S. monetary policy? *American Economic Review*, 96(1), 54–81.
- Snowdon, B., & Vane, H. R. (2005). *Modern macroeconomics: Its origins, development and current state*. Edward Elgar Publishing.
- Stiglitz, J. E., Sen, A., & Fitoussi, J.-P. (2009). *Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress*. <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/118025/118123/Fitoussi+Commission+report>
- Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). *Economic development* (13th ed.). Pearson Education.
- UN. (2015). *Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. <https://sdgs.un.org/2030agenda>
- UNDP. (2023). *Human development report 2023: Breaking the gridlock*. <https://hdr.undp.org>
- WB. (2020). *World development report 2020: Trading for development in the age of global value chains*. World Bank.
- WCED. (1987). *Our common future*. Oxford University Press.
- Wendling, Z. A., Emerson, J. W., Esty, D. C., Levy, M. A., & de Sherbinin, A. (2020). *Environmental performance index*. Yale Center for Environmental Law & Policy. <https://epi.yale.edu>
- YCELP. (2022). *Environmental performance index 2022*. <https://epi.yale.edu>

Human Resources and Their Importance in Improving and Developing Quality in Educational Institutions**Nibras tawfeeq nahi****Al-Qadisiyah University**Nibras.Taweeq@qu.edu.iq**Send Article Date: 5 / 7 / 2025****Date of acceptance of the article: 2 / 9 / 2025****Abstract**

,This research discusses an important topic in the practical life of various departments especially in educational institutions. It is concerned with how to motivate human resources in educational institutions to improve and develop quality in work and performance, which reflects positively on achieving goals and providing services to beneficiaries. It is known that human resources that have With job loyalty, it has the ability and desire to pay attention to improving and developing performance in the organization. On the contrary, we find an organization in which there is no job loyalty on the part of employees towards the organization in which they work. It is less developed, does not use quality principles, and does not improve work in the present or in the future. All This is discussed by the current research, which reached a set of conclusions and recommendations that benefit researchers and competent .authorities to work through them to improve quality in educational institutions

.Keywords: human resources, quality, educational institutions

Introduction

Human resources are an important element in improving and developing the work of institutions, and therefore it is important to take care of them and develop them, especially in the educational aspects. Quality is one of the most important topical topics in society led to increased interest in the field of services in general and the education sector in particular. Quality is considered one of the most important means and methods for improving the quality of education and raising its level of performance in the present era, which some thinkers call the “age of quality. Quality is no longer a luxury that educational institutions aspire to or an alternative that educational systems take or leave behind. Rather, it has become an urgent necessity dictated by the movement of contemporary life, and it is evidence of the continued spirit of survival in the organization or educational institution.

Research Importance

The importance of the research comes from the importance of the topic it addresses, as it links human resources and their importance in improving and developing quality in educational institutions as they are among the most important institutions that serve a wide segment of society in the country.

Research problem

The research problem can be described through the following question, which is whether human resources have an important role in improving and developing quality in educational institutions.

Research hypothesis

The research assumes that human resources are of great importance in improving and developing quality in educational institutions by motivating them for job loyalty and providing various educational services.

Research aims

The research aims to identify human resources, organize their work, and ways to accomplish the work assigned to them. It also aims to define quality and how to achieve it by the human resources working in the educational institution, and explain the importance of applying quality in the educational institution.

The first topic

The Concept of Human Resources and Quality

Firstly: What Is Human Resources (HR)

John R. Commons, an American institutional economist, first coined the term “human resource” in his book "The Distribution of Wealth," published in 1893. However, it was not until the 20th century that HR departments were formally developed and tasked with addressing misunderstandings between employees and their employers

,Human resources (HR) is the division of a business that is charged with finding recruiting, screening, and training job applicants. It also administers employee benefit programs¹

HR plays a key role in helping companies deal with a fast-changing business environment and a greater demand for quality employees in the 21st century, An HR department is an essential component of any business, regardless of an organization’s size. It is tasked with maximizing employee productivity and protecting the company from any issues .that may arise within the workforce

An HR department is an essential component of any business, regardless of an organization’s size. It is tasked with maximizing employee productivity and protecting the .company from any issues that may arise within the workforce

,HR responsibilities include compensation and benefits, recruitment, retention, firing .and keeping up to date with any laws that may affect the company and its employees

:The most important main definitions of human resources are²

1. ,Human resources (HR) is the division of a business responsible for finding, recruiting .screening, and training job applicants
2. .HR departments also handle employee compensation, benefits, and terminations

1 _____

.John Rogers Commons. “The Distribution of Wealth.” A.M. Kelley, 3 edition, 2016, p84

.Y.k.singh, Human Resource Management, APH Publishing, 2006, p 93 . 2

3. Human resource management (HRM) strategies focus on actively advancing and improving an organization's workforce with the long-term goal of improving the .organization itself
4. HR departments must keep up to date with laws that can affect the company and its .employees

5. Many companies have moved traditional HR administrative duties such as payroll and .benefits to outside vendors³

Secondly: Key HR Activities

The following are the six key, people-related activities that HR must effectively do to add :value to a company

1. Managing and using people effectively
2. Tying performance appraisal and compensation to competencies
3. Developing competencies that enhance individual and organizational performance
4. Increasing the innovation, creativity, and flexibility necessary to enhance competitiveness
5. Applying new approaches to work process design, succession planning, career development, and inter-organizational mobility
6. Managing the implementation and integration of technology through improved staffing, training, and communication with employees

Third: Basic functions in human resources

,Core human resources typically include recruiting, hiring, training and development performance management, and employee engagement. Core HR is an important part of the HR function, providing the foundation to support an organization's goals and objectives, Core human resources typically include the following functions that contribute to the smooth .running of an organization

3 _____

for more information you can see: Y.k.singh, Educational Psychology, APH Publishing .Corporation, 2007, p 65

1. Recruitment and hiring

Recruiting and hiring involves developing and implementing strategies to attract and select the best candidates for the organization. The process includes job postings, candidate .screening, interviews, and background checks

2. training and development

The different elements of employee training include providing employees with the knowledge, skills and abilities they need to succeed in their roles. Associated tasks include .employee on boarding, training programs, workshops, and coaching

3. Performance Management

Strategic performance and talent management involves setting expectations for employee performance and regularly evaluating and providing feedback. It also includes setting performance goals, conducting performance evaluations, nurturing talent, and providing .constructive feedback⁴

4. Employee engagement

The Human Resources Department works to improve employee engagement by creating a work environment that is conducive to employee satisfaction and productivity. It includes .conducting employee surveys and focus groups and creating employee recognition programs

5. Compensation and incentives

The core human resources department designs compensation and benefits packages to provide employees with financial and non-financial rewards for their contributions to the organization. They play a key role in attracting, retaining, motivating and engaging talented employees. Human resources professionals are responsible for determining

4 _____

Shailendra Nigam, Total Quality Management, An Integrated Approach, Excel Books, 4 .edition, 2018, p83

appropriate compensation levels and designing and implementing benefits programs that align .with the organization's goals and budget⁵

Fourth: The concept of job satisfaction in institutions

Job satisfaction is defined as the positive emotional response you experience while doing your job or when you are present at work. Leading organizations are now trying to measure .this feeling, with job satisfaction surveys becoming a staple in most workplaces

Job satisfaction is defined as the level of satisfaction of employees with their jobs. This ,goes beyond their daily duties to include satisfaction with team members/managers satisfaction with organizational policies, and the impact of their jobs on employees' personal lives , Job satisfaction is defined as the level of satisfaction of employees with their jobs. This

,goes beyond their daily duties to include satisfaction with team members/managers satisfaction with organizational policies, and the impact of their jobs on employees' personal .lives, Job satisfaction is a term we hear a lot⁶

It is important to remember that job satisfaction varies from one employee to another. In the same workplace and under the same circumstances, the factors that help one employee feel good about his job may not apply to another employee. For this reason, it is essential to :have a multidimensional approach to employee satisfaction, covering the following areas⁷

1. The challenging nature of work pushes employees to new heights
2. Level of comfort (short commute, access to convenient digital tools, flexible hours)
3. Regular appreciation by direct management and the organization as a whole
4. Competitive wages, with which employees maintain a good quality of life
5. The promise of career advancement in conjunction with employees' personal growth .goals

.P. Anboli , human resource management paperback book, 2017, p128 .5

6 for more information see Ken N. Kamoche, Understanding Human Resource .Management, Open University Press, 2009, p69

7 ,for more information see Pravin Durai, Human Resource Management, Pearson, 2010 .p148

Fifth: The concept and importance of quality

It is a philosophical thought that aims to develop the organization's activity using advanced and diverse analytical and statistical methods to obtain the best results and involve all elements of the system and its management in order to achieve the required quality. Quality ,is a term that expresses the condition of something, whether this thing is a product, a service an institution, an educational or training program, or a level of work performance⁸. A good product is one that meets or even exceeds the expectations of the consumer. It also means the ability of the product to fulfill the requirements of its job and also conformity of the product to the specifications set. During design. The degree to which the requirements expected by the beneficiary of the service or those agreed upon are met. In university education, the product is the graduated student (graduate), whose level must meet the expectations of the consumer (society), and this is done by ensuring the quality of academic curricula⁹, study programs, teaching methods, and evaluation. To enable us to better understand what quality .is, we will present some important definitions in this field

1. The set of characteristics and features that must be present in a product or service to .enable it to perform its function to the fullest extent and satisfy the consumer
2. The ability to fulfill the consumer's desires in a way that matches his expectations and .achieves his complete satisfaction with the product or service provided to him

3. These are the techniques and practical activities that are used to constantly examine all components of the activity
4. Executive procedures and activities taken by the organization to increase the effectiveness of activities and operations within it to benefit both the organization and the consumer
5. Continuous response to the customer's needs and requirements¹⁰

. 8 _____

.David Hoyle, Quality Management Essentials, Butterworth-Heinemann, 2007, p174

9 .Graeme Knowles, Quality Management, Bookboon, 2009, p59 .

10 .Poorinma M. Charantimath, Total Quality Management, Pearson, 2011, p 65 .

The Second Topic

Improving Quality in Educational Institutions through Human Resources Management

.Firstly: The concept of quality in education

,The concept of comprehensive quality in education has two interconnected meanings one realistic and the other tangible. Quality in its real sense means the educational institution's commitment to achieving real, recognized indicators and standards, such as: promotion rates, quantitative internal efficiency rates, and education cost rates. The sensory meaning of quality is based on the feelings or feelings of the recipients of the educational service, such as students and their parents. Or in other words, it expresses the extent of the beneficiary's conviction and satisfaction with the level and efficiency of educational services. When the beneficiary feels that the services provided to him suit his expectations and meet his personal needs, it can be said that the educational institution has succeeded in providing the educational service at a quality level that suits the expectations and sensory feelings of the beneficiary. And the quality of its services has risen to the level of his expectations¹¹

Based on the above, we can define a definition of educational quality as: "A set of standards and characteristics that must be present in all elements of the educational process in the educational institution, with regard to the inputs, processes, and outputs that will achieve the desired goals of the individual, the institution, and society, in accordance with material and human capabilities¹²

- 11 .Davis George, Quality Education, APH Publishing, 2013, p 47 .
- 12 William J. Rothwell ,H. C. Kazanas , Planning and Managing Human Resources, Strategic . Planning for Human Resources Management, HRD Press, 2013, p 148

Second: Standards for knowing the application of quality in education

Quality standards in educational institutions vary from one institution to another, but they converge in many basic principles and foundations, all of which aim to produce the final product, which is the student who possesses all the skills that are based on thinking, research criticism, analysis, a strong personality, and the ability to express an opinion, to meet the needs of The labor market and society as well. To achieve this, quality standards in education :must be achieved, which are¹³

- A. .Quality of academic courses and scientific curricula
- B. .The quality of the educational, educational and administrative frameworks
- C. .Quality of infrastructure and public facilities
- D. .Academic achievement results
- E. .Continuous improvement

Third: The importance of applying quality in education institutions

The majority of developing countries adopted a quantitative strategy to absorb the influx of children from the population into the educational system. This strategy was at the expense .of the quality of the educational process

1. The comprehensive technological revolution based on the flow of science and knowledge represents a challenge to the human mind, which has made societies .compete in raising the qualitative level of their educational systems
2. .Improving the outcomes of the educational process
3. Since the student is the goal and focus of the process, he must be satisfied as an .essential customer in the educational process
4. The necessity of making improvements in the educational process in an organized .manner through continuous data analysis
5. Investing in the potentials and energies of all individuals working in the educational .process

. 13 _____

,Joseph I. Zajda ,M. K. Bacchus ,Nick Kach, Excellence and Quality in Education, J. Nicholas .edition, 2014, p173 2

6. A way to transfer authority to the organization's employees while at the same time .maintaining central management
7. .Creating effective communication on both the horizontal and vertical levels
8. .Changing the administrative style to participatory management

Fourthly: Objectives of implementing quality in educational institutions

The challenges of the technological information revolution facing the contemporary world have made the comprehensive quality system the ideal solution to confront its ,production problems. This method has proven its worth, so all institutions in the world today including educational institutions, are in dire need of improving productivity and improving quality to face the challenges and changes taking place in The context of survival for the better, and so that countries can find their position on the map in the world of the technological revolution and the information revolution. We can summarize a group of benefits that can be :achieved if comprehensive quality is applied in education, including¹⁴

1. Studying the requirements of society and the needs of its individuals, meeting those needs, and achieving business performance correctly and in the least time, effort, and .cost as well
2. Contributing to solving problems that hinder the educational process and achieving .effective and continuous monitoring of the learning and teaching process
3. Quality aims to achieve good communication because quality does not recognize .separation between systems within an organization
4. ,Total quality divides the organization into its basic elements (inputs, processes outputs), and thus the scope of individual efforts in achieving productivity becomes .clear and the strengths to enhance it appear
5. Avoid mistakes; Because quality is a system built on continuous feedback, and this ,process of “quality assurance” in education requires examining goals, content, sources .levels, expected outcomes, programs, and distances

. 14 —————

Jerome S. Arcaro , Quality in Education, An Implementation Handbook, Taylor & Francis, 3 .edition, 2020, p 139

6. ,Developing interaction and communication within the educational institution satisfying the needs of learners, and increasing satisfaction in the educational .institution
7. Continuous evaluation is a requirement to ensure quality in order to identify deficiencies in order to address them and develop positive aspects through .improvement and development
8. .Improving the quality of the learner in the cognitive, skill and moral aspects¹⁵

Fifth: The benefits and importance of implementing the education quality system

There are many benefits that lie behind the quality of education, advancing the educational process, and raising the efficiency of teachers, students, and everyone related to the educational process. Improving the administrative system; So that it is able to clarify the tasks and responsibilities assigned to each party. Addressing complaints issued by students' parents and trying to satisfy them in a way that reduces the volume of these complaints. Providing a .working atmosphere in which cooperation and understanding prevail between all parties Solve problems in the right ways and methods, away from those that may do more harm than good. Raising the value of the educational institution among other institutions, and making it .able to compete at both the local and external levels¹⁶

15 John Biggs ,Catherine Tang ,Society for Research into Higher Education, Teaching for . Quality Learning at University, McGraw-Hill Education, 3 edition, 2021, p 84

16 .P. Vedder , Measuring the Quality of Education, Taylor & Francis, 2 edition, 2020, p149 .

Conclusion

In order to achieve quality in educational institutions, attention must be paid to a number :of the following points

1. Taking care of human resources, which includes taking great care of the educational staff, providing all their needs and demands, such as financial returns and good working conditions, in addition to providing all the necessary requirements for this .staff to help them achieve the concept of quality education
2. Improving education in both cities and villages; So that everyone can have the opportunity to have a good education, and this includes providing good infrastructure .and supporting it with all necessary means to achieve the required quality
3. ,Following the method of wisdom and decentralization in educational administration so that the administrative tasks related to the educational process are distributed among the administrative departments and each department is assigned to achieve the desired

goals, away from the method of controlling and interfering in everything large and .small regarding the educational institution

4. Work to modernize scientific curricula and academic curricula, and include new curricula aimed at producing a generation of thinkers, researchers, educated, self-,confident, with a strong personality and capable of expressing their opinion strongly far from the weakness and stagnation resulting from the old methods of education based on memorization and indoctrination without exercising reason, as these must Curricula: Adopting pluralism and diversity in the educational method, away from unilateralism in education, as well as following a policy of quality of the information .provided, rather than the quantity of information presented
5. Study previous and successful experiences in the field of achieving quality in education, including foreign experiences, and try to learn from them as much as .possible and take everything that would achieve advancement in the educational level

Sources

1. .Poorinma M. Charantimath, Total Quality Management, Pearson, 2011
2. .Graeme Knowles, Quality Management, Bookboon, 2009
3. .David Hoyle, Quality Management Essentials, ButterworthHeinemann, 2007
4. .Pravin Durai, Human Resource Management, Pearson, 2010
5. Ken N. Kamoche, Understanding Human Resource Management, Open University .Press, 2009
6. .P. Anboli , human resource management paperback book, 2017
7. ,Shailendra Nigam, Total Quality Management, An Integrated Approach, Excel Books .edition, 2018 4
8. .k.singh, Educational Psychology, APH Publishing Corporation, 2007.
9. .Y.k.singh, Human Resource Management, APH Publishing, 2006
10. .John Rogers Commons. "The Distribution of Wealth." A.M. Kelley, 3 edition, 2016
11. .P. Vedder , Measuring the Quality of Education, Taylor & Francis, 2 edition, 2020
12. John Biggs ,Catherine Tang ,Society for Research into Higher Education, Teaching .for Quality Learning at University, McGrawHill Education, 3 edition, 2021
13. & Jerome S. Arcaro , Quality in Education, An Implementation Handbook, Taylor .Francis, 3 edition, 2020
14. .Joseph I. Zajda ,M. K. Bacchus ,Nick Kach, Excellence and Quality in Education, J .Nicholas, 2 edition, 2014

15. ,William J. Rothwell ,H. C. Kazanas , Planning and Managing Human Resources
.Strategic Planning for Human Resources Management, HRD Press, 2013
16. .Davis George, Quality Education, APH Publishing, 2013

Impact of the strategic thinking of leadership on the extent of adoption of the integrated reporting: A Field study on Iraqi banks**Researcher:** Osamah Faisal Fakhri

College of Management and Economics

University of Mosul

Osamaaliosamaali348@gmail.com**Prof Dr.** Luqman Ayoub Al-Dabbagh

College of Management and Economics

University of Mosul

luqman_mohamad@uomosul.edu.iq**Send Article Date:** 8 / 7 / 2025**Date of acceptance of the article:** 10 / 9 / 2025**Abstract**

The study focused on examining how strategic thinking, through its dimensions (opportunistic thinking, holistic thinking, timely thinking, and strategic orientation), influences the adoption of integrated reporting in Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange. To achieve this, the theoretical framework relied on local, regional, and international references, including reports, periodicals, books, and theses. The practical side involved designing a questionnaire, distributing it to a selected sample, and analyzing the results using statistical tools like SPSS (Version 24) and AMOS (Version 21). The study targeted 20 banks listed on the Iraq Stock Exchange, with the research community comprising executive directors. A total of 291 valid questionnaires were collected for analysis. The findings revealed that strategic thinking dimensions in leadership enhance management's ability to align disclosures with long-term goals, supporting sustainable development and transparency. The study recommends investing in specialized training programs to develop strategic leadership skills, fostering a culture of integrated reporting, and embedding it as a standard practice in Iraqi banks

.Keywords (strategic thinking, leadership, Integrated reporting, Iraqi banks)

1. Introduction

Amid rapid global economic changes and evolving markets, companies face growing challenges in improving sustainability and meeting stakeholder expectations. Integrated reporting has emerged as a modern approach, offering a comprehensive view of both financial and non-financial performance. This type of reporting goes beyond traditional financial statements to include details on environmental sustainability, social responsibility, and corporate governance (ESG), thereby boosting transparency and accountability for investors and stakeholders. Strategic thinking among leaders plays a key role in adopting high-quality integrated reporting. It equips managers to respond to environmental and competitive challenges, fostering a forward-looking vision for the company. Strategic thinking involves analyzing deeply, planning for the long term, seizing opportunities, mitigating risks, and timing reports appropriately. Companies leveraging strategic thinking can adopt integrated reporting to align with their overall strategies and improve communication with stakeholders through transparent reports that showcase their holistic performance.

2. Research Methodology

First: The research problem

Although various financial reporting systems have developed globally, especially in integrated reporting, studies in Iraq ([e.g., Naomi, 2022](#)) show weak adoption of this approach. Integrated reporting offers a detailed and realistic view of an entity's overall performance, which is critical for stakeholders, particularly external investors and companies involved in environmental, social, and regulatory areas. This weakness is further confirmed by studies ([Al-Hashemi & Rasoul, 2023: 640](#); [Yassin & Al-Tamimi, 2024: 383](#)) on the limited adoption of integrated reporting by Iraqi companies. The research aims to explore factors contributing to this issue, such as managers' awareness of the nature and importance of reporting. It also emphasizes the need to examine how leadership's strategic thinking—through its opportunistic, holistic, strategic intent, and timely perspectives—affects the delivery of integrated reporting that ensures transparency and credibility.

Second: The importance of research

1- Theoretical importance:

The intellectual enrichment highlights the theoretical significance of this research it may contribute to, through reviewing the theoretical frameworks of the research variables represented by strategic thinking, its dimensions and the elements on which it is based in light of accounting literature, in addition to covering the theoretical framework of the concept and dimensions of integrated reporting and its patterns, in addition to clarifying the intellectual contributions and professional Companies in the field of integrated reporting and the factors influencing it and the extent of its influence on the strategic thinking of leadership.

2- Practical importance:

The importance of this research stems from the importance of the topic of adopting integrated reporting in the Iraqi environment and identify some of the critical factors that can affect it by determining the extent of awareness of managers in Iraqi banks of the nature and imensions of integrated reporting and its importance, in addition to identifying the factors that may stand behind the lack of adoption of integrated reporting.

Third: Research objectives

The research aims to achieve the following objectives:

1. Review the nature of strategic leadership thinking in terms of concepts, characteristics, dimensions, elements, and influencing factors.
2. Explain the theoretical framework of integrated reporting and its various dimensions.
3. Determine the extent to which managers are aware of the importance of adopting integrated reporting and its quality.
4. Study and analyze the extent to which strategic thinking, in its various dimensions, affects the adoption of integrated reporting in Iraqi banks.

Fourth: Research hypotheses

Based on the study objectives and the research problem, the following was formulated: a hypothesis to test:

The first primary hypothesis (H1):

1. A statistically significant relationship exists between strategic leadership thinking and integrated reporting within the field of study.
2. There is a statistically significant positive effect of opportunity thinking on the adoption of integrated reporting practices.

Second Main Hypothesis (H2):

There is a statistically significant effect of strategic leadership thinking on integrated reporting within the field of study.

- Four sub-hypotheses emerge from this central hypothesis, as follows:

- (H2.1): First Sub-Hypothesis: There is a statistically significant effect of the opportunity thinking dimension on integrated reporting within the field of study.
- (H2.2): Second Sub-Hypothesis: There is a statistically significant effect of the holistic thinking dimension on integrated reporting within the field of study.
- (H2.3): Third Sub-Hypothesis: There is a statistically significant effect of the timeliness thinking dimension on integrated reporting within the field of study.
- (H2.4): Fourth Sub-Hypothesis: There is a statistically significant effect of the strategic intent dimension on integrated reporting within the field of study.

Fifth: Data collection sources:

The process of collecting the data needed to complete the research includes two aspects:

1. Theoretical aspect: The researcher will rely on a writing framework that relies on many relevant references and literature, including periodicals, books, and theses, in addition to the latest developments in topics related to the research provided by the Internet.
2. Practical aspect: To collect and analyze data to test the research hypotheses, a questionnaire will be prepared, distributed to the selected sample, and analyzed using appropriate statistical programs

Sixth: Research outline:

Represents strategic thinking as a variable in research, while integrated reporting represents the dependent variable in research, **Figure No. (1) shows the research variables.**

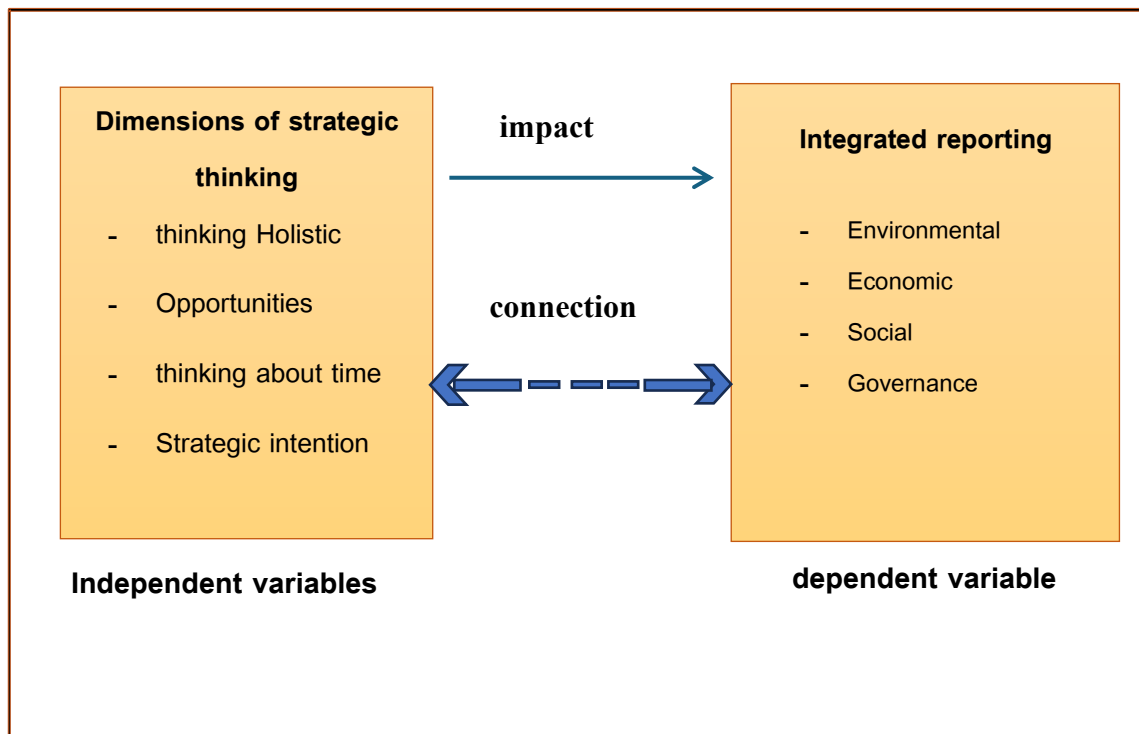


Figure NO (1)

Source: Prepared by the researcher. Figure: Sample study plan

3. The theoretical aspect of the research

First: The concept of strategic thinking:

Strategic thinking was introduced as a term in February 1994 after the publication of an article (Mintzberg) in the Harvard Business Review, which confirmed the conceptual intertwining between planning and thinking. This can confuse senior management and negatively impact the company's vision. Thinking, in general, is a high-level mental product that undergoes a series of cognitive processes, including analysis, synthesis, and the formulation of assumptions, with its final outputs embodied in the form of concepts, judgments and theories ([Masoud,2019:103](#)) Strategic thinking is an individual mental activity that serves Companies by discovering competitive strategies that enable them to differentiate themselves from their current situation significantly. Strategic thinking represents future knowledge for managing opportunities, threats, and future issues, and developing a scenario for dealing with them on an ongoing basis, ensuring the continued survival, growth, and development of Companies ([Kalali, et al, 2015:803](#)) as known It also attempts to transform executives' vision into a clear picture of what the company will look like in the future. Strategic thinking is a fundamental skill that plays a pivotal role in the success of individuals and Companies in facing the increasing challenges of business environments ([Pisapia, 2005:41](#)).

A. The importance of strategic thinking:

It can also highlight the importance of strategic thinking with the following points:

1. Strategic thinking encourages innovation by exploring and implementing new ideas, which contributes to the development of services and processes within the Companies ([Al-Ardawi and Hassan: 2024](#)).
2. The importance of strategic thinking stems from the importance of dealing with strategic issues by adopting paths that ensure business Companies achieve long-term goals and objectives and allocate the necessary resources ([Hassan and others:2024:26](#))
3. The importance of strategic thinking lies in its focus on the fundamental issues of Companies, such as radical or gradual change, as well as the allocation of resources that have a positive impact on achieving the company's vision and mission. ([Aaltola,2019:327](#))

B, Dimensions of strategic thinking

Researchers in the field have made numerous contributions to interpreting and describing the dimensions of strategic thinking. These dimensions often converge or diverge depending on the researcher's intellectual orientation, and they vary according to the perspectives adopted by each scholar. According to ([Malan,2010:25](#)), strategic thinking encompasses several elements, including goal-oriented thinking, holistic thinking, analytical and creative thinking, and long-term thinking, all of which contribute to formulating effective and sustainable strategies for the Company. ([Danok,2016:32](#)) Identified that strategic thinking involves

strategic intent, temporal thinking, opportunity-oriented thinking, systematic thinking, and hypothesis-driven approaches to analyze decisions effectively.

Similarly, ([Mohammed, 2012:81](#)) indicated that strategic thinking consists of key dimensions such as adopting a systems perspective to understand organizational relationships, focusing on intent to achieve a future vision, making timely decisions, seizing innovative opportunities to capitalize on changes, and being hypothesis-driven to enhance performance. ([Malan et al, 2009:12](#)) Considered that strategic thinking involves four main dimensions: thinking about competitive advantage, holistic thinking, analytical and creative thinking, and long-term future-oriented thinking.

Meanwhile, ([Abdelkader, 2022:525](#)) stated that the dimensions of strategic thinking include intent thinking, timely thinking, holistic thinking, and opportunity thinking. ([Masoud ,2019:103](#)) Explained that the main dimensions of strategic thinking encompass creative thinking, vision-based thinking, and stakeholder-oriented thinking, reflecting a focus on the future and interaction with the surrounding environment. ([Nassif et al, 2024:47](#)) pointed out that strategic thinking includes three key elements: systematic thinking, which helps analyze the relationships between system components; creative thinking, which focuses on finding innovative solutions; and vision-oriented thinking to achieve long-term strategic goals, thereby enhancing the Company's ability to adapt and improve its performance in dynamic environments. From the above, it can be observed that researchers have not entirely agreed on unified dimensions for strategic thinking. The terminology may differ despite similarities in substance; however, there is consensus on certain key elements, such as opportunity thinking, holistic thinking, intent thinking, timely thinking, goal-oriented thinking, and strategic intent. Accordingly, the researcher supports the dimensions highlighted in ([Abdelkader's, 2022:527](#)) study, which include: intent thinking, holistic thinking, timely thinking, and opportunity thinking. These dimensions are clarified as follows:

i. Strategic intent (Strategic intent)

Strategic intent is defined as "the future vision of the strategic objectives that a company seeks to achieve ([Al-Wahidi et al, 2020:11](#)). Meanwhile, study ([Abdul Qader's, 2022:528](#)) explained that strategic intent is the ability to formulate a clear strategic vision aimed at achieving the company's future goals by exploiting opportunities and effectively directing resources to enhance organizational excellence.

ii. Holistic thinking

A strategic thinker takes a holistic view of the company and all its components, as any change in one aspect impacts all other elements. The overall system does not represent a collection of subsystems, but rather represents a state of synergy created by the inspired strategic thinker ([Al-Ghalbi & Al-Qattan, 2018: 79](#)). Holistic thinking represents a mental process that aims to define the general framework of the problem by relying on accumulated experience in analyzing and prioritizing influencing factors, while formulating a clear vision of the targeted outcomes ([Al-Khabouli, 2023: 79](#)). This type of thinking is an essential tool for understanding the interactions and interconnections between the various parts of the system as

an integrated whole, which contributes to addressing issues comprehensively to achieve overall goals ([Müller & Snijder, 2018: 18](#)).

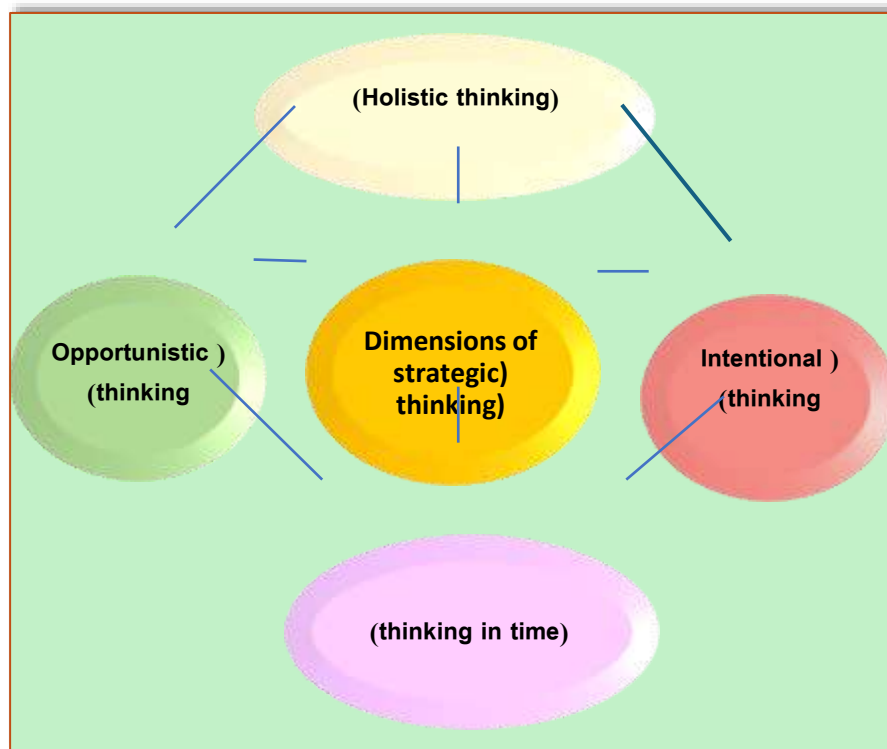
iii. C: Thinking in time, Thinking at the right time

Timely thinking enables a company to define an appropriate strategy to bridge the gap between past realities, present realities, and future features. It is the fundamental transformation and radical or gradual transition from a current reality to a new state that differs from the existing one ([Abkar et al, 2021: 164](#)). Timely thinking is based on the idea of knowing the future the company wants to create. A study ([Rabbanikha et al, 2018: 54](#)) indicated that timely thinking, as a dimension of strategic thinking, focuses on evaluating events and opportunities in their appropriate temporal context to maximize their benefits.

iv. D: Opportunistic thinking (Opportunistic Thinking)

Opportunity thinking is a type of strategic thinking that focuses on identifying and exploiting emerging opportunities in dynamic and uncertain environments. This thinking revolves around the ability to recognize untapped potential ([Gill & Prowse, 2022:8](#)), analyze surrounding conditions, and develop strategies to maximize these opportunities. Opportunity thinking fosters innovation and enables individuals or Companies to stay ahead of the curve by effectively capitalizing on transformations and developments ([Nassif et al., 2024:45](#)). Opportunity thinking is based on openness to new experiences that allow for the exploitation of alternative strategies that may emerge and be more appropriate than existing strategies. This is essential for adapting to rapid, successive changes. There is a promising, brilliant opportunity that opens horizons for a company's progress and development. Meanwhile, the study ([Sultan's,2010:128](#)) indicates that opportunity thinking is defined as the ability to explore and seize available opportunities to achieve goals strategically and effectively, with a focus on intelligently seizing these emerging opportunities in light of the surrounding environmental changes.

Figure No. (2) shows the dimensions of strategic thinking.



Source: Prepared by the researcher

4. The general framework for integrated reporting

A. The concept of integrated reporting:

Integrated reporting provides a deeper insight by linking relevant information together to form a larger, more comprehensive picture of a business entity's value, resources, and relationships, as well as how it interacts with the community in which it operates. stated that an integrated report is a systematic integration of a sustainability report and a traditional financial report. Therefore, readers of IR can assess the soundness of business results across multiple dimensions, including business activities, management positions, and social and environmental business activities. IR enhances collaboration with stakeholders through full disclosure of clear social and ecological information or sustainability activities, such as community and employee investment. The International Integrated Reporting Council (IIRC) defines integrated reporting as a comprehensive and integrated representation of an organization's performance in terms of financial and sustainability aspects. The primary objective of the integrated report is to enable stakeholders to assess a company's ability to create and maintain value in the short, medium, and long terms [\(IIRC, 2011\)](#).

According to [Ibrahim 2019:15](#)), integrated reporting is a process based on integrated thinking that results in the issuance of a periodic report by the company that shows how value is created over time, in addition to communications related to aspects of value creation. The integrated report aims to provide comprehensive information about the Company's strategy, governance, performance, and prospects in the context of the external environment, which helps assess value creation in the short, medium, and long terms [\(Nouri, 2022:71\)](#).

B. Integrated reporting objectives

The objectives of integrated reporting have varied, stemming from the shortcomings of traditional reporting. However, the primary goal of integrated reporting is to inform stakeholders about everything related to a company's economic activities, including its strategies and the performance of its financial, economic, environmental, and social activities, to create and sustain value over time. Therefore, it is essential that integrated reporting be able to achieve the following: [\(Yassin, Al-Tamimi, 2024: 289\)](#)

1. Identify and mitigate potential risks, especially those that directly impact the company's capital and economic performance. This process is reflected in the value creation mechanism, as effective risk management contributes to enhancing financial performance and improving results.
2. Provide a method that reflects integrated thinking and clarifies how the company creates value. It focuses on gathering financial, operational, environmental, and social information to provide a comprehensive picture of the Company's economic performance [\(Nicolò et al., 2023:829\)](#).
3. Promoting a more consistent and practical approach to reporting for economic companies that rely on a variety of reporting systems, communicating the full range of factors that materially affect a company's ability to create value over time [\(Antonsson et al., 2019:31\)](#).

C. Dimensions of integrated reporting

Adopting integrated reporting dimensions (environmental, economic, social, and governance) represents a strategic response to the growing challenges facing Companies and banks in the contemporary business environment. In light of escalating environmental, social, economic, and governance challenges, it has become imperative to provide comprehensive and integrated information that reflects a company's financial and non-financial economic performance. This approach not only enhances levels of transparency and credibility but also enables stakeholders and investors to assess a Company's ability to create sustainable value in the short and long term. [\(Mustafa, 2022: 306\)](#)

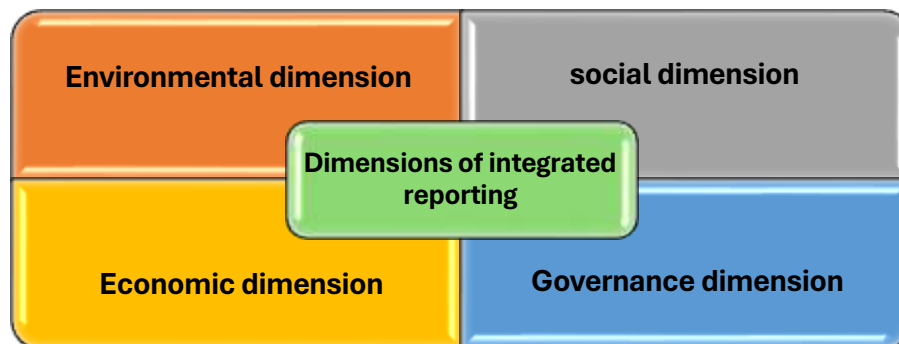
Figure No. (3) The following shows the dimensions of the integrated report.**Figure No. (3)**

Figure: Prepared by the researcher

As is clear in Figure 3, the dimensions of integrated reporting are as follows:

First: The environmental dimension:

The concept of the environmental dimension relates to information about a company's environmental impact and how it is measured and reported. Its goal is to improve the Company's performance in terms of long-term ecological sustainability (Brees et al., 2022:3). This dimension concerns achieving a balance between economic and ecological systems without depleting natural resources while taking into account environmental security. Its objectives focus on exploring renewable sources of resources and protecting land, water, and air ecosystems. The most essential elements of the ecological dimension are diversity, biological production, energy, and adaptive capacity. Furthermore, a company's efforts to preserve the environment have a positive impact on its survival and continuity (Al-Jaafari, 2024:217).

Secondly: Economic dimension

The economic dimension is a vital component of integrated reporting because it provides investors and other stakeholders with a comprehensive view of how a company generates its financial value and manages its financial risks and opportunities. By integrating economic information with other elements such as the social and environmental dimensions, integrated reporting contributes to a more comprehensive and strategic picture of a company's performance, which aids in informed decision-making (Hildingsson & Kjellberg, 2015:15). Thus, the impact of the economic dimension focuses primarily on the economy as a whole (national, local, and global) and then on all parties connected to the Company's economy (World Economic Forum, 2021:25).

Thirdly-Governance dimension

The third dimension of integrated reporting is governance, which is crystallized by the concept of "good governance. which refers to the principles of corporate implementation to

help stakeholders monitor controls, resolve conflicts of interest, and enforce transparency ([Al-Rifai, 2022: 39](#)). Good corporate governance ensures adherence to rules, regulations, and laws, particularly those related to economic, social, and environmental issues, and the implementation of corrective measures to maintain the Company's long-term sustainability ([Al-Dulaimi, 2022: 63](#)).

Fourthly-social dimension

This dimension concerns the relationship between nature and humans, aiming to promote well-being and improve it through social justice. This includes equitable access to healthcare and education, establishment of security standards, and respect for human rights ([Al-Jaafari, 2024: 219](#)).

The social dimension also represents an accounting approach that discloses the social performance of companies and commercial banks. It measures the social impacts resulting from a Company's activities on the external environment. It helps stakeholders understand how Companies handle both the positive and negative social aspects to promote overall social well-being ([Al-Tarawneh & Abu Tabanja, 2023: 89](#)).

5. The relationship between Strategic Thinking for Leadership and Integrated reporting

In the modern era, Companies face increasing challenges in managing their businesses and making successful strategic decisions. Achieving success and excellence in the contemporary business environment depends on the strategic competence of managers and the ability to generate integrated information and reports. The relationship between strategic thinking and integrated reporting is a fundamental topic for research and study. Therefore, it can be said that there is a close relationship between creative thinking and integrated reporting. Creative thinking provides the ability to direct and organize the Company, while integrated reporting provides the information necessary for making strategic decisions. Strategic thinking among leaders is one of the fundamental pillars that directly influence the company's orientations ([Al-Rawi, 2022: 106](#)) toward adopting advanced disclosure practices, most notably integrated reporting. Dimensions of strategic thinking, such as future vision, flexibility, predictability, systematic coherence, and focus on value creation, contribute to building an organizational environment that recognizes the importance of integrated reporting as a tool that reflects the company's holistic orientations ([Müller & Snijder, 2018:18](#)). Achieving excellence for the company requires full utilization of these two elements and their integration within the context of institutional work. Companies currently pay great attention to achieving a sustainable competitive advantage, as it is the driving factor that controls the work mechanisms of various Companies. The business environment is characterized by instability due to rapid change, whether through the entry of new competitors or the exit of existing competitors ([Al-Obaidi, 2023:109](#)), in addition to many challenges for Companies in the business field. Perhaps what distinguishes it today is the great economic openness that the world is witnessing. Therefore, it has become imperative for Companies that wish to maintain the continuity of their activity to strive to achieve an advantage that strengthens their competitive position. Indeed, the interest of modern Companies has shifted from achieving a competitive advantage to achieving and enhancing a sustainable competitive advantage, and this is done by focusing on searching for new strategies that may One of the most important of these is the presence of management that

possesses strategic thinking and direction, as this plays a significant role in determining a Company's success. Currently, new strategic elements and methods have emerged that play a significant and influential role in increasing a company's ability to adapt to environmental conditions. Among these methods is integrated reporting, which is linked to the capabilities and creative ideas that a company's management needs to achieve and maintain competitive advantage in the long term. Strategic thinking represents an important factor in determining a Company's financial and funding policies. Companies with highly competent and strategic managers can enter capital markets more easily ([Al-Jabouri, 2024: 66](#)). Competent managers can positively influence the quality of accounting judgments and estimates used in determining accounting profits, which leads to a reduction in the number of errors in estimating provisions and a decrease in the process of adjusting financial statements. Views differ regarding the concept of reporting and its limits regarding the information that must be available in financial statements ([Al-Rifai, 2022: 41](#)). In explaining the relationship between the board of directors and disclosure, most studies and literature ([Ibrahim, 2013:63](#)) indicated that the board of directors has a positive impact on the extent of information reporting, due to the expertise it possesses in various fields, such as (financial, social, and environmental). In the same context, a study ([Al-Shammari, 2024:78](#)) indicated that banks, whether for-profit or non-profit, public or private, need creative leaders to ensure their continuity and success in the local and global markets. Strategic leadership is primarily responsible for setting the bank's strategic direction to achieve its objectives. This focus and agreement on strategic leadership is a sustainable competitive advantage and the continued, long-term success of the banking sector ([Fadel, 2022: 67](#)). Competent managers also play a role in meeting stakeholder requirements and protecting their interests by encouraging accountants ([Hamad et al, 2020: 7](#)) to provide more social and environmental information alongside financial information to ensure the quality of information and increase transparency ([Haider, 2019: 44](#)). Some researchers suggest that banks that report non-financial information signal their desire to communicate with stakeholders about sustainability issues. Others suggest using integrated reporting to signal the bank's social, environmental, governance, and strategic performance, as well as the profitability of the bank's stakeholders ([Al-Jabouri, 2024: 69](#)). Banks with competent managers who perform well in the field of sustainability choose to report on sustainability with high quality to signal their outstanding performance, consistent with signaling theory. Banks with weak performance in the field of sustainability prefer low-quality sustainability reporting to protect their legitimacy. This is consistent with Sharia theory ([Al-Rawi, 2022: 98](#)). There is a close relationship between Strategic thinking and integrated reporting. Strategic thinking contributes to directing and organizing the company, while integrated reporting provides the information necessary for making Strategic decisions ([Shabram, Aboud, 2024: 570](#)). Achieving a company's excellence requires fully utilizing these two elements within the work context. The dimensions of strategic thinking in leadership are among the critical factors that directly influence the extent to which Companies adopt integrated reporting practices ([Al-Obaidi, 2023: 77](#)), as they provide a conceptual framework that helps leaders understand the company's comprehensive picture and make proactive decisions that are consistent with the rapidly changing business environment. This type of thinking, the leadership's ability to guide the Company toward adopting more comprehensive disclosure methodologies that reflect the principles of sustainability and transparency, emerges. Managers typically link integrated reporting to developments in the Company's reputation, improved relations with stakeholders, and reduced reputational risks. In

addition, managers may participate in integrated reporting. To manage impressions ([Al-Jabouri, 2024: 69](#)).

Based on the above, the researcher believes that the strategic thinking of leadership has a direct impact on the extent of adoption of integrated reporting in commercial banks, and that in the context of the relationship between integrated reporting and strategic thinking of leadership, it becomes clear that the success of integrated reporting depends on the method of presenting information by the board of directors, entrusted with leading the bank, determining processes and mechanisms, making critical decisions, determining the strategies that banks seek to implement, and setting goals.

6. The scientific aspect

Chapter One: Description of the Study Sample and Its Variables

This chapter describes the study sample through the demographic characteristics of its members and identifies the levels of the study variables.

First: The Study Population and Sample

The field of study represents the banking sector, specifically the 20 banks listed on the Iraq Stock Exchange. This field was chosen by the researcher due to the importance of integrated reporting in this sector for many stakeholders, in addition to its suitability to the study topic, which discusses the role of the dimensions of strategic thinking of leadership in enhancing the levels of adoption of integrated reporting. The study community included managers and their assistants in these banks. A random sample was selected by distributing 300 questionnaires to the study community electronically and on paper. Two hundred ninety questionnaires were retrieved. After reviewing the retrieved questionnaires, nine questionnaires were excluded due to a lack of data. Therefore, the study sample, which included the retrieved questionnaires valid for analysis, was 281 questionnaires. Table 1 shows the details of the questionnaire distribution.

Table (1): Details of the Questionnaire Distribution

Questionnaire Forms	Number
Number of forms distributed	300
Number of refunded forms	290
Number of excluded forms	9
Number of Forms Valid for Analysis	281

Source: Table prepared by the researcher

Second: Self-Honesty

The self-honesty of the questionnaire was tested using the validity coefficient, which is calculated by finding the square root of the Cronbach's alpha coefficient. The validity coefficient verifies that the questionnaire statements accurately reflect the intended measurement. It is considered a subsequent test to determine the acceptability of the questionnaire for measuring the study variables. Table 2 shows that the validity coefficient for the study variables ranged from 0.891 to 0.952. These are very high values, confirming the reliability of the questionnaire data and that its statements accurately reflect the intended measurement variables.

Table (2): Validity and reliability of the questionnaire

Variable Type	Variables	Code	Reliability Coefficient	Cronbach's Alpha Coefficient
Independent 1	Strategic Thinking	X	0.891	0.794
Continued	Integrated Reporting	Y	0.913	0.833
	Total Questionnaire		0.952	0.906

Source: The table was prepared by the researcher using the statistical program (SPSS)

Third: Description of the expressions of the strategic thinking variable

Table 3 shows the descriptive analysis of the study variables (dimensions of strategic thinking of leadership and integrated reporting). This analysis was conducted using several methods, such as the arithmetic mean, standard deviation, and the lowest and highest values.:

Variables and dimensions	Symbol	Arithmetic mean	Standard deviation	Lowest value	Highest value	Relative importance	Coefficient of variation	Intensity of agreement	Sequence
A. Opportunity Thinking	MM1	4.243	0.482	2.00	5.00	84.9%	11.3%	very high	1
B. Holistic Thinking	MM2	4.217	0.510	2.00	5.00	84.3%	12.1%	very high	3
C. Timely Thinking	MM3	4.220	0.604	1.40	5.00	84.4%	14.3%	very high	2
D. Strategic Intent	MM4	4.211	0.486	2.00	5.00	84.2%	11.6%	very high	4
Strategic Thinking	M	4.224	0.376	2.86	5.00	84.5%	8.9%	very high	
Integrated Reporting	Y	4.095	0.444	1.16	5.00	81.9%	10.8%	high	

From the table, it is also noted that there is a high degree of agreement for the strategic thinking variable in its four dimensions (a. Opportunistic thinking, b. Comprehensive thinking, c. Timely thinking, d. Strategic intent), all according to the perception of the sample members of accountants and administrators in Iraqi banks in the field of study, due to the calculated arithmetic mean value for this variable in its dimensions exceeding its hypothetical value of (3). The high value of relative importance confirms this, as the value of the arithmetic mean reached (4.224) for the strategic thinking variable with a relative importance of (84.5%). It is also noted that dimension (a. Opportunistic thinking) achieved the highest level of agreement in terms of the arithmetic mean of (4.243), followed by dimension (c. Timely thinking) with an arithmetic mean of (4.220), then dimension (b. Comprehensive thinking) with an arithmetic mean of (4.217), and finally dimension (d. Strategic intent) with an arithmetic mean of (4.211). The low value of the standard deviation, as well as the low value of the coefficient of variation, also indicate that less than its hypothetical value of (50%) indicates consistency and lack of dispersion in the responses of sample members, which enhances the reliability of the arithmetic mean results in representing the total sample at the level of the banks in the study area. The table also notes that there is a high degree of agreement for the integrated reporting variable, according to the perceptions of the sample members, including accountants and administrators in the Iraqi banks in the study area. This is due to the calculated arithmetic mean value for this variable, with its dimensions, exceeding its hypothetical value of (3). The high value of relative importance confirms this, as the arithmetic mean value reached (4.095) for the integrated reporting variable, with a relative importance of (81.9%). The low value of the standard deviation as well as the low value of the coefficient of variation, which is less than its hypothetical value of (50%), also indicate consistency and lack of dispersion in the responses of sample members, which enhances the reliability of the arithmetic mean results in representing the total sample at the level of the banks in the study area.

Fourth: Testing the difference hypotheses

(H1.1) First Hypothesis: There are statistically significant differences in the availability of strategic leadership thinking according to the perceptions of sample members within the study area.

A one-sample T-test was used to test the significant differences in the availability of strategic leadership thinking within the study area according to the perceptions of sample members. Table (4) shows the test results.

Table (4): Availability of Strategic Leadership Thinking in Banks, Study Area

Variables and dimensions	Symbol	Hypothetical arithmetic mean =3		
		t	df	Sig. (2-tailed)
A. Opportunity Thinking	MM1	43.273	280	0.000
B. Holistic Thinking	MM2	39.968	280	0.000
C. Timely Thinking	MM3	33.861	280	0.000
D. Strategic Intent	MM4	41.723	280	0.000
Strategic Thinking	M	54.611	280	0.000

Source: The table was prepared by the researcher using the statistical program (SPSS)

It is noted from Table (4) that the value of (t) is significant at a statistical significance level of less than 5%, which confirms the existence of substantial differences, and thus the availability of strategic thinking for leadership according to the perception of the sample members within the field of study, so the first sub-hypothesis is accepted.

(H1.2) Second sub-hypothesis: There are statistically significant differences regarding the availability of integrated reporting according to the perceptions of sample members within the study area.

A one-sample T-test was used to test significant differences in the availability of integrated reporting within the study area according to the perceptions of sample members. Table (5) shows the test results.

Table (5): Availability of integrated reporting in banks in the field of study

		Hypothetical arithmetic mean =3		
Variables	Symbol	t	df	Sig. (2-tailed)
Integrated Reporting	Y	41.334	280	0.000

Source: The table was prepared by the researcher using the statistical program (SPSS).

It is noted from Table 5 that the value of (t) is significant at a statistical significance level of less than 5%, which confirms the existence of substantial differences and thus the availability of integrated reporting according to the perception of the sample members within the field of study. Accordingly, the second sub-hypothesis is accepted, and based on the results of the sub-hypotheses, the first central hypothesis is accepted.

Fifth: Testing the relationship hypotheses

(H1). The first primary hypothesis: There is a statistically significant correlation between strategic leadership thinking and integrated reporting within the study area.

To test this hypothesis, the Pearson correlation coefficient was calculated to determine the significance, strength, and direction of the relationship between strategic leadership thinking and integrated reporting within the banks in the study area. Table 6 shows the value of the correlation coefficient.

Table (6): The relationship between strategic leadership thinking and integrated reporting

Variables	Statement	Y
MM1	Pearson	0.493**
	Sig.	0.000
MM2	Pearson	0.424**
	Sig.	0.000
MM3	Pearson	0.328**
	Sig.	0.000
MM4	Pearson	0.426**
	Sig.	0.000
M	Pearson	0.574**
	Sig.	0.000

.(**) Statistically significant at a 1% significance level, (*). Statistically significant at a 5% significance level.

It is noted from Table(6) the following:

1. There is a positive (direct) significant correlation with a statistical significance of less than 5% between the dimension of (opportunistic thinking) within the variable of strategic leadership thinking and the variable of integrated reporting. This means that an increase in the adoption of integrated reporting within the Iraqi banks in the field of study will accompany the availability of the dimension of (opportunistic thinking).

2. There is a statistically significant positive (direct) correlation of less than 5% between the dimension of "holistic thinking" within the variable of strategic leadership thinking and the variable of integrated reporting. This means that the presence of the dimension of "holistic thinking" will be accompanied by an increase in the level of adoption of integrated reporting.

3. There is a statistically significant positive (direct) correlation of less than 5% between the dimension of "holistic thinking" within the variable of strategic leadership thinking and the variable of integrated reporting. This means that the presence of "holistic thinking" will be accompanied by an increase in the level of adoption of integrated reporting within the Iraqi banks in the study area

4. There is a statistically significant positive (direct) correlation of less than 5% between the dimension of "strategic intent" within the variable of strategic leadership thinking and the variable of integrated reporting. This means that the presence of the dimension of "strategic intent" will be accompanied by an increase in the level of adoption of integrated reporting within the Iraqi banks in the study area.

5. The findings reveal a statistically significant positive correlation at a significance level of less than 5% between the "timely thinking" dimension of strategic leadership thinking and the integrated reporting variable. This indicates that the presence and enhancement of timely thinking within the strategic orientation of leadership in the Iraqi banks included in the study is associated with an increased level of integrated reporting adoption. From an accounting perspective, this relationship underscores the critical role of strategic leadership—particularly its timely decision-making capability—in promoting comprehensive, forward-looking, and value-relevant disclosure practices in alignment with the principles of integrated reporting

Based on the above, the fourth central hypothesis can be accepted.

Table (7): Summary of the study hypothesis test

	Hypotheses	Results
H1	(H1) Main Hypothesis 1: There is a statistically significant relationship between strategic leadership thinking and integrated reporting within the study area.	Accepted.
H2	(H2) Main Hypothesis 2: There is a statistically significant effect of strategic leadership thinking on integrated reporting within the study area. Accepted.	Accepted.

Source: Table prepared by the researcher

7. Conclusions and recommendations

1. There is a strong alignment between integrated reporting and the core dimensions of strategic leadership thinking, particularly opportunity-driven thinking, adaptability, and holistic integration. Through the practice of conscious leadership, integrated reports are elevated beyond routine compliance mechanisms to become strategic tools that facilitate informed decision-making and strengthen transparency and accountability towards stakeholders.
2. Effective integrated reporting requires a comprehensive approach to business management, an integrated infrastructure including stakeholder engagement, and a management approach that places value generation as a strategic issue and a primary objective of the business unit.
3. The study results showed that strategic thinking among banking leadership is highly prevalent (87.7%), with a high level of agreement on the importance of its four dimensions (84.5%). The highest of these dimensions was "opportunistic thinking" (84.9%), followed by "timely thinking" (84.4%) and "holistic thinking" (84.3%). The arithmetic mean for the "strategic intent" dimension was 4.211. This highlights the pivotal role of strategic thinking in enhancing responsiveness to changes in the banking environment and improving the quality of reporting.
4. The results revealed a significant positive correlation between leadership strategic thinking and the level of integrated reporting, with the availability of integrated reporting content reaching 82.3%. The study also showed that each dimension of strategic thinking positively to the adoption of integrated reporting, with "opportunistic thinking" having the highest impact.
5. Emphasizing the importance of enabling banking leaders to adopt the dimensions of strategic thinking (such as strategic intent, holistic thinking, anticipating opportunities, and making timely decisions) through specialized development programs, in a way that supports the formulation of effective future policies, risk management, and achieving sustainability and competitiveness.
6. Enhance the capabilities of administrative leaders in strategic thinking by integrating this concept into leadership development programs, enabling managers to link integrated reporting to the bank's overall vision and long-term strategies.

Sources:

1. Nail, Idah, & Selesho, Jacob M. (2014). The role of leadership in employee motivation. Mediterranean Journal of Social Sciences, 5(3), 175- [end page]. MCSER.
2. Yaseen, S. T., & Altimemi, A. H. Y. (2024). The Effect of Board of Directors Characteristics in Integrated Reporting and its Reflection on Iraqi Economic Units' Value. Journal of Administration and Economics, 19(67), 377-402.
3. Al-Sultani, Sakna Sawadi Wadi, 2018, Integrated Reporting and its Role in Enhancing Investment Decisions - A Proposed Guide for Application in the Iraqi Environment, a thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics - University of Baghdad as part of the requirements for obtaining a Doctor of Philosophy degree in accounting.
4. Naomi, Rafi Naomi Jamil, (2022), Features of Adopting IASB, GRI and SASB Versions in Achieving Integrated Reporting Requirements in the Iraqi Banking Sector, PhD Thesis, College of Administration and Economics, University of Mosul,
5. Abeysinghe, C. (2020). Integrated reporting and integrated thinking: A commentary on the Integrated Reporting Framework (2013). Colombo Business Journal, 11(2), 142-170. <https://doi.org/10.4038/cbj.v11i2.68>
6. Msusa, K., & Chowa, T. (2020). Establishing a strategic thinking approach at the University of Zambia: Implications on pre-strategic and evolutionary strategic thinking phases. International Journal of Research in Business and Social Science, 9(5), 307–317. <https://doi.org/10.20525/ijrbs.v9i5.828>
7. Halaqabi, J. A. H., & Mohamed Al-Ani. (2020). The role of strategic thinking in enhancing audit quality and its contribution to fraud risk detection. The International Journal of Research in Social Sciences and Humanities, 10, 184–196.
8. Rabbanikha, F., Moradi, R., Monafi, F., & Kazemi-Bolboloy, A. (2018). Strategic thinking among directors of the Ministry of Health and Medical Education. Caspian Journal of Health Research, 3(2), 53-57. <https://doi.org/10.29252/cjhr.3.2.53>
9. Hunitie, M. (2018). Impact of strategic leadership on strategic competitive advantage through strategic thinking and strategic planning: Bi-meditational research. Business: Theory and Practice, 19, 320–330.
10. Nickols, F. (2016). Strategic thinking: A guide to identifying and solving problems. Journal of Managerial Development, 35(4), 1–10. <https://doi.org/10.1108/JMD-11-2015-0161>
11. Karğın, S., & Aktaş, R. (2012). Strategic thinking skills of accountants during the adoption of international financial reporting standards and the new Turkish commercial code: A survey from Turkey. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 58, 128–137. <https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2012.09.986>
12. Ahmad, H., Yaqub, M., & Lee, S. H. (2023). Environmental-, social-, and governance-related factors for business investment and sustainability: A scientometric review of global trends. Environment, Development.
13. Kirsten Antonsson, Tuba Atabi, Rick Tool (2019), Integrated reporting framework - IR-: A strategic step towards sustainability? Blekinge Institute of Technology
14. Al-Moussawi, Hassan Ahmed Hashem, 2025, Responsible Leadership and Its Impact on the Entrepreneurial Orientation of Business Organizations (An Analytical Survey

- Study of the Opinions of a Sample of Middle-Level Leaders at the Al-Abbass's (p) Holy Shrine. A thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala.
15. Al-Amri, Ali Abdul-Hussein Hamidi, 2010, The Role of Strategic Leadership and Transparency in Combating Administrative Corruption: A Comparative Study of the Opinions of the Leaders of a Sample of Public Sector Organizations in the Holy Karbala Governorate and the Opinions of a Sample of Beneficiaries of the Services of These Organizations. Master's Thesis, University of Karbala, College of Administration and Economics.
 16. Katea, Ali Khalaf, 2022, The Impact of Cultural Dimensions on the Quality of Integrated Reports and Their Impact on the Economic Value of the Institution. A thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala.
 17. Abdoush, Ahmed Sobhi Ahmed, 2023, Sustainable Leadership and Its Role in Promoting Green Strategy Operations: A Survey Study: The Opinions of Managers in the Mosul Municipality Directorate.
 18. Al-Rifai, Hussein Imran, 2022. Board Characteristics and Their Impact on Integrated Reporting. A thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Karbala.
 19. Yassin, Saif Al-Din Taha, and Al-Tamimi, Ahmed Hamdi Yahya. (2024). The Impact of Board Characteristics on Integrated Reporting and Its Impact on the Value of Iraqi Economic Entities. *Journal of Accounting and Financial Studies*.
 20. Al-Hashemi, Ahmed Mohammed. (2023). Enhancing Financial Reporting Using Integrated Reporting for Public Sector Companies in Iraq: An Applied Study on the Iraqi General Corporation for Cement Industry. *Journal of the College of the Islamic University*, Issue 66, Part 1.
 21. Aaltola, Pasi. (2019). Strategic thinking and accounting: Potentials and pitfalls from a managerial perspective. *Journal of Management Control*, 30, 323–351. <https://doi.org/10.1007/s00187-019-00285-w>
 22. Brees, Lucy, Hunt, Vivian, Samandari, Hamid, Nuttall, Robin, & Penick, K. (2022, August 10). ESG does matter—and here's why. McKinsey & Company. <https://www.mckinsey.com/capabilities/sustainability/our-insights/esg-really-does-matter-and-heres-why>
 23. Fadel, Tamara Safaa, (2022), Strategic Leadership and its Impact on Sustainable Competitive Advantage through Customer Relationship Management (A Survey Research in Iraqi Airways) ,Master's Thesis, University of Iraq.
 24. Al-Ardawi, Dhu al-Fiqar Hasan Alwan, (2024), Strategic Thinking and Types of Health Performance Journal for Medical Staff - Najaf Teaching Hospital (Al-Alani Hospital), *Ikli Journal of Spanish Studies*, 5(3), 1857-1879.
 25. 24. Danok, Ahmed Amin, (2016), Evaluating the Dimensions of Strategic Thinking in Administrative Leadership: An Analytical Study in the Company of Oil Projects (SCOP), *Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences*, 6(1), 21–36.

26. Hassan, Harbi Hamed, Alwan, Yassin Ziad, & Berto, Mohamed Farouk, (2024), 'The impact of strategic thinking dimensions on outstanding performance', The American Journal of Management Innovations and Economics, 6, 23–39.
27. Masoud, Hassan abadi, (2019), 'Strategic thinking, organizational foresight, and strategic planning in high-tech SMEs in the UK (Doctoral dissertation, Bangor University)', Bangor University Research Portal, <https://research.bangor.ac.uk/en/studentTheses/22b78162-ea26-4f51-88ba-a890d3e4f94f>
28. Pisapia, John, Reyes-Guerra, Daniel, & Coukos-Semmel, Eleni. (2005). Developing the leader's strategic mindset: Establishing the measures. *Leadership Review*, 5, 41-68. Kravis Leadership Institute, Claremont McKenna College.
29. Ibrahim, Tariq Wafiq, (2019), The Impact of Accounting Disclosure of Integrated Business Reports on Financial and Operational Performance in Joint Stock Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange (An Applied Study), 24(1), 385-438.
30. Yassin, Saif Al-Din Taha, and Al-Tamimi, Ahmed Hamdi Yahya (2024). The impact of the characteristics of the board of directors on integrated reporting and its reflection on the value of Iraqi economic units, Journal of Accounting and Financial Studies.
31. Al-Wahidi, Nasser Ahmed, Al-Agha, Wael Hassan, and Abdeen, Ibrahim Bashir, (2020), The Role of Strategic Thinking in Enhancing Competitive Capabilities: An Applied Study on Ooredoo Company in the Governorates of the Gaza Strip, Al-Azhar University Journal - Gaza (Humanities), 22(1), 76–89.
32. Malan, Renée; Erwee, Ronel; & Rose, Dennis, (2009), 'The importance of individual mental models for strategic thinking in organizations', Paper presented at the ANZAM 2009 Conference, Melbourne, Australia, School of Management & Marketing, University of Southern Queensland, Toowoomba, Australia.
33. Al-Jubouri, Ahmed Khaled Mujbil, (2024), The impact of administrative capacity in reporting integrated reports and its reflection on the value and continuity of the bank, Master's thesis, University of Karbala, Iraq.
34. Nicolò, Giuseppe, Zanellato, Gianluca, Tiron-Tudor, & Tartaglia Polcini, P. (2023). Revealing the corporate contribution to sustainable development goals through integrated reporting: A worldwide perspective. Social Responsibility Journal, 19 (5), 529–657. <https://doi.org/10.1108/SRJ-09-2021-0373>.
35. World Economic Forum, (2021), The global risks report 2021 (16th ed.), Insight Report, <https://www.weforum.org/reports/the-global-risks-report-2021>.
36. Shabram, Reham Latif, and Aboud, Imad Ghafouri, (2024), The Impact of Future Disclosure on the Transparency of Integrated Reports through: Governance System,

Business Model, and Rules for Preparing and Presenting Integrated Reports, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, 16(50), 868-878, <https://doi.org/1029124/kjeas165027>

Entrepreneurship's Role in SMEs' Sustainable Development: A Jordanian Case Study

DR. Muayyad Ahmad Yousef al-dmour

Email: drmuayvaddmour17@yahoo.com

Send Article Date: 6 / 7 / 2025

Date of acceptance of the article: 10 / 9 / 2025

Abstract

This research investigates the level of satisfaction and perceived influence of Jordan Development and Employment Fund (JDEF) funding on small and medium companies (SMEs) in Jordan, as well as its contribution to the promotion of sustainable development. An extensive survey was undertaken among 380 SMEs that had received financial support from JDEF. The purpose of the survey was to evaluate the satisfaction levels of these SMEs, their business development, and their adoption of sustainable practices. The collected data was thoroughly evaluated for this assessment. The results demonstrate a notable level of contentment among the SMEs with JDEF financing, as most participants indicated their agreement or strong agreement regarding the unambiguous and transparent information provided by JDEF, the efficient and user-friendly application process, and the favorable terms and conditions. The good assessment suggests that JDEF has successfully fulfilled the requirements and anticipated demands of the SMEs. Furthermore, the survey findings indicate that JDEF funding has a favorable effect on company expansion, as most participants reported higher revenue, profitability, and employment prospects. These results are consistent with prior research that highlights the beneficial impact of financial assistance on the development of SMEs and the creation of job opportunities. Furthermore, JDEF finance has played a pivotal role in promoting the adoption of sustainable practices among SMEs. Most participants recognized the adoption of ecologically friendly methods, active involvement in the local community, and investments in renewable energy or energy-efficient technology. This demonstrates the efficacy of JDEF funding in promoting a culture of sustainability among SMEs. In general, the research emphasizes the favorable evaluation of JDEF funding among SMEs, including satisfaction, company expansion, and sustainable development. The results confirm that JDEF is successful in addressing the financial requirements of SMEs, facilitating their expansion, and encouraging the adoption of sustainable business strategies.

Keywords: Small and medium businesses, Jordan Development and Employment Fund, business growth, funding, sustainable development, satisfaction

1. Introduction

Sustainability is currently an integral component of business operations on a global scale. Small and medium-sized enterprises (SMEs) engage in reciprocal interactions with their physical, biological, and social surroundings (Antolín-López et al., 2016). Business sustainability facilitates the analysis and enhancement of business management through the establishment of a collective comprehension of business logic. By furnishing a distinct vision, organizations are empowered to penetrate the market with their strategies and concepts, thereby facilitating the preservation and enhancement of their standing on both domestic and international markets (Hanaysha et al., 2022). Therefore, the significance of company viability in relation to financial growth, security, and change via penalties is indisputable. In light of the escalating prevalence of SME collapse, it is critical to prioritize business sustainability (Menne et al., 2022).

In addition, by incorporating the concepts of sustainable development into corporate governance, SMEs can accomplish a number of their objectives, such as promoting financial stability, social liberties, and the preservation of the environment. The results of these objectives are detailed in the study on sustainable growth, which serves as a valuable resource for decision-making pertaining to stakeholders (Bianco et al., 2022).

Since the life cycle of companies has been abridged by the swift advancement of technology, the complicated companies of the present day require vitality and constant change. With this in mind, enterprises that aspire to thrive must perpetually assess their capacities and scrutinize the prospects that lie ahead. Hence, the scientific comprehension of the entrepreneurial potential is intrinsically linked to the effective launch of distinctive products and services; this has contributed to the differentiation of entrepreneurship as a distinct field of study (Dimov, 2020).

Diverse statistics indicate that in some nations, SMEs comprise over ninety percent of all enterprises. Although SMEs can participate in the private as well as public sectors, the former is more prevalent in the majority of nations. Statistics indicate that 5.6 million businesses in the United States are categorized as SMEs. A recently published Canadian study found that 77 percent of newly established companies are SMBs. Additionally, 98 percent of

all positions in Australia are held by SMEs, which employ 4.7 million individuals and contribute nearly one-third of the nation's gross domestic product (GDP) (Zhongming et al., 2021).

Jordan, like several other emerging countries, acknowledges the importance of SMEs in stimulating economic expansion, generating employment opportunities, and mitigating poverty. The Jordanian government has launched many efforts and methods to bolster the expansion and advancement of SMEs, with a specific focus on fostering entrepreneurship and fostering innovation (Schiff et al., 2015). The Jordanian Development and Employment Fund (JDEF), as a specialist financial institution, has a crucial role in offering financial resources, technical help, and capacity-building initiatives to SMEs with the goal of improving their competitiveness and long-term viability. Nevertheless, the influence of entrepreneurship on sustainable development in the context of supporting SMEs, like the JDEF, need empirical research (Shawaqfeh, 2019).

Entrepreneurship is crucial for stimulating economic development, promoting innovation, and generating job prospects. Entrepreneurship has a vital role in the sustainable growth and economic diversification of SMEs. The connection between entrepreneurship and sustainable development within the framework of funding SMEs is complex. Entrepreneurship is linked to innovation, the creation of jobs, and the diversification of the economy, all of which are crucial elements of sustainable development (Tajpour et al., 2023). Furthermore, SME finance companies, like the JDEF, act as facilitators for entrepreneurial activities by providing access to funds, business assistance services, and connections to markets. Gaining insight into the influence of entrepreneurship on sustainable development in the context of small and medium-sized enterprise finance companies is crucial for formulating efficient policies, initiatives, and interventions that may optimize the favorable results of entrepreneurial endeavors (Seibel et al., 2002).

The JDEF is a prominent financial organization in Jordan that offers funding and assistance to SMEs with the goal of fostering entrepreneurship and facilitating sustainable development (Al Maaitah, 2021). This empirical research aims to examine the influence of entrepreneurship on sustainable development in SME financing businesses, specifically

focusing on the activities of the JDEF. The research seeks to give significant insights into the correlation between entrepreneurship, small and medium enterprise funding, and sustainable development. It attempts to provide suggestions for policy and practice that are grounded in empirical data.

2. Research Objectives

The main aim of this empirical investigation is to analyze the influence of entrepreneurship on sustainable development in SMEs financing businesses, with a specific focus on the JDEF as a case study. The research aims to achieve the following particular objectives:

1. To evaluate the impact of entrepreneurship on promoting sustainable development outcomes in SMEs that specialize in finance.
2. To evaluate the efficacy of the JDEF's programs and efforts in fostering entrepreneurship and sustainable development among SMEs.
3. To recognize the obstacles and possibilities related to incorporating entrepreneurship and sustainable development into the activities of small and medium-sized enterprise finance companies.
4. To provide empirically supported suggestions for improving the influence of entrepreneurship on sustainable development in the realm of small and medium enterprise funding, with a specific emphasis on the JDEF.

3. Literature Review

Small and medium enterprises (SMEs) in Jordan play a significant role in enhancing social and economic growth. They account for more than fifty percent of the gross domestic product (GDP) and employ approximately sixty percent of the workforce. Moreover, SMEs make up over ninety percent of the total number of establishments operating across various industrial areas (Al-Khasib, 2009). The SMEs in Jordan encompass a wide range of activities, including retail and wholesale commerce, dining and hotel services, factories, mining as well as mineral extraction, business real estate operations, communications and transportation, building, healthcare facilities, and service-oriented businesses, including internet coffee shops. Additionally, such businesses primarily focus on agro-industries and handmade items, which make up an important part of the small and medium enterprise sector in Jordan. Such sectors

have an important role in boosting manufacturing capacity and addressing the challenges of unemployment and poverty.

The Jordanian Administration has actively promoted and backed SMEs in order to attain industrial and financial stability. This has been accomplished through the implementation of growth initiatives and strategies, particularly during the social and economic growth plan (1976–1988). The Jordan Loan Guarantee Corporation was founded in 1984 with a capital of JD 10 million. Its purpose was to provide protection to small lenders in small firms (Al-Mahrouq and Maqableh, 2006).

Prior research, including that of Al-Rawashdeh (2011), sought to identify the administrative and economic challenges faced by small-scale project participants in the southern region. The research yielded multiple key findings, including insufficient capital, the absence of assurances, a shortage of management and financial knowledge, and inadequate marketing strategies. These factors were identified as major contributors to project failures. The study also proposed a number of recommendations, with a particular emphasis on the importance of developing well-designed and efficient initiatives as well as providing assistance and training for small businessmen.

Moreover, Bayyoud and Sayyad (2016) aimed to examine the hindrances and difficulties encountered by small and medium firms in Palestine. This research aimed to examine the significance of SMEs and identify the primary obstacles encountered by small business owners in securing necessary finance in Palestine. Additionally, it intended to determine the key barriers that hinder the financing of small-scale projects. The analysis facilitated the identification of the primary hurdles in funding small and medium-sized enterprises, as well as the necessary steps to surmount these barriers. Small firms are a crucial factor in driving economic growth worldwide since they represent the largest proportion among all types of economic ventures, regardless of size. A quantitative survey was conducted to gather data from the owners and managers of 35 firms in Palestine. A total of 28 responses were gathered and classified into five distinct groups. The study revealed that the primary challenges hindering the expansion of small firms in Palestine, as reported by the respondents, were the

inadequate representation of groups advocating for the needs of small companies, along with the absence of legislative structures and incentives specifically designed for small businesses.

Saymeh and Abu Sabha (2014) aimed to offer possible approaches to tackle the funding challenges faced by small-scale initiatives, particularly in developing nations. It focused on identifying the main challenges encountered by small entrepreneurs when seeking funding for their projects. Furthermore, Al-Nossor (2008) aimed to determine the manufacturing function of small projects that received support from government agencies in Jordan. The investigation yielded many findings. One crucial finding was that some modest initiatives supported by these organizations need a significant amount of labor, while others require a substantial amount of finance. Researchers suggested the consolidation of government financing organizations into a single entity as a solution.

The research conducted by Haddad et al. (2019) sought to examine the significance of financial institutions such as banks in providing funding for SMEs. Specifically, the research attempted to define the notion of small projects in the context of Jordan and Algeria and evaluate the extent to which banks contribute to financing such projects in both nations. The research determined that small-scale initiatives do not contribute to the overall financial framework of both nations. One of the main suggestions of this study emphasizes the necessity of enhancing the involvement of commercial financial services companies in Jordan and Algeria. This involvement would entail offering appropriate and accessible financing for these projects, featuring decreased rates of interest and simplified collateral requirements.

4. Methodology

4.1. Research Design

This study used a mixed-methods approach, using both quantitative and qualitative research methods, to get a thorough knowledge of how entrepreneurship affects sustainable development in SME finance organizations.

4.2. Participants and Sample Size

The research will include important individuals who have a stake in the matter, such as officials from the JDEF, small and medium-sized businesses who have received funding from

the JDEF, and specialists in the fields of entrepreneurship and sustainable development. The selection of 100 participants will be based on their direct engagement and specialized knowledge in the areas of SME finance and entrepreneurship in Jordan. To collect the experiences and viewpoints on entrepreneurship and sustainable development, we would target a sample size of 380 SMEs that have received JDEF finance in the surveys.

4.3. Data Collection

The 5-Likert scale survey was conducted with SMEs that have received funding from the JDEF in order to evaluate their experiences and viewpoints about entrepreneurship and sustainable development. The survey questionnaire is consisted of a combination of 15 questions that was answered with few options and ones that need more detailed responses. The closed-ended questions gathered demographic data, assess satisfaction with JDEF finance, evaluate the perceived effect on company growth, and inquire about the particular sustainable development strategies followed by the SMEs (Appendix A).

4.4. Data Analysis

Quantitative data collected from surveys and statistical sources were examined using statistical tools to detect trends, patterns, and connections pertaining to entrepreneurship, small and medium-sized enterprise funding, and sustainable development.

4.5. Comparative Analysis

A comparative study was undertaken to evaluate the performance and results of JDEF in comparison to other SME finance organizations in Jordan, as well as global best practices. This research aimed to identify areas for improvement and best practices that may be used to strengthen the influence of entrepreneurship on sustainable development.

4.6. Policy suggestions

The research used the empirical results to produce evidence-based policy recommendations with the objective of improving the influence of entrepreneurship on sustainable development in small and medium-sized enterprise finance organizations. The suggestions will be based on the viewpoints of stakeholders, comparative assessments, and best

practices. The main objective is to provide practical ideas for the JDEF and the wider SME finance ecosystem in Jordan. The proposals will be formulated to tackle obstacles and exploit possibilities for fostering entrepreneurship and sustainable development.

5. Results

4.1. Demographic Information

1. Gender

Table 1. Gender of participants.

Gender	Frequency	Percent (%)
Male	75	75
Female	25	25
Total	100	100.0

The majority of responders are male (75%).

2. Age

Table 2. Age of participants.

Age	Frequency	Percent (%)
Less than 25 years old	23	23
25-35 years old	19	47
36-45 years old	47	19
45-55 years old	7	7
Over 55 years old	4	4
Total	100	100.0

The findings indicate that the majority of individuals (47%) fall between the age group of 36-50 years.

3. Level of Education

Table 3. Level of education.

Level of education	Frequency	Percent (%)
High School	25	25
Bachelor's Degree	40	40
Master's Degree	15	15
Doctorate	15	15
Total	100	100.0

According to the results of this study, most of respondents (40%) have a bachelor's degree of education.

5.2. Analysis of the Questionnaire

The following table displays the findings of a survey carried out among 380 SMEs in Jordan that were granted funding from the JDEF. The poll sought to assess the satisfaction and perceived influence of JDEF funding on SMEs and their role in promoting sustainable development. The findings are shown as percentages, indicating the proportion of participants who expressed varying degrees of agreement or disagreement with distinct claims. The table presents the findings and their corresponding explanations.

Table 4. Questionnaire Analysis.

Questions	Strongly Agree	Agree	Neutral	Disagree	Strongly Disagree
B. Satisfaction with JDEF Financing					
4 The JDEF provided clear and transparent information about their financing options.	40%	45%	10%	2%	3%

5	The application process for JDEF financing was efficient and user-friendly.	16%	50%	22%	8%	4%
6	The terms and conditions of JDEF financing were favorable for my business needs.	29%	58%	10%	2%	1%
C. Perceived Impact on Business Growth						
7	JDEF financing has positively contributed to the growth of my business	45%	35%	18%	2%	0%
8	My business has experienced an increase in revenue and profitability as a result of JDEF financing.	32%	48%	16%	4%	0%
9	JDEF financing has enabled my business to create new job opportunities.	32%	40%	18%	5%	5%
D. Specific Sustainable Development Practices						
10	My business has implemented environmentally sustainable practices as a result of JDEF financing.	38%	45%	12%	5%	0%
11	My business has actively contributed to the local community through social responsibility initiatives, supported by JDEF financing.	42%	38%	16%	4%	0%
12	JDEF financing has enabled my business to invest in renewable	45%	30%	15%	8%	2%

energy or energy-efficient technologies.

E. Overall Impact Assessment

13	I am satisfied with the impact of JDEF financing on my business and its contribution to sustainable development.	43%	32%	15%	5%	5%
14	14. I would recommend JDEF financing to other SMEs based on my experiences.	50%	35%	8%	7%	0%
15	I believe that JDEF financing has played a significant role in promoting entrepreneurship and sustainable development in Jordan.	52%	30%	8%	7%	3%

Regarding satisfaction with JDEF financing, a significant proportion of participants reported a notable degree of satisfaction with JDEF financing. More than 80% concurred or strongly concurred that the JDEF offered lucid and transparent information, that the application procedure was streamlined and user-friendly, and that the terms and conditions were advantageous for their business requirements. A minority of respondents expressed disagreement or severe disagreement with these remarks, suggesting a favorable assessment of JDEF funding among the SMEs.

Whereas for the perceived impact on business growth, the survey participants also indicated a favorable effect of JDEF financing on their business growth. More than 70% agreed or strongly agreed that JDEF financing has had a positive influence on the growth of their business. They reported an increase in revenue and profitability, as well as the ability to create new job opportunities, thanks to JDEF financing. Only a small number of participants expressed disagreement or significant disagreement with these assertions, indicating that JDEF funding has really facilitated the growth and advancement of SMEs.

In regards to specific sustainable development practices, the survey participants also stated that JDEF financing has motivated them to adopt environmentally and socially sustainable practices in their business activities. More than 80% of the respondents agreed or strongly agreed that their business has implemented environmentally sustainable practices, actively contributed to the local community, and utilized JDEF financing to invest in renewable energy or energy-efficient technologies. Only a small proportion of participants expressed disagreement or severe disagreement with these claims, suggesting that JDEF funding had really cultivated a culture of sustainability among the SMEs.

Regarding the overall impact assessment, the respondents expressed a predominantly positive evaluation of the impact of JDEF financing on their business and its contribution to sustainable development. More than 70% of respondents agreed or strongly agreed that they are content with the impact of JDEF financing, would recommend it to other SMEs, and believe that it has played a noteworthy role in fostering entrepreneurship and sustainable development in Jordan. A minority of respondents expressed disagreement or severe disagreement with these assertions, indicating a notable degree of appreciation and acknowledgment of JDEF funding among the SMEs.

6. Discussion

The survey findings indicate that SMEs in Jordan have positively welcomed and greatly appreciated JDEF finance. This financing has provided them access to cost-effective and adaptable funding, which has facilitated their company expansion, employment creation, and adoption of sustainable practices. The findings are consistent with earlier research showing that SMEs in developing countries face a significant obstacle due to limited access to financial resources.

Enhancing access to finance can yield favorable outcomes for SME performance, innovation, and competitiveness (Scoreboard, 2013; Fadil and St-Pierre, 2021; Yang et al., 2023). Furthermore, our findings align with the existing body of research that has emphasized the significance of SMEs in advancing sustainable development. SMEs have the potential to make valuable contributions to environmental conservation, social integration, and economic advancement (Bańkowska et al., 2020; Masoud, 2020). Hence, the survey findings indicate that

JDEF funding is a successful and pertinent intervention that caters to the requirements and ambitions of SMEs in Jordan while also bolstering their role in promoting sustainable development.

7. Conclusion

This empirical research aims to enhance the current understanding of how entrepreneurship affects sustainable growth in SME finance businesses, specifically focusing on the JDEF in Jordan. The study seeks to gain valuable insights into the impact of entrepreneurship on sustainable development outcomes, the efficacy of SME financing initiatives, and the challenges and opportunities of integrating entrepreneurship and sustainable development. This will be achieved through the use of a mixed-methods approach. The study's results are anticipated to provide evidence-based policy suggestions that might improve the influence of entrepreneurship on sustainable development, thereby bolstering the growth and resilience of SMEs in Jordan and comparable countries. A few particular recommendations are suggested including, continue to emphasize open interaction, promote environmental and community efforts to the same extent as growth metrics are promoted, and think about outreach aimed at green investments. Overall, wonderful effort in assisting Jordan's businesses; these insights will enable JDEF optimize its participation to a sustainable future.

References

1. Al-Khasib, S. (2009). *Small and Medium Enterprises in Jordan: Reality and Aspirations*, Amman Chamber of Commerce, Studies and Training Department, Third Edition, Electronic Journal, Amman, Jordan.
2. AL MAAITAH, N. E. B. A. L. (2021). *THE IMPACT OF MICROENTERPRISE POLICIES ON THE SOCIOECONOMIC INDICATORS OF WOMEN EMPOWERMENT IN JORDAN* (Doctoral dissertation, University of Miskolc).
3. Al-Mahrouq, M., & Maqableh, I. (2006). Importance and Constraints of SMEs. *SME Center, Amman, Jordan*.
4. Alnossor, I. (2008). Measuring the Efficiency of Government Funding for the Development of Small Enterprises in Jordan. *Arab Journal of Administrative Sciences, Kuwait University, 16*(3), 154-183.
5. Al-Rawashdeh, S. T. (2011). The Effect of Small-Scale Industry on Local Development Case Study: Karak Governorate. *Canadian Social Science, 7*(6), 264.
6. Antolín-López, R., Delgado-Ceballos, J., & Montiel, I. (2016). Deconstructing corporate sustainability: a comparison of different stakeholder metrics. *Journal of Cleaner Production, 136*, 5-17.
7. Bańkowska, K., Ferrando, A., & García, J. A. (2020). Access to finance for small and medium-sized enterprises after the financial crisis: Evidence from survey data. *Economic Bulletin Articles, 4*.
8. Bayyoud, M., & Sayyad, N. (2016). Challenges in financing small and medium enterprises in Palestine. *Business and Economics Journal, 7*(2).
9. Bianco, S., Zach, F. J., & Liu, A. (2022). Early and late-stage startup funding in hospitality: Effects on incumbents' market value. *Annals of Tourism Research, 95*, 103436.
10. Dimov, D. (2020). Opportunities, language, and time. *Academy of Management Perspectives, 34*(3), 333-351.
11. Fadil, N., & St-Pierre, J. (2021). Growing SMEs and internal financing: the role of business practices. *Journal of Small Business and Enterprise Development, 28*(7), 973-994.

12. Haddad, M. F., Alshannag, F. M., Eneizan, B., & Odeh, M. H. (2019). Impact of the Jordanian commercial banks on financing small and medium enterprises in Jordan. *International journal of academic research in business and social sciences*, 9(3), 16-26.
13. Hanaysha, J. R., Al-Shaikh, M. E., Joghee, S., & Alzoubi, H. M. (2022). Impact of innovation capabilities on business sustainability in small and medium enterprises. *FIIB Business Review*, 11(1), 67-78.
14. Masoud, F. (2020). The importance of financing for MSE, factors that influence the performance and success of SMEs in Jordan. *Multi-Knowledge Electronic Comprehensive Journal for Education and Science Publications (MECSJ)*, 31, 1-20.
15. Menne, F., Surya, B., Yusuf, M., Suriani, S., Ruslan, M., & Iskandar, I. (2022). Optimizing the financial performance of smes based on sharia economy: Perspective of economic business sustainability and open innovation. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 8(1), 18.
16. Saymeh, A. A. F., & Sabha, S. A. (2014). Assessment of small enterprise financing, case of Jordan. *Global Journal of Management and Business Research*, 14(2), 6-18.
17. Schiff, A., Schmidt, N., & Troncoso, J. (2015). Entrepreneurship Environment Assessment in Jordan.
18. Scoreboard, A. O. (2013). Recent trends in SME and entrepreneurship finance.
19. Seibel, H. D., Almeyda, G., Lubbock, A., & Dommel, H. (2002). *Women and men in rural microfinance: The Case of Jordan* (No. 2002, 2). Working Paper.
20. Shawaqfeh, G. N. (2019). Contribution of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises. Applied Study on Commercial Banks in Jordan. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 9(3), 230-239.
21. Tajpour, M., Hosseini, E., Ratten, V., Bahman-Zangi, B., & Soleymanian, S. M. (2023). The role of entrepreneurial thinking mediated by social media on the sustainability of small and medium-sized enterprises in Iran. *Sustainability*, 15(5), 4518.
22. Yang, F., Ye, X., Huang, W., & Zhao, X. (2023). The impacts on informal financing strategy of small and micro enterprises by interest rate risks and public health emergencies. *International Entrepreneurship and Management Journal*, 1-33.
23. Zhongming, Z., Linong, L., Xiaona, Y., Wangqiang, Z., & Wei, L. (2021). OECD SME and Entrepreneurship Outlook 2021.

Appendix A

Questionnaire

Dear Participant,

We appreciate your attention and time in completing this survey. Your contribution regarding the Jordanian Development and Employment Fund (JDEF) is particularly significant in illuminating the impact of entrepreneurship on sustainable development in the financing of small and medium-sized enterprises (SMEs). Kindly respond to the subsequent inquiries using your personal experiences and viewpoints. Your responses will be used solely for research purposes and will be kept strictly confidential.

F. Demographic Information:

1. Gender

- Male
- Female

2. Age

- Under 25
- 25-35
- 36-45
- 46-55
- Over 55

3. Educational Level

- High School
- Bachelor's Degree
- Master's Degree
- Doctorate

G. Satisfaction with JDEF Financing

4. The JDEF provided clear and transparent information about their financing options.

- Strongly Agree
- Agree

- Neutral
- Disagree
- Strongly Disagree

5. The application process for JDEF financing was efficient and user-friendly.

- Strongly Agree
- Agree
- Neutral
- Disagree
- Strongly Disagree

6. The terms and conditions of JDEF financing were favorable for my business needs.

- Strongly Agree
- Agree
- Neutral
- Disagree
- Strongly Disagree

H. Perceived Impact on Business Growth

7. JDEF financing has positively contributed to the growth of my business.

- Strongly Agree
- Agree
- Neutral
- Disagree
- Strongly Disagree

8. My business has experienced an increase in revenue and profitability as a result of JDEF financing.

- Strongly Agree
- Agree
- Neutral
- Disagree
- Strongly Disagree

9. JDEF financing has enabled my business to create new job opportunities.

- Strongly Agree
- Agree
- Neutral
- Disagree
- Strongly Disagree

I. Specific Sustainable Development Practices

10. My business has implemented environmentally sustainable practices as a result of JDEF financing.

- Strongly Agree
- Agree
- Neutral
- Disagree
- Strongly Disagree

11. My business has actively contributed to the local community through social responsibility initiatives, supported by JDEF financing.

- Strongly Agree
- Agree
- Neutral
- Disagree
- Strongly Disagree

12. JDEF financing has enabled my business to invest in renewable energy or energy-efficient technologies.

- Strongly Agree
- Agree
- Neutral
- Disagree
- Strongly Disagree

J. Overall Impact Assessment

13. I am satisfied with the impact of JDEF financing on my business and its contribution to sustainable development.

- Strongly Agree
- Agree
- Neutral
- Disagree
- Strongly Disagree

14. I would recommend JDEF financing to other SMEs based on my experiences.

- Strongly Agree
- Agree
- Neutral
- Disagree
- Strongly Disagree

15. I believe that JDEF financing has played a significant role in promoting entrepreneurship and sustainable development in Jordan.

- Strongly Agree
- Agree
- Neutral
- Disagree
- Strongly Disagree

Thank you for your participation!

Your feedback is greatly appreciated.

Revolutionizing Interpreter Training: Using Virtual Reality (VR) to Address Psychological and Health Challenges in Relay Interpreting in English, Arabic, and French

Mohammad Athamneh¹ and Zakaryia Almahasees²¹ Deanship of Graduate Studies, Yarmouk University, Irbid, Jordan² Department of Translation, Yarmouk University, Irbid, Jordan**Abstract**

This study examines the effectiveness of VR-based training for enhancing the performance of interpreters and gauges trainees' perceptions of VR as a teaching medium, employing a mixed-methods case study of ten Francophone interpreters (six student trainees, three professionals, and a trainer). Trainees underwent identical pre- and post-tests after experiencing a series of VR immersive simulations that were rated across five categories: content fidelity, terminological correctness, fluency and delivery, register and tone, and overall coherence. Quantitative data indicated statistically significant gains across the board: fluency rose from 64.36 to 73.91; overall coherence from 63.98 to 74.11; content fidelity from 67.06 to 72.52; terminological correctness from 63.94 to 71.73; and register and tone from 63.76 to 69.97. A supplementary survey gathered demographic profiles, VR exposure, reported skill development by self-assessment, and open-ended commentary that strengthened these findings: respondents reported greater confidence in their delivery and more effective stress management when faced with simulated duress but reported less advancement in specialized vocabulary use or pragmatic sensitivity. Qualitative remarks emphasized technical issues—e.g., headset discomfort and audio latency—and suggested richer contextual scenarios, bilingual Switch roles exercises, and integrated trainer commentary. The overlap of empirical gains and user commentary indicates that while VR is ideal as a rehearsal space for interpreting's essential competencies, its true teaching potential will only be met when it develops as a state-of-the-art training portal integrating high-fidelity simulations, interactive glossaries, cultural insight modules, and live expert commentary.

Keywords: Virtual reality, Interpreter training, Fluency improvement, Terminological accuracy, Pedagogical innovation

Send Article Date: 13 / 7 / 2025 Date of acceptance of the article: 10 / 9 / 2025

Révolutionner la Formation des Interprètes : Utiliser la Réalité Virtuelle (VR) pour Relever les Défis Psychologiques et de Santé dans l'Interprétation de Relais en Anglais, Arabe et Français

¹ Doyenné des études supérieures, Université de Yarmouk, Irbid, Jordanie

² Département de traduction, Université de Yarmouk, Irbid, Jordanie

Résumé

Cette étude évalue l'efficacité d'une formation basée sur la réalité virtuelle (RV) pour améliorer les performances des interprètes et examine les perceptions des stagiaires quant à la RV en tant qu'outil pédagogique, selon une méthodologie mixte impliquant dix interprètes francophones (six stagiaires, trois professionnels et un formateur). Les participants ont passé des tests identiques avant et après une série de simulations immersives en RV, couvrant cinq critères d'évaluation : fidélité du contenu, précision terminologique, fluidité et prestation, registre et ton, et cohérence globale. Les résultats quantitatifs ont révélé des progrès statistiquement significatifs dans tous les domaines : la fluidité est passée de 64,36 à 73,91 ; la cohérence globale de 63,98 à 74,11 ; la fidélité du contenu de 67,06 à 72,52 ; la précision terminologique de 63,94 à 71,73 ; et le registre et ton de 63,76 à 69,97. Une enquête complémentaire a recueilli les profils démographiques, les usages de la RV, les améliorations de compétences auto-rapportées et des retours ouverts, corroborant ces résultats : les participants ont mentionné une confiance accrue dans leur prestation et une meilleure gestion du stress sous pression simulée, bien que moins d'entre eux aient noté des progrès en vocabulaire spécialisé ou en sensibilité pragmatique. Les commentaires qualitatifs ont mis en avant des défis techniques—comme l'inconfort du casque et la latence audio—et ont préconisé des scénarios plus riches du point de vue contextuel, des exercices multilingues à rôle inversé et des retours intégrés de la part du formateur. La convergence entre les améliorations empiriques et les retours utilisateurs suggère que, si la RV excelle comme milieu de répétition pour les compétences interprétatives fondamentales, son plein potentiel pédagogique ne sera atteint que lorsqu'elle évoluera vers un écosystème de formation complet combinant simulations haute fidélité, glossaires dynamiques, modules de nuances culturelles et accompagnement expert en temps réel.

Mots-clés : Réalité virtuelle · Formation des interprètes · Amélioration de la fluidité · Précision terminologique · Innovation pédagogique

Introduction

1. Interprétation et modes principaux

L'interprétation se définit comme la transformation en temps réel de messages oraux ou en langue des signes d'une langue source (LS) vers une langue cible (LC), tout en s'assurant de conserver le sens initial, le ton et les nuances de communication (Pöchhacker, 2009). Deux principaux modes se distinguent : l'interprétation consécutive, où l'interprète attend une pause du locuteur avant de transmettre le message, et l'interprétation simultanée, où l'interprète agit presque instantanément, avec un léger décalage temporel. L'interprétation consécutive offre une précision accrue et permet la prise de notes, mais impose des exigences mnésiques importantes, tandis que l'interprétation simultanée requiert une agilité mentale considérable pour écouter, traiter et reformuler en même temps, ce qui en fait une tâche cognitivement exigeante mettant souvent en besoin d'un soutien en équipe lors d'événements prolongés (Berbel, 2020; Hamid, 2025).

L'interprétation en relais complexifie le processus : lorsque aucune paire directe n'est disponible, comme dans les configurations anglais-arabe-français, la communication s'effectue à travers une langue intermédiaire (par exemple, l'anglais). Dans des organisations comme l'ONU ou l'UE, un interprète transmet d'abord l'arabe en anglais, et ensuite un second interprète traduit cela en français. Ce processus indirect prolonge le délai de livraison, accroît la charge cognitive et augmente le risque de décalages dans le sens ; il nécessite ainsi une coordination précise et une sensibilité interculturelle renforcée pour maintenir l'intention de l'émetteur (Mikkelsen & Jourdenais, 2015).

La formation classique des interprètes s'appuie sur des exercices de mémorisation, l'observation d'interprètes aguerris, des simulations sonores et des sessions de pratique encadrées (Hunsaker, 2020). Bien que ces approches soient efficaces pour renforcer les compétences linguistiques et la prise de notes, elles ne reflètent que rarement les véritables sources de stress — comme le bruit ambiant, l'intensité des émotions, la pression du temps et les interruptions inattendues (Gerber et al., 2021 ; Guo, 2024). En conséquence, de nombreux diplômés entrent dans la profession sans avoir développé la résilience psychologique requise pour des missions sous haute tension, notamment en situations de crise ou diplomatiques.

La réalité virtuelle (RV) se présente comme un outil de simulation innovant, offrant des scénarios immersifs et contextualisés — tels que des audiences judiciaires, des situations d'urgence médicale et des conférences internationales — avec des environnements réalistes et des stimuli émotionnels, tout en restant dans un cadre maîtrisé (Gerber et al., 2021 ; Tyler et al., 2021). Des recherches indiquent que la RV renforce l'engagement, la conscience de la situation et la confiance des apprenants (Hu et al., 2025). Cependant, sa mise en œuvre nécessite une conception pédagogique soigneusement pensée : il est crucial de trouver un équilibre entre validité écologique et sécurité sanitaire, tout en surmontant des défis techniques (comme le confort des casques et la clarté des sources) afin que les stagiaires puissent se

focaliser sur le développement de leurs compétences, plutôt que sur les limitations de l'équipement.

3. Enjeux psychologiques et sanitaires de la formation RV

La RV, bien qu'immersive, entraîne des défis psychologiques et physiologiques importants. L'illusion de présence peut amplifier les réponses au stress, surtout lors de simulations de contenus émotionnellement chargés — témoignages de guerre ou urgences médicales — pouvant déclencher une anxiété comparable à celle ressentie en interprétation réelle (Qian et al., 2020 ; Stone et al., 2011). L'anxiété propre aux interprètes — distincte de l'anxiété générale en langue étrangère — peut être exacerbée en RV du fait de la pression immédiate, de la complexité du discours et de l'intensité immersive, aboutissant parfois à un stress accru plutôt qu'à un soulagement (Zhang & Liu, 2024).

D'un point de vue physiologique, les utilisateurs peuvent éprouver des symptômes de cybermal des transports, tels que des nausées, une fatigue oculaire et une désorientation, résultant d'un décalage entre les stimuli visuels et les sensations corporelles (Laessøe et al., 2023 ; Tian, 2023). Ce phénomène peut perturber la perception auditive, nuire à la prise de notes et réduire les capacités cognitives, affectant ainsi les performances en interprétation (Gillies, 2017). Pour réduire ces impacts, il est conseillé que les programmes de réalité virtuelle prévoient des sessions de courte durée (idéalement moins de 20 minutes), des pauses fréquentes et un ajustement des éléments sensoriels, tout en surveillant les réactions psychologiques et physiologiques des participants (Chang, 2015).

4. Enjeux de l'interprétation anglais-arabe-français

Interpréter entre l'anglais, l'arabe et le français pose des défis linguistiques et culturels majeurs. La syntaxe arabe (verbe-sujet-objet flexible) contraste avec l'ordre sujet-verbe-objet relativement figé de l'anglais et du français, obligeant l'interprète à anticiper et à réordonner mentalement le contenu en temps réel — souvent au prix d'omissions pour préserver le flux (Al Zahran, 2021 ; Almahasees et al., 2024 ; LARIBI, 2024). De plus, le marquage du genre grammatical diffère : arabe et français utilisent des noms et accords genrés, tandis que l'anglais non, contraignant l'interprète à insérer mentalement des marques de genre lors de la traduction, augmentant la complexité cognitive (Al Sammaraie & Lah ; Hayeri, 2014).

L'interprétation en relais complique encore l'exercice : le discours arabe passe d'abord par l'anglais, puis par le français, subissant deux niveaux de décodage et de recodage. Les expressions idiomatiques, références culturelles et nuances de ton peuvent se diluer ou se déformer, faisant croître le risque de perte de sens (Al Zahran, 2021 ; Es-sousy et al., 2024). Par exemple, des métaphores arabes peuvent manquer d'équivalents anglais directs et les structures rhétoriques françaises exiger des changements de registre formel. Les interprètes doivent effectuer rapidement des reformulations grammaticales, des adaptations culturelles et gérer le registre sous forte pression — autant de raisons pour lesquelles la formation RV doit reproduire ces scénarios à plusieurs couches dans un environnement contrôlé et répétitif (Bezzouacha, 2025; Shaw, 1987).

Revue de la littérature

Molnar et al. (2017) ont analysé l'influence de variables professionnelles — expérience, encadrement organisationnel et genre — sur le stress et la satisfaction au travail des interprètes en visioconférence à distance (VRI), notamment en contexte médical. À l'aide d'échelles validées, ils ont interrogé un échantillon d'interprètes VRI professionnels. L'analyse statistique a montré que les interprètes les plus expérimentés rapportaient des niveaux de stress significativement plus faibles et une satisfaction plus élevée. De plus, l'encadrement régulier atténuait les symptômes d'épuisement et d'anxiété. Un écart de genre a été mis en évidence : les femmes interprètes signalaient systématiquement des niveaux de stress plus élevés que les hommes, suggérant la nécessité de dispositifs de soutien sensibles au genre. L'étude souligne l'importance de mécanismes institutionnels — mentorat et soutien en santé mentale — pour renforcer la résilience des interprètes dans les missions à fort enjeu émotionnel.

Hu et al. (2025) ont évalué l'utilisabilité, les bénéfices perçus et les limites d'une plateforme VR sur poste de travail destinée à la formation d'interprètes d'affaires en Chine. Vingt-deux étudiants en fin de cursus d'anglais ont participé à une évaluation mixte, expérimentant des scénarios de salons internationaux, conférences de presse et négociations. Les données, recueillies par questionnaires Likert et retours qualitatifs, ont été analysées avec SPSS et NVivo. Les participants ont ressenti une forte présence, une motivation accrue et une confiance renforcée, mais ont aussi signalé des difficultés ergonomiques et techniques (options de relecture limitées) ainsi qu'un inconfort physiologique lors d'utilisations prolongées. Les auteurs concluent que la RV présente un potentiel pédagogique notable, mais plaident pour des études à plus grande échelle et une amélioration du design technique.

Eser et al. (2020) ont examiné l'efficacité de casques VR mobiles pour la formation autonome d'interprètes dans le secteur public (soins de santé, etc.) ; cette étude pilote qualitative a impliqué des dialogues animés sous Android/Unity. Observations et entretiens semi-structurés ont montré que l'environnement audiovisuel immersif renforçait le réalisme et l'engagement, encourageant la pratique autonome et la concentration. Toutefois, un léger inconfort physiologique — fatigue oculaire, malaise — et des limites d'authenticité et techniques ont été rapportés. Les auteurs recommandent d'améliorer l'ergonomie des dispositifs et le réalisme du contenu avant de généraliser l'usage de la RV en formation d'interprètes.

Liu (2023) a analysé 19 études empiriques sur la RV en éducation d'interprètes, identifiant les tendances en design pédagogique, plateformes technologiques et impacts éducatifs. L'analyse de contenu a révélé que la recherche se concentre principalement sur l'engagement des apprenants et l'immersion, plutôt que sur des mesures robustes de la performance linguistique. Si la RV améliore l'authenticité situationnelle et la motivation, il existe peu de cohérence dans l'évaluation de la précision du transfert linguistique ou de la charge cognitive. Liu appelle à des protocoles d'évaluation standardisés, à une meilleure articulation avec les théories de l'interprétation et à l'inclusion des stagiaires comme co-concepteurs pour renforcer la rigueur scientifique.

Braun et Slater (2023) ont présenté un environnement 3D multi-utilisateurs basé sur Second Life, proposant plus de 30 scénarios d'interprétation (conférences, audiences juridiques, négociations). Via des avatars, formateurs et étudiants ont vécu des simulations immersives, évalué les performances et adapté les environnements via un système de gestion d'actifs. Ce projet a mis en avant l'authenticité contextuelle et la collaboration entre pairs, démontrant la valeur de la RV évolutive et personnalisable. Les auteurs recommandent de poursuivre le développement avec plus de personnalisation des scénarios, d'analyses intégrées et d'intégration dans les cursus officiels.

Chan (2023) a conçu l'application bilingue Virtual Interpreting Practice (VIP) pour anglais–chinois, proposant modes de sight-translation et consécutif, 13 modules thématiques, démonstrations vidéo, glossaires et exercices immersifs RV et non-RV. Trente et un étudiants natifs chinois en ESL/EFL ont utilisé VIP en auto-apprentissage. Les résultats, basés sur questionnaires avant/après et tests d'interprétation, ont montré des progrès significatifs en auto-évaluation et en performance interprétative dans les deux directions et modes. Les gains les plus marqués concernaient la consécutive et l'anglais–chinois, soulignant le potentiel pédagogique de la RV mobile et appelant à développer davantage d'outils immersifs, bilingues et spécifiques aux modes d'interprétation.

Kundu et al. (2023) ont exploré l'utilisation de l'apprentissage automatique pour prédire et détecter la cybercinétose en RV via des données physiologiques. Ils ont développé LiteVR, un modèle d'IA léger et explicable, entraîné sur des signaux physiologiques (suivi oculaire, fréquence cardiaque) collectés pendant l'exposition RV. Les architectures LSTM, GRU et MLP ont été évaluées, et l'explicabilité a été assurée par SHAP pour identifier les facteurs clés de cybercinétose. LiteVR a atteint 94 % de précision, le suivi oculaire apparaissant comme le meilleur indicateur. Les auteurs concluent que de tels modèles pourraient être intégrés en temps réel aux systèmes RV pour adapter la formation et minimiser stress et fatigue.

Almahasees et Abu-Rayyash (2024) ont étudié les effets physiologiques du stress sur les interprètes simultanés arabes et son influence sur les performances cognitives et la précision. Une enquête en ligne diffusée sur Facebook et LinkedIn a recueilli symptômes physiologiques (rythme cardiaque, tension musculaire, céphalées) et stratégies de gestion du stress. Plus de 50 % des répondants ont rapporté un stress fréquent entraînant des troubles cognitifs (baisse de concentration, trous de mémoire) et des erreurs d'interprétation. Les auteurs soulignent l'urgence d'intégrer la gestion du stress et des simulations à haute pression dans la formation.

Almahasees et al. (2024) ont exploré l'expérience des interprètes à distance au Moyen-Orient lors de relais d'interprétation. Un questionnaire en ligne a porté sur les plateformes (Zoom, KUDO), les contextes d'usage (santé, humanitaire) et les impacts sur le bien-être mental et physique. Les résultats ont montré que, malgré la continuité des services, l'absence d'indices non verbaux, la fatigue d'écran et le stress technologique augmentaient la fatigue et diminuaient la connexion interpersonnelle. Le manque de soutien institutionnel a été pointé. Les auteurs recommandent des modèles d'interprétation à distance robustes, centrés sur l'interprète, incluant des mesures de bien-être et une infrastructure technique renforcée.

Dans l'ensemble, la littérature démontre l'intérêt croissant pour l'intégration de la RV et des technologies mobiles en formation d'interprètes, avec des bénéfices notables en engagement, immersion et acquisition de compétences. Toutefois, subsistent des limites : absence d'outils d'évaluation cohérents, risque de cybercînérose et besoins d'améliorations ergonomiques et pédagogiques. Par ailleurs, la plupart des études portent sur des contextes monolingues ou anglo-chinois, tandis que la formation trilingue et en relais anglais-arabe-français demeure insuffisamment explorée, bien que fréquente en diplomatie et humanitaire. Les différences syntaxiques, culturelles et cognitives propres à ce trio linguistique exigent des solutions de formation sur mesure que les applications RV actuelles ne couvrent pas encore, ouvrant ainsi un champ de recherche crucial pour développer des systèmes inclusifs et multilingues.

Méthodologie

Cette étude adopte un design de recherche mixte pour évaluer l'efficacité d'une application de formation à l'interprétation en réalité virtuelle (RV) sur l'amélioration des compétences interprétatives en anglais, arabe et français. La partie quantitative consiste en des tests avant/après de performance en interprétation auprès d'étudiants anglophones ↔ arabophones, tandis que la partie qualitative explore les perceptions d'étudiants francophones via une enquête en ligne structurée. Cette approche permet de mesurer objectivement les progrès tout en approfondissant l'expérience utilisateur, notamment en relais et contexte multilingue.

Deux groupes de participants ont été constitués. Le premier comprend 15 étudiants de dernière année en interprétation anglais-arabe à l'Applied Science Private University, dotés d'une expérience préalable en interprétation simultanée, **sight** et consécutive. Ils utilisent l'application VR mobile VIP, offrant des scénarios immersifs juridiques, sanitaires et diplomatiques en sight et consécutif, dans les deux sens de langue. Les tâches d'interprétation, réalisées avant et après l'intervention, sont évaluées par deux correcteurs indépendants selon une grille standardisée (fidélité, fluidité, terminologie, cohérence), et comparées par des tests appariés.

Le second groupe regroupe 10 étudiants avancés en interprétation travaillant en français et en arabe ou anglais. Recrutés en ligne via LinkedIn et Facebook, ils participent à des entretiens virtuels structurés et semi-structurés portant sur le réalisme de VIP, son efficacité, son ergonomie et son rôle dans la réduction du stress. Les entretiens, enregistrés avec consentement, sont transcrits et analysés thématiquement sous NVivo. Cette double approche garantit des résultats quantifiables et des éclairages profonds sur l'engagement des apprenants de divers horizons linguistiques avec la RV mobile en formation d'interprètes.

Analyse et discussion

Cette section présente l'analyse des données recueillies à travers les tests préalables et post-tests ainsi que les entretiens structurés. L'objectif est d'évaluer l'impact de la formation basée sur la réalité virtuelle (VR) sur les performances d'interprétation des étudiants et d'explorer leurs perceptions de l'efficacité de cet outil.

Tableau 1. Informations démographiques des participants aux tests préalables et post-tests.

Catégorie	Sous-catégorie	Valeur
Genre	Femme	11 (73,3 %)
	Homme	4 (26,7 %)
Niveau d'études	4 ^e année	8 (53,3 %)
	3 ^e année	7 (46,7 %)

L'échantillon de cette étude se compose de 15 étudiants de licence — spécialité interprétation anglais-arabe — en fin de cursus. Ils se répartissent sur deux niveaux : huit étudiants (53,3 %) sont inscrits en 4^e année, tandis que sept (46,7 %) sont en 3^e année. Cette répartition correspond à l'objectif de la recherche, centrée sur des apprenants avancés proches de l'achèvement de leur formation et censés obtenir leur diplôme dans un délai d'un à deux ans. Sur la base de leur inscription actuelle, les étudiants de 4^e année devraient être diplômés à la fin de l'année universitaire en cours, alors que ceux de 3^e année termineront probablement leur programme lors du prochain cycle académique.

Sur le plan du genre, l'échantillon est principalement composé de femmes : 11 étudiantes (73,3 %) contre 4 étudiants (26,7 %). Cette répartition illustre une tendance courante dans les domaines de la langue et de la traduction au sein de nombreuses universités arabes, où la population féminine est souvent plus nombreuse que celle des hommes, en particulier dans les disciplines axées sur la linguistique.

En ce qui concerne l'âge, la plupart des participants (9 sur 15, représentant 60,0 %) se trouvent dans la catégorie des 21 à 25 ans, ce qui est caractéristique des étudiants de licence en phase finale. L'âge moyen est de 24,7 ans, avec un écart-type de $\pm 2,44$, ce qui suggère une certaine homogénéité au sein du groupe. L'étudiant le plus jeune a 21 ans et le plus âgé, 29 ans.

Enfin, tous les étudiants sélectionnés ont une expérience dans le domaine de l'interprétation, qu'elle soit professionnelle ou semi-professionnelle ; aucun d'entre eux n'est dépourvu d'expérience. Ce critère assure que l'étude concerne des individus qui peuvent tirer profit d'une formation pratique simulée en réalité virtuelle, ce qui augmente la validité des comparaisons entre les tests avant et après, ainsi que la pertinence des retours sur l'efficacité pédagogique de l'application VR.

Résultats pré- et post-tests

Tableau 2. Résultats des tests pré- et post-tests

Critère d'évaluation	Description	Moyenne pré-test	Moyenne post-test
Fidélité du contenu	Transfert fidèle du sens sans déformation, omission ni ajout.	67,06	72,52
Précision terminologique	Usage correct et contextuellement approprié de la terminologie et des expressions idiomatiques.	63,94	71,73
Fluidité et rendu	Discours fluide et assuré, rythme adéquat et hésitations minimales.	64,36	73,91
Registre et ton	Maintien d'un niveau de formalité, d'un ton et d'une politesse appropriés tout au long.	63,76	69,97
Cohérence globale	Structure logique, clarté des idées et utilisation de connecteurs de cohésion.	63,98	74,11

Analyse du pré-test

Exactitude du contenu

Le score moyen le plus élevé du pré-test porte sur l'Exactitude du contenu (67,06), ce qui montre que les étudiants réussissaient généralement à comprendre et à retransmettre l'essentiel du message source lors de l'interprétation. Cela met en lumière une bonne base en compréhension et en transfert d'informations fondamentales. Cependant, un score inférieur à 70 indique certaines lacunes : omissions, légères déformations ou ajouts involontaires. Ces écarts peuvent provenir de difficultés à segmenter l'information ou à maintenir leur attention lors de discours plus longs. Les résultats font penser que, bien que les étudiants aient développé une conscience cognitive favorable au transfert fidèle du message, ils ont encore besoin de pratiquer sous des conditions de temps et de pression pour améliorer leur constance et leur précision.

Précision terminologique

À l'inverse, la Précision terminologique affiche l'un des scores les plus faibles (63,94), signalant que les étudiants ont des difficultés à sélectionner des termes spécialisés ou culturellement adéquats dans leur interprétation. Ce constat pourrait indiquer une connaissance limitée du vocabulaire technique et des expressions idiomatiques, surtout dans des secteurs tels que le juridique, le médical ou le diplomatique. La compétence en terminologie dans le domaine de l'interprétation se développe souvent grâce à une exposition répétée à du contenu

spécifique à chaque domaine, et les résultats du pré-test montrent que les étudiants n'ont pas encore eu suffisamment d'occasion de pratiquer ce aspect. L'utilisation inappropriée de certains termes ou le recours à un langage trop général peut diminuer la clarté et la crédibilité dans un contexte professionnel, ce qui souligne l'importance d'intégrer une formation en terminologie adaptée dans les programmes d'interprétation.

Fluidité et rendu

Avec une note moyenne de 64,36, les résultats du pré-test concernant la Fluidité et le rendu indiquent que les étudiants présentent une compétence modérée à maintenir un discours fluide et ininterrompu. On pouvait probablement observer des hésitations, des faux départs ou des variations de rythme dans leurs performances, ce qui témoigne de difficultés sous-jacentes liées à la rapidité de traitement cognitif et à la confiance en soi linguistique. Ces interruptions sont courantes chez les interprètes en formation, surtout lorsqu'ils doivent simultanément gérer l'écoute, la mémorisation et la reformulation. En outre, le stress lié à la performance ou le manque d'expérience en situations réelles peuvent également affecter la fluidité. Ces éléments mettent en lumière l'importance de scénarios de pratique en temps réel pour améliorer la performance sous pression.

Registre et ton

Le Registre et ton obtient une moyenne de 63,76, ce qui suggère que les étudiants éprouvent des difficultés à ajuster de manière constante le niveau de formalité, le ton et les stratégies de politesse en fonction du contexte et du public. Ces défis sont particulièrement marqués lors de l'interprétation entre l'arabe et l'anglais, où les attentes culturelles et les conventions discursives diffèrent sensiblement : le discours arabe recourt souvent aux honorifiques et à l'indirect, tandis que l'anglais privilégie la clarté et l'expression directe. Les étudiants ont peut-être eu une expérience limitée de ces nuances en situation d'interprétation en direct, entraînant des inadéquations de ton ou un niveau de formalité inapproprié. Ce critère met en évidence l'importance d'une formation culturellement informée, allant au-delà de la compétence linguistique pour englober la conscience pragmatique et sociolinguistique.

Cohérence globale

Le score de 63,98 pour la Cohérence globale indique que les étudiants peinent à organiser leur production interprétée en messages clairs et logiquement structurés. L'interprétation exige plus qu'une précision phrase par phrase ; elle requiert la capacité de présenter les idées de manière cohésive, en utilisant des transitions et des marqueurs discursifs appropriés. Une livraison fragmentée ou disjointe peut compromettre la compréhension de l'auditeur, même si chaque élément est exact. Ce problème peut provenir de stratégies de prise de notes insuffisantes, d'un manque d'exposition à des segments de discours étendus ou d'une formation limitée à l'organisation discursive. Les résultats suggèrent que, avant la formation en réalité virtuelle, les étudiants avaient besoin de plus d'occasions de s'exercer à construire des discours cohérents, en particulier dans des conditions simulant les exigences authentiques de l'interprétation.

Analyse du post-test

Exactitude du contenu

Après la formation en réalité virtuelle, le score d'Exactitude du contenu est passé à 72,52, traduisant une amélioration notable de la capacité des étudiants à restituer fidèlement le message d'origine sans distorsions ni omissions. Cette progression indique que l'entraînement immersif a affûté leur compréhension auditive et leur traitement cognitif, leur permettant d'identifier plus facilement les informations clés et de préserver le sens sous pression. L'augmentation reflète également une confiance accrue dans une approche holistique de l'énoncé source, plutôt que dans le déchiffrement d'unités lexicales isolées. Néanmoins, des raffinements supplémentaires demeurent nécessaires pour atteindre les standards élevés exigés en interprétation professionnelle, notamment face à des discours denses ou rapides.

Précision terminologique

La Précision terminologique s'est elle aussi améliorée, atteignant 71,73, mais reste le deuxième score le plus faible du post-test. Bien que le progrès montre que les étudiants ont bénéficié de scénarios en RV intégrant du contenu spécialisé, ce résultat relativement bas révèle des défis persistants dans la sélection lexicale et la précision sémantique. L'application a sans doute exposé les apprenants à un usage plus authentique de la terminologie, sans toutefois offrir suffisamment de profondeur ou de variété dans les registres spécialisés. Les étudiants manquent peut-être encore de stratégies robustes pour récupérer en temps réel le vocabulaire de domaine, surtout dans des situations imprévisibles. D'où la nécessité de recourir à des compléments tels que glossaires thématiques, mémoires de traduction ou exercices interactifs sur la terminologie.

Fluidité et rendu

Le score le plus élevé du post-test concerne la Fluidité et le rendu, qui atteint 73,91. Ce gain significatif illustre l'avantage des environnements virtuels pour réduire les hésitations, améliorer le rythme et favoriser la spontanéité verbale. Grâce aux tâches d'interprétation simulées en temps réel, les étudiants se sont probablement sentis plus à l'aise pour gérer la charge cognitive associée à la compréhension simultanée et à la production orale. Ce résultat corrobore les recherches antérieures montrant que la pratique immersive et répétée renforce le rythme de parole et la confiance. L'amélioration peut aussi refléter une diminution de l'anxiété, les environnements RV offrant un espace sûr pour commettre des erreurs et s'autocorriger sans conséquences réelles.

Registre et ton

Bien que le score de Registre et de ton ait atteint 69,97, il reste le plus faible après l'intervention. Cela montre que les étudiants ont encore des difficultés à ajuster le degré de formalité, à pertinencer leur ton et à capter les nuances interpersonnelles dans leurs interprétations. Ces compétences, en lien étroit avec la maîtrise culturelle, sont plus difficiles à acquérir en l'absence

d'interactions humaines enrichissantes. Bien que les scénarios en réalité virtuelle exposent les apprenants à différents actes de langage et contextes, ils ne proposent pas toujours suffisamment de diversité dans l'intention communicative ou les rôles sociaux pour permettre un développement complet de la flexibilité stylistique. Des jeux de rôle, des retours entre pairs et une pratique réflexive devraient venir compléter l'enseignement dispensé en réalité virtuelle.

Cohérence globale

La progression la plus significative se situe au niveau de la Cohérence globale, qui atteint désormais 74,11. Cela indique que la formation en réalité virtuelle a considérablement renforcé la capacité des étudiants à structurer et à interpréter le contenu de manière logique et cohérente. L'engagement dans des scénarios bien définis et des exercices encadrés a probablement affiné les stratégies discursives, telles que l'utilisation de connecteurs, les méthodes de synthèse et les transitions. De ce fait, les étudiants produisent des résultats non seulement précis, mais aussi clairs et aisément compréhensibles comme un message complet. Ce résultat est particulièrement prometteur : la cohérence est souvent la touche finale du raffinement professionnel en interprétation, et son amélioration témoigne d'une évolution des compétences linguistiques et cognitives.

Analyse comparative des résultats pré- et post-tests

La comparaison des résultats avant et après la formation met en évidence une amélioration continue et notable dans les cinq critères d'évaluation, illustrant ainsi l'efficacité de la formation en réalité virtuelle pour renforcer les compétences d'interprétation. En ce qui concerne l'Exactitude du contenu, la moyenne est passée de 67,06 à 72,52 : les étudiants montrent une meilleure capacité à conserver et à transmettre fidèlement le message d'origine. Cette évolution indique que l'immersion ciblée dans un environnement simulé a accentué l'importance de la fidélité du sens et a amené les étudiants à mieux prioriser les informations clés, même sous pression temporelle.

On constate une tendance analogue en ce qui concerne la **Précision terminologique**, dont le score a évolué de 63,94 à 71,73. Bien qu'il reste parmi les scores les plus bas du post-test, cette augmentation reflète une meilleure connaissance du vocabulaire technique et des expressions idiomatiques, probablement renforcée par la répétition des exercices et le cadre authentique proposé par l'application RV. Toutefois, cette faiblesse relative persistante suggère qu'un entraînement plus intensif — et plus ciblé — est encore nécessaire pour maîtriser la gestion terminologique, en particulier dans des situations d'interprétation à enjeux élevés.

Concernant la **Fluidité et le rendu**, le score post-test de 73,91 affiche la plus forte progression par rapport à la moyenne pré-test de 64,36. Cette hausse nette reflète des gains en confiance, en rythme et en spontanéité. La plateforme RV semble avoir fourni un espace sécurisé et peu contraignant où les étudiants ont pu répéter leur prestation, réduisant les hésitations et améliorant la cadence naturelle de leur interprétation — compétence cruciale, car une mauvaise

livraison peut occulter même un contenu exact. Ces résultats soulignent ainsi la valeur pédagogique des simulations en temps réel.

Le critère **Registre et ton** est passé de 63,76 à 69,97, montrant que, malgré le progrès, cet aspect demeure relativement difficile. Ajuster correctement le niveau de formalité et la nuance interpersonnelle exige non seulement une compétence linguistique, mais aussi une sensibilité culturelle et pragmatique. Les environnements RV, parfois moins riches en signaux relationnels que les interactions en face à face, peuvent expliquer ce développement plus lent. Un enseignement complémentaire — analyse pragmatique, jeux de rôle et réflexion guidée — semble donc nécessaire pour accélérer l'acquisition de la flexibilité stylistique et l'adéquation interculturelle.

Enfin, la **Cohérence globale** s'est nettement améliorée, passant de 63,98 à 74,11, soit le score post-test le plus élevé. Ce résultat montre que les étudiants organisent désormais leur interprétation de manière plus logique et cohésive. Les simulations structurées en RV ont vraisemblablement consolidé de bonnes pratiques de séquençage des idées et de clarté discursive. Cette évolution suggère également que la formation a soutenu le développement de compétences cognitives plus larges — organisation mentale, synthèse et production d'un discours cohérent — indispensables à une interprétation réussie.

Analyse

quantitative

Tableau 3. Informations démographiques des interprètes français

Catégorie	Sous-catégorie	Nombre
Rôle	Interprète stagiaire	6
	Interprète professionnel	3
	Formateur d'interprètes	1
Couple de langues	Français-anglais	7
	Français-arabe	2
	Autre	1
Expérience	< 1 an	4
	1 à 3 ans	3
	> 4 ans	3

Analyse qualitative – synthèse des réponses (traduction française)

Section 1 : Profil des répondants

Les dix participants constituent un échantillon représentatif de la communauté des interprètes, avec une légère surreprésentation des stagiaires (6) par rapport aux professionnels (3) et un seul formateur. Cette répartition permet d'identifier à la fois les besoins émergents en matière de compétences essentielles et les attentes des praticiens expérimentés souhaitant se perfectionner. La prédominance des langues français-anglais (7 répondants) témoigne d'une forte demande dans les forums internationaux, tandis que la présence d'interprètes français-arabe (2) met en avant l'importance régionale pour des missions onusiennes ou des engagements diplomatiques en Afrique du Nord et au Moyen-Orient.

Les niveaux d'expérience varient de moins d'un an (4 participants) à plus de quatre ans (3 participants), tandis que les trois autres se situent dans une plage intermédiaire de 1 à 3 ans. Cette hiérarchisation fournit une base de comparaison enrichissante : les débutants mettent l'accent sur la fluidité et la confiance, alors que les interprètes d'un niveau intermédiaire ou plus avancé se focalisent sur la précision des termes et le transfert pragmatique. L'avis du formateur unique offre également une perspective méta sur l'intégration des outils de RV dans les programmes, ce qui permet d'évaluer l'acceptabilité pédagogique de cette technologie à tous les échelons hiérarchiques.

Section 2 : Expérience de la réalité virtuelle (RV)

Parmi les utilisateurs de réalité virtuelle (7 sur 10), les simulations dialoguées se distinguent nettement avec 6 recommandations, indiquant que les interprètes désirent renouveler des échanges interactifs authentiques. Les conférences simulées (4 mentions) et les exercices de terminologie (3 mentions) se positionnent ensuite, révélant qu'en plus d'une pratique immersive à large échelle, il reste un besoin de renforcement ciblé des compétences lexicales. Les données suggèrent que les modules actuels couvrent adéquatement les compétences générales, mais manquent d'une profondeur suffisante en lexique spécialisé – un manque qui pourrait être remédié par l'intégration de bibliothèques de contenus spécifiques à chaque secteur.

Sur l'échelle d'immersion, les évaluations se situent principalement entre « modérément » et « très » immersif (3 à 4 sur 5). Cela indique que les ressources matérielles et logicielles réussissent en grande partie à plonger les utilisateurs dans l'expérience, sans toutefois éliminer complètement la sensation de distance par rapport à une interaction en personne. Le réalisme des avatars, la profondeur de l'audio spatial et le retour haptique jouent probablement un rôle dans ces évaluations. Pour les concepteurs, cela signifie qu'il reste des possibilités d'amélioration concernant l'ergonomie matérielle et la fidélité graphique, afin de renforcer l'engagement cognitif et émotionnel.

Section 3 : Impact perçu de la RV sur les compétences d'interprétation

La **fluidité** ressort comme la compétence ayant le plus progressé (6 répondants), suivie de près par la **confiance** et la **gestion du stress** (5 chacune). C'est cohérent : la répétition dans un environnement sans conséquences réelles aide à régler le débit, à réduire les hésitations et à bâtir une résilience face au trac. À l'inverse, seuls trois utilisateurs estiment que la RV a amélioré leur **précision terminologique**, et deux leur **compétence culturelle**. Ces faibles chiffres pointent une limite de contenu : faute de scénarios suffisamment variés ou de glossaires intégrés, la RV peine à reproduire la richesse terminologique ou la sensibilité interculturelle que l'on acquiert sur le terrain.

Section 4 : Difficultés et retours ouverts

Les défis techniques sont prépondérants : trois participants parlent du mal des transports et de l'inconfort lié au casque, tandis que deux mentionnent des bugs ou une latence dans l'audio. Ces difficultés entravent le processus d'apprentissage et peuvent altérer les évaluations de performance, ce qui affecte la confiance envers l'outil. Il est donc nécessaire d'intervenir tant sur l'ergonomie (des casques plus légers et mieux équilibrés) que sur l'optimisation du logiciel (réduction du délai, stabilité des flux audio et vidéo).

Sur le plan pédagogique, les participants expriment le besoin d'une plus grande variété de scénarios ainsi que de mécanismes de retour d'information solides. Ils désirent des échanges multilingues et multiculturels qui reflètent des missions authentiques – incorporant des expressions idiomatiques et des variations de style – ainsi que la possibilité d'une évaluation par un formateur ou par des pairs, plutôt qu'un simple score automatisé. Il est également proposé d'introduire un mode « échange de rôles », permettant à l'utilisateur de passer de locuteur à interprète, afin d'améliorer l'empathie et la compréhension des intentions de communication. Ces ajustements pourraient transformer la réalité virtuelle d'un simple outil de répétition centrée sur la performance en un écosystème d'apprentissage intégré, combinant compétences techniques, richesse culturelle et diversité terminologique.

Discussion

Les résultats issus à la fois de la comparaison pré/post-tests et de l'enquête VR convergent pour dresser un tableau nuancé de la manière dont les technologies immersives peuvent transformer la formation des interprètes. Premièrement, les gains marqués en fluidité, en confiance dans la prestation et en cohérence globale soulignent la puissance de la RV comme outil de répétition : les stagiaires ont bénéficié d'une pratique répétée sans conséquences, qui leur a permis de peaufiner leur rythme et de renforcer leur résilience sous pression simulée. Ces progrès affectifs et organisationnels—illustrés par le passage de 64,36 à 73,91 en fluidité et de 63,98 à 74,11 en cohérence—montrent que la RV peut étayer les compétences fondamentales de l'interprétation plus efficacement que les exercices classiques en salle de classe.

Deuxièmement, bien que la précision terminologique se soit nettement améliorée (de 63,94 à 71,73), l'enquête l'identifie comme un point faible relatif des modules actuels : seuls trois utilisateurs estiment que la RV a réellement enrichi leur vocabulaire technique. Ce décalage reflète une inadéquation entre les exercices de prestation générale et des scénarios riches en contenu spécialisé. Pour combler cette lacune, il est nécessaire d'intégrer dans la RV des glossaires sectoriels et un retour dynamique sur le choix des termes, afin d'aligner la fluidité mécanique sur la compétence terminologique approfondie.

Troisièmement, le registre et le ton affichent l'amélioration la plus modeste (de 63,76 à 69,97) et suscitent des réserves similaires dans les réponses au sondage. L'ajustement du style interprétatif et des nuances pragmatiques exige une sensibilité aux indices culturels et aux attentes du public—des éléments que les plateformes RV, avec leurs avatars, peinent encore à reproduire entièrement. L'intégration de contextes sociaux plus riches, d'avatars sensibles aux émotions ou de superpositions de jeux de rôle en direct pourrait aider les stagiaires à intérioriser les changements de ton et les stratégies de politesse qui restent difficiles en environnement virtuel.

Enfin, les retours des participants mettent en lumière des défis techniques (inconfort, cinétose, latence audio) et des pistes pédagogiques (scénarios multilingues, permutation des rôles, feedback d'instructeur). Si l'amélioration de l'ergonomie matérielle et la réduction de la latence

fluidifieront l'expérience, l'étape la plus transformative consistera à faire évoluer la RV vers un écosystème d'apprentissage complet : en y intégrant des bibliothèques de contenus authentiques et diversifiés ainsi qu'un feedback humain en temps réel, les futurs modules RV pourront non seulement consolider les gains de prestation, mais aussi favoriser une précision terminologique et une compétence pragmatique plus poussées.

Conclusion

Cette recherche avait pour objectif d'évaluer l'effet de la formation en réalité virtuelle sur les performances des interprètes, tout en analysant les perceptions des stagiaires concernant l'importance de cette approche pour l'amélioration de leurs compétences. La formation immersive s'est révélée particulièrement efficace pour renforcer les compétences de base : les progrès observés aux tests post-formation en fluence (passant de 64,36 à 73,91) et en cohérence globale (de 63,98 à 74,11) indiquent qu'une pratique sans risque permet aux apprenants d'affiner leur rythme, d'accroître leur confiance et de structurer leur discours de manière plus logique. De plus, les stagiaires ont noté des améliorations significatives en termes de précision du contenu et de terminologie, bien que ces aspects aient bénéficié dans une moindre mesure par rapport à la mécanique de la performance.

Néanmoins, l'étude souligne également des axes d'amélioration indispensables. Les avancées limitées en matière de registre et de ton, ainsi que les retours concernant un manque de subtilités culturelles, laissent entendre que les avatars et les scénarios scénarisés ne parviennent pas encore à refléter pleinement les pratiques pragmatiques réelles. De surcroît, des problèmes techniques, tels que le confort du casque et la latence audio, risquent de perturber le processus d'apprentissage. Pour remédier à ces insuffisances, les futurs modules de réalité virtuelle devraient inclure des glossaires spécifiques à chaque secteur, des scénarios en plusieurs langues et cultures, des exercices de changement de rôles, ainsi qu'un retour d'expérience de l'instructeur. En transformant la réalité virtuelle en un écosystème de formation global—combinant une simulation de haute fidélité avec de solides méthodes pédagogiques—les formateurs seront en mesure de maximiser les bénéfices de la répétition en réalité virtuelle tout en renforçant l'acquisition du vocabulaire et la sensibilité pragmatique.

Funding In English

This research received grant no. (606/2024) from the Arab Observatory for Translation (an affiliate of ALECSO), which is supported by the Literature, Publishing & Translation Commission in Saudi Arabia

Financement

Cette recherche a bénéficié de la subvention no (606/2024) de l'Observatoire arabe de la traduction (affilié à l'ALECSO), lequel est soutenu par la Commission de la littérature, de l'édition et de la traduction en Arabie saoudite.

Références

Al Sammarraie, H. S. M., & Lah, S. C. (s. d.). **Problématiques de genre dans la langue et la traduction : revue systématique de la littérature.**

Al Zahran, A. (2021). **Défis structurels dans l'interprétation simultanée de l'anglais vers l'arabe.** *Translation & Interpreting: The International Journal of Translation and Interpreting Research*, 13(1), 51-70.

Almahasees, Z., & Abu-Rayyash, H. (2024). **Effets du stress physiologique sur les interprètes arabes en simultané.** *International Journal of Linguistics, Literature & Translation*, 7(8).

Almahasees, Z., Al-Natour, M., Mahmoud, S., & Aminzadeh, S. (2024). **Comblent les lacunes de communication en situation de crise : étude de cas sur l'interprétation à distance au Moyen-Orient durant la pandémie de COVID-19.** *World Journal of English Language*, 14(2), 462.

Berbel, E. C. (2020). **Enjeux et difficultés de la traduction et de l'interprétation durant la crise migratoire et des réfugiés en Allemagne.** *Open Linguistics*, 6(1), 162-170.

Bezzouacha, I. (2025). **Vitesse de restitution en interprétation de conférence pour les stagiaires : l'art de changer de rythme.** *Journal of Languages and Translation*, 5(1), 324-338.

Braun, S., & Slater, C. (2023). **Interpréter en réalité virtuelle : approche de formation des interprètes et de leurs clients dans un environnement 3D.** *Actes de l'IATIS*.

Chan, V. (2023). **Impact d'une application mobile de réalité virtuelle sur la compétence interprétative des apprenants.** *Journal of Computer Assisted Learning*, 39(4), 1242-1258.

Chang, L.-W. (2015). **Étude de la prise de notes en interprétation consécutive : application du concept de grammaire visuelle** (Thèse de doctorat, University of Manchester).

Es-Sousy, A., Alaoui, Y., & Jolid, K. (2024). **Influence de la vitesse sur le taux d'erreurs en interprétation simultanée : étude observationnelle (anglais→arabe).** *International Journal of Linguistics, Literature & Translation*, 7(11).

Eser, O., Lai, M., & Saltan, F. (2020). **Possibilités et défis des technologies « wearables » pour la formation des interprètes de service public.** *Interpreting*, 22(2), 288-308.

Gerber, L., Hlavac, J., Shepherd, I., McIntosh, P., Avella, A. A., & Cho, H. (2021). **Vers l'avenir : formation des interprètes communautaires à la violence familiale par réalité virtuelle.** *JoSTrans – Journal of Specialised Translation*(36), 252-275.

Gillies, A. (2017). **Prise de notes pour l'interprétation consécutive : cours abrégé.** Routledge.

Guo, N. (2024). **Compétences relationnelles des interprètes lors d'entretiens policiers sur des violences domestiques** (Mémoire de master, CQUniversity).

Hamid, F. A. (2025). **Défis de l'interprétation simultanée.** *International Journal of Language and Literary Studies*, 7(2), 217-229.

Hayeri, N. (2014). **Le genre influence-t-il la traduction ? Analyse de conférences anglaises traduites en arabe.**

Hu, P., Gao, B., & Li, K. (2025). **Apprendre l'interprétation en réalité virtuelle : revue exploratoire.** *Interactive Learning Environments*, 33(1), 347-366.

Hunsaker, C. (2020). **Au-delà de la théorie : simulation et jeux de rôle dans la formation des interprètes** (Mémoire de master, Western Oregon University).

Kundu, R. K., Islam, R., Quarles, J., & Hoque, K. A. (2023). **LiteVR : détection légère et explicable du cyber-mal des transports via l'IA explicable.** *Actes IEEE VR 2023*.

Laessoe, U., Abrahamsen, S., Zepernick, S., Raunsbaek, A., & Stensen, C. (2023). **Mal des transports et cyber-cinétose : désaccords sensoriels.** *Physiology & Behavior*, 258, 114015.

Laribi, A. (2024). **Traduction et interprétation.**

Liu, H. (2023). **Revue de littérature sur la réalité virtuelle dans l'enseignement de l'interprétation (2012-2023).** *World Journal of Educational Research*, 10(6), 170-181.

Mikkelsen, H., & Jourdenais, R. (2015). **Manuel Routledge de l'interprétation.** Routledge.

Molnar, L. A., Van Noord, D. M., Kinemuchi, K., Smolinski, J. P., Alexander, C. E., ... & Steenwyk, S. D. (2017). **Prévision d'une éruption de nova rouge dans KIC 9832227.** *The Astrophysical Journal*, 840(1), 1.

Pöchhacker, F. (2009). **Questions de recherche en études d'interprétation.** Dans *Routledge Companion to Translation Studies* (pp. 142-154). Routledge.

Qian, J., McDonough, D. J., & Gao, Z. (2020). **Efficacité de l'exercice en réalité virtuelle sur les résultats physiologiques, psychologiques et rééducatifs** : revue systématique. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 17(11), 4133.

Shaw, R. (1987). **Déterminer le registre en interprétation de la langue des signes vers l'anglais**. *Sign Language Studies*, 57(1), 295-322.

Stone, R. T., Watts, K. P., Zhong, P., & Wei, C.-S. (2011). **Effets physiques et cognitifs d'une formation intégrant la réalité virtuelle**. *Human Factors*, 53(5), 558-572.

Tian, N. (2023). **Vers un cadre pour estimer la susceptibilité des utilisateurs à la cyber-cinétose** (Thèse de doctorat, EPFL).

Tyler, R., Danilova, G., Kruse, S., & Pierce, A. (2021). **Innovations par la simulation en réalité virtuelle**. *Missouri Medicine*, 118(5), 422.

Zhang, R., & Liu, J. (2024). **Effets et causes d'un environnement d'apprentissage de l'interprétation soutenu par la RV sur l'anxiété en classe**. *Open Journal of Applied Sciences*, 14(2), 398-410.

Berbel, E. C. (2020). Challenges and difficulties of translation and interpreting in the migration and refugee crisis in Germany. *Open Linguistics*, 6(1), 162-170.

Bezzouacha, I. (2025). The Pace of Delivery in Conference Interpreting for Trainees or the Art of Shifting Gears. *Journal of Languages and Translation*, 5(1), 324-338.

Chang, L.-W. (2015). *Investigating Note-Taking in Consecutive Interpreting-Using the Concept of Visual Grammar*. The University of Manchester (United Kingdom).

Gillies, A. (2017). *Note-taking for consecutive interpreting: A short course*. Routledge.

Hamid, F. A. (2025). Challenges of Simultaneous Interpreting. *International Journal of Language and Literary Studies*, 7(2), 217-229.

Hunsaker, C. (2020). *Beyond theory: Simulation and role-play in interpreter education* [Western Oregon University].

Pöchhacker, F. (2009). Issues in interpreting studies. In *The Routledge companion to translation studies* (pp. 142-154). Routledge.

Shaw, R. (1987). Determining register in sign-to-English interpreting. *Sign Language Studies*, 57(1), 295-322.